جـــامــعــــة الأزهــــــــر- غــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليــة الاقتـصـاد والعـلوم الإداريــة
برنامج ماجستيـر العـلوم السيـاسيـة



الـدور الأمريكي في تسـوية الـصراع الفلسـطيني-الإسـرائيلي
"حل الـدولتين نموذجاً 1991- 2010"

The American Role in Settling the Palestinian- Israeli Conflict
"The Two -State Solution as a Model 1991- 2010"

إعداد الباحث
أحـمـد هـشـام مـحـمـد غـنـام

إشراف الدكتور
عـبـد الـنـاصـر مـحـمـد ســـرور
أستاذ العلاقات الدولية المشارك

قدمت الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة
1434هـ-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

«فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ»

الرعد، الآية 17

صدق الله العظيم



جــامـعـــــة الأزهـــــــر - غـــــزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كـليــة الاقـتـصــاد والعـلـوم الإداريـــة

برنامـج ماجسـتيـر العـلـوم السيـاسيـة

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعــة الأزهــر - غــزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **أحمد هشام محمد غنام**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وعنوانها:

الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي
"حل الدولتين نموذجاً 1991-2010"

وقد تمت المناقشة العلنية يوم الخميس الموافق 2013.08.22

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **أحمد هشام محمد غنام**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

د. عبد الناصر محمد سرور (مشرفاً ورئيساً) .... التاريخ: 16/ 9 /2013م

أ. د. ريــاض علــي العيلـة (مناقشاً داخليـاً) .... التاريخ: 15/ 9 /2013م

د. عبيـر عبد الرحمن ثابت (مناقشاً خارجياً) .... التاريخ: 10/ 9 /2013م

إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991-2010"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وإنـي أتحمـل المسـؤولية القـانونيـة والأكـاديميـة كاملـة حـال ثبـوت ما يخالف ذلك

أحمد هشام محمد غنام

إهداء

إلى والدي العزيز،

المثل والقدوة،

ووالدتي الغالية،

التي علمتني أن النجاح مرهون بالعمل،

أطال الله في عمرهما

وألبسهما ثوب الصحة والعافية

وإلى إخواني،

محمد، هيثم، محمود، أسامة، وعبد الحميد

أهدي هذا الجهد،،

شكر وتقدير

جزيل الشكر وعظيم التقدير للدكتور الفاضل/ عبد الناصر محمد سرور، أستاذ العلاقات الدولية المشارك، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وأسدى لي النصائح القيمة، وكانت لتوجيهاته وإرشاداته أثراً كبيراً في إنجازها.

ووافر الشكر وفائق الاحترام للأستاذ الدكتور الفاضل/ رياض علي العيلة، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر، والدكتورة الفاضلة/ عبير عبد الرحمن ثابت، أستاذ العلوم السياسية المساعد، لتفضلهما بمناقشة هذه الدراسة، وتقويمها.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الخالص لأساتذتي الأجلاء في قسم العلوم السياسية، وإلى جامعة الأزهر، التي أعتز بأن أكون أحد أبنائها وخريجيها.

وخالص الشكر والامتنان أوجهه إلى خالي/ أشرف دحلان الذي قدم لي المشورة والتوجيه، وأثرى الدراسة بما هو نافع ومفيد من أصيل علمه وواسع خبرته.

والشكر موصول كذلك للدكتور/ عمر دحلان، والدكتور/ جمال الشريف، لما بذلاه من جهد حتى تخرج هذه الدراسة على خير وجه، لغة وإخراجاً.

وأقدم الشكر الخالص إلى كل من الأخوة هشام طافش، رامي نافع، إبراهيم أبو زيد، هيثم أبو غبن، والزميل عز الدين أبو سمهدانة، لما قدموه من مساعدة ومشورة.

كذلك الشكر والعرفان إلى إدارة كل من مكتبة جامعة الأزهر ومكتبة الجامعة الإسلامية ومكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، لما أبدوه من عونٍ ومساعدة.

ملخص

بذلت الولايات المتحدة طوال ما يزيد عن العقدين من الزمن جهوداً مختلفة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، واحتكمت إلى محددات ودوافع ذاتية أثرت على رؤيتها لعملية التسوية وطبيعة دورها فيها. وتأثرت العملية نفسها بجملة من المتغيرات التي تركت تداعياتها على دور الراعي الأمريكي وموقف طرفي الصراع، كما أنها استندت إلى عوامل ذاتية وموضوعية، حالت دون التوصل إلى تسوية دائمة، حيث اصطدمت التسوية بما تعتبره الأطراف ثوابت الحد الأدنى، أو خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها.

استمرت مسألة البحث عن حل للصراع تراوح مكانها، رغم العديد من المبادرات والمشاريع والرؤى التي طرحتها الولايات المتحدة منذ مؤتمر مدريد عام 1991 بقصد التوصل إلى التسوية المنشودة، لكن تلك الجهود المبذولة لم تقترب على مر سنوات العملية التفاوضية من قواسم مشتركة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول قضايا الصراع الرئيسية، وبدت أغلب تلك المقاربات وكأنها تتعامل مع حقائق اللحظة الراهنة، وبعيدةً عن إيجاد صيغة جادة للتسوية، يكون من شأنها إنهاء الصراع، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967.

شكل «حل الدولتين» الركيزة الأساسية التي استند إليها الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية، غير أن الولايات المتحدة لم تستطع دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو التوصل إلى تسوية دائمة للصراع تستند إلى هذه الرؤية، وبدا جلياً أن مدى النجاح أو الفشل المقترن بالحل القائم على خيار الدولتين؛ محكوماً بمدى رغبة أو جدية الراعي الأمريكي في تحقيقه من ناحية، والتزام طرفي الصراع بمقتضيات التسوية وشروطها من ناحية ثانية.

لم تبدِ إسرائيل أية دلالات تفيد بقبولها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جوارها، وأخذت تتعامل مع الجهود الرامية لتسوية الصراع بالشكل الذي يعزل المسائل عن سياقاتها، واستمرت في التنكر لحقوق الفلسطينيين المشروعة، والتنصل من استحقاقات التسوية، وانتهجت سياسة فرض الأمر الواقع، وتغيير الوقائع على الأرض، لغرض وضع العراقيل أمام أية مفاوضات جادة، والحيلولة دون التوصل إلى تسوية دائمة للصراع، دون تمكن الولايات المتحدة من إلزامها.

Abstract

The United States of America has been exerting various efforts to reach a political compromise for the Palestinian-Israeli conflict. It resorted to determiners and self-motivators which affected its vision for the compromise and its nature of its role in the political solutions. This settlement itself has been influenced by a variety of variables which casted its shadows on the role of the American sponsorship and the stances of two conflict parties. Such a compromise relied on subjective and objective factors, which impaired the achievement of virtually permanent agreement. The compromise has collided with what is known by all parties as the minimum maxis or red lines, which cannot be exceeded.

The issue of seeking a solution to the cause has not made any progress despite the projects and the initiatives proposed by the United States since the Madrid Conference (1991) to reach the aspired settlement. It is unfortunate that all the efforts done during all the years of negotiations have not created any common denominators between the Israelis and Palestinians on the conflict issues. Partly most of the dominators have been thrown away as if they were dealing with the immediate facts, and away from finding a virtual way to the compromise. Such a compromise is expected to put an end to the conflict and lead to the establishment of a Palestinian state within June 4th, 1967 Borders.

The Two-State Solution was regarded as the main basis which the American role based on in this political compromise. But the United States did not manage to push the Palestinians and Israelis forward a permanent compromise to the struggle. It has been obvious that the achievement of a perpetual solution was associated with the extent of the American desire/seriousness on the one hand, and the commitment of the conflict parties by the dues of the cause and its conditions on the other.

Israel did not show any indications signifying its acceptance of a Palestinian state viable to existence. It further went on impeding any efforts which could lead to a compromise and diverting the issues from their contexts. Israel did not stop at this point; it went as far worse as it could in denying the legislative Palestinians rights and disowning the compromise dues. In addition, it adopted a policy of imposing fait accompli, and altering facts on the ground in order to impair any serious negotiations. By doing so Israel makes it a perpetual impossibility to reach a compromise for the conflict and release itself from the United States obligations.

فهرس

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة

حظي موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي منذ بداياته باهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية، كما وشهد العديد من التحولات البنيوية والسياسية، نتيجة لتدخل هذه القوى، فقد ارتبطت مكونات الصراع والاتجاهات السياسية التي بُنيت عليه، بمدى التدخل الغربي في صياغة ملامح العلاقة بين طرفي الصراع، وهذا ما بدا واضحاً من خلال الموقف الذي تبنته بريطانيا بصفتها دولة الانتداب، والولايات المتحدة بصفتها الوريث للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، والذي مكَّن الحركة الصهيونية من النجاح في إقامة دولة إسرائيل.

عمدت الولايات المتحدة إلى تثبيت مجموعة من الحقائق السياسية التي ترتبط من حيث المبدأ بتعزيز نفوذها في المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وبقاء إسرائيل وضمان تفوقها كحليف استراتيجي لها، وقد شكَّلت هذه التوجهات عنصر الارتكاز الرئيسي في تحديد معالم الموقف الأمريكي من قضية الصراع، وبنت عليه الولايات المتحدة كامل برامجها السياسية في المنطقة بما فيها التصورات والرؤى السياسية لكيفية حل الصراع، وهذا ما يبدو واضحاً في أغلب ما قدمته من مقترحات لحل الصراع.

حاولت الولايات المتحدة منذ بداية تدخلها في مسألة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عزله عن بعده السياسي وحصر المسألة في كونها قضية لاجئين ذات بعد إنساني، والبحث عن حلول جزئية تضمن بها فصل حالة الصراع عن بعدها العربي، من خلال تقديم مبادرات سياسية لتسوية الأزمة بين إسرائيل والدول العربية كحالات منفردة.

ظلت المشاريع الأمريكية للتسوية حتى منتصف حقبة السبعينات من القرن العشرين كغيرها من المشاريع تراوح مكانها، ولا تعدو كونها مجرد رؤى نظرية لم تتمكن من إقناع الأطراف بأهمية تطبيقها، غير أن هذا الأمر قد تغير تماماً حين نجحت الولايات المتحدة في تمرير أول مشروع للحل الفردي بين إسرائيل ومصر عام 1979 بصفتها الدولة العربية المحورية والأهم فيما يتعلق بالصراع.

توالت مشاريع التسوية ضمن الفهم الأمريكي للصراع العربي-الإسرائيلي بدءاً بمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979، واتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية عام 1994، وكذلك المحاولات الأمريكية لعقد صلح منفرد بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، وفى هذا ما يشير إلى الرغبة الأمريكية في اقتصار حالة الصراع على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مما يُسهل عليها فرض تصورها لماهية الحل، وهذا ما بدا واضحاً في إصرارها على التفرد بمسألة الرعاية لكل جولات المفاوضات التي تمت، منذ مفاوضات مؤتمر مدريد عام 1991، ومروراً باتفاقات أوسلو عام 1993، وحتى مفاوضات الوضع النهائي المستمرة دون التوصل إلى حل.

تُركز هذه الدراسة على مناقشة دور الولايات المتحدة ومفهومها للتسوية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وحتى عام 2010، وإظهار الدوافع الحقيقية التي جعلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تُسخر جهدها الدبلوماسي، وثقلها السياسي والاقتصادي، لإيجاد تسوية للصراع، كما وتوضح الدراسة التغيرات التي طرأت على الموقف الأمريكي تجاه الصراع، تبعاً للمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية الفلسطينية، والتي ألقت بظلالها على مسألة الصراع، وأثرت في نهاية المطاف على عملية التسوية السياسية.

تقتضي الضرورة الموضوعية لفهم طبيعة الدور الأمريكي في حل الصراع، البحث في ماهية المحددات التي حكمت السلوك الأمريكي بما فيها المتغيرات الداخلية والخارجية، وكذلك الدوافع والأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تصر على الاستمرار في مشروع التسوية، كما وتبحث الدراسة في طبيعة الموقف الأمريكي المرتبط بالإدارات المتعاقبة منذ بداية عملية المفاوضات.

تعالج الدراسة بشكل مستفيض جملة المتغيرات التي رافقت السياسة الأمريكية تجاه مسألة الصراع، من خلال استعراضها لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ بداية حقبة الرئيس جورج بوش الأب، مروراً بحقبتي كل من الرئيس بل كلينتون والرئيس جورج بوش الابن، حتى حقبة الرئيس باراك أوباما، وتهدف بذلك الوقوف على أثرها في دفع عملية السلام نحو الأمام، كما توضح الدراسة طبيعة المؤثرات التي ألقت بظلالها على موقف كل إدارة.

1.2 أهمية الدراسة

1. تعالج الدراسة واحداً من أهم المواقف السياسية المؤثرة في حالة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتي بدونها لن يستطيع الطرفان التوصل إلى حل للصراع، وسيظل موقفها عنصراً مُحدداً لمسار الصراع، وإذا ما بقي موقفها على حاله، فسيكون من الممكن العودة إلى حالة صعبة من الصراع.

2. تبين الدراسة مدى الأثر الذي تركه الموقف الأمريكي في التسوية، وتضيف تحليلاً لطبيعة هذا الموقف، والمحددات التي ترسم ملامحه.

3. توضح الدراسة التناقض الحاد في الموقف الأمريكي، بحيث باتت الولايات المتحدة عنصراً معرقلاً لعملية التسوية، بدلاً من مساهمتها في حله، ويعود الأمر هنا إلى تخليها عن دور الراعي النزيه.

4. تعالج الدراسة المعيقات التي حالت دون تمكن الولايات المتحدة من دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو تحقيق رؤيتها للحل القائم على خيار «الدولتين».

1.3 أهداف الدراسة

تتمحور جملة الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها في الآتي:

1. التعرف على أهم ما قُدم من الولايات المتحدة من رؤى ومشاريع لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2. الاستدلال على طبيعة المحددات والدوافع التي حكمت السلوك الأمريكي تجاه موضوع الصراع، خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة في دفع الطرفين للدخول في مفاوضات تقوم على فكرة «حل الدولتين».

3. توضيح أهم المتغيرات التي تركت أثرها في طبيعة الموقف الأمريكي.

4. معرفة كيف نجحت الولايات المتحدة في دفع الطرفين إلى الدخول في عملية التسوية، مع تبيان العوامل التي حالت دون تمكنها من التوصل إلى حل نهائي للصراع.

5. التوصل إلى فهم متكامل لطبيعة التغير الذي حل بالموقف الأمريكي من عملية التسوية، تبعاً لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

1.4 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في طبيعة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة خلال الحقبة الزمنية من 1991-2010، وأثره في عملية التسوية، وكذلك في عدم قدرتها على دفع الطرفين الفلسطيني

والإسرائيلي للتوصل إلى حل نهائي للصراع يقوم على «حل الدولتين» ويقود إلى قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وترتبط المشكلة بطبيعة المحددات والدوافع التي حكمت السلوك الأمريكي على مدار سنوات التفاوض، وهذا ما عكسه الموقف الأمريكي من قضايا الخلاف بين الطرفين، وتحيزه الواضح للطرف الإسرائيلي، وأثر ذلك التحيز على صورة الولايات المتحدة كراعٍ نزيه.

1.5 تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على العديد من التساؤلات المرتبطة بطبيعة الدور الأمريكي وأثره في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفحص جملة المحددات والدوافع التي حكمت السلوك الأمريكي، بما فيه التغير في مواقف الإدارات المتعاقبة، وأثر ذلك في مواقف طرفي الصراع، ويمكن حصر التساؤلات على النحو الآتي:

1. ما أهم الرؤى والمشاريع الأمريكية التي طُرحت لتسوية الصراع؟
2. ما أهم المحددات والدوافع التي حكمت تطور السلوك الأمريكي تجاه الصراع؟ وكيفية حله؟
3. ما أهم المتغيرات التي أثرت في الموقف الأمريكي من قضية الصراع؟
4. ما أهم التغيرات التي طرأت على الموقف الأمريكي خلال فترة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية؟
5. إلى أي مدى استطاعت الولايات المتحدة دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو التوصل إلى حل نهائي للصراع؟

1.6 فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من مجموعة فرضيات أساسية ترتبط بالأسس التي قام عليها الموقف الأمريكي قبل وأثناء عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمكن حصر أهم هذه الفرضيات على النحو الآتي:

1. قدمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية العديد من مشاريع التسوية التي تعكس رؤيتها وتحتكم إلى مصالحها. ونجحت في دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للدخول في العملية التفاوضية والاستمرار فيها، ولكنها لم تستطع دفعهما نحو التوصل إلى إنهاء الصراع.
2. احتكم الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية إلى العديد من المحددات والدوافع الأساسية، والتي رسمت ملامحه. كما وأثرت العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية في تكوين الموقف الأمريكي من عملية التسوية، كما ساهمت كذلك في التغيرات الحاصلة فيه على مدار سنوات التفاوض.

1.7 مناهج التحليل

حاولت الدراسة فحص فرضياتها من خلال استخدام المناهج التالية:

1.7.1 المنهج التاريخي: يرصد تطور العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية، وكيف بدأت القضية الفلسطينية تتبلور في العقل السياسي الأمريكي، وتأخذ حيزاً من الأهمية في سياسته الخارجية. كذلك تعتمد الدراسة على هذا المنهج لتتبع مشاريع التسوية التي قدمتها الولايات المتحدة لحل الصراع، كي يتسنى فهم الظروف التي دفعت الولايات المتحدة إلى الدعوة لتسوية سياسية ترتكز على قيام ((دولتين)).

1.7.2 منهج تحليل السلوك السياسي: يساهم هذا المنهج في تحليل السلوك السياسي الأمريكي إزاء قضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وبداية طرحه لمشروعات سياسية هدفها تسوية الصراع، وصولاً للرؤية الأمريكية للحل القائم على أساس ((الدولتين))، وذلك خلال الفترة الزمنية من 1991-2010، ثم تحليل توجهات السياسة الأمريكية تجاه هذه القضية، من خلال الاعتماد على أبرز المبادرات والرؤى الأمريكية للحل.

1.7.3 منهج المنفعة القومية المتبادلة ((المصلحة القومية)): يعتبر هذا المنهج أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى آخر، فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، كبيرة كانت أم صغيرة. ومن خلال هذا المنهج، يمكن التعرف على المصلحة التي تعود على الولايات المتحدة من وراء قيامها بدور الراعي لمسألة التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

1.7.4 المنهج التحليلي المقارن: نظراً لطبيعة الدراسة؛ اقتضت الضرورة اعتماد المنهج التحليلي المقارن، لتتبع تطور الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية خلال الإدارات المتعاقبة ((من بوش الأب حتى أوباما))، وذلك للوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في هذا الدور حيال الصراع.

1.8 حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وحتى عام 2010، إذ ارتأت الدراسة التركيز على هذه الفترة كونها شهدت تطوراً في تعامل الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع هذه المسألة، وحراكاً ملحوظاً لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، من خلال طرح عدة مشاريع للتسوية على أساس ((حل الدولتين)).

أما حدودها المكانية، فهي حدود فلسطين الانتدابية التي احتلت عام 1948.

1.9 مصطلحات الدراسة

1.9.1 التسوية

يشير المصطلح إلى الجهود الدبلوماسية الرامية إلى فض الصراعات والنازعات الدولية وحلها دون اللجوء للعنف أو الحرب، من خلال تقديم التنازلات. وتقوم تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 على إيجاد حلٍ يعتمد قيام دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، ويمكن تسوية الصراع اعتماداً على قرارات الشرعية الدولية التي قامت إسرائيل بموجبها عام 1948، والتي تقر كذلك بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967، وحق اللاجئين بالعودة (أبو رحمة، 2011، ص 30).

1.9.2 الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

اشتق من مصطلح أشمل هو الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي يطلق على النزاع أو التوترات التي نشأت بين إسرائيل والدول العربية، منذ أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وقامت على أساسه دولة إسرائيل، وعقب دخول دول عربية في معاهدات صلح منفرد مع إسرائيل؛ تداعى المفهوم فلسطينياً-إسرائيلياً، وبات يشير إلى العلاقة القائمة بين طرفيه، وتستند الجهود المبذولة في تسوية الصراع إلى رؤية تتوخى قيام دولتين على أرض فلسطين الانتدابية، دولة فلسطينية على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، إلى جانب إسرائيل.

1.9.3 الحكم الذاتي

علاقة معينة لجهة سياسية أو اجتماعية تخضع لقوة سياسية أو اجتماعية أكثر شمولية واتساعاً، وتحظى تلك الجهة بقدر من الاستقلالية عن السلطة المركزية للدولة. وبموجب اتفاقات أوسلو عام 1993، مُنح الفلسطينيون حكماً ذاتياً في بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وباتوا يديرون شؤونهم الخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية (الدراسات الفلسطينية، ع 18، 1994، ص 255)، ونظر الفلسطينيون لهذا الواقع بمثابة نواة من شأنها أن تؤسس لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967، اعتماداً على التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل.

1.9.4 السيادة

هي القوة السياسية غير المقيدة، وتعد مرادفاً للاستقلال السياسي، وتشير إلى وضع الدولة في النظام الدولي، ومدى قدرتها على التصرف ككيان مستقل، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتنظيم علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظام الدولي وفق أنظمتها الداخلية، وتحديد طبيعة علاقاتها وتعاقداتها الدولية، وامتلاكها لإعلان الحرب أو التزام الحياد. كذلك ترتبط ببسط سلطة الدولة وولاياتها على إقليمها ومواردها وثرواتها، وقدرتها على فرض الطاعة للسلطة القانونية المطلقة، والتي تمتلك ودون منازع، حق مطالبة الآخرين بالالتزام والخضوع للقانون (زعرب، 2011، ص 22).

1.9.5 فلسطين الانتدابية

قسمت مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان/ إبريل 1920 الأراضي المحتلة من الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ومُنحت فلسطين لبريطانيا، وأقرت عصبة الأمم في أيلول/ سبتمبر 1922 نظام الانتداب البريطاني في المنطقة المسماة بفلسطين التاريخية التي شملت بعد نكبة عام 1948 كلاً من، إسرائيل، والأراضي الفلسطينية ((الضفة الغربية وقطاع غزة))، إضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، لكن المنطقة الأخيرة نالت استقلالها عن بريطانيا، وخرجت من دائرة الانتداب عام 1946 (صالح، 2012، ص 41).

1.9.6 الشرق الأوسط

يشير للمنطقة الجغرافية التي تشمل دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، وتطل المنطقة على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب، وتنبع الأهمية الاقتصادية للمنطقة من وجود النفط والثروات الطبيعية فيها، عوضاً عن كونها تمثل سوقاً رئيسة، ومصدراً من مصادر تمويل الاستثمارات، وتستند أهميتها الاستراتيجية إلى أنها تعد حلقة وصل بين دول وقارات العالم، لذلك ترتبط المنطقة بصراع الأدوار الدولية والإقليمية، وتحظى باهتمام بالغ من القوى الكبرى، كونها ترتبط بشكل مباشر بالمصالح الاستراتيجية لتلك القوى، وبسعيها للبقاء في قمة النظام الدولي (الشرعة، 2008، ص 153).

1.9.7 النظام العالمي الجديد

استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لحشد التأييد الدولي للسياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج الثانية في آب/ أغسطس 1990، وتحدث الرئيس بوش الأب في خطابه للشعب الأمريكي عن

((عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكافة الشعوب)). وجوهر النظام حسب القائمين عليه؛ هو نظام رشيد يضم العالم بأسره، إذ لم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، ويدعو النظام إلى شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية والنظر للعالم باعتباره وحدة واحدة متجانسة (حوات، 2002، ص 17).

1.10 الدراسات السابقة

1.10.1 أشرف أحمد دحلان، **الخيار الإقليمي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: رؤية بديلة لحل الدولتين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011:

تعرضت الدراسة لأغلب المبادرات السياسية التي قدمتها القوى الدولية والإقليمية وطرفي الصراع من أجل التوصل إلى تسوية سياسية واتفاق نهائي، واعتمدت الدراسة تحليل مضمون تلك المبادرات والمشاريع، بهدف الوقوف على الأسباب التي أدت إلى فشلها، وبالتالي فهم المعيقات التي حالت دون التوصل إلى حل للصراع. وتعاملت الدراسة مع العقبات التي تعترض الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتحول دون التوصل إلى حلٍ نهائي يُفضي إلى قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وتُقر الدراسة بصعوبة تحقيق عملية التسوية السياسية للأهداف التي حددها مؤتمر مدريد عام 1991، كون المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي أوجدتها صيغة مدريد، تقتضي تخلي طرفيها وتنازلهم عما يعتبراه من الناحية الدينية والأيديولوجية مقدساً، كما أنها تجاوزت العوامل الداخلية التي تحكم مسار كل طرف، وبالتالي قلصت من قدرتهما على إقناع شعبيهما بصدق وجدية وفوائد هذه المفاوضات.

ونتيجة لاستمرار وضع اللاحل الناتج عن تعثر المفاوضات، تُقر الدراسة ضرورة البحث عن حل بديل لخيار الدولتين، بعدما أثبتت المفاوضات عدمية الاعتماد على جهود الطرفين في التوصل إلى حل، لذلك طرحت الدراسة توفير حاضنة إقليمية لأي حل قادم للصراع، بخاصة في ظل ما تعتبره صعوبة الفصل بين الشعبين وجيرانهما، لذلك فإن الخيار الأنسب وفقاً للدراسة، هو إقامة دولة واحدة على كامل أرض فلسطين الانتدابية ودمجها مع الأردن، من خلال إقامة اتحاد بينهما، بغض النظر عن صيغ العلاقة بين أطرافه. ورأت الدراسة أن مثل هذا الحل من شأنه أن يعود على كل الأطراف بالمنافع والفوائد، وتُقر في النهاية ببعض العقبات التي قد تعترض تطبيق مثل هذا الاقتراح، نتيجة لإرث الصراع الحاضر في ذهن جميع أطرافه.

1.10.2 هربرت كيلمان، **حل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي**، مجلة سياسة الشرق الأوسط، واشنطن، 2011:

تقر الدراسة بأن عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية متعثرة، وأن نتائج المفاوضات بين طرفي الصراع ليست مشجعة، بسبب عدم استعداد هذه الأطراف لاتخاذ القرارات وتقديم التنازلات المطلوبة، وتتساءل الدراسة عما إذا كانت القيادة على جانبي العملية التفاوضية تمتلك القدرة الفعلية على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق دائم. وفي الوقت الذي بات فيه ((حل الدولتين)) هو الخيار الأمثل، نظراً لعدم وجود بدائل مقبولة، فإن الحقائق على الأرض تتغير باستمرار، إذ تنمو المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتواصل إسرائيل مصادرة الأراضي، وشق الطرق الالتفافية، وتبني الجدار العازل، مما يهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين، حيث خططت إسرائيل بدقة لجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أمر يصعب تحقيقه.

وتطرقت الدراسة للبدائل الأخرى للحل، وهي صيغة الدولة الواحدة المستندة لمبدأ ((شخص واحد، صوت واحد))، أو صيغة الدولة الواحدة ((ثنائية القومية))، ورأت الدراسة أن أياً من هاتين الصيغتين لا يمكن تحقيقه بأي شكل من الأشكال، بسبب وجود معارضة قوية داخل إسرائيل لأي صيغة للحل تتضمن إقامة دولة واحدة، نظراً لأن ذلك يعني التخلي عن جوهر المشروع الصهيوني المتمثل في الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية، فضلاً عن أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يفضلون حلاً من شأنه أن يسمح لهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تمكنهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وتضمن لهم هويتهم الوطنية.

1.10.3 طارق أبو حجاج، **الهيكل المؤسسي لدولة فلسطين المرتقبة: دراسة مقارنة للأطروحات الإسرائيلية وقواعد القانون الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011:

تناولت هذه الدراسة القضية الفلسطينية كرؤية مستقبلية، ومدى السيادة التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية، والأسس والضوابط القانونية التي من الواجب أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية. كما وتعرضت إلى معالم الهيكل المؤسسي لدولة فلسطين المرتقبة، والأطروحات الإسرائيلية لهذه الدولة في ضوء برامج الأحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل التي ساعدت أحزابها على الفوز في انتخابات الكنيست 2009، وكذلك الأفكار الإسرائيلية عن الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، والذي طرح لأول مرة في المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق. وفي المقابل، تناولت الدراسة الرؤية الفلسطينية

للدولة المرتقبة، من خلال ما هو معلن في المواقف الفلسطينية الرسمية والحزبية. كذلك فإن الدراسة تضع رؤية مستقبلية في حال فشلت المفاوضات، وهذه الرؤية تؤكد استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني، وفي سياسة تهويد الأراضي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها، أن الدولة الفلسطينية المرتقبة ستكون دولة منقوصة السيادة، بحيث لن يكون لها جيش حقيقي، وسوف تكون حدودها ومعابرها تحت الرقابة الإسرائيلية، أو تحت الرقابة المشتركة. كما استنتجت أن الفكر الإسرائيلي بالنسبة لحدود دولته يكتنفه الغموض الشديد، ويتجنب الحديث عن الحدود بشكل دقيق وواضح، من باب الحرص على سرية المشروع القومي الصهيوني الذي يرمي إلى أهداف سرية غير معلنة. وأخيراً تصل الدراسة إلى أن قضايا الوضع النهائي تتسم بالتعقيد الشديد، إلى درجة يصعب معها إيجاد حل يحظى بالإجماع يؤدي في النهاية إلى تسوية قابلة للاستمرار وليس مجرد وضع انتقالي جديد.

1.10.4 مروان المعشر، **المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة: دفاعاً عن مقاربة إقليمية،** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010:

تحدثت الدراسة عن المقاربة التي اعتمدتها إدارة الرئيس باراك أوباما عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إطلاق المفاوضات في أيلول/ سبتمبر 2010 دون وقف واضح لأنشطة الاستيطان، ودون الاستجابة للشروط المسبقة من الجانب الفلسطيني، والمتمثلة في إنشاء دولة فلسطينية على حدود عام 1967، ووقف النشاط الاستيطاني، ووضع جدول زمني لبدء المحادثات المباشرة؛ إنما تتجاهل بعض الوقائع التي يُرجح أن تقوّض عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

فقد مارست الولايات المتحدة الضغط بشكل مكثف على الفلسطينيين بهدف الالتفاف على هذه الشروط المسبقة، وتكللت جهودها بالنجاح، وقبل الفلسطينيون وقتها ببيان صادر عن الرباعية تعيد فيه تأكيد التزامها بالتوصل إلى ((تسوية متفاوض عليها بين الطرفين تضع حداً للاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وتؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى في سلام وأمن)).

وأكدت الدراسة أن الصراع إقليمياً بالأساس، وقد آن الأوان لمعالجته بمقاربة إقليمية نظراً لعيوب المقاربات الثنائية المعتمدة، حيث من الممكن تقديم رزمة إقليمية تتضمن مبادئ ومعايير

الرئيس كلينتون ومبادرة السلام العربية معاً ضمن جدول زمني معقول يتيح إمكانية التوصل إلى حل قابل للحياة قبل فوات الأوان، ومن شأن هذه المقاربة الإقليمية أن تعود بنتائج تتخطى النتائج المحتملة للجهود المبذولة التي تقتصر على المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، وبموجب هذه المقاربة، تبدي كل الأطراف تعاوناً إلى حدٍ أبعد، مما تشير إليه في مواقفها الحالية.

1.10.5 هنري سيغمان، **فرض السلام في الشرق الأوسط**، تقرير مركز نورف، مركز بناء السلام النرويجي، النرويج، 2010:

اعتبرت الدراسة أن إسرائيل تسعى بشكل حثيث لفرض وقائع على الأرض في الضفة الغربية، من خلال استمرار أعمال البناء في المستوطنات، حيث نجحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تثبيت أركان المشروع الاستيطاني من خلال التخطيط له بدقة، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة إلى الشرق من حدود إسرائيل ما قبل عام 1967، ورأت الدراسة أن التدخل الخارجي يمكن أن يكون العامل المهم لوقف المشروع الاستيطاني وتحقيق الحل القائم على قيام «دولتين». وكون الولايات المتحدة لم تعد الوسيط المرجح لمثل هذا التدخل، فإن الأمر يتوقف حالياً على الأوروبيين، والفلسطينيين أنفسهم لتصميم مسار يستطيعون من خلاله تقرير مصيرهم في الأراضي المحتلة.

ونظرت الدراسة إلى اختلال ميزان القوة بين الطرفين؛ والذي يعيق التوصل إلى حلٍ دائم وعادل، لذلك افترضت أن تصحيح الخلل في القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعد أمراً ذا أهمية بالغة، وهو ما كان يُفترض قيام الولايات المتحدة به، غير أنها امتنعت عن ممارسة هذا الدور. ورأت الدراسة أنه في ظل بقاء الوضع على ما هو عليه، فإن ذلك يعني مصادرة مزيداً من الأراضي الفلسطينية، واختفاء الحل القائم على إنشاء «دولتين».

1.10.6 إبراهيم سميح ربايعة، **حقيقة الدور الأمريكي في قمة كامب ديفيد الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، 2009:

ناقشت الدراسة الدور الأمريكي «المثير للجدل» في قمة كامب ديفيد عام 2000، وبحثت في أسباب فشل القمة، وأثر عدم وجود أطراف مساندة وداعمة في القمة، على نتائجها. وأحدثت كذلك مقارنة بين العوامل التي أدت إلى نجاح النسخة الأولى من كامب ديفيد عام 1978، والعوامل التي

اقترنت بالنسخة الثانية منها عام 2000 وأدت بها إلى الفشل. وبينت الدراسة الظروف التي أحاطت بانعقاد القمة، ومسارها، وتبعات الدور الأمريكي فيها، والذي ظهر منحازاً وغير نزيه، مصراً على استمراره في التفرد بعملية التسوية، ووسيطاً وحيداً بين طرفي الصراع.

ورأت الدراسة أن الفشل كان نتيجة حتمية للقمة، بسبب عدم استناد مفاوضاتها لأسس وقواعد عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، حيث اعتبرت الدراسة أن عدم وجود وسطاء آخرين إلى جانب الولايات المتحدة، حملها، وهي منحازة لإسرائيل، إلى ممارسة ضغوط على الرئيس عرفات، لجعله يقبل ما هو دون الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. وأظهرت الدراسة حدود التوافق بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي عقب فشل القمة، وإلقائهما باللائمة على الرئيس عرفات ، بأنه السبب الرئيسي وراء فشلها. وأخيراً تناولت الدراسة محاولات اللحظة الأخيرة لإدارة الرئيس كلينتون لإعادة إحياء المفاوضات، من خلال الاعتماد على الجانب المصري في هذه العملية.

1.10.7 مرام عبد الستار شعث، **المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2008:

في سياق تطورات الموقف الإقليمي والدولي، وتعدد الرؤى حيال شكل التسوية السلمية ومستقبلها، تباينت مواقف دول العالم ومنها الولايات المتحدة إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو 1993، لذا هدفت الدراسة إلى تحري وتحليل سياسات القوى الدولية المعنية أو المؤثرة في القضية الفلسطينية، ومسار التسوية السلمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

وركّزت الدراسة على موضوع الدولة الفلسطينية، والاختلاف في المواقف الدولية حيالها، خصوصاً بعد توقيع اتفاقات أوسلو. واستعرضت التصورات التي طُرحت بشأن الدولة الفلسطينية، ومسار هذه القضية بشكل عام، وتناولت اتفاقات أوسلو بنوع من التحليل، وأثارت علامات استفهام حول ما إذا كانت سوف تقود إلى الدولة الفلسطينية، وموقف القانون الدولي من هذه الاتفاقات.

وخلصت الدراسة إلى رؤية مستقبلية تتضمن فُرص إقامة الدولة الفلسطينية في ضوء مواقف الأطراف المعنية بها، والمصالح التي يرونها من وراء إقامة هذه الدولة.

1.10.8 نصير حسن عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام 1967**، ترجمة وتقديم منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007:

تناولت الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والعرب عموماً، وتطور الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتحالف مع إسرائيل منذ الحرب الباردة، كذلك استعرضت عملية السلام بعد عملية أوسلو ومكاسب إسرائيل منها، وقضية القدس والسجال حولها، والسياسة الأمريكية المتغيرة بسبب ضغوط الكونغرس، والموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، والموقف الإسرائيلي من هذه القضية أيضاً. وشملت الدراسة الفترة من كامب ديفيد إلى الانتفاضة ونهاية فترة أوسلو، وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وسياسة الرئيس بوش الابن عقبها في الشرق الأوسط، وخريطة الطريق. وهدفت الدراسة لعرض التغير التدريجي في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، وبينت كيف تنظر الولايات المتحدة لكافة ملفات القضية الفلسطينية، وكيف تتعامل معها وفق أجندتها ومصالحها الخاصة.

1.10.9 جمال كايد، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993-2006**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة كولومبس، الدار البيضاء، 2006:

تطرقت الدراسة إلى حقبة زمنية مهمة بين عامي 1993- 2006، حيث ركزت على المشاريع الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، والدور الأمريكي في عملية السلام، والمراحل والتطورات التي مرت بها تلك العملية في هذه الفترة. كذلك تعود للوراء قليلاً للحديث عن موقف الولايات المتحدة من اليهود قبل قيام دولة إسرائيل، وكذلك الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي والحروب العربية الإسرائيلية ، والمبادرات والرؤى الأمريكية للحل قبل توقيع إعلان المبادئ عام 1993.

كما تناولت الدراسة أيضاً أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وكيف عجلت في ظهور مواقف جديدة للولايات المتحدة في تسوية القضية الفلسطينية، والتي تُمثل محور الصراع في الشرق الأوسط، وهو ما أفضى إلى إعلان الولايات المتحدة عن خطة خارطة الطريق حول قيام ((دولتين)) فلسطينية وإسرائيلية. وأخيراً، ارتأت الدراسة أن بناء السلام المنشود بين الفلسطينيين والإسرائيليين يوجب الولوج وبدون تأخير بتسوية قضايا الوضع الدائم: ((القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، المياه، والعلاقات مع دول الجوار)).

1.10.10 دنيس روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي الكعكي دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005:

مثلت هذه الدراسة الرواية السرية لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونظراً لكون دنيس روس رئيس الوفد المفاوض في عملية السلام في الشرق الأوسط والمبعوث الرسمي لكل من إدارتي الرئيس جورج بوش الابن والرئيس بيل كلينتون، أصبح روس الشخصية الوحيدة التي حازت على احترام كافة الأطراف المتفاوضة.

تطرقت الدراسة لعملية السلام منذ عام 1988، عندما التحق دنيس روس بوزارة الخارجية الأميركية، وحتى انهيار المفاوضات في نهاية عهد الرئيس كلينتون، الأمر الذي أدى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وقيام إسرائيل بهجومها العسكري الواسع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتناولت الدراسة جميع النواحي الحاسمة في البحث عن السلام: ((اجتماعات مدريد، أوسلو، جنيف وكامب ديفيد، واغتيال إسحاق رابين، ووصول بنيامين نتنياهو للسلطة وخروجه منها، والشخصيات والاستراتيجيات لكل من رابين، شمعون بيريز، ياسر عرفات وبيل كلينتون)). وتطرقت للدبلوماسية الأمريكية التي كان يراهن عليها الجميع، وكذلك لاجتماعات القمة والمفاوضات السرية التي كانت تجري بين الأطراف. وشرحت الدراسة القضايا الواقعة في صلب عملية الصراع من أجل السلام ((نزاعات الحدود، الأمن الإسرائيلي، حق عودة الفلسطينيين ووضع مدينة القدس)). ووضحت الدراسة أسباب فشل عملية السلام، ورأت أن البحث عن السلام لا يعدو كونه مجرد وهم لا يمكن تحقيقه.

1.10.11 سمير حلمي سيسالم، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005:

عالجت هذه الدراسة المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية بين عامي 1947-1977 معالجة تاريخية تحليلية وثائقية، وتوصلت إلى عدم جدية المشاريع الأمريكية في تسوية القضية الفلسطينية تسوية سياسية تقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. ورأت الدراسة أن الاتجاه الدولي العام لتسوية أزمة الشرق الأوسط ينسجم مع سياسة القوة أكثر من استجابته لأحكام القانون الدولي، في ظل تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة على أنها منطقة أمن قومي أمريكي، وخلصت الدراسة إلى أنه كي يتسنى للولايات المتحدة تحقيق أمنها القومي في هذه المنطقة، فإنها تسعى بكل قوتها للحيلولة دون وقوع المنطقة ضمن نفوذ أية قوى

كبرى أخرى. كما واستنتجت الدراسة أن مشاريع التسوية الأمريكية للقضية الفلسطينية هدفت لاحتواء الصراع العربي-الإسرائيلي وذلك لتحقيق عدة أهداف:

– الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة وعدم تعريضها للخطر.

– احتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية وسياسية.

– تخفيف حدة التوتر في المنطقة إلى درجة تمكن الولايات المتحدة من استيعاب الصراع، دون الاضطرار إلى معالجة أسبابه الرئيسية.

1.11 تعقيب على الدراسات السابقة

طرحت الدراسات السابقة أغلب المشاريع والمقاربات الأمريكية والدولية لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقدمت تحليلات هامة أثرت البحث حول قضية الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام، والدور الأمريكي فيه، واستُخدم عدد من تلك الدراسات مرجعاً في بعض جوانب هذه الدراسة. غير أن هذه الدراسات، وعلى أهميتها، لم تتطرق إلى مجمل الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الفترة التي تناولتها هذه الدراسة، وتعاملت مع حقبٍ زمنية معينة مرت بها قضية الصراع، وطرحت مبادرات بعينها للتحليل، دون إيجاد رابطٍ بين المقاربات التي اعتمدها راعي عملية التسوية في محاولته التوصل إلى تسوية نهائية للصراع، وعلى أية حال، فإن خصوصية هذه الدراسة تكمن في:

1. تعالج الدراسة واحداً من أهم المواقف السياسية المؤثرة في حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتُقدم عرضاً لحدود الفهم أو القبول الأمريكي لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

2. تبين حجم التأثير الذي تركه الموقف الأمريكي على عملية التسوية السياسية، وتضيف تحليلاً لطبيعة هذا الموقف، من خلال الاستدلال على جملة المحددات والدوافع التي تحكمه.

3. تتوصل إلى فهم متكامل لطبيعة التغير الذي حل بالموقف الأمريكي خلال سنوات العملية التفاوضية، بفعل جملة من المتغيرات، وتبيان التناقض فيه تبعاً للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

4. توضح العوامل التي حالت دون تمكن الولايات المتحدة من دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع، تقوم على رؤية ((حل الدولتين)).

الفصل الثاني

مشاريع التسوية الأمريكية

للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

((1947-1991))

الفصل الثاني

مشاريع التسوية الأمريكية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي 1947-1991

2.1 مقدمة

ظهرت الولايات المتحدة على مسرح السياسة الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكانت سياستها الخارجية تقوم على العزلة والحياد، وعدم التدخل في شؤون العالم القديم تطبيقاً لمبدأ ((مونرو))* (حامد، 2008، ص 43). وتعززت مكانتها في الساحة الدولية بعد تولي الرئيس ثيودور روزفلت Theodor Roosevelt سدة الحكم ((1901-1909))، وأصبحت بذلك إحدى الدول الكبرى التي لها تأثير فعّال في حفظ التوازن الدولي (قاسمية، 1985، ص 21).

عقب الحرب العالمية الأولى، استبعدت مداولات ((مؤتمر باريس)) المنعقد في 18 كانون الثاني/ يناير 1919، قضايا المناطق العربية التي احتُلت قبل نشوب الحرب، وخرج المؤتمر في 28 حزيران/ يونيو 1919 بـ ((معاهدة فرساي)) التي تمخَّض عنها تأسيس عصبة الأمم، والتي جاءت بنظام ((الانتداب))، وانتقلت القضية الفلسطينية سياسياً إلى لندن، إذ لم يعد مبرر قانوني للتدخل الأمريكي** بعد أن تسلمت بريطانيا الانتداب على فلسطين بموجب مقررات ((مؤتمر سان ريمو)) عام 1920.

أدت الحرب العالمية الثانية لإعادة صياغة العلاقات الإقليمية على النحو الذي يكفل المصالح الحيوية للقوى الدولية المنتصرة، وانعكست هذه المتغيرات على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، (حامد، 2008، ص 45)، وعزز ذلك تراجع الدور البريطاني وانحسار الاستعمار الأوروبي (Reich, 1977, P. 53)، أضف إلى ذلك قيام الحرب الباردة التي أدخلت قطبيها في حالة صراع تحقيقاً لمصالح حيوية، في حين ركَّزت الحركة الصهيونية جهودها للحصول على دعم الولايات المتحدة بغية تحقيق أهدافها في فلسطين (Reich, 1977, P. 54)، الأمر الذي ترك أثره الواضح على الصراع العربي-الإسرائيلي.

---

* قدم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو James Monro 1817-1825 مشروعه الشهير للكونغرس الأمريكي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1823 والمعروف **بمبدأ مونرو Monro Doctrine** الذي تضمن تحريم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارتين الأمريكيتين، ووضع مونرو حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر، والتي هدفت بالأساس إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية، من خلال عزل الأمريكيتين عن أوروبا بحاجز المحيط الأطلسي، للمزيد انظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي، **التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 132، وللاطلاع على نص المشروع انظر: لاري الوتيز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة**، ترجمة جابر سعيد عوض، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص 371.

** بعد فشل الرئيس الأمريكي ويلسون Wilson في إقرار معاهدة فرساي وميثاق عصبة الأمم أمام الكونغرس، إثر معارضة شديدة من زعماء الحزب الجمهوري لسياسته الخارجية برمتها؛ توقفت الولايات المتحدة عن التدخل في سياسة الدول الأوروبية الكبرى.

2.2 المبحث الأول

مشاريع التسوية الأمريكية 1947-1967

استبدلت الولايات المتحدة الدور البريطاني في الشرق الأوسط، ودأبت عقب قيام إسرائيل عام 1948 على دعمها بشكل مُعلن لتكون أداة منفذة لها، ولتحقيق ما تصبو إليه من تعزيز نفوذها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في استمرار تدفق النفط العربي لها وللغرب عموماً، واحتواء توسع النفوذ الشيوعي الذي رأت فيه مصدر تهديد لمصالحها في المنطقة، وتطلبت عملية حماية وتعزيز المصالح الأمريكية تلك، دعم وحماية أنظمة الحكم الموالية للغرب (أبو عمرو، 1991، ص 11)، لذلك التزمت مراراً وتكراراً بأمن إسرائيل، وضرورة بقائها قوية ومتفوقة على جيرانها، وبذلك شكلت هذه التوجهات عنصر الارتكاز الرئيسي في تحديد معالم الموقف الأمريكي من قضية الصراع، وبنت عليه الولايات المتحدة كامل برامجها السياسية في المنطقة.

سعت الولايات المتحدة من خلال تسخير ثقلها الدبلوماسي والسياسي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بهدف تحقيق رؤيتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وحرصت على الاستئثار بالصراع، وقدمت عديد من المشاريع السياسية للتسوية التي كانت دائماً ما تنسجم مع أطماعها ومصالح إسرائيل، لذلك مرت السياسة الأمريكية تجاه الصراع بتطورات كثيرة بعد عام 1947 وتحددت بعاملين؛ يكمن الأول في الدور الحيوي لإسرائيل في إطار تعريف الولايات المتحدة لمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ويتمثل الثاني في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتعاطف العام معها الذي يرجع لأسباب تاريخية ودينية وسياسية (سعودي، 1983، ص 60).

حرص الرئيس دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower ووزير خارجيته جون فوستر دالاس John F. Dulles منذ بداية الخمسينات على التقرب للعرب وكسبهم إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وضمن هذا الإطار جاءت المشاريع الأمريكية للتسوية (الهور، 1983، ص 35)، وإن كانت الجهود الأمريكية الأولى لدعم الاستقرار في الشرق الأوسط قد تركزت على إغاثة اللاجئين، إذ حاولت الولايات المتحدة منذ بداية تدخلها في الصراع عزله عن بعده السياسي ونظرت للقضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، كما وحاولت البحث عن حلول جزئية تضمن بها فصل الصراع عن بعده العربي، من خلال تقديم مبادرات سياسية لتسوية الصراع بين إسرائيل والدول العربية كحالات منفردة.

2.2.1 الدور الأمريكي في إصدار قرار التقسيم 1947

تقدمت بريطانيا بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يفيد بعزمها التخلي عن فلسطين (الهور، 1983، ص 20)، ونتيجة لذلك أوفدت الأمم المتحدة لجنة دولية خاصة في 15 أيار/ مايو 1947 لإعداد تقرير بشأنها، وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم «181»*، الذي سرعان ما رفضته الحكومات العربية، وقامت بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين عقب قرار اتخذ في اجتماع دمشق في 12 نيسان/ إبريل 1948، لكنها وفور دخولها إلى فلسطين تعرضت لضغوط دولية لحملها على قبول الهدنة (الهور، 1983، ص 27). وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل، وسخَّر الرئيس ترومان Truman أجهزة الأمم المتحدة لمساندتها، وخاصة لعقد اتفاقية الهدنة عام 1949 (السلطان، 2002، ص 206).

تعود فكرة تقسيم فلسطين الانتدابية بين العرب واليهود للعام 1946، حينما أوصى بذلك مشروع موريسون** Morrison، لكن لم تكن بوادر قبول الولايات المتحدة لهذا المشروع مشجعة، إذ أبلغ الرئيس ترومان رئيس الحكومة البريطانية كليمنت أتلي Clement Attlee "بأنه لا يستطيع أن يؤيد رسمياً خطة التقسيم في شكلها الحاضر كخطة أمريكية-إنجليزية مشتركة"، وانسحبت الولايات المتحدة من المحادثات المشتركة مع بريطانيا، وأدركت الأخيرة عدم قدرتها فرض التقسيم، فأحالت القضية للأمم المتحدة، وطلبت تشكيل لجنة خاصة تعد تقريراً عن مشكلة فلسطين (خريسات، 2006، ص 48-51).

صدر القرار «181» القاضي بقبول التوصية بوجود دولتين مستقلتين، «عربية ويهودية»، مع النظام الدولي الخاص بمدينة القدس (تمراز، 2005، ص 537)، ولم يكن لهذا القرار أن يرى النور لولا الدعم والتأييد الأمريكيين، وسعي الولايات المتحدة لكسب الأصوات لصالح إقراره، خصوصاً بعد إعلان

---

* صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 في الدورة الثانية، تحت عنوان: **التوصية بخطة تقسيم فلسطين**، ويقضي القرار بإقامة دولتان مستقلتان على أرض فلسطين الانتدابية إحداها للعرب والثانية لليهود، مع حكم دولي خاص بمدينة القدس، للمزيد انظر: سعيد تمراز، ناهض زقوت، **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: التوصية بخطة تقسيم فلسطين**، في: وثائق القضية الفلسطينية 1937-1948، جزء «2»، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2005، ص 536-565.

** أجريت مباحثات أمريكية-بريطانية مشتركة حول مشكلة فلسطين في 10 تموز/ يوليو 1946 في لندن، وقد مثَّل الجانب البريطاني نائب رئيس الحكومة هربرت موريسون Herbert Morrison، وتمخَّضت المباحثات عن هذا المشروع في 31 تموز/ يوليو 1946، والأساس الذي قام عليه المشروع أن فلسطين أجمعها يجب أن لا تكون دولة عربية ولا دولة يهودية، وأن من المستحيل التوفيق بين الأماني السياسية للعرب واليهود، فلا يمكن بسبب ذلك تأسيس دولة موحدة بينهم، وأن المجال الوحيد لضمان السلم في فلسطين هو وضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية، لذلك لابد من تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق؛ عربية ويهودية ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب، للاطلاع أكثر انظر: مهدي عبد الهادي، **مشروع موريسون حول تقسيم فلسطين**، في: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974**، منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 1975، ص 74-77.

المندوب السوفييتي تأييده للتقسيم، إذ أضعف هذا التأييد موقف العرب، وأصبح حسم القرار مرهوناً بأصوات الدول الصغيرة، وتحديداً العشرين صوتاً التي شكلتها كتلة أمريكا اللاتينية، حيث كانت حاجة هذه الدول للدعم الاقتصادي والسياسي الأمريكي هي المنفذ الذي دخلت منه الولايات المتحدة للضغط عليها للحصول على أصواتها لصالح مشروع التقسيم (خريسات، 2006، ص 53).

لعل ما يؤكد إصرار الولايات المتحدة على تمرير مشروع قرار التقسيم ما يقوله سومنر ويلز Sumner Wells مساعد وزير الخارجية الأمريكية في وصف حملة الضغط التي قامت بها بلاده: "لقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض وبواسطة مسؤولين أمريكيين بطرق مباشرة وغير مباشرة على الدول غير الإسلامية، والتي عُرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم، لقد جنّد البيت الأبيض عدداً من الوسطاء للتأكد من أن الأكثرية المطلوبة مضمونة في نهاية الأمر" (Welles, 1948, P. 29-30).

قام الرئيس ترومان بالدور الرئيسي في تمرير قرار التقسيم في جلسة الأمم المتحدة يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، كما أعلن اعترافه فيما بعد بدولة إسرائيل عقب أحد عشر دقيقة من إعلان قيامها (بحيري، 1985، ص 57)، وبادر إلى تعيين جيمس ماكدونالد James MacDonald أحد المتحمسين للصهيونية كأول سفير لدى تل أبيب، وأقنع خارجيته بتحويل الاعتراف الواقعي بإسرائيل إلى اعتراف قانوني وفتح سفارة لها (كريم، 1998، ص 161)، وعمل جاهداً لخدمة إسرائيل باعتبارها مناوئة للمد السوفييتي، وحارساً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (Polk, 1978, P. 363).

2.2.2 مشروع أمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية 1948

تراجعت الولايات المتحدة عن تأييدها السابق لقرار التقسيم، بالرغم من كونه مشروعاً أمريكياً، واقترح المندوب الأمريكي في مجلس الأمن وارن أوستن Warren Austin: "إن مجلس الأمن ليس على استعداد لبذل الجهود من أجل تنفيذ خطة غير قابلة للتنفيذ سلمياً" (تمراز، 2005، ص 593)، فقد وصلت الولايات المتحدة لقناعة مفادها أنه في ظل تدهور الموقف في فلسطين؛ فإن تطبيق هذا القرار يحتاج إلى استخدام القوة (سيسالم، 2005، ص 68)، وهو ما أكدته لجنة فلسطين التي شكلتها الأمم المتحدة لتنفيذ التقسيم في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الأمن في 10 شباط/ فبراير 1948، وطالبت بإرسال قوة دولية مسلحة لتنفيذ المشروع، وفي إشارة لهذا التراجع طرحت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن في

19 آذار/ مارس 1948 اقتراحاً يقضي بإعلان الوصاية المؤقتة على فلسطين بدلاً من التقسيم الذي لا يحقق التسوية الكاملة للمشكلة، ولا يمكن تنفيذه إلا بالقوة (خريسات، 2006، ص 60-68).

أسهمت جملة من الأسباب في تحول الموقف الأمريكي عن تطبيق خطة التقسيم، إذ كان من الواضح أن الكونغرس لن يقبل بإرسال قوات أمريكية إلى فلسطين لتنفيذ الخطة في حال أقرها مجلس الأمن الدولي (خريسات، 2006، ص 61)، كذلك توصيات وزارة الخارجية الأمريكية بعدم الصدام مع العالمين العربي والإسلامي (سيسالم، 2005، ص 68)، في ظل تهديد الدول العربية بإلغاء امتيازات البترول الممنوحة للولايات المتحدة، فقد عملت المصالح النفطية الأمريكية ضد التقسيم، مما أدى إلى التخوف من وقف تدفق البترول (Welles, 1948, P. 81-82)، حيث كانت شركات النفط الأمريكية آنذاك هي المسؤولة عن إمدادات النفط إلى أوروبا واليابان (أبو مصطفى، 2010، ص 270).

وعندما طلبت اللجنة الأممية المكلفة بالإشراف على تطبيق التقسيم من مجلس الأمن إنشاء قوة تدخل دولية لتنفيذه عملياً، تدخلت الولايات المتحدة بسرعة وعرضت مشروع قرار أمريكي بإلغاء قرار التقسيم، ودعت إلى إجراء هدنة بين العرب واليهود في فلسطين، وناشدت الحكومة البريطانية إبقاء انتدابها على فلسطين إلى حين التوصل لحل جذري يُنهي المشكلة (سيسالم، 2005، ص 68).

ورغم أن الرئيس ترومان أظهر ميلاً إلى تأييد فرض وصاية من الأمم المتحدة على فلسطين، غير أنه وبعد لقاءٍ جمعه بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان Chaim Wayzman سراً في البيت الأبيض في 18 آذار/ مارس 1948، كرر دعمه خطة التقسيم طالما كانت الأمم المتحدة لا توافق على وصاية مؤقتة (لوسون، 1996، ص 83).

2.2.3 خطة ((مكفي)) للتطوير الاقتصادي 1949

قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد النازحين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك مدنهم وقراهم حتى كانون الأول/ ديسمبر 1948 بـ 750 ألف نسمة (حسني، 2010، ص 593)، وإثر ذلك تشتت الفلسطينيون في دولٍ مختلفة، الأمر الذي استدعى اهتمام العديد من الجهات بقضية اللاجئين لاعتبارات معينة، إذ مثلت هذه القضية حالة خوف متبادل للأطراف الدولية التي كانت تسعى للسيطرة والنفوذ في الشرق الأوسط. وقد عبَّر جورج مكفي George C. McGhee مساعد وزير الخارجية الأمريكية في شهادته أمام لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينيين

ومستقبل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (الهور، 1983، ص 34)، لذلك؛ ومن خلال لجنة التوفيق الدولية* قدمت الولايات المتحدة خطة مكفي للتطوير الاقتصادي، ونصت على (Jansen, 1970, P. 130):

"تقوم التسوية السياسية على أساس حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال عملية توطين شاملة في إطار برنامج عام لتطوير منطقة الشرق الأوسط، مع تعهد الولايات المتحدة بتغطية أغلب نفقات البرنامج، في المقابل تسمح إسرائيل بعودة مائة ألف لاجئ إلى ديارهم لتذليل العقبات السياسية".

قام جورج مكفي بزيارة إلى بيروت لتحقيق هذا المسعى وعرض تفاصيل خطته، وبمقتضى هذه الخطة تتلقى كل دول المنطقة عوناً مالياً ومساعدة تقنية من خلال وكالة تديرها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لكن الدول العربية رفضت هذه الخطة لتعارضها مع القرار الدولي رقم ((194))، إذ تحرم اللاجئين من حق الاختيار الحر بالعودة إلى فلسطين (شديد، 1985، ص 100)، وقد اشترطت إسرائيل اعترافاً شاملاً بها وتوطين العائدين وفق رغبتها، ثم ما لبثت أن تراجعت عن موقفها (Jansen, 1970, P. 130) لأسباب عسكرية وسياسية وأمنية (شديد، 1985، ص 107)، وانتهت الخطة إلى الفشل.

2.2.4 مشروع جونستون 1953

تولى الرئيس أيزنهاور الحكم في الولايات المتحدة في عام 1953، وظلت النظرة للفلسطينيين أنهم لاجئون بحاجة إلى إعادة توطين وتأهيل وتعويض (سعودي، 1986، ص 62)، وهو ما عكس استمراراً في رفض أية حقوق سياسية لهم، وضمن هذا الفهم أوفد الرئيس أيزنهاور بعثة برئاسة إريك جونستون Eric A. Johnston لإقناع العرب وإسرائيل بمشروع تنمية إقليمي لمصادر مياه نهر الأردن**، وما دلل على الاستمرار في السياسة الأمريكية أن قواعد مشروع جونستون كانت قد أُرسيت في عهد الرئيس ترومان*** (الهور، 1983، ص 50).

أما خلاصة المشروع فإنه يُنفذ على خمس مراحل تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثاً، وتقدر تكاليف المشروع بنحو مائة وثلاثين مليون دولار، يُنفق منها نحو ثلاثين في المائة على توليد

---

* شكلتها الأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948، وكانت أول محاولة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بعد قيام إسرائيل، وتألفت اللجنة من ممثلين عن كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا.

** هدف مشروع جونستون إلى تنمية المصادر الطبيعية، من خلال تطوير حاجات الري والقوى الكهرومائية، وإيجاد قاعدة اقتصادية في الأرض التي يكون فيها اللاجئون بدرجة مناسبة.

*** عُهد في عام 1952 إلى شركة ((تشارلز مين)) Charles Maine الأمريكية وضع مخطط هندسي لاستثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً، فأنهته بتاريخ 31 آب/ أغسطس 1953، وتم بعد ذلك إيفاد إريك جونستون إلى المنطقة للقيام بالمفاوضات والوساطة اللازمة.

الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها، وأُطلق على هذا المشروع اسم ((مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن)) (الهور، 1983، ص 50)، ولهذه الخطة من وجهة نظر الرئيس أيزنهاور مزايا اقتصادية ومردود سياسي، حيث قال: "لدي قناعة تامة بأن قبول خطة شاملة لتطوير وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى" (شديد، 1985، ص 108)، أما جونستون نفسه فقد قال: "ينبغي اعتبار مشروع وادي الأردن عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، ووسيلة لبناء الأساس الذي يُبنى عليه السلام في المنطقة في نهاية المطاف" (جِرنِر، 1996، ص 142).

حاول المشروع أن يفرض وجوده خلال الفترة الممتدة بين عامي 1953-1955، لكنه فشل؛ إذ رفضته لجنة الخبراء العرب التي عارضت مبدأ تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا، لأن معظم مياه هذه البحيرة يقع تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما تنبع هذه المياه من أراضي الدول العربية (الأسدي، 1995، ص 66)، ووفقاً للخطة فإنها ستتيح المجال لإعادة توطين مائة ألف فلسطيني فقط (جِرنِر، 1996، ص 144)، وبذلك لا تقدم معالجة جديدة لمشكلة اللاجئين، وبعد خمس جولات قام بها جونستون خلال العامين المذكورين إلى الشرق الأوسط، تبين أنه ليس في استطاعته إقناع الطرفين بالمنفعة والفوائد الطويلة الأمد المترتبة على خطته، ولكن إخفاقه لم يُبدل من شعور الولايات المتحدة بأن حل مشكلة اللاجئين يكمن في التنمية الاقتصادية (شديد، 1985، ص 109).

يمكن القول أن مشروع جونستون استهدف تحويل قضية الصراع العربي-الإسرائيلي عن مسارها الحقيقي، وتصفية القضية الفلسطينية سياسياً، فقد مثلت مسألة توطين الفلسطينيين إحدى أهداف المشروع، فضلاً عن كونه مقترح كانت تمليه المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة المتمثلة بالدفاع عن أوروبا الغربية واحتواء النفوذ السوفييتي، وهي حاجات ترتبت عليها الحاجة إلى تدفق الإمدادات النفطية في الشرق الأوسط، وكذلك الحاجة إلى استقرار الدول المؤيدة للغرب.

2.2.5 مشروع ((جاما)) 1954

عقب استلام الرئيس عبد الناصر للسلطة في مصر عام 1952، عرضت الولايات المتحدة وساطتها السرية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي 3 آب/ أغسطس 1954 صرح الرئيس عبد الناصر بأن مصر تحتاج للسلام كي تتمكن من حل مشاكلها الداخلية، واقترح أن تقوم الولايات

المتحدة بدور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية، ورغم أنه وصف إسرائيل بأنها دولة عدوانية؛ قال: "إن مصر تريد أن تُنهي التوتر القائم شرط أن يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة" (القاضي، 1973، ص 89).

نشطت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وجندت ثلاثة من الخبراء في قضايا الشرق الأوسط هم: كيريميت روزفلت Kermit Roosevelt، روبرت أندرسون Robert Anderson، ومايلز كوبلاند Miles Copeland للقيام بالوساطة، وخرج هؤلاء الثلاثة بمشروع حمل اسم ((جاما)) (عبد الهادي، 1975، ص 200)، وتكفل روزفلت مع كوبلاند بالجانب السري، بينما تكفل أندرسون بالجانب العلني للخطة (الهور، 1983، ص 48)، ووُجه هذا المشروع لإقامة سلام مع مصر (الأسدي، 1995، ص 68).

قام المشروع على أساس قيام كوبلاند وروزفلت بسلسلة من المحادثات واللقاءات مع الرئيس عبد الناصر بهدف تحديد موقف تنطلق منه المفاوضات العربية-الإسرائيلية، كما يقوم أمريكيان آخران بإجراء محادثات مماثلة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون David Ben-Gurion من أجل تحديد موقف إسرائيلي مشابه* (سيسالم، 2005، ص 96). يقول محمد حسنين هيكل: "أوفد الرئيس الأمريكي أيزنهاور روبرت أندرسون إلى القاهرة حاملاً رسالة تفيد في جملتها: إن الولايات المتحدة ترغب في حل المشكلة الفلسطينية، وإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل" (عبد الهادي، 1975، ص 202).

ويؤكد كوبلاند: "إن روزفلت حصل على موافقة كل من الرئيس جمال عبد الناصر وبن غوريون على بعض الترتيبات، مع إصرار الرئيس عبد الناصر على نقطتين، الأولى، حصول مصر على أكثر من مجرد ممر لربطها بالأردن لتأمين اتصال إقليمي بين إفريقيا وآسيا العربيتين، على أن يتحدد عرض هذا الممر في المفاوضات مع إسرائيل، والثانية، موافقة إسرائيل من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم لحل مشكلة اللاجئين" (الهور، 1983، ص 49).

وقد كتب مايلز كوبلاند في صحيفة التايمز اللندنية في 24 حزيران/ يونيو 1971 "إن اجتماعات سرية عُقدت بين ممثلين عن مصر وإسرائيل في إحدى العواصم الأوروبية بتشجيع من الدبلوماسية الأمريكية ومساعدتها"، وفي مذكرات بن غوريون التي نشرتها صحيفة معاريف العبرية في تموز/ يوليو 1971، تحدث عن الاجتماعات التي عقدت في باريس في عام 1954 بين مبعوثين من

---

* حمل المشروع فكرة أن يتنقل أندرسون بين القاهرة وتل أبيب، للتقليل من هوة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي إلى الحد الأدنى، وترتيب اجتماع سري بين الرئيس عبد الناصر وبن غوريون في يخت خاص بالبحر المتوسط لسد الفجوة نهائياً بين الطرفين.

الدولتين بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود، وانقطعت هذه الاتصالات عقب قيام إسرائيل بهجومها على قوات الجيش المصري في غزة يوم 28 شباط/ فبراير 1955 (القاضي، 1973، ص 89-90).

فشل مشروع ((جاما)) نتيجة لرفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية، وبرر يعقوب هرتسوغ Jacob Herzog مدير الاستخبارات الإسرائيلية في ذلك الوقت وأحد الذين حضروا الاجتماع مع أندرسون موقف إسرائيل بقوله: "إن إسرائيل لم تكن تعتقد أنه بمقدور الرئيس عبد الناصر عقد صلح مع إسرائيل حتى لو أراد هو ذلك، بسبب المعارضة الداخلية والعربية لمثل هذه الخطوة" (عبد الهادي، 1975، ص 201).

2.2.6 مشروع دالاس 1955

لم يكن الإخفاق الذي مُني به مشروع جونستون بكافٍ لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين (شديد، 1975، ص 110)، وسبق وأن صرح جون فوستر دالاس وزير الخارجية في إدارة الرئيس أيزنهاور في 10 حزيران/ يونيو 1953 عقب جولة له في الشرق الأوسط: "أنه بالإمكان إيجاد حل للصراع، وأن الأطراف المعنية يقع على كاهلها المسؤولية الأولى لتحقيق السلام في المنطقة" (العيلة، 2011، ص 50)، وكان يرى دالاس أن بعض اللاجئين يمكن توطينهم في المنطقة الخاضعة لإسرائيل، وأنه من الممكن دمج معظمهم في الدول العربية المجاورة (السلطان، 2002، ص 208)، وأشار دالاس: "إن إسرائيل يتعين عليها أن تصبح جزءاً من مجتمع الشرق الأدنى، وأن تتوقف عن النظر لنفسها أو يتوقف نظر الآخرين إليها كغريبة عن هذا المجتمع" (جِرنِر، 1996، ص 125).

وعلى أساس ما تقدم، ألقى دالاس خطاباً في 26 آب/ أغسطس 1955 عرض فيه إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي (عبد الهادي، 1975، ص 203)، وحدد موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، إذ أنها في نظره قضية لاجئين ينبغي حلها عن طرق التوطين (الهور، 1983، ص 54)، وعرض دالاس مشروعاً من ثلاث نقاط رئيسية كحل مبدئي يقود إلى التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية، وتتلخص النقاط بما يلي (القاضي، 1973، ص 91)، (الأسدي، 1995، ص 68):

أولاً: وضع حدٍ لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، وتأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول في حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها، ولكي يتحقق التوطين يُصار إلى استصلاح المزيد من الأراضي من خلال إقامة مشاريع الري، وتحقيق التنمية المائية في المنطقة،

بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، ومن أجل تطبيق هذه الأفكار؛ تُقدم إسرائيل تعويضات للاجئين يتم تمويلها من خلال قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة.

ثانياً: إزالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان والاطمئنان، ورأى دالاس أن التغلب على هذا الخوف لا يمكن أن يتحقق بجهود دول المنطقة وحدها، بل بأخذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان، وأبدى استعداد الولايات المتحدة الدخول في معاهدات هدفها منع أي عمل من قبل أي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة.

ثالثاً: مسألة رسم الحدود، إذ لابد من اتفاق مسبق حول طبيعة الحدود، وبما أن الحدود الحالية التي تفصل بين إسرائيل والدول العربية ناتجة عن اتفاقات الهدنة 1949 ولا تشكل حدوداً دائمة؛ تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل التي يجب حلها للتوصل إلى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل.

ومن وجهة نظر دالاس فإنه إذا ما أُريد إيجاد تسوية، لابد من معالجة هذه المسائل الثلاث، بالرغم من وجود مشكلات أخرى مهمة، ولكن بحل المشكلات الثلاث الأساسية فإن الطريق لإيجاد حلول لبقية المشاكل يكون ممكناً. لكن وعلى أية حال، لابد من التنبه للتكتيك الذي اتبعه دالاس في تعامله مع القضية الفلسطينية، إذ أنه قد نزع عنها طابعها السياسي، وطرح المشكلة على أسس مغايرة يرى بأنها قابلة للحل، من خلال تركيز الجهود على تطوير ثروات المنطقة لإنجاح التوطين.

2.2.7 مشروع الرئيس أيزنهاور 1957

إثر تأزم الوضع السياسي في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، تقدم الرئيس أيزنهاور في 5 كانون الثاني/ يناير 1957 بمشروع ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية (الهور، 1983، ص 54)، وحدد الرئيس أيزنهاور في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة نقاط مشروعه الذي أطلق عليه ((مخططاً لسلام الشرق الأدنى)) (السلطان، 2002، ص 210).

اقترح الرئيس أيزنهاور في مشروعه إنشاء ((مؤسسة تنمية إقليمية))، لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والمائية في المنطقة، ورأى أنه بمساعدة الأمم المتحدة ستتاح فرصة فريدة لدول الشرق الأوسط تتقدم فيها مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية (الأسدي، 1995، ص 69)، لكنه لم يشر في خطته إلى القضية الفلسطينية أو مسألة اللاجئين، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد Dag Hammarskjold ربط ذلك بمشكلة اللاجئين، وعدها أخطر المشكلات في المنطقة، وربط حلها

بالتعاون مع الولايات المتحدة (السلطان، 2002، ص 210). ومهما يكن من أمر، يمكن قراءة مشروع الرئيس أيزنهاور في سياق السياسة الأمريكية الهادفة للمحافظة على إسرائيل وضمان حدودها وأمنها، من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، ولمنع النفوذ السوفييتي من التغلغل في الشرق الأوسط.

2.2.8 مبادرة الرئيس كينيدي 1961

عقب انتخاب جون كينيدي John Kennedy رئيساً للولايات المتحدة في شباط/ فبراير 1961، بدأ الرئيس المصري عبد الناصر مراسلاته معه حول المشكلات الدولية، وأهمها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد بعث الرئيس كينيدي للرئيس عبد الناصر بالقول (عبد الهادي، 1975، ص 215):

"تؤمن أمريكا حكومة وشعباً بأنه يمكن الوصول إلى تسوية مشرفة، هذا إذا كانت الأطراف المعنية ترغب صادقة بذلك، وإنني على استعداد للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين المأساوية على أساس مبدأ إعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات، والمساعدة في إيجاد حل منصف لمشكلة تنمية مياه نهر الأردن، وأن نُقدم عوننا لإحراز التقدم في الجوانب الأخرى من هذه المشكلة المعقدة".

استرشد الرئيس كينيدي في رؤيته لمشكلة اللاجئين بالفقرة ((11))* من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ((194)) (بسطامي، 1996، ص، 159)، ورغم أنه لم يتخذ أي إجراء حاسم على صعيد حل هذه المشكلة، فإن تشديده على الدعم الأمريكي غير المتحيز لقرارات الأمم المتحدة، وتسخير نفوذ الولايات المتحدة للوصول إلى حل عادل وسلمي، رفع من آمال العرب، وأخذ يسهم في تلطيف العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، لكن الكونغرس الأمريكي -الذي يعد تقليدياً أشد حماسة في تأييد الموقف الإسرائيلي- لم يشاطر الرئيس كينيدي في رؤيته، وخلال فترة رئاسته التي لم يستكملها، تبددت مبادرة الرئيس كينيدي وتلاشت (الأسدي، 1995، ص 69).

2.2.9 مشروع جوزيف إ. جونسون 1961

في ظل بحث الرئيس كينيدي عن إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، كان التأييد لأفكاره يأتيه من وزارة الخارجية، حيث ساد اعتقاد بأن نفعاً سيعود على الاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية إذا ما

* جاء في الفقرة المذكورة من القرار الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948: "تقرر الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، ويعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

حُلت هذه المشكلة، بالإضافة إلى الجاذبية الإنسانية للحل، اعتقدت الإدارة الأمريكية بأنه قد يصبح فرصة للانتقال منها إلى حل جوانب أخرى من الصراع العربي-الإسرائيلي (بسطامي، 1996، ص 163).

عادت الدبلوماسية الأمريكية لتنشط وتطرح مشاريعها المتعلقة بالتسوية مع إسرائيل، واتجهت مجدداً باتجاه نزع الصفة السياسية عن القضية الفلسطينية، في محاولة منها لإظهارها مشكلة تتطلب حلولاً فنية يقدمها اختصاصيون بعد دراستهم المشكلة بموضوعية من أجل التوصل لحل مناسب لها.

انطلاقاً من هذا التصور كلف الرئيس كينيدي جوزيف جونسون Joseph E. Johnson، رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، القيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين، ولإعطاء مهمة جونسون الطابع الدولي المناسب؛ تم تكليفه من قبل لجنة التوفيق الدولية (عبد الهادي، 1975، ص 225).

اعتبر جونسون أن استمرار مشكلة اللاجئين يعود إلى التناقض القائم بين موقف الحكومات العربية وموقف إسرائيل منها، حيث الاعتبارات الأمنية لإسرائيل تمنعها من الموافقة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين، بينما كانت الدول العربية ترفض مناقشة أية تفاصيل تتعلق بالتسوية ما لم توافق إسرائيل على قرارات هيئة الأمم المتحدة. وقد اقترح جونسون في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1962، مشروعاً للتسوية السياسية تضمن البنود التالية (الهور، 1983، ص 54):

1. يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط، ومن أي جهة، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.
2. ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا ما اختار العودة، وقيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا ما اختار البقاء حيث هو.
3. يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عامي 1947-1948، مضافاً إليها الفوائد المستحقة.
4. تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.
5. يحق لإسرائيل أن تُجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.
6. يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع، لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.

7. يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت أن فيه تهديداً لمصالحها الحيوية.
8. يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق، لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.

رفضت إسرائيل مقترحات جونسون جملةً وتفصيلاً، بينما لم ترفضها الحكومات العربية بشكل صريح، لكنها أكدت على ضرورة موافقة إسرائيل على قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين قبل الدخول في بحث أية تفاصيل أخرى.

2.2.10 مشروع الرئيس جونسون 1967

تعاملت إدارة الرئيس ليندون جونسون Lyndon B. Johnson كسابقاتها مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، وكان الرئيس جونسون يشعر بأن القضية سوف تُحل في إطار تسوية عربية إسرائيلية شاملة (شديد، 1985، ص 121)، لذلك قام في 7 حزيران/ يونيو 1967 عقب اندلاع الحرب بتشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي هدفها تنسيق جهود السلام الأمريكية في الشرق الأوسط (القاضي، 1973، ص 101)، وجاء موقف الولايات المتحدة واضحاً وحاسماً لصالح إسرائيل، فقد ألقى الرئيس جونسون خطاباً بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1967 حدد فيه توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وموقف بلاده تجاه الصراع، وطرح مشروعاً للتسوية، جاء فيه (عريقات، 1987، ص 11):

1. حق كل دولة في المنطقة العيش بسلام، وأن يُحترم هذا الحق من قبل باقي دول المنطقة.
2. تحقيق العدالة للاجئين، خاصة وأن حرب عام 1967 طردت مزيداً من الناس خارج موطنهم الأصلي، لذلك على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس.
3. إبقاء الممرات المائية مفتوحة أمام جميع الدول دون استثناء.
4. الحد من سباق التسلح بين أطراف الصراع.
5. احترام الاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة.

حدد الرئيس جونسون بهذا المشروع الخطوط العامة للتسوية الأمريكية في المنطقة، لكنه لم يوضح كيفية تنفيذ هذه المبادئ وتطبيقها، وحاول السير على خطى من سبقوه في البيت الأبيض، ولكن بوتيرة أكثر قبولاً فيما يتعلق بموضوع اللاجئين، رغم أنه كرس وجهة النظر الأمريكية حول قضيتهم، وحمل وزرهم لحكومات المنطقة، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة رفضت عودة إسرائيل

إلى حدود ما قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، ظناً منها أن المكاسب الإقليمية جراء الحرب، لا يمكن التخلي عنها بحال من الأحوال، وهو الأمر الذي انسجم مع التصور الإسرائيلي.

2.2.11 مشروع أمريكي في الأمم المتحدة 1967

سعت الدبلوماسية الأمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن يضم مبادئ الرئيس جونسون، وقدمت الولايات المتحدة في 20 حزيران/ يونيو 1967 مشروعاً جديداً للجمعية العامة للأمم المتحدة يرفض فكرة الانسحاب غير المشروط، وأعلن آرثر غولدبرغ Arthur Goldberg المندوب الأمريكي تمسك بلاده بضرورة الربط بين الانسحاب والتسوية (سعودي، 1986، ص 215)، واقترح على مجلس الأمن مشروع قرار يدعو أطراف الصراع للتفاوض فيما أسماه القضايا السياسية الأساسية التي أججت نيران القتال في هذه المنطقة لعقود من السنين، وتلخصت بنود المشروع فيما يلي (الهور، 1983، ص 75):

1. موافقة الولايات المتحدة على وقف إطلاق النار الذي تحقق عملاً بمقررات مجلس الأمن، وتدعو إلى تقيد الأطراف المعنية بها تقيداً تاماً.

2. غاية الولايات المتحدة أن يكون سلاماً مستمراً ودائماً في الشرق الأوسط.

3. لابد من تحقيق هذه الغاية عن طريق ترتيبات يتم التفاوض بشأنها بمساعدة طرف ثالث مناسب، وتكون الترتيبات هذه على الأسس التالية:

أ. اعتراف متبادل بالاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لجميع دول المنطقة، بما في ذلك اعتراف بالحدود وبترتيبات تتعلق بالتباعد وسحب القوات، مما يضمن سلامة هذه الدول من الإرهاب والحرب.

ب. حرية الملاحة المائية.

جـ. حل عادل لمشكلة اللاجئين.

د. تسجيل شحنات الأسلحة إلى المنطقة، وتحديدها.

هـ. الاعتراف بحقوق جميع الدول ذات السيادة في العيش بسلام وأمن.

4. تطلب الولايات المتحدة من مجلس الأمن الاستمرار في وضع حالة المنطقة قيد الدراسة الدقيقة.

أرادت الولايات المتحدة بهذه المقترحات التشديد على حق السيادة الإقليمية وسلامة الأراضي للدول القائمة في المنطقة بما فيها إسرائيل، أما موضوع اللاجئين فقد أتى المشروع على ذكرهم بشيء من العجلة، حيث أنه وحتى ذلك الحين، لم يكن الفلسطينيون محددين كشعب أو دولة بالمعنى المتعارف عليه، وإنما كان لا يزال يشار إليهم كلاجئين (شديد، 1985، ص، 121).

2.3 المبحث الثاني

مشاريع التسوية الأمريكية 1968-1979

أدت حرب حزيران/ يونيو 1967 إلى توسع إسرائيل في الأراضي العربية المجاورة، واحتلالها لأراضٍ جديدة بلغت مساحتها الإجمالية أربعة أضعاف المناطق التي احتلتها من فلسطين الانتدابية عقب حرب عام 1948، كما أدت إلى إخضاع حوالي مليون ونصف المليون مواطن عربي في الأراضي العربية المحتلة للحكم العسكري الإسرائيلي (الهور، 1983، ص 67).

أوجدت الحرب أوضاعاً جديدة في المنطقة مالت في جملتها لصالح إسرائيل، وهو أمر لم تعارضه الولايات المتحدة، إذ أضحت هي الطرف الذي ينادي بتسوية شاملة وسلام دائم لقاء تعديل حدود عام 1967، وظل موقفها بشأن مسألة اللاجئين كما كان عليه قبل الحرب، ولم يحظ الفلسطينيون باهتمام كبير في جهودها وظلت صيغة مخاطبتهم كمجرد لاجئين مستمرة (بسطامي، 1996، ص 182)، وتمثل التغير الجوهري في أبعاد قضيتهم وطبيعتها؛ في تشريد أعداد أخرى، وتغير توزيعهم السكاني، وزيادة المساحة المقترحة إما للعودة أو لإعادة التوطين.

طُرحت العديد من المبادرات والمشاريع الدولية والأمريكية في سياق البحث عن حل لما أطلق عليه في الفترة التي تلت الحرب «مشكلة السلام في الشرق الأوسط»، وصدر عن مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي تطالب إسرائيل بالعودة إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وكان أبرزها القرار رقم «242» في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 الذي مثّل مشروعاً دولياً للسلام، والأساس الذي بُنيت عليه أغلب المبادرات الدولية التي طرحت خلال الفترة 1967-1978، والتي أظهرت تقدماً للنفوذ السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط. وقد شهدت المنطقة مشاريع أخرى للتسوية كان نصيبها الفشل، حيث اتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها وردودها السلبية تجاه كافة مشاريع التسوية المطروحة من ناحية، ومرونة المواقف العربية الرسمية التي أخذت تُلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المستجدة من ناحية أخرى، لكن تعززت في ذلك الوقت مخاوف الدول العربية بأن الهدف الرئيسي لإسرائيل يتمثل في التوسع الإقليمي وليس التعايش السلمي، بهدف فرض هيمنتها على المنطقة والإشراف عليها لصالحها أولاً، ولصالح القوى المتحالفة معها ثانياً.

2.3.1 مشروع دين راسك 1968

قبيل نهاية ولاية الرئيس جونسون، قدّم دين راسك Dean Rusk وزير الخارجية الأمريكية مبادرة لا يُعرف عنها كثيراً* أعاد فيها طرح قضية اللاجئين الفلسطينيين، وجرى تقديم مقترحات راسك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 إلى كل من وزير الخارجية المصرية محمود رياض ونظيره الإسرائيلي أبا إيبان Abba Eban خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان المراد من هذه المبادرة إعطاء دفعة لبعثة غونار يارنغ Gunnar Jarring المتوقفة**، وتضمنت المبادرة الأمريكية إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين على أساس استفتاء شعبي (السلطان، 2002، ص 215-216):

قُدمت هذه المبادرة للتسوية على جبهة عربية واحدة، وهي مصر لهدف تحييد دورها وإخراجها من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي. الأمر الذي رفضته مصر واشترطت انسحاب إسرائيل الشامل من كامل الأراضي العربية المحتلة، أما إسرائيل فقد غضبت من المبادرة المقترحة، ولم يتضمن جوابها فكرة الالتزام بالانسحاب من أي أراضٍ محتلة معينة بالذات، وادعت أن هذا الأمر يقوض موقفها من المساومة مع العرب (كوانت، 1984، ص 6).

2.3.2 مشروع سكرانتون 1968

لم يكن الرئيس ريتشارد نيكسون Richard M. Nixon يدين بديون سياسية لأنصار إسرائيل في الولايات المتحدة، إذ لم يحظ إلا بـ 15 في المائة فقط من أصوات اليهود في انتخابات عام 1968، لذلك اعتبر نفسه أقل التزاماً تجاه الناخبين اليهود من أي رئيس آخر سبقه، وانتهج قبيل تنصيبه نهجاً سياسياً يتسم بالشفافية، حيث أرسل مبعوثاً لتقصي الحقائق في المنطقة (نفْ، 1996، ص، 186-188)، وسعى إلى وضع إطار عمل يحدد اتجاه سياسته الخارجية فيما أصبح يعرف باسم مبدأ نيكسون***.

---

* بُذلت جهوداً سرية لإقناع مصر بالسلام مع إسرائيل لقاء تحييدها عن مسألة الصراع، حيث قدمت الولايات المتحدة في عام 1968 مقترحاً إلى مصر لاسترجاع أراضيها عن طريق انسحاب إسرائيل من سيناء، كثمن للسلام، وفقاً لجدول زمني متفق عليه، لكن هذا المقترح رفضه وزير خارجية مصر، للمزيد انظر:

Eugene V. Rostow, ***The Illegality of The Arab Attack on Israel of October 1973***, The American Journal of International Law, vol. 69, No. 2, 1975, P. 277.

** بعثة دولية رئسها الدبلوماسي السويدي يارنغ الذي عُين ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة عن مسألة الشرق الأوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، ولم تؤدِ جهوده للتوصل لنتائج أو اتفاق بين دول المنطقة عن طريق القرار الدولي رقم (242).

*** كانت غاية هذا المبدأ طمأنة الرأي العام المتذمر في الولايات المتحدة، وإقناعه أن التورط العسكري في فيتنام سوف ينتهي تدريجياً، وقد أعلن الرئيس نيكسون في تموز/ يوليو 1969 عزم بلاده اتباع سياسة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين، وتخفف أو تحد من الدور الأمريكي المباشر، كونه أدى إلى تخبط الولايات المتحدة في أزمات اقتصادية

وقع اختيار الرئيس نيكسون على الحاكم السابق لولاية بنسلفانيا الأمريكية وليم سكرانتون William W. Scranton للقيام بالمهمة، وأثناء زيارة الأخير للأردن في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1968 قدم مشروعاً لتسوية مشكلة الشرق الأوسط تضمن النقاط التالية (الأسدي، 1995، ص 73):

1. ضم قطاع غزة إلى الأردن، وإعطاء الأردن طريقاً برياً يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، وصولاً إلى غزة، وتكون تحت السيادة الأردنية الكاملة.
2. إعادة الضفة الغربية بكاملها إلى الأردن، بعد تجريدها من السلاح، ومنع وجود أية قوات أردنية محاربة فيها، باستثناء قوى الشرطة والأمن العام للحفاظ على الأمن الداخلي.
3. احتفاظ إسرائيل بمراكز أمنية في مثلث نابلس، جنين، قلقيلية، لتشكل حزام أمني لها.
4. تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن، ووضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقة فيها، وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.
5. منع وجود أية قوات عربية في الضفة الشرقية من نهر الأردن، وجلاء القوات المرابطة هناك.

وطالب سكرانتون بأن تنتهج بلاده نهجاً متوازناً بين أطراف الصراع، الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل واليهود الأمريكيين، فتراجع الرئيس نيكسون عن توجهه المعلن، معللاً بأن الظروف في المنطقة تفرض على بلاده سياسة معينة (سيسالم، 2005، ص 128).

2.3.3 مشروع روجرز 1969

سيطرت فكرة إخراج مصر من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي وتحقيق صلح منفرد بينها وبين إسرائيل داخل إدارة الرئيس جونسون، حيث عرضت الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفييتي في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1969 مقترحات تواصل فيها النهج الأمريكي نفسه إزاء المسألة الفلسطينية، وتعاملت معها كقضية لاجئين؛ إذ جاء فيها: "إنه لن يكون سلام دائم من دون تسوية عادلة لمشكلة أولئك الذين شردوا جراء حربي 1948 و1967" (QuestPeace,1984,P.23). ولم يكن هذا السلوك مستغرباً من الولايات المتحدة، فقد كان سائداً أنه من الأفضل بالنسبة لها التعامل مع الفلسطينيين عبر ملك الأردن ((الملك حسين))، واعتبار القضية إنسانية مرتبطة باللاجئين (كوانت، 1984، ص 7).

وسياسية وأخلاقية. وكان الدور الجديد الذي رسمه الرئيس نيكسون للولايات المتحدة، يرتكز على ابتعادها عن التدخل المباشر، دون أن يؤدي ذلك إلى تغير استراتيجيتها المرتكزة على ضمان تفوقها وحماية مصالحها الاقتصادية، وهو ما يفترض دعمها، عسكرياً واقتصادياً، للأنظمة الحليفة، لكي تتمكن من القيام بدور الحامي لمصالحها.

وفي خطاب لوزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز William P. Rogers في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1969، عرض ملخصاً لفحوى المقترحات التي قدمتها بلاده لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وحملت هذه المقترحات اسمه، وتضمنت النقاط التالية (المدني، 1988، ص 34):

1. انسحاب إسرائيل من «أراضٍ عربية» احتُلت في حرب حزيران/ يونيو 1967، في مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام.
2. وضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة، لتتمكن إسرائيل من الانسحاب من الأراضي المصرية.
3. إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.
4. تأمين العبور الحر إلى الأماكن الدينية في القدس، والأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان، ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة.
5. التوصل إلى تسوية عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربية-الإسرائيلية التي تمت في «رودس»* عام 1949، على أن يقوم السفير يارنغ بدور الوسيط بين الطرفين.
6. تخيير اللاجئين بين العودة أو التوطين خارج إسرائيل مع التعويض (القاضي، 1973، ص 109).

شرح روجرز مبادئه بأن السياسة الأمريكية قائمة على المساواة بين أطراف الصراع، وأن مقترحاته «متوازنة ومنصفة»، ولا تستطيع بلاده أن تطالب الدول العربية بقبول السلام دون انسحاب إسرائيل من أراضيها المحتلة، ولا أن تطلب من إسرائيل الانسحاب دون أن يتحقق السلام مع جيرانها، لذلك تستند التسوية على قبول أطراف الصراع مبدأ الأرض مقابل السلام (عريقات، 1987، ص 18).

وفي الوقت الذي لم تصدر فيه أية بيانات عربية رسمية حول المقترحات الأمريكية، أعلنت إسرائيل في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1969 رفض هذه المقترحات، واعتبرت رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير Golda Meir أن المقترحات تشكل خطراً كبيراً على وجود إسرائيل، لأن ما جاء فيها بخصوص الحدود وعودة اللاجئين يهدد أمن إسرائيل، كما أنها تتناقض مع مبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية بالصراع مباشرة والتوصل إلى اتفاق فيما بينها (عبد الهادي، 1975، ص 315).

---

* جرت في 19 كانون الثاني/ يناير 1949 مفاوضات بين مصر وإسرائيل في جزيرة رودس Rodos اليونانية، وبإشراف الوسيط الدولي رالف بنش Ralph Bunche بهدف الوصول إلى هدنة عسكرية في إطار قراري مجلس الأمن الصادرين في 4 و16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاقية بين الجانبين في 24 شباط/ فبراير 1949. لمعرفة الأسباب التي دعت طرفي هذه الاتفاقية دخول المفاوضات، والظروف التي أحاطت بتوقيعها؛ انظر: محمد فريد حجاج، **الفرص الضائعة في الصراع العربي-الإسرائيلي: إعادة ترتيب أوراق الصراع**، مكتبة مدبولي، 2011، ص 123-125.

2.3.4 مبادرة روجرز الثانية 1970

وجه الرئيس عبد الناصر في 1 أيار/ مايو 1970 نداءً شهيراً للرئيس نيكسون مناشداً إياه إصدار أوامر الانسحاب لإسرائيل*، وأن يكف عن مساعدتها ليتمكن العرب من تصفية آثار العدوان، وردت الولايات المتحدة على هذا النداء في 25 حزيران/ يونيو 1970، وأعلن وزير الخارجية الأمريكية أن بلاده أطلقت مبادرة سياسية في الشرق الأوسط هدفها وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل لمدة تسعين يوماً، والبدء في محادثات سلام تحت إشراف السفير يارنغ. وعرض روجرز مقترحاته في رسالة بعث بها إلى نظيره المصري محمود رياض، وأهم ما تضمنته المقترحات (الهور، 1983، ص 119):

"إبداء الأطراف رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ((242)) بكل أجزائه، وتعيين ممثلين لها في المفاوضات التي تعقد تحت إشراف السفير يارنغ، بهدف التوصل لاتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بين الفرقاء على أساس اعتراف متبادل بين كل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي، وانسحاب إسرائيل من أراضٍ محتلة عام 1967 طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ((242))".

استُقبِل هذا الاقتراح في بداية الأمر بالبرود نفسه الذي استقبل به مشروع روجرز الأول (غرين، 1989، ص 84)، ووافقت عليه إسرائيل بعد أن حصلت على تأكيدات أمريكية تؤمن لها مصالحها الحيوية والتوسعية، وكانت الموافقة الإسرائيلية غرضها المناورة لتمكنها من الحصول على وقف إطلاق النار بعد أن وافقت مصر والأردن في 23 و 26 تموز/ يوليو، كجزء من مخطط أمريكي لتهدئة المنطقة (الأسدي، 1995، ص 75). أما الفلسطينيون فرفضوا خطة روجرز كما رفضوا سابقاً القرار ((242))، لأنهم اعتبروا أن هذه المشاريع تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية (مصالحة، 1994، ص 35).

وما أن هدأت حرب الاستنزاف وضُربت الثورة الفلسطينية في الأردن؛ تخلت الولايات المتحدة بسرعة عن مشروع روجرز، وأعلنت إسرائيل رفضها الاستمرار في هذه المبادرة في 18 أيلول/ سبتمبر 1970 بحجة عدم تقيد مصر باتفاق وقف إطلاق النار (السلطان، 2002، ص 219).

---

* شهدت جبهة القتال بين مصر وإسرائيل تصعيداً خطيراً على طول قناة السويس منتصف عام 1968، وتلقى العمق المصري هجمات إسرائيلية متتالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد وتيرة التنسيق والتعاون المصري-السوفييتي، وبالنسبة للولايات المتحدة؛ تفجرت أزمة جديدة في شهر أيلول/ سبتمبر من ذات العام، تمثلت في تصاعد نشاط عمليات المقاومة الفلسطينية، وفشلت في تلك الأثناء المباحثات التي هدفت إلى وقف إطلاق النار، وتدفق السلاح إلى مصر.

2.3.5 مشروع ملف التسوية 1972

وضعت الولايات المتحدة مشروعاً جديداً للتسوية بعد فشل مبادرة روجرز الثانية عرف باسم ((ملف التسوية))، وهو آخر مشروع أمريكي وضُع وقُدم في عهد الرئيس نيكسون. وتأسست التسوية الأمريكية للقضية الفلسطينية بموجب هذا المشروع على الاقتراح الذي نادى به الملك حسين في مشروع المملكة العربية المتحدة*، من خلال دمج قطاع غزة بالكيان الفلسطيني، سواء أكان هذا الكيان مستقلاً أو مرتبطاً بالمملكة المقترحة، ووفقاً لهذا المشروع؛ فإنه يمتد من قطاع غزة شريط أرضي مجرد من السلاح، يبدأ من الساحل غربي غزة عبر سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل، على أن يكون تحت سلطة وإشراف الأمم المتحدة، وتماشياً مع إيجاد ظروف موضوعية للتعايش؛ سيكون ممراً محايداً عبر إسرائيل يصل الضفة الغربية بقطاع غزة، بشرط ضمانات قوية بأن لا يتم استخدام هذا الممر لنقل الأسلحة والمعدات، وشرط تحديد القوة العسكرية الموجودة في قطاع غزة (الهور، 1983، ص 127).

وكذلك الأمر بالنسبة لمرتفعات الجولان، إذ وبعد إعادتها لسوريا؛ يصار إلى إقامة حاجز أرضي مجرد من السلاح بين سوريا وإسرائيل تحت رقابة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالقدس، تكون المنطقة الممتدة من شمال وجنوب وشرق القدس منطقة عربية، إلا أن المخططين رأوا ترك مدينة القدس ضمن إسرائيل مع إعلانها عاصمة مشتركة لكل من إسرائيل والكيان الفلسطيني، على أن تكون حرية الانتقال للأشخاص والبضائع مكفولة ضمن حدودها، وأن تكون حرية ممارسة الطقوس والاحتفالات الدينية مكفولة أيضاً في جميع أنحائها لجميع الطوائف (الأسدي، 1995، ص 76).

أما مشكلة اللاجئين، فإن المشروع يعتمد تسويتها من خلال (سيسالم، 2005، ص 138):

1. تخيير اللاجئين الفلسطينيين حيث هم، والواقعين تحت الاحتلال، عن طريق استفتاء تجريه لجنة تابعة للأمم المتحدة، حول الاستقرار في الدولة الفلسطينية، سواء كانت مستقلة أو مندمجة مع الأردن.
2. حق العودة إلى إسرائيل، لكن دون أن تكون العودة إلى المواطن الأصلية، التي لم يعد أكثرها قائماً.

---

* تقدم ملك الأردن حسين بن طلال في 15 آذار/ مارس 1972 بمشروع المملكة العربية المتحدة، والذي يقضي بأن تصبح المملكة الأردنية مملكة عربية متحدة، تتكون من قُطرين، قُطر فلسطين ويضم الضفة الغربية وأي أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام، وقُطر الأردن ويضم الضفة الشرقية، وتكون عمان عاصمة مركزية للملكة المقترحة وبذات الوقت عاصمة لقطر الأردن، بينما القدس عاصمة لقطر فلسطين، ويكون رئيس الدولة هو الملك، ولم يُكتب لهذا المشروع أن يرى النور، فقد رفضته إسرائيل والعرب على حد سواء، كذلك رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المشروع في 16 آذار/ مارس 1972، وأكدت أن الشعب الفلسطيني هو من يقرر مستقبله ومستقبل قضيته.

3. البقاء حيث هم في المنطقة المحتلة أو الدول العربية مع التعويض لهم بصورة عامة.

رفض الفلسطينيون مشروع ملف التسوية لأنه لا يستجيب للحد الأدنى من طموحاتهم، بينما اتسم الموقف المصري بعدم الرضا، وكذلك السوري والأردني، ولكل منهم أسبابه ومبرراته، ورفضت إسرائيل المشروع، كونها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات حتى لو كانت جزئية (الهور، 1983، ص 128).

2.3.6 وثيقة سُوندرز للسلام 1975

سمحت وزارة الخارجية الأمريكية في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 بنشر وثيقة مثلت أحد أكثر وأوسع التصريحات شمولاً التي تدلي بها إدارة أمريكية حيال القضية الفلسطينية، ففي شهادة قدمها هارولد سوندرز Harold H. Saunders نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في إدارة الرئيس جيرالد فورد Gerald Ford أمام مجلس النواب الأمريكي، تحدث سوندرز عن تطلعات الفلسطينيين ومصالحهم المشروعة، وأظهر أن الفلسطينيين يشكلون عاملاً سياسياً لابد من التعامل معه، إذا ما كان للسلام أن يسود بين إسرائيل وجيرانها (أبو عمرو، 1991، ص 13)، حيث يشكل البعد الفلسطيني في نظره قلب الصراع، وأن قراري مجلس الأمن ((242))، ((338)) لا يعالجان الناحية السياسية من القضية الفلسطينية (المدني، 1988، ص 35).

عملت وثيقة سوندرز إلى إظهار الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل موضوعي محايد، وتزامن توقيتها مع ظروف سياسية في غاية الأهمية، فقد جاءت في أعقاب اتفاقية سيناء الثانية، وكان لزاماً على الولايات المتحدة تقرير الخطوة التالية في جبهة المفاوضات، وكانت هناك دلائل تشير إلى رغبتها أن تنحاز إلى موقف أوروبا الغربية في التحرك نحو السلام، وخصوصاً نحو الانتقال من اعتبار الفلسطينيين لاجئين، إلى النظر إليهم أنهم شعب له هويته السياسية الواضحة (بحيري، 1984، ص 41).

دخل في عداد القضايا الرئيسية كما رأتها وزارة الخارجية الأمريكية وفقاً للوثيقة: "تحديد أماني الفلسطينيين، وتطوير آلية للمفاوضات تقبل بها إسرائيل، والفلسطينيون، والاستفهام عمن يفاوض نيابة عن الفلسطينيين" (House of Representatives, 1976, P. 177). وتناولت الوثيقة مختلف المواقف الفلسطينية من مسألة التسوية السلمية، فأشارت إلى تلميح نسبته إلى منظمة التحرير الفلسطينية "أن التعايش بين دولتين واحدة عربية وأخرى إسرائيلية يمكن النظر فيه" (Ibid., P. 179)، مما اعتبر أنه رغبة أكيدة في أن يكون هناك انفتاح عقلي على منظمة التحرير ومشكلة التمثيل الفلسطيني كلياً (بحيري، 1984، ص 48).

أدت وثيقة سوندرز إلى جدل عنيف داخل الأوساط الإسرائيلية، واعتبرتها بمثابة خرقاً لسياسة التنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أما الحكومات العربية فقد رحبت بهذه الوثيقة واعتبرتها خطوة بناءة إلى الأمام، وأنها تحمل أثراً واضحاً للتغيير في الموقف الأمريكي تجاه الصراع، لكن الوقائع أثبتت أن السياسة الأمريكية لا تحمل تغييراً؛ فبعد أيام قليلة أُستدعي وزير الخارجية هنري كيسنجر Henry A. Kissinger أمام لجنة المساعدات الخارجية بمجلس الشيوخ، وسُئل عن أهمية الوثيقة، فقال: "كانت هذه ورقة قدمها نائب مساعد الوزير أمام لجنة فرعية للجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب، وكانت نوعاً من التدريب الأكاديمي، شُرحت فيها بطريقة نظرية بحتة بضع نواحٍ من المسألة الفلسطينية كما يراها السيد سوندرز، وقد أعلنت مرات لا تحصى موقفنا من القضية الفلسطينية، إن الولايات المتحدة لن تتعامل مع منظمة التحرير حتى تقبل وجود إسرائيل وقراري مجلس الأمن ((242))، ((338))، لقد كان هذا موقفنا، ويظل هذا موقفنا، وإذا بدا لنا أن نغيره، فإن مثل هذا الموقف يعلن على مستوى الرئيس أو على مستواي، ولا يتم إلا بعد مشاورات تامة مع إسرائيل" (بحيري، 1984، ص 52).

2.3.7 تقرير معهد بروكينغز للسلام 1975

في صيف عام 1974 دعا معهد بروكينغز Brookings Institution في الولايات المتحدة مجموعة من الأكاديميين والباحثين والدبلوماسيين الذين بلغ عددهم ست عشرة شخصية، منهم مسؤولين في إدارات أمريكية سابقة، وسفراء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يحملون أفكاراً ووجهات نظر ((متوازنة)) فيما يتعلق بالتأييد للعرب وإسرائيل؛ للقيام بدراسة تنظر في كيفية تقديم مساعدة الولايات المتحدة لتحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط (Wilkes, 2004, Encyclopedia).

اعتُبرت هذه الدراسة من القضايا التي شجعت الولايات المتحدة على التوسط في عملية السلام العربية الإسرائيلية، وفي وقت لاحق ساعدت على توجيه إدارة الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter في كامب ديفيد عام 1978 (Wilkes, 2004, Encyclopedia).

في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1975 صدر التقرير الذي عُد الأول من نوعه في الولايات المتحدة لتناوله كافة جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وتوصل التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة، من أهمها: "للولايات المتحدة مصلحة سياسية واقتصادية في أن يسود سلام قوي ومستقر في

الشرق الأوسط، وتخشى تجدد القتال بين العرب وإسرائيل، ما من شأنه أن يهدد تلك المصالح، لذلك لابد من تسوية سياسية عادلة ودائمة" (Brookings Report, 1975).

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، احتوي التقرير العناصر التالية (Ibid.):

1. يجب أن يملك الفلسطينيون الحق في تقرير المصير، فإما نموذجاً لدولة مستقلة تقبل باتفاقات السلام والتزاماتها، أو كياناً فيدرالياً لا يُفرض على الأردن، لكن يحقق استقلالاً سياسياً وحكماً ذاتياً واسع النطاق، وذلك رهناً بالقبول الفلسطيني لسيادة وسلامة إسرائيل ضمن حدود متفق عليها.
2. بسبب صعوبة مشكلة القدس وتعقيداتها؛ فإن احتمالات حلها تجتمع في المعايير الآتية:
أ. وضع الأماكن المقدسة كل تحت إشراف عقيدتها، وتكون إمكانية الوصول لها متاحة أمام الجميع.
ب. ينبغي ألا تكون هناك أية حواجز تقسم المدينة يكون من شأنها إعاقة حرية الحركة في المدينة.
ج. ينبغي أن يكون لكل جماعة قومية داخل المدينة -إذا ما رغبوا في ذلك- حكماً ذاتياً خاصاً بهم.
3. ضرورة التوصل إلى تسوية لمسألة اللاجئين، وتوطين الراغبين في العودة إلى الكيان الفلسطيني المحتمل إنشاؤه، وتعويض اللاجئين العرب وكذلك اليهود المقيمين سابقاً في الدول العربية.
4. تقديم مساعدات اقتصادية كافية للدولة أو الكيان الذي يقرره الفلسطينيون من قبل جيرانه والمجتمع الدولي لتمكينه من البقاء والتطور.

أشار تقرير معهد بروكينغز إلى أن أطراف الصراع في الشرق الأوسط ليس بمقدورها العمل بشكل منفرد من أجل التوصل إلى اتفاق حول التسوية السياسية، وهو ما يستوجب قيام الولايات المتحدة بالتوسط من أجل إقامة سلام طبيعي، بحيث تنتهي كافة الأعمال العدائية، وتنمو علاقات سياسية واقتصادية وفق مراحل معينة، وهذا ما يقترب إلى حد بعيد من وجهة النظر الإسرائيلية.

2.3.8 مشروع الرئيس كارتر 1977

انتقلت إلى إدارة الرئيس كارتر في بداية عام 1977 مهمة تجسدت في محاولة مجاراة تحركات هنري كيسنجر الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وإيجاد معادلة للحل الشامل المنشود، بما في ذلك القضية الفلسطينية، إلا أن الرئيس كارتر انتهج سياسة مغايرة لتلك التي دعا إليها قبيل تسلمه الحكم، فقد انطلقت إدارته من أن دبلوماسية الخطوة-خطوة قد انتهت مهمتها، وأن الوضع يتطلب عقد مؤتمر للوصول إلى تسوية شاملة (هلال، 1989، ص 212)، وزاد من ارتباط إدارة الرئيس كارتر بهذا التوجه

اشتراك زبينيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski الذي عُين مستشاراً للأمن القومي في إعداد تقرير معهد بروكينغز الذي انتقد سياسة الخطوة-خطوة ودعا إلى تصور شامل (Brookings Report, op.cit.).

كانت إدارة الرئيس كارتر قد فهمت وقبلت بحقيقة مفادها أن التسوية السلمية تقتضي حلاً لمطالب الفلسطينيين في تقرير المصير، وجاءت أكبر مفاجأة من الرئيس كارتر عندما تحدث في 16 آذار/ مارس 1977 وأعلن مبادئ مختلفة للسلام في الشرق الأوسط، فأكد الحاجة إلى إقامة ((وطن قومي للفلسطينيين))، وضرورة قبول الفلسطينيين لـ ((شرعية إسرائيل)) (تشيرجي، 1993، ص 134)، غيّر أنه وأمام غضب الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، تراجع وغيّر من لهجته في أيار/ مايو من ذات العام، حيث ميّز بين مفهوم الوطن والدولة، فتعريفه للكيان الفلسطيني وماهية استقلاليته يدخل في إطار ارتباطه بالأردن أو سوريا أو غيرهما من الدول، وتحديد الحدود الجغرافية لذلك الكيان لابد وأن يتم بمشاركة كافة أطرف الصراع (Rubenberg, 1986, PP. 210-211).

على أية حال، وزَّع مكتب المعلومات الأمريكي في بيروت بتاريخ 18 آذار/ مارس 1977 نص التصريحات التي أدلى بها الرئيس كارتر، والتي من شأنها إقرار السلام في المنطقة، وتناولت القضايا الرئيسية التالية (الأسدي، 1995، ص 80):

1. تريد الولايات المتحد إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجيرانها العرب، والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام، والقضاء على مظاهر التهديد المستمر ضدها من جانب جيرانها. ولن تسهم الولايات المتحدة بأية جهود لا تحقق حلاً دائماً للصراع، ويجب أن تضمن التسوية الأمن لجميع الأطراف، مع احترام السيادة، والسلامة الإقليمية لإسرائيل، والإحجام عن استخدام القوة، ويجب أن تلتزم الدول العربية بوضع حد للأعمال العدائية، والمقاطعة، والدعاية المعادية، وأن تبرهن بالأفعال أنها تتجه نحو خلق علاقات إقليمية ودولية طبيعية، وعلاقات اقتصادية مع إسرائيل.

2. يتعين على الدول العربية أن توافق على إعادة تأشير الحدود النهائية، وتقبل بحدود آمنة ومعترف بها، وتكون السيادة في إطارها قانونية، ويجب إجراء تعديلات على حدود عام 1967، وذلك في إطار اتفاق متبادل بين الأطراف، يضمن حدوداً آمنة ومعترف بها لإسرائيل.

3. الأمن، قد تكون الخطوط الدفاعية متناسبة مع الحدود القانونية، أو ربما يكون من الضروري توسيع القدرة الدفاعية الإسرائيلية، لتمتد إلى ما وراء الحدود الدائمة والمعترف بها، التي يُتفق عليها في إطار

التسوية الشاملة، وقد يقتضي هذا الأمر مرابطة قوات إسرائيلية خلف الحدود الآمنة والمعترف بها في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو سيناء، أو في جزء آخر، حتى بعد انسحاب إسرائيل منه.

أما عن مهلة تنفيذ تصور الرئيس كارتر؛ فإن نهاية حالة الحرب سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على معاهدة السلام، وهذه الفترة -المرحلية- سوف تمتد إلى سنتين أو أربع سنوات أو ثماني سنوات على أبعد تقدير (الهور، 1983، ص 161).

2.3.9 مشروع بريجنسكي 1977

اقترح زبينيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي في 21 حزيران/ يونيو 1977 مشروعاً للتسوية قام على الأسس التالية (الأسدي، 1995، ص 81):

1. إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن، ومنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً منزوع السلاح، وإخلاء نقاط التجمع السكاني اليهودي التي نشأت في قطاع غزة، ويسمح لإسرائيل بتسيير دوريات أمنية.
2. يحصل الأردن بموجب هذا المشروع على حق استخدام قطاع حر في ميناء حيفا.
3. تظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ويمكن كذلك أن تكون العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني.
4. يمكن إنشاء مجلس ديني يضم ممثلين عن الديانات الثلاث، يتولى الإشراف على الأماكن المقدسة.
5. إعادة الجولان إلى سوريا، وإخلاؤها على ثلاث مراحل خلال عامين بعد توقيع الاتفاق، ونزع السلاح منها، وتظل قوات الأمم المتحدة مرابطة فيها لفترة، ولإسرائيل حق تسيير دوريات فيها.
6. السماح للسكان العرب في الضفة والقطاع حرية العمل والتحرك داخل إسرائيل، وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة والقطاع، مع وجود حدود مفتوحة وتعاون حقيقي بين الطرفين.
7. تخلي الفلسطينيين عن المطالبة بالاستقلال التام وتخلي إسرائيل مقابل ذلك عن المطالبة بالسيادة على الضفة والقطاع، مع احتفاظها بحقها في الإبقاء على ضمانات عسكرية وأمنية.

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية مشروع بريجنسكي، كونه يتنكر لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم السياسي، وإقامة دولتهم المستقلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، واتسم موقف الحكومات العربية بالرفض التام للمشروع، لأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يُعترف بالحقوق السياسية للفلسطينيين، ويمكن القول أن بريجنسكي لم يجرؤ على إعلان بنود مشروعه إلا بعد أن استمزج آراء إسرائيل، واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة (الهور، 1983، ص 162).

2.3.10 مشروع الرئيس كارتر الثاني 1977

تحدث الرئيس كارتر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1977 عن الحاجة إلى سلام حقيقي قائم على قراري مجلس الأمن ((242))، ((338))، بالإضافة إلى حدود آمنة لإسرائيل، وأعاد للأذهان التزام الولايات المتحدة المطلق بأمن إسرائيل، وأثناء الخطاب قدم الرئيس كارتر رؤية جديدة للتسوية تقوم على (عريقات، 1987، ص 49)، (الهور، 1983، ص 166):

1. موافقة الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط على الحقوق والمصالح الأساسية لكل طرف، بمعنى أن تعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين المشروعة، ويعترف العرب بحدود آمنة لإسرائيل.
2. إقرار السلام في الشرق الأوسط يتطلب إجراء مفاوضات جدية بين الأطراف المعنية.
3. يجب أن يحترم السلام الحقيقي والدائم حقوق كل الشعوب في المنطقة.

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع الرئيس كارتر، فهو يُقر بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، أما إسرائيل، وعلى الرغم من تشديد الرئيس كارتر على مسألة أمنها والتزام الولايات المتحدة به، إلا أنها شنت وبمساعدة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة حملة ضد الرئيس كارتر، كونه أكد على ضرورة الإقرار بالحقوق المشروعة للفلسطينيين (الأسدي، 1995، ص 81).

2.3.11 اتفاقيات كامب ديفيد 1978

وقعت مصر على اتفاقيتي فصل القوات* المعروفة بسيناء الأولى والثانية في عامي 1974 و1975، وتعد اتفاقية الفصل الثانية هامة ومفصلية في تاريخ الصراع لما ترتب عليها من التزامات متبادلة بين الطرفين، فقد قوضت هذه الاتفاقيات خيار الحرب بالنسبة مصر، وتردت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وحاولت الولايات المتحدة استقطابها وعزلها عن محيطها العربي، وتركزت المساعي الأمريكية-الإسرائيلية لجذب مصر إلى سلام مع إسرائيل (عبد الفتاح، 1999، ص 88).

* في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ونتيجة للدور المحوري الذي قام به وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر من خلال الجولات المكوكية في إطار سياسته المعروفة بسياسة الخطوة-خطوة؛ تم التوصل إلى اتفاقيات الفصل بين القوات الإسرائيلية من جهة والمصرية السورية من جهة أخرى. وأبرم الرئيس السادات اتفاقين لفض الاشتباك على الجبهة المصرية-الإسرائيلية، الأول في 18 كانون الثاني/ يناير 1974، والثاني في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975، للمزيد حول ملابسات هذه الاتفاقيات وبنودها انظر: عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص 69-73.

غنمت إسرائيل إمكانية الاقتراب من توقيع معاهدة سلام مع مصر، وأدركت أنه في حال استعادت مصر دورها الإقليمي المفقود من خلال المبادرة السباقة للسلام؛ فإن الدول العربية -التي لم تكن بعد قد سلكت نفس الطريق باتجاه إسرائيل- ستلتف حول مصر، لتكون بمثابة الوسيط الوحيد في المنطقة القادر على السير نحو التسوية الشاملة من خلال علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة.

في ضوء المعطيات السابقة؛ رعى الرئيس كارتر محادثات كامب ديفيد عام 1978، وأسفرت هذه المحادثات عن اتفاقيتين تم توقيعهما في 17 أيلول/ سبتمبر 1978 هما: ((إطار عمل لإبرام معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل))، و((إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط)) (تشيرجي، 1993، ص 155)، وجاء في بنود الاتفاقية الثانية ما يتعلق بالقضية الفلسطينية (Camp David Accords, 1978):

1. سوف تتفق مصر والأردن وإسرائيل على إنشاء وانتخاب سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة، وتحدد مسؤوليتها بالمفاوضات التي سيدعى لها فلسطينيون من تلك المناطق أو فلسطينيون آخرون.
2. تستند المفاوضات إلى جميع أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ((242)).
3. إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، وبقائها في مواقع أمنية معينة، وتشكيل قوة شرطية محلية قد تضم مواطنين أردنيين، وتسيير قوات أمن أردنية وإسرائيلية مشتركة، وتشكيل مركز مراقبة لأمن الحدود.
4. انسحاب الحكم العسكري وإدارته المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في تلك المناطق انتخاباً حراً.
5. تبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عند إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، وستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع، والعلاقة بين سكان هذه المناطق وإسرائيل، كذلك لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة والقطاع.
6. خلال الفترة الانتقالية ستتشكل لجنة من ممثلين عن مصر والأردن وإسرائيل وسلطة الحكم الذاتي للبحث في مصير الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الرابعة عشر في كانون الثاني/ يناير 1979، اتفاقيات كامب ديفيد، كونها تشكل خطراً على القضية الفلسطينية، وتلغي حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير، وحقه في العودة إلى وطنه، وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه، فضلاً عن أنها تتجاوز منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

2.4 المبحث الثالث

مشاريع التسوية الأمريكية 1980-1991

أخفق إطار السلام المنفصل ((خطوة-خطوة)) في إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية في إطار الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط، ولم يعالج النهج الذي اتبعه الرئيس كارتر حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير معالجة مباشرة تضمن إقامة دولة مستقلة، ولم تشر اتفاقات كامب ديفيد إلى التعامل مع الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية كاملة، بل دعت إلى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لم يرتقِ إلى تمكين الفلسطينيين من ممارسة فعلية لحق تقرير المصير.

استمرت سياسة التنكر للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ولم تُعرِّف اتفاقيات كامب ديفيد معنى الحكم الذاتي، ولم تأتِ على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها التمثيلية للفلسطينيين، بل سعت الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل لإيجاد قيادة بديلة من سكان المناطق المحتلة، ظناً منهما أن توافق هذه القيادة على معالجة القضية الفلسطينية من زواياها المدنية والإنسانية.

عمدت الولايات المتحدة إلى التفرد بمسألة الرعاية لأي مفاوضات للتسوية في الشرق الأوسط، كي يتسنى لها تحقيق مآربها من هذه التسوية وتضمن بذلك مصالحها الحيوية، لذلك سعت لفرض الاستقرار في المنطقة من خلال إيجاد صيغة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي تكون مقبولة لأطرافه، لكن حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين؛ ظل التحرك الأمريكي نحو تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل خاص يراوح مكانه، ولم يسفر هذا التحرك عن نتائج ملموسة على الأرض، وكانت النتيجة أن أخفق إطار السلام الذي حاول أن يفرض تسوية دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما شجع إسرائيل والولايات المتحدة على العودة إلى سياسة اللاتسوية التي كانت متبعة ما قبل حرب 1973 (عدوان، 1999، ص 43).

وظلت الولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها حكراً عليها، مراعية الأهمية الخاصة لإسرائيل في إطار استراتيجيتها، لذا جاءت مشاريعها للسلام منسجمة مع تطلعاتها وتطلعات حليفتها إسرائيل أولاً، وبالدرجة الثانية منسجمة مع بعض حلفاء الدرجة الثانية من الدول العربية، وهذا المبحث يقدم قراءة متأنية لمشاريع التسوية التي جاءت في هذا الإطار.

2.4.1 مبادرة الرئيس ريغان 1982

منذ أن وصل الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan للسلطة في كانون الثاني/ يناير 1981، لم يمثل الصراع العربي-الإسرائيلي بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية (Rubin, 1984, P. 67)، إلا أن جملة من المتغيرات قد أسهمت في تبدل سياسته تجاه الصراع في الشرق الأوسط. فقد حاولت الولايات المتحدة ربط الدول العربية المعادية للشيوعية في فكرة الحزام الاستراتيجي*؛ أضف إلى ذلك تصاعد التوتر الإسرائيلي-السوري في لبنان، وقصف إسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو 1981، أما مفاوضات الحكم الذاتي التي أفرزتها اتفاقات كامب ديفيد فقد وصلت إلى طريق مسدود، نتيجة صمود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارجها، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية الرافض لها، ولم تُظهر الولايات المتحدة إلا قدراً قليلاً من الاهتمام بتشجيع تلك المحادثات (لِش، 1996، ص 246)، وكان المخرج المرحلي بالنسبة لإسرائيل هو غزو لبنان عام 1982 وضرب قواعد منظمة التحرير الفلسطينية فيها.

واعتقاداً من الولايات المتحدة بأن أهداف الغزو قد تحققت وأن الفرصة أصبحت مواتية لجني ثماره الدبلوماسية، طرح الرئيس رونالد ريغان مشروعاً للسلام في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982. تلك المبادرة التي هدفت إلى توسيع اتفاقات كامب ديفيد وتطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وإلغاء دور منظمة التحرير والاتحاد السوفييتي من معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وإلغاء فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ تمحور هدف السياسة الأمريكية حول تحقيق أمن إسرائيل، وإزالة قواعد منظمة التحرير من لبنان عن طريق العمليات العسكرية من جهة، ومن خلال توفير وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى (أمبروز، 1994، ص 397).

عبر الرئيس ريغان عن فحوى سياسته بقوله: "إن كامب ديفيد تبقى أساساً لسياستنا، وتوفر صياغتها مفتاح الطريق لكل الأطراف، من أجل مفاوضات ناجحة، وبالنسبة للصراع العربي

* سعت إدارة الرئيس ريغان إلى ربط دول الشرق الأوسط المعتدلة المناهضة للشيوعية في حزام أمريكي استراتيجي، وتضمنت الفكرة أن تكون القاعدة الرئيسية لهذا الحزام من مصر والعربية السعودية وإسرائيل، إلا أن السعودية والأردن أوضحتا أن شغلهما الشاغل هو إسرائيل وليس الاتحاد السوفييتي، فقد نظرت الأنظمة العربية بقلق لاختلال الميزان العسكري في المعادلة العربية الإسرائيلية الذي سببه انسحاب مصر من الجبهة العربية، وبالتالي أساء وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيغ Alexander Haig تشخيص ما يُقلق المنطقة في بدايات الثمانينات. للاستفاضة انظر: برنارد ريتش، **الولايات المتحدة وإسرائيل**، ترجمة مصطفى كمال، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دبي، 1986، ص 95.

الإسـرائيلي، التزمنـا بإطـار كامـب ديفيـد، كطريـق وحيـد نتقـدم عليـه" (الجامعـة العربيـة، 1988، ص 255). واسـتمرت إدارة الـرئيس ريغـان فـي مسـار سـابقتها الداعيـة إلـى تعمـيم الحـل القـائم بالسـعي مـن أجـل الوصول لمعاهدات جزئية على غرار معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979.

وتضمنت مبادرة الرئيس ريغان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط البنود والشروط التالية (Quest Peace, op.cit., PP. 108-114):

1. لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة، أو استمرار سيادة إسرائيلية دائمة عليها.
3. تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتباط مع الأردن.
4. التجميد المباشر للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.
5. عدم تقسيم مدينة القدس، وتحديد مستقبلها عن طريق المفاوضات.
6. التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل.

وهكـذا تنكـرت مبـادرة الـرئيس ريغـان للحقـوق المشـروعة للشـعب الفلسـطيني، ورأى أن حـلاً لقضيتهم يكمن في إطار حكم ذاتي في الضفة والقطاع يكون مرتبطاً بالأردن، وبالتالي نسف إمكانية قيام دولة فلسطينية، ولم يوضح كذلك الجهة الفلسطينية المسؤولة عن التفاوض باسم الفلسطينيين حتى في إطار الشراكة مع الأردن، أضف إلى ذلك، أنه احتكر للولايات المتحدة مسألة رعاية أية تسوية في الشرق الأوسط بقوله: "إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة، فلا دولة غيرها فـي وضـع يمكنها من التعامل مع الأطراف الرئيسيين للصراع على أساس من الثقة والائتمان"، كذلك أعاد التأكيد على التزام الولايات المتحدة بأن إسرائيل حقيقة راسخة وشرعية داخل المجتمع الدولي دون منازع.

وعلى أية حال، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، وسوريا، وإسرائيل قبول المعادلة الأمريكية لدولة فلسطينية مرتبطة بالأردن، حيث رفضت منظمة التحرير صيغة الرئيس ريغان لدولة غيـر قـادرة علـى اتبـاع سياسـة خارجيـة وعسـكرية خاصـة بهـا، ولـم يكـن لـلأردن أي رغبـة فـي تحمـل المسؤولية كبديل عن منظمة التحرير، وكانت سوريا تهدف إلى السيطرة الإقليمية التـي لا يوجد فيها مكـان لمنظمـة التحرير المستقلة بذاتها، بينمـا رفضت إسرائيل أي وجود لدولـة فلسطينية فـي الضـفة الغربية، مهما كانت درجة سيطرة الأردن عليها.

2.4.2 مبادرة جورج شولتز 1988

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر 1987، الأمر الذي عزز قناعة لدى الولايات المتحدة، أن هذه الانتفاضة سببها إلى حد كبير الشعور بأن عملية التسوية السياسية قد توقفت في مكانها (لِش، 1996، ص 257)، مما دفعها نحو التقدم في مسألة معالجة القضية الفلسطينية.

وجاءت مبادرة أمريكية جديدة بتفويض الرئيس ريغان وزير خارجيته جورج شولتز George P. Shultz ليرى ما إذا كان بالإمكان إحراز تقدم عملي وحقيقي من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط (المدني، 1988، ص 33). فضلاً عن أن كلاً من الرئيس مبارك والملك حسين، وحتى شمعون بيرس Shimon Peres، أخذوا بحث شولتز على تولي مسؤولية شخصية في الجهود الدبلوماسية الأمريكية (لِش، 1996، ص 258)، وقد قام شولتز في الفترة من شباط/ فبراير إلى حزيران/ يونيو 1988 بزيارة المنطقة أربعة مرات متتالية، وكانت تلك المرة الأولى التي تجري فيها دبلوماسية مكوكية مستدامة على مستوى رفيع خلال ثمانية أعوام من رئاسة الرئيس ريغان، وبلغ الأمر بشولتز أن قدَّم إلى الأطراف المعنية خطة مفصلة ذهبت إلى أبعد من معاهدة كامب ديفيد.

وأعلن شولتز أن بجعبته مشروعاً لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وأنه ماضٍ في تنفيذه، بغض النظر عن موقف ووجهة نظر بعض أطراف الصراع، وجاء في مشروعه (عبد الله، 1988، ص 31):

1. إقامة حكم ذاتي في الأراضي المحتلة بعد انسحاب الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية.
2. عقد انتخابات تقوم بعدها البلديات بدور مجلس إداري للمناطق.
3. إجراء مفاوضات بعد ستة أشهر من ذلك تحت رعاية دولية بين الأطراف ذات الصلة، بهدف تقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع، على ألا تزيد الفترة الزمنية لهذه المفاوضات عن ثلاث سنوات.
4. أساس المفاوضات هو قرار مجلس الأمن رقم «242» ومبدأ «الأرض مقابل السلام».
5. تؤجل قضية القدس لمرحلة لاحقة، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها، وتدار شؤون السكان المدنية بموجب الحكم الذاتي.
6. التمثيل الفلسطيني يكون ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك، على أن يكون الأعضاء الفلسطينيين من غير منظمة التحرير الفلسطينية.
7. تلتزم واشنطن لإسرائيل بمبدأ «الحدود الآمنة»، مع عدم الانسحاب إلى حدود عام 1967، وعدم إقامة دولة فلسطينية، مع إبقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية عملياً.

8. تلتزم واشنطن للأردن بمبدأ ((الأرض مقابل السلام))، وصيغة الاتحاد الكونفدرالي Confederation، بمعنى إلحاق وتبعية الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل للأردن.

وعليه، فإن أفكار شولتز هدفت إلى تحجيم أثر الأبعاد السياسية للانتفاضة الفلسطينية والانتقاص منها، وإجهاض الحركة الجماهيرية من خلال الترويج لهذا الحل، وشكلت كذلك إصراراً على الرفض الأمريكي للتعامل مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، إذ مثلت أفكار شولتز استمراراً في النظرة الأمريكية للقضية الفلسطينية.

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين تغيرات كبيرة في الفكر الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعلن الرئيس ياسر عرفات ((دولة فلسطين الملتزمة بمبادئ التعايش السلمي)) في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988. وتحدث الرئيس عرفات كذلك الأمر في 13 كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، وأعلن نبذ منظمة التحرير للإرهاب، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، وأبدى الموافقة على القرارين الدوليين ((242)) و((338)) (مصالحة، 1994، ص 45).

كان هذا الإعلان بمثابة استجابة للشروط الأمريكية من أجلِ فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اليوم التالي؛ أعلن الوزير شولتز عزم حكومة بلاده فتح حوارٍ جوهريٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية يتولاه السفير الأمريكي في تونس روبرت بلليترو Robert Pelletreau، وقد وافق الرئيس عرفات على الشروط التي فرضتها الإدارة الأمريكية لبدء الحوار، ورفعت الولايات المتحدة في اليوم نفسه الحظر الذي كانت تفرضه على التعامل مع منظمة التحرير (شاش، 1995، ص 191).

اعتبِر قرار الولايات المتحدة نقطة تحول في الموقف الأمريكي، بالرغم من أن مباشرة الحوار كان أقل مما وعدت به منظمة التحرير الفلسطينية في حال اعترافها بشرعية وجود إسرائيل كدولة، فقد قال هنري كيسنجر: "إن الولايات المتحدة ستفاوض منظمة الحرير الفلسطينية، وأنها ستباشر حواراً جوهرياً معها إذا ما اعترفت بإسرائيل" (أبو عمرو، 1991، ص 16).

لم تكن مسألة فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الذي فاجأت به إدارة الرئيس ريغان تحولاً مفاجئاً في السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، إذ ثمة متغيرات فرضت نفسها، وعوامل قد عجّلت بهذا الحوار؛ فقد تزايد التفاعل على صعيد المجتمع الدولي مع الحركة الجماهيرية في الأراضي

المحتلة، "ورافق هذا التحول الرسمي تحولاً موازياً لدى الأكاديميين الأمريكيين، واتضح ذلك في التقرير الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن عن خيارات الإدارة الأمريكية في التسعينات، وأوصى بضرورة تغيير السياسة الأمريكية والتعامل مع منظمة التحرير" (عدوان، 1999، ص 44).

غير أن مباشرة الحوار لم تعنِ في حد ذاتها، اعترافاً رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولم تعنِ كذلك أن الولايات المتحدة قد اعترفت بأي درجة كانت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته، "إذ فسر الفلسطينيون مباشرة الحوار تلك بأنها اعترافاً بمنظمة التحرير، أو أنها قد زادت من فرص اعتراف الولايات المتحدة بها في المستقبل بشكل فعلي، أو ربما أيضاً بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة" (أبو عمرو، 1991، ص 16).

2.4.3 مقترحات جيمس بيكر 1989

لم يُسفر الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية عن أي تغيير في تركة ريغان-شولتز التي خلفاها للرئيس جورج بوش الأب George H. Bush، بل إن تعامل إدارة الرئيس بوش الأب مع هذه الأزمة كان أشد التزاماً بالموقف الإسرائيلي، كما أن الأشهر الخمسة الأولى التي لم تُحرك فيها الإدارة الأمريكية ساكناً، وحين وجدت هذه الإدارة في النهاية أن الشرق الوسط لا يحتمل مزيداً من الانتظار، بدأت خطوات البحث الأولى عن البدائل بكثير من الحذر، من ذلك أنها رغَّبت إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير Yitzhak Shamir والرئيس المصري حسني مبارك أن يؤيدا خطة السلام التي تنوي الولايات المتحدة أن ترعاها (عاروري، 2007، ص 117).

جاء المسعى السياسي الأول للرئيس بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر James Baker مرتكزاً على اقتراح قدمه رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير ((خطة شامير))* في نيسان/ إبريل 1989 استجابة لطلب الإدارة الأمريكية تقديم مبادرة إسرائيلية (روبنبرغ، 1996، ص 278)، ورغم موافقته على خطة شامير؛ أعلن بيكر في خطاب ألقاه في 22 أيار/ مايو 1989 أمام لجنة الشؤون العامة

---

* أعلن عنها شامير في التاريخ المذكور، وصادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في 14 أيار/ مايو 1989، يستعيد فيها شامير الخطوط العريضة لاتفاقيات كامب ديفيد، للاطلاع على هذه النقاط، انظر: تشريل روبنبرغ، **إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم**، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.، ص 279.

الأمريكية-الإسرائيلية المعروفة ((AIPAC))، "أن الولايات المتحدة لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة أو السيطرة الإسرائيلية الدائمة عليها، ولا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة" (روبنبرغ، 1996، ص 280).

أما الرئيس مبارك فقد اقترح في آب/ أغسطس 1989، خطة من عشرة بنود*، جاءت في شكل أسئلة أو استيضاحات حول خطة شامير، لكن إسرائيل سرعان ما رفضت على الفور وبشكل رسمي المشروع المصري (مصالحة، 1994، ص 46)، كونه يطلب التزام إسرائيل ببدء مباحثات حول التسوية النهائية خلال ثلاث أو خمس سنوات، ووقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

وفيما صار يُعرف بلعبة النقاط والافتراضات، قدم جيمس بيكر في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1989 خطة من خمسة بنود، حاول فيها التوفيق بين بنود شامير الخمسة، وبنود مبارك العشرة، وقد حاولت مقترحات بيكر على نحو غير مباشر إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، بإعطائها بعض التحكم في اختيار فريق المفاوضين الفلسطينيين إلى محادثات القاهرة الهادفة إلى مناقشة خطة الانتخابات التي اقترحها شامير من أجل الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ هدفت هذه المقترحات إلى عقد اجتماع بين وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لتقرير من سيكون الممثل الشرعي للفلسطينيين.

وجاءت مقترحات بيكر التي عرفت بـ ((مشروع بيكر)) متضمنة الآتي (مصالحة، 1994، ص 46):

1. إقامة حوار بين وفد فلسطيني وآخر إسرائيلي في القاهرة.
2. تُكلف مصر منفردة بإجراء الاستشارات بين الأطراف المعنيين.
3. يجب أن تستجيب لائحة أعضاء الوفد الفلسطيني لمطالب إسرائيل.
4. تشارك إسرائيل في المفاوضات استناداً إلى خطة شامير، فيما الفلسطينيون أحرار في التعبير عن وجهة نظرهم بخصوص المفاوضات ومشروع الانتخابات كما جاء في خطة شامير.
5. يعقد اجتماع ثلاثي في واشنطن بين وزراء الخارجية الإسرائيلي والمصري والأمريكي لتوفير الشروط الملائمة من أجل سير الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي في القاهرة بشكل جيد.

* انظر نص خطة النقاط العشر التي طرحها الرئيس المصري مبارك في، عمر مصالحة، **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1994، ص 409.

هدف الاجتماع الثلاثي المقترح من قبل بيكر في واشنطن إلى تشكيل لجنة وصاية ثلاثية على الفلسطينيين من ناحية، ومنح الحكومة الإسرائيلية الخاضعة لسيطرة الليكود حق النقض بالنسبة لأعضاء الوفد الفلسطيني من ناحية أخرى. فلم تشر مقترحات بيكر كغيرها من المقترحات الأمريكية لحل الصراع لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي دولة مستقلة، ولا إلى كون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لهم (أبو عمرو، 1991، ص 16)، كذلك فقد سعى بيكر إلى تسويق خطة شامير للفلسطينيين عبر الجانب المصري، وهو ما دفع مبارك إلى طرح ما يعرف بخطة النقاط العشرة التي لم تؤيدها إسرائيل ورفضتها على الفور، لذلك جاءت مقترحات بيكر.

علّق العديد من المحللين أن المشروع الأمريكي قد صيغ بعناية، ووُضع بشكل يتفق مع مصالح إسرائيل وتوجهاتها، وعلى الرغم من الضجيج الدبلوماسي الذي أحدثه هذا المشروع في المنطقة، إلا أن إسرائيل ظلت متمسكة بآرائها المعلنة والقطعية بشأن السلام، وهي: لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا دولة فلسطينية، لا لحق الفلسطينيين في العودة، ولا لبحث أمر القدس (روبنبرغ، 1996، ص 282).

وفي 9 آذار/ مارس 1990 أعلن تكتل الليكود في الحكومة الإسرائيلية في رد على مقترحات بيكر أنه لن يوافق عليها إلا جزئياً، وأنه يقبل بإقامة محادثات مع الفلسطينيين شرط أن يُستبعد منها فلسطينيو القدس الشرقية، وألا تتدخل فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل أعلن شمعون بيرس بأنه يوافق على خطة بيكر كما جاءت، ما أدى إلى انقسام في الحكومة الائتلافية في إسرائيل (مصالحة، 1994، ص 47).

تخلى رئيس الحكومة الإسرائيلية عن خطته بضغط داخلي لحلفائه الليكوديين الذين زعموا أن الخطة ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، ونشبت في ذلك الوقت أزمة في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، وذهبت بذلك مقترحات بيكر التي بنيت على خطة شامير أدراج الرياح، حيث قوضها رئيس الحكومة الإسرائيلية بتخليه عن الخطة التي قدمها بنفسه، والتي قال عنها بيكر: "لا توجد لعبة سواها" (عاروري، 2007، ص 120)، وانتهت بذلك أولى مساعي بيكر في المنطقة نهاية مأساوية.

2.5 خاتمة

نظرت الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيو-سياسي، وسعت إلى تعزيز نفوذها بالمنطقة في مواجهة النفوذ السوفييتي، الذي تزايد ارتباطه بالدول العربية المحورية، مما رسّخ في أعماق صناع القرار الأمريكي فكرة وجود تداخل بين المصالح القومية الأمريكية، وضرورة وجود دولة ارتكاز قوية قادرة على حماية تلك المصالح، لذلك نظرت الولايات المتحدة لإسرائيل باعتبارها رصيداً استراتيجياً، ودرعاً يحمي مصالحها، ويسهم في إضعاف واحتواء التمدد السوفييتي، فعملت بشتى الوسائل من أجل ضمان أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها، وبذلك التقت إلى حد كبير المصالح والاهتمامات الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة.

رأت الولايات المتحدة أنه يقع على عاتقها ضرورة إيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وحاولت منذ بداية تدخلها في مسألة الصراع عزله عن بعده السياسي، وحصر المسألة في كونها قضية لاجئين ذات بعد أخلاقي-إنساني، وحتى المشاريع الأمريكية التي أخذت بالبعد السياسي للصراع كانت مجحفة بحق الفلسطينيين، ولم تعترف بأبسط تطلعاتهم المتمثلة بقيام كيان مستقل، إذ دعا بعضها بإلحاقهم بدول عربية مجاورة، كذلك فقد أخذت المحاولات الأمريكية الأولى للتسوية طابعاً اقتصادياً، ولم تخرج عن إطار التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ظلت المشاريع الأمريكية للتسوية حتى منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين تراوح مكانها، ولا تعدو مجرد كونها رؤى نظرية، ولم تتمكن من إقناع الأطراف بأهمية تطبيقها، غير أن هذا الأمر قد تغير تماماً حين نجحت الولايات المتحدة في تمرير أول مشروع للحل المنفرد بين مصر وإسرائيل بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، التي حققت رغبات إسرائيل والولايات المتحدة في إخراج مصر بصفتها الدولة العربية المحورية والأهم، من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي.

بعد أن استأنف الفلسطينيون خطابهم السياسي المستقل بتولي منظمة التحرير الفلسطينية إدارة الكفاح الفلسطيني نحو الاستقلال، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين كأساس للتسوية؛ أخذت الولايات المتحدة على استحياء السير نحو سياسة شاملة تجاه المسألة الفلسطينية، لكنها وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين؛ دأبت باطراد على رفض أن يحصل الفلسطينيين على تقرير مصيرهم ومستقبلهم السياسي.

الفصل الثالث

محددات ودوافع الدور الأمريكي تجاه التسوية السياسية

الفصل الثالث

محددات ودوافع الدور الأمريكي تجاه التسوية السياسية

3.1 مقدمة

بات من الضروري فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بعد أن أصبحت القطب المهيمن في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وأضحت الولايات المتحدة بقوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة واقعاً يفرض نفسه على النظام الدولي بمختلف مكوناته وشرائحه، الأمر الذي يفسر طبيعة النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة على صعيد المجتمع الدولي.

شكلت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط هدفاً للقوى الكبرى الرئيسية التي كانت -ولازالت- تسعى للسيطرة عليها، وظلت هذه المنطقة مسرحاً للصراعات الدولية كنتيجة حتمية للتنافس والتزاحم الاستعماري، الذي هدف للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها، وهكذا بدأت تضطلع الولايات المتحدة بممارسة مسؤولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، واحتلت المنطقة بذلك مكاناً ثابتاً في الأولويات الاستراتيجية والجيو-سياسية للولايات المتحدة (صالح، 2003، ص 217).

نظرت الولايات المتحدة لإسرائيل كمحور ارتكاز رئيسي تستند إليه الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ورأت أنه من خلال التنسيق المتبادل معها وفق مبدأ المصلحة المشتركة؛ تتمكن إسرائيل من حماية المصالح الأمريكية، وتكون بمثابة أداة الردع للقوى الإقليمية المعادية لتلك المصالح، لذلك فقد التزمت الولايات المتحدة ببناء شبكة من العلاقات المتينة والقوية بإسرائيل ذات أبعاد مختلفة.

ومن أجل فهم وتحليل السياسة الأمريكية حيال تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ توجد ثلاثة مكونات أساسية تؤدي أدواراً مهمة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، أولها: المؤسسة السياسية المتمثلة بالرئيس الأمريكي والكونغرس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي (عواد، 2010، ص 101 و132)، وثانيها: التحالف المؤسسي بين المؤسسة العسكرية والاقتصادية، والذي يصل نفوذه إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي (Wilson, 2002, P. 126)، وثالثها: الجهاز البيروقراطي الضخم الذي يؤدي دوراً في التحكم في آليات تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤسسات صنع القرار (خليل، 1997، ص 81).

3.2 المبحث الأول

العناصر المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تستهدف السياسة الخارجية لأية دولة تحقيق مصالحها وأهدافها في المجال الخارجي، لذلك تعد السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف (سليم، 2001، ص 137). وتقتضي عملية صنع السياسة الخارجية للدولة ضرورة القيام بتحديد الأهداف، وتُرسم تلك في ضوء القدرات الحقيقية للدولة ((رسم استراتيجية الدولة الخارجية))، وكذلك اختيار الوسائل، بتبني التكتيك وأنسب الوسائل التي توصل صانع السياسة الخارجية إلى الهدف المحدد.

تقوم السياسة الخارجية بشكل عام على افتراض رئيس مؤداه، "أنها لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها" (سليم، 2001، ص 140). لذلك ترتبط عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بهياكل مؤسسية رسمية، وأخرى غير رسمية، ويتحدد دور كل واحدة من هذه الهياكل والمؤسسات تبعاً لمرتبته في هرمية الدولة، وتتقاسم تلك فيما بينها الأدوار والوظائف في عملية صنع السياسة في المجال الخارجي، حيث جعلت طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الإسهام والمشاركة في صنع السياسة الخارجية أكثر اتساعاً، بحيث يشمل المؤسسات الرسمية التقليدية، وغير الرسمية.

يتطرق هذا الجزء من الدراسة للهيكل المؤسسي الأمريكي غير الحكومي، الذي يؤثر في صنع السياسة الأمريكية العامة ويحدد ماهيتها، وخاصة في ميدان السياسة الخارجية، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتعتبر مؤسسات الفكر والرأي، وجماعات المصالح وقوى الضغط الخاصة من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير في السياسة الخارجية. إذ يتميز المجتمع الأمريكي بالإقبال على إقامة المؤسسات الخاصة ذات الاهتمام بعملية صنع القرار، والتي تقوم بدورها بمتابعة السياسة العامة للحكومة، وتقييم برامجها المتنوعة، واقتراح البرامج والسياسات الجديدة أو البديلة (ربيع، 1990، ص 115).

3.2.1 مؤسسات الفكر والرأي

من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، حتى لا تكون القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات ارتجالية وعشوائية. ويعتبر إنشاء مراكز البحوث والدراسات التي يطلق عليها اسم «بنوك التفكير» محاولة من قبل قطاعات الشعب النشطة والمثقفة «النخبة» للمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة بعيداً عن الأطر الحكومية، حيث تؤدي بنوك التفكير في الولايات المتحدة دوراً هاماً في ترشيد القرارات السياسية، وخاصة في السياسة الخارجية، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي (أبو عمرو، 1992، ص 80).

لذلك فإن مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة، تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث، وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة*، وهي تسد فراغاً في غاية الأهمية بين الجانب الأكاديمي من جهة، وبين جانب الحُكم من جهة ثانية، لكن يبقى أن دور مؤسسات الفكر والرأي، -كما يرى ريتشارد هاس Richard N. Haass**- "من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ويعد أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً"، كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام؛ ما يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى للسياسة الأمريكية، كالتنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بخمسة طرق مختلفة، هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعات جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية، وهي التوسط وحل النزاعات (هاس، 2002، ص 1-2).

---

* في هذا المجال، تقوم بنوك التفكير أو مراكز البحوث والدراسات في العادة بالمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، من خلال إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية للبرامج والسياسات الرئيسية، وتشمل نشاطات تلك المراكز: الدراسات الأكاديمية، وتقييم السياسات والبرامج القديمة، واقتراح سياسات وبرامج بديلة، وإصدار الدراسات الموجهة، وعقد الندوات، وإصدار التقارير الخاصة، وإسداء النصح لصناع القرار الأمريكيين بتبني سياسات معينة، وإيضاح ما قد يترتب على هذه السياسات من نتائج.

** دبلوماسي أمريكي، عمل مديراً لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، ومستشاراً مقرباً من وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول Colin Powell، ومنذ عام 2003 يرأس هاس مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations، وهو مؤسسة فكرية غير حكومية تعد أحد أهم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أجل ممارسة التأثير في السياسات؛ تعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الأفكار*، وباتت تشبه مجموعات المصالح التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار (آبلسون، 2002، ص 11)، وتتميز مؤسسات الفكر والرأي بأنها (ماكغان، 2002، ص 17):

1. موجهة بفاعلية نحو المستقبل أكثر من موظفي الأبحاث الحكوميين الذين يعملون في بيئة نادراً ما تكافأ فيها جهود الابتكار المؤثر.

2. مرشحة أكثر لتوليد برامج عمل سياسية معاد تشكيلها، في حين يعتمد البيروقراطيون على بيئة تؤمن الحد الأقصى من الأمن توفرها إجراءات العمل المعتمدة قياسياً للحكومة.

3. أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من الباحثين لأجل بلوغ هدف مشترك، حيث لا مصلحة ضالعة ودائمة لهذه المؤسسات في أي مجال معين.

علاوة على ذلك، تساعد مؤسسات الفكر والرأي في صنع التآلف الفكري الذي ينتج عن إزالة الحواجز البيروقراطية، وذلك كونها (ماكغان، 2002، ص 17-18):

1. أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسة الملائمة داخل الحكومة وخارجها، وإيصالها إلى النخب السياسية، ووسائل الإعلام، وعامة الناس.

2. مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.

3. أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بدءاً من جمع المعطيات، ووصولاً إلى تكوين المعرفة السياسية.

4. أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي قد تكون مقسمة داخلياً إلى دوائر ومجالات اختصاص متعددة.

وختاماً، وبسبب إدراك الجهات الرسمية لأهمية الدور الذي تؤديه ((مؤسسات الفكر والرأي))، فإن هذه الجهات تتعاقد مع هذه المؤسسات أو تقوم بتكليفها بإعداد دراسات معينة أو تقديم الاستشارات لهذه الجهات. وقد كتب هنري كيسنجر: "إن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار؛ بل إنهم ينفقون مثل هذا الرصيد، أما الأفكار فتأتي من بنوك التفكير" (أبو عمرو، 1992، ص 80).

---

* تُخصص مؤسسات الفكر والرأي على غرار شركات القطاع الخاص، موارد هامة جداً لتسويق منتجاتها، لكنها خلافاً للشركات؛ لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح، فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تهدف إلى الربح، بل على أساس درجة تأثيرها في الرأي العام والسياسة.

3.2.2 جماعات المصالح وقوى الضغط الخاصة

لا يوجد خلاف كبير حول مفهوم ((جماعات المصالح))، وإن كان المصطلح يستخدم كمترادف لمصطلحات أخرى مثل ((جماعات الضغط))، وتُعرف ((جماعات المصالح)) بأنها: مجموعة من الإرادات يجمعها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح من خلال مؤسسات الدولة، وتستخدم في ذلك الضغط. أو تنظيمات تمثل مصالح خاصة لبعض الفئات، تمارس الضغط والتأثير على الساسة وصناع القرار من أجل الوقوف على مصالحهم المختلفة وتلبيتها، وبالنتيجة هي: مجموعة من الناس الذين يتشاركون في مصلحة ما، أو في عدة مصالح، ويناضلون من أجل تحقيق مصالحهم من خلال النظام السياسي (Corbett, 1991, P. 292).

تؤدي جماعات المصالح دوراً رئيسياً في تشكيل السياسة الأمريكية، سواء تلك التي تمس الأوضاع الداخلية أو الأوضاع الخارجية، ففي القضايا الداخلية؛ تقوم الجماعات ذات الجمهور الانتخابي الكبير بشكل متواصل بحشد الناخبين لتوفير قاعدة جماهيرية تدعمها، وتعمل كذلك باتجاه التأثير في الإجراءات الخاصة باستصدار القرارات التشريعية الملائمة، من خلال حث أعضاء الكونغرس على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحقق مصالحها (فيورينا، 2008، ص 558)، (عواد، 2010، ص 152)، لذلك تعتبر هذه الجماعات أكثر القوى الجماهيرية تنظيماً، فهي تقوم بممارسة الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية لحماية مصالحها المختلفة (خليل، 1997، ص 84).

إن ما يميز جماعات المصالح الأمريكية أنها عبارة عن كيانات متعددة تجمع بينها على المستوى النظري خصائص بنيوية ووظيفة مشتركة، إلا أنها وعلى صعيد الممارسة العملية تفرق بين الأهداف والغايات، والوسائل والآليات، وتحكم علاقاتها وفي كثير من الأحيان قواعد التنافس والصراع (البحيري، 2004، ص 149)، وبعبارة أخرى؛ تنقسم جماعات المصالح بوجه عام إلى فئتين متباينتين، تختلفان من حيث الوظيفة، ولكن تلتقيان من حيث الهدف، وتعملان في غالبية الأحيان بشكل متناسق ومتكامل، إذ بينما تقوم المنظمات التابعة للفئة الأولى المعروفة بـ ((مجموعات الضغط الخاصة)) أو ((اللوبي))، بالعمل الدؤوب على إقناع صانع القرار السياسي بصوابية آرائها وحمله على تبني وجهة نظرها، تقوم المنظمات التابعة للفئة الثانية المسماة بـ ((لجان العمل السياسي)) بالعمل على شراء ولاء نواب الكونغرس وغيرهم من المسؤولين الحكوميين (ربيع، 1990، ص 93).

تستمد جماعات المصالح قوتها وقدرتها على ممارسة التأثير للوفاء بمتطلبات دورها من مصادرها الداخلية، والتي تتجسد في القاعدة الصلبة من التأييد الجماهيري، والمقومات الهيكلية والتنظيمية، والموارد المادية والمعنوية، ومنظومة القيم التي تؤمن بها، والقضايا والموضوعات التي تتعامل فيها وتسعى إلى تحقيقها، وأنماط علاقتها بغيرها من القوى الأخرى في بيئتها (البحيري، 2004، ص 149-150). وبشكل عام، يعمل ناشطو جماعات المصالح ضمن قيود النظام السياسي، ويستخدمون الوسط الثقافي السائد، للوصول إلى المسؤولين عن السياسة الخارجية، والتأثير فيهم لتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعينة، ويمكن لهؤلاء الناشطين كذلك تثقيف صانعي السياسة وتزويدهم بمعلومات حول قضايا معينة، وأحياناً تقديم هذه المعلومات إلى الجمهور العام (ترى، 2002، ص 14-15).

وبما أن الدستور الأمريكي أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات؛ فإن ذلك قد أتاح لجماعات المصالح أن تمارس الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، عن طريق وسائل واستراتيجيات متعددة للتأثير في السياسة الأمريكية، منها (عواد، 2010، ص 86):
التأثير المباشر: عن طريق الاتصال المباشر بالسلطتين التشريعية والتنفيذية.
التأثير غير المباشر: عن طريق تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاهات معينة تؤثر في صانعي السياسة، لاتخاذ قرارات تخدم مصالح تلك الجماعات. وكذلك فهي تؤثر في الانتخابات التشريعية والرئاسية عن طريق حملات التمويل التي تقدمها للأحزاب السياسية، وتعبئتها للرأي العام لصالح تلك الأحزاب.

ومن أبرز جماعات المصالح النشطة في الولايات المتحدة، ((المجمع الصناعي العسكري))، وأما القوى الخاصة فأبرزها ((قوى الضغط الدينية))، و((قوى الضغط النفطية)):

3.2.2.1 المجمع الصناعي العسكري

استخدمت عبارة المجمع الصناعي العسكري لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower إلى الشعب الأمريكي والذي سمي بخطاب الوداع في 17 كانون الثاني/ يناير 1961، إذ حذر الرئيس أيزنهاور في هذا الخطاب من المجمع الصناعي العسكري وخطورة تحالفه مع الجيش على الديمقراطية الأمريكية، ومن أن يصل نفوذه إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي، ومن خطورة أن يبدأ هذا التحالف في إملاء تصرفات وأفعال الولايات المتحدة في الداخل والخارج، (Wilson, 2002, P. 126-127).

يمثل المجمع الصناعي العسكري شراكة وائتلافات بين مصالح عدة: ((مالكي الصناعات ذات الإنتاج الحربي، والمسؤولين الحكوميين الذين لهم سلطة في مجال الإنفاق الحربي، وممثلي الولايات التي لها مصلحة اقتصادية من الإنفاق الحربي))، وبالتالي يدل المصطلح على تلك العلاقة القائمة بين الجيش، والبيت الأبيض، والكونغرس من جهة، والشركات الصناعية التي تنتج الأسلحة ومعدات الحرب من جهة ثانية، ويحكم هذه العلاقة المنفعة المتبادلة (Military Industrial Complex, Website).

ومن الملاحظ على الصناعات ذات الخدمات العسكرية أنها صناعات غير حكومية، لها مراتب متقدمة عالمياً من حيث النفقات والإنتاج، أو من حيث نصيبها من تجارة السلاح الدولية (سكونز، 2005، ص 559)، فقد وصل إجمالي العقود المبرمة لمبيعات الأسلحة الأمريكية خلال عام 2010 إلى نحو ما يزيد عن 246 مليار دولار (Military Industrial Complex, Website).

إن حجم الاستثمار المالي للشركات المنتجة للأسلحة في الولايات المتحدة، والترابط الحاصل بين المؤسسات العسكرية الرسمية وصناعة الأسلحة الضخمة؛ أتاح لها ممارسة نفوذ أكبر على السياسة الأمريكية، تتجلى بعض أوجهه التأثيرية في تمويل الحملات الانتخابية، سواء لممثلي الولايات التي تنتشر فيها الصناعات الحربية، أو لممثلين يتعهدون بدعم مصالح تلك الصناعات؛ إذ يدفع هذا الائتلاف إلى التأثير في نمطين عسكريين: أولهما الضغط في سبيل رفع ميزانية الدفاع الأمريكية، والثاني الضغط في سبيل اتباع برامج أسلحة أكثر تطوراً (عواد، 2010، ص 150).

3.2.2.2 قوى الضغط الدينية

تعتبر إحدى الطرق الرئيسية التي أصبح بها الدين منخرطاً في السياسة، هي عمل الجماعات الدينية كقوى للضغط، وأصبحت تشارك هذه القوى في كثير من قضايا الولايات المتحدة السياسية بأساليب متنوعة، فعلى سبيل المثال، تعاملت الجماعات الدينية كجماعات ضغط في محاولة للتأثير على السياسة العامة تجاه حركة الحقوق المدنية، وحقوق الإنسان العالمية، وبعض قضايا السياسة الخارجية مثل تقديم المعونة لإسرائيل (كوربت، 2006، ص 476).

تهدف قوى الضغط الدينية المنظمة إلى بسط نفوذها على صانع القرار والسياسة العامة في الولايات المتحدة، بنفس الطرق تقريباً التي تفعل بها جماعات المصالح الأخرى، وتوجد في ذات الوقت

بعض السمات الفريدة والمهمة في مجال إدارة وتشغيل جماعات المصالح الدينية، نظراً لتنوع هذه الجماعات وأهدافها، نتيجة للتعددية الدينية في الولايات المتحدة (كوربت، 2006، ص 375).

يوجد تنوعاً أيديولوجياً كبيراً بين أعضاء قوى الضغط الدينية، لكن في العموم هناك قطبين أيديولوجيين رئيسيين، هما التيار الليبرالي، ويشمل، الطرف الرئيس للبروتستانت، وبعض جماعات الكاثوليك واليهود، والتيار المحافظ، الذي يركز على القيم الأخلاقية التقليدية، ومنه بعض جماعات البروتستانت، وجماعة الكاثوليك المعارضة للإجهاض (Hertzke, 1989, P. 127)، ويوجد بين التيارين في الوسط جماعات مثل مؤتمر كاثوليك الولايات المتحدة من أجل العمل الاجتماعي، والذي يجمع بين الرؤى المحافظة نحو الإجهاض، والرؤى الليبرالية نحو الأهداف الاقتصادية (Hofrenning, 1995, P. 85).

لم تشعر أغلب جماعات المصالح الدينية في السابق بحاجتها إلى إنتاج ضغوط جذرية على صانعي السياسة، ولكن، بسبب قوة الدفع السياسية التي قامت بها جماعات ((اليمين المسيحي الجديد)) في بداية سبعينات القرن العشرين، أصبحت تلك الجهود أكثر أهمية؛ لذلك تعتمد جماعات المصالح الدينية العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها جماعات المصالح الأخرى، لكنها أيضاً تختلف عنها بطرق عدة؛ إذ تحاول جماعات المصالح الدينية إقناع عامة الشعب لتأييد رؤيتها من أجل تحقيق سياستها العامة، وتشكيل الرأي العام ونشر آرائها السياسية من خلال وسائل الإعلام، على أمل أن يؤثر ذلك على السياسة العامة، إما بالتأثير مباشرة على صانعي السياسة، أو أن تشحذ همة أعضائها أو عامة الناس، لكي يقوموا بالاتصال والضغط على صانعي السياسة (كوربت، 2006، ص 377–381).

3.2.2.3 قوى الضغط النفطية

تبلور الاهتمام الأمريكي بالموارد البترولية لمنطقة الشرق الأوسط مع بداية القرن العشرين، وترتب على ذلك ظهور مجموعات الضغط الخاصة ذات الاهتمام بقضايا السياسة والتجارة الخارجية. ونتيجة لمحاولة الحكومة البريطانية حرمان شركات النفط الأمريكية من المشاركة في امتيازات بترول الشرق الأوسط، اندفعت الشركات الأمريكية إلى طلب المعونة من الحكومة الأمريكية، والعمل على تسخير سياستها الخارجية لخدمة أهداف صناعة النفط الأمريكية، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت صناعة النفط العالمية خارج إطار دول المعسكر الاشتراكي خاضعة بشكل شبه كلي لسيطرة شركات النفط الأمريكية (ربيع، 1990، ص 94).

وفي سبيل تحقيق مصلحة إضافية لشركات النفط الأمريكية، قامت هذه الشركات بتجميع قواها وتشكيل منظمة غير رسمية تدعى «معهد البترول الأمريكي» «API»*. وهو «لوبي نفطي» هدفه الدفاع عن مصالح تلك الشركات، وقام بالعمل على إيجاد الظروف التي وفرت إمكانية تبادل المصالح بين الحكومة الأمريكية وشركات النفط الكبيرة، وذلك من أجل ضمان استمرار التمتع بالإعفاءات الضريبية، ووقوف الحكومة إلى جانب شركاتها في صراعها مع منظمة الدول المُصدرة للبترول «OPEC»، وبذلك استطاعت الصناعة النفطية من خلال اللوبي تحقيق الانجازات التالية (ربيع، 1990، ص 96):

1. إقناع الحكومة الأمريكية بأن مصالح الطرفين واحدة، وأنَّ ما يخدم مصالح الاحتكارات النفطية في الخارج، يخدم في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية.
2. التهرب من دفع الضريبة للخزينة الأمريكية، وبالتالي تحقيق أرباح خيالية، استُخدم جزء منها لشراء ولاء بعض المسؤولين الحكوميين.
3. توجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وجهة لم تكن نابعة من قناعة حكومية ذاتية، بل نتيجة لضغوط فئة معينة استهدفت تحقيق مصالح خاصة.

وختاماً، وبسبب الإيمان الراسخ للديمقراطية الأمريكية بأن المؤسسات غير الحكومية بشتى مجالاتها ضرورية لازدهار الديمقراطية؛ أثرت تلك المؤسسات بطرق عدة في رسم السياسة الأمريكية العامة، وفي عملية صنع القرار الأمريكي، وأسهمت في صنع وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، من خلال الدور الذي تؤديه مؤسسات الفكر والرأي والتي تؤثر في بناء الرأي العام، وتمد صنَّاع السياسة الأمريكية برصيد الأفكار حول القضايا المختلفة، ومن خلال جماعات المصالح وقوى الضغط الخاصة التي تعمل على بسط نفوذها على صانع القرار والسياسة العامة في الولايات المتحدة بهدف تحقيق غايات وأهداف سياسية واقتصادية. وباتت تلك المؤسسات تعد أحد القوى السياسية الفاعلة والمحورية في توجيه السياسة الأمريكية، والتقت إلى حدٍ كبير مع محددات السياسة الخارجية الأمريكية، وأسهمت بصورة أو بأخرى في تحديد دوافعها ومرتكزاتها، وخاصة على الصعيد الخارجي.

* تأسس عام 1923، ويعد أكبر التجمعات التجارية لصناعة النفط والغاز، ومقره واشنطن، ويمثل حوالي 400 شركة أمريكية تعمل في مجال استخراج وإنتاج النفط والغاز، وله مكاتب في 73 دولة حول العالم. ويمثل هذا التجمع لوبي قوي في الولايات المتحدة، فقد أنشأ العديد من المجموعات لدعم أجندته السياسية، وأنفق على حملات الضغط السياسية نحو 7,3 مليون دولار في كل من عامي 2009 و2010، ونحو 6,3 مليون دولار عام 2011، للاطلاع أكثر انظر: «*API*» ,***American Petroleum Institute***، http://www.sourcewatch.org/index.php?title=American_Petroleum_Institute

3.3 المبحث الثاني

محددات الدور الأمريكي تجاه التسوية السياسية

عند دراسة السياسة الخارجية لدولة معينة، لابد من التطرق إلى مجموعة المحددات التي تحكم توجهات هذه الدولة، وتمارس دوراً فعالاً في تشكيل سياستها الخارجية، وتخرجها في صورتها النهائية. وإذا كانت الدولة تمتلك بيئة داخلية متماسكة؛ فإنها تصبح قادرة على صنع سياسة خارجية مؤثرة على الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية، وإذا افتقدت الدولة لهذا التماسك، فإنها لن تكون قادرة على التأثير، بل وتصبح محل تأثُّر بالفاعلين الآخرين. ولعل هناك مستويين من المحددات تؤثر على توجهات وشكل السياسة الخارجية لدولة ما (قنديل، 2011):

1. المستوى الوطني، أو ما يعرف بالمحددات الداخلية التي تعتبر من أكثر مستويات التحليل أهمية في السياسة الخارجية، وينصرف هذا المستوى إلى العوامل الداخلية كنظام الحكم، والقدرات والإمكانات الاقتصادية، ودور مؤسسات الدولة في التأثير على سياستها الخارجية.

2. مستوى النظام الدولي، ويعبر هذا المستوى عن ترتيب وموقع الفواعل أو الدول في النظام الدولي، وكيفية أو طبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي، والمحددات الخارجية التي تتحكم في رسم سياسة الدول بشكل عام.

باتت مسألة فهم السياسة الخارجية الأمريكية ضرورة حتمية نظراً لكونها تشكل القطب المهيمن في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأصبحت الولايات المتحدة بقوتها العسكرية والاقتصادية واقعاً يفرض نفسه على النظام الدولي بمختلف مكوناته وشرائحه، الأمر الذي يفسر طبيعة النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة على صعيد المجتمع الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

ومن أجل تحليل وفهم السياسة الأمريكية تجاه مسألة التسوية السياسية في الشرق الأوسط، لابد من تحديد جملة المحددات الداخلية والخارجية التي تترك أثراً في التوجهات الأمريكية المعلنة وغير المعلنة تجاه الصراع.

3.3.1 المحددات الداخلية

تتصرف المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، إلى مجموعة من المحددات، تتناولها الدراسة على النحو التالي:

3.3.1.1 الرأي العام

تعتبر نظرية ألموند Almond Theory حول دور الرأي العام الأمريكي في صنع قرار السياسة الخارجية هي السائدة وسط الباحثين والمشتغلين بالسياسة في الولايات المتحدة، ويرى ألموند أن الرأي العام الأمريكي مشغول بصورة ساحقة في مشكلات السياسة الداخلية، وأن اهتمام الرأي العام الأمريكي بأمور السياسة الخارجية خاضع لتذبذبات كبيرة في أوقات الأزمات (سعيد، 1984، ص 93)، وذلك لأن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية يظل عرضياً بشكل كبير، ومتعلقاً بأزمات دولية خاصة، فيما عدا حوادث نادرة جداً؛ فإن الرأي العام عادة ما يكون محدوداً في تأثيراته في عملية صنع السياسة الخارجية (جرجس، 1998، ص 128–129)، ويرجع هذا التأثير المحدود إلى عدم اهتمام الجمهور بالشؤون الخارجية.

وإذا ما أُخذ في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسة الخارجية قد بقيت منخفضة نسبياً، فإن مقدرته على التأثير في السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى، وبالتالي فإن الرأي العام لا يمثل سوى قيد ضعيف نسبياً لصناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك أصبح الرئيس يتمتع بقدر كبير من الحرية في مجال السياسة الخارجية، كونه يتحكم مباشرة في خروج هذه السياسة للمجال الدولي الخارجي بتفويض من الدستور أولاً، ولما للرئيس من مكانة مرموقة في الهرم السياسي الأمريكي ثانياً.

إن ضعف اهتمام الأمريكيين بأمور السياسة الخارجية لا يعني غياب الرقابة الشعبية عن تلك السياسة وتحرر الرئيس كلياً من مواقف وتوجهات الرأي العام، إذ بينما يتمتع الرئيس بحرية غير محدودة تقريباً في مجال رسم وإدارة سياسة الولايات المتحدة الخارجية في ظل ظروف عادية؛ يضيق مجال تلك الحرية كثيراً في ظل ظروف غير عادية، وفي بعض الأحيان تتداخل القضايا الخارجية مع القضايا الداخلية، وتفرض التطورات نفسها على الأحداث، ما يدفع الرأي العام إلى القيام بإقحام نفسه

في عملية صياغة وتوجيه السياسة الخارجية (ربيع، 1990، ص 135)، ومن أمثلة ذلك القرارات العسكرية والاقتصادية ذات التأثير على أمن المواطن ومستقبله، ومستوى الحياة ورفاهية الفرد العادي بوجه عام.

وأيضاً، يثير البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية قضيتين أساسيتين، هما (سعودي، 1983، ص 126–129):

الأولى، مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من ناحية أخرى. فالإيمان بالديمقراطية في الولايات المتحدة لا بد وأن يفرض قيوداً على حركة جهاز صنع السياسة الخارجية، إذ تكون القيادة السياسية فيها مقيدة بإطار واضح من المفاهيم والتقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جانب، وممارسة السلطة واحترام المعارضة والرأي العام والقوى الضاغطة من جانب آخر، فالمبادئ الديمقراطية تنادي بقدرة المواطن العادي ليس على فهم شؤون السياسة الخارجية؛ بل على إمكان المشاركة فيها، وما يرتبط بذلك من حق هذا المواطن في أن يكون على علم بحد أدنى من الحقائق المرتبطة بخلفيات القرار السياسي، وذلك قبل اتخاذ القرار.

والثانية، المشكلة المتعلقة بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام بخصوص قضايا السياسة الخارجية. ويمكن هنا بصفة عامة التمييز في الرأي العام الأمريكي بين ثلاث شرائح:

1. صانعو الرأي: وهم الأفراد الذين يشغلون مراكز قيادية في المجتمع الأمريكي ((حكومية أو غير حكومية، وعلى المستوى المحلي أو القومي))، ويعملون على نشر الرأي من خلال قنوات الاتصال، ومن ثم التأثير في الرأي العام.

2. الشريحة المهتمة بالرأي العام: وهي شريحة صغيرة في حجمها، يتميز أعضاؤها بمستوٍ عالٍ من الدخل والتعليم، وتوجد لديهم رغبة في المشاركة في عملية صنع الرأي، حيث لديهم الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، وعلى وعي بقضاياها الأساسية، وتتصف أفكارهم بالترابط والعمق، وما يعيب هذه الشريحة أنها غير متجانسة وغير منظمة، ولا يشغل أعضاؤها مواقع قيادية تمكنهم من الوصول إلى قنوات الاتصال في الدولة.

3. الرأي العام الجماهيري: ويشمل أولئك الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة في مسائل السياسة الخارجية، إذ لا يتوافر لهم الاهتمام أو المعلومات الخاصة بها، ويفتقر أعضاء هذه الشريحة

إلى الآراء المنظمة، وبناءً على ذلك؛ فإن استجابتهم لمسائل السياسة الخارجية تكون عاطفية أكثر منها عقلية، وتقوم على الأحاسيس السطحية غير المنتظمة التي تتذبذب بسهولة.

يمكن القول أن دور الرأي العام في التأثير على السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، يعد أحد أهم معايير الشرعية الفعلية للديمقراطية الأمريكية، بما تمثله الولايات المتحدة من واحة للديمقراطية والحرية الفردية على مستوى العالم. وبشكل عام، انهار الإجماع العام على المستوى المحلي في الولايات المتحدة حول أهداف السياسة الخارجية بعد زوال الخطر الشيوعي، وازداد التنوع في فكر السياسة الخارجية فيما بين النخبة، وبالتالي الشعب الأمريكي ككل، واستمر بذلك التأثير غير المباشر للرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية (الميهي، 1997، ص 85).

وفيما يتعلق بالأثر الذي يتركه الرأي العام الأمريكي في توجهات السياسة الأمريكية تجاه عملية التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية؛ يمكن القول أن الرأي العام الأمريكي يحظى باهتمام الجانب العربي بشكل عام من جهة والجانب الإسرائيلي من جهة ثانية، ويسعى الجانبان إلى محاولة اجتذابه والحصول على تأييده. كذلك فإن صانعي السياسة الأمريكية كثيراً ما يلجأون إلى تبرير مواقفهم تجاه الصراع، وعملية التسوية، وتأييدهم المطلق لإسرائيل؛ إلى الادعاء بأن قوة مشاعر الرأي العام الأمريكي نحو التأييد لإسرائيل، تُضيق من مساحة الحركة المتاحة أمامهم. لكن ما يبرر ذلك في حقيقة الأمر، ذلك المناخ النفسي الذي يحيط بصانعي السياسة الأمريكية، الذي يقمع إمكانية الانحراف عن نمط تأييد إسرائيل بين السياسيين الطامعين في الحصول على مناصب رفيعة في الإدارة والكونغرس الأمريكيين، مما أوجد نوعاً من التوافق بين السياسة الأمريكية المعلنة تجاه الصراع، ومطالب وطموح الشعب الأمريكي (سعيد، 1984، ص 92 و95).

إن ما يؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام الأمريكي التي تجريها مؤسسات متخصصة بهذا الشأن في الولايات المتحدة؛ فقد كشف استطلاع للرأي أجراه مركز أبحاث بيو «PEW»، بعنوان «ليس هناك رغبة في أن تقوم الولايات المتحدة بدور أكبر في الصراع»*، أن حوالي 48 في المائة من

* أجرى مركز أبحاث بيو للشعب والصحافة Pew Research Center for the People & the Press استطلاعه في الفترة من 7-11 كانون الثاني/ يناير 2009 بين عينة ضمّت 1503 من البالغين تم الاتصال عليهم بالهاتف، ونشرت نتائج الاستطلاع في 13 كانون الثاني/ يناير من ذات العام، للاطلاع على نتائج هذا الاستطلاع بالكامل، انظر: ***No Desire for Greater U.S. Role in Resolving Conflict***، http://www.people-press.org/files/legacy-pdf/482.pdf

الأمريكيين لا يفضلون انخراط الولايات المتحدة بصورة أكبر في مفاوضات التسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، في مقابل انقسام واضح حول ثوابت الدور الأمريكي في عملية التسوية؛ إذ يُفضل حوالي 39 في المائة اقتران الجهود الأمريكية الداعمة لعملية التسوية، بإعلان الولايات المتحدة عن دعمها لإسرائيل، وتأييد حوالي 38 في المائة لعدم قيام الولايات المتحدة بأي نشاط، وعدم قيامها بأي جهد في عملية التسوية.

وما يعزز التوجه الأخير لدى الأمريكيين؛ ما كشفته نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة إيبسوس Ipsos في كانون الثاني/ يناير 2009، إذ يدرك حوالي 52 في المائة من الأمريكيين تعقد أبعاد الصراع بالنسبة لطرفيه، ويدعم تلك النتائج استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي American-Israeli Cooperation Enterprise في آذار/ مارس 2009 والذي أكد خلاله حوالي 73 في المائة من المبحوثين أن الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، هو صراع ديني أيديولوجي يشمل كافة قطاعات المجتمعين، وتمتد آثاره لتنال كافة الأطراف بصورة متوازية.

وعلى الرغم من عدم تفضيل الأمريكيين لانخراط الولايات المتحدة بشكل أكبر في عملية التسوية، إلا أن حوالي 65 في المائة من الذين شملهم استطلاع رأي مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي يؤيدون التوصل لتسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، تنخرط فيها كافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بشكل متوازن، تجنباً لتحمل الولايات المتحدة المزيد من الأعباء على الصعيد الخارجي. بيد أن الرأي العام الأمريكي يؤيد المصالح الإسرائيلية المرتبطة بالأمن، ووضع إسرائيل في توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (يونس، 9 أيار/ مايو 2009).

3.3.1.2 وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام أدواراً مختلفة في عملية صنع السياسة الخارجية، ومما لا شك فيه؛ تُمثل أجهزة الإعلام قنوات غير شخصية، يستخدمها متخذو القرار وصانعو السياسة بهدف شرح وتجميع التأييد حول مواقفهم الحكومية. كما تُعد بمثابة قنوات رئيسية يمكن من خلالها أن تصل آراء قادة الرأي غير الحكوميين، وجماعات المصالح، والجمهور بصفة عامة، إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة. إلا أن أهمية وسائل الإعلام تفوق كونها مجرد قنوات للاتصال بين المسؤولين الحكوميين وعناصر أخرى في البيئة السياسية الواسعة، إذ أن باستطاعة هذه الأجهزة تأدية أدوار مستقلة في

تكوين وتشكيل الرأي العام حول قضايا السياسة الخارجية، كما أنها قد تُستخدم كأدوات لنقد الحكومة، وفي أحيان كثيرة تشارك مشاركة نشطة في عملية صنع السياسة نفسها (أغا، 1984، ص 99).

كما توجد صعوبة في تحديد تلك العلاقة الخفية والبالغة التعقيد القائمة بين الاتجاه السائد في وسائل الإعلام من ناحية والسياسة الأمريكية من ناحية أخرى، وهذا ما يبرر وجود أثر للتغطية السلبية للمنطقة العربية في وسائل الإعلام الأمريكية على تصورات الجمهور وصناع السياسة ومواقفهم حول المجتمعات الإسلامية على سبيل المثال" (جرجس، 1998، ص 120)، ويمكن القول إن قوة وسائل الإعلام تكمن في قدرتها على تعميم الصراعات في المحيط الاجتماعي، بما يهيئ لأناس آخرين وليس لصانعي القرار وحدهم، الخيار في التدخل في عملية المناقشة.

غير أن البعض من أصحاب الاتجاه النقدي ليس لديهم مثل هذه الهواجس، كون رموز التيار المسيطر في وسائل الإعلام هم أنفسهم أعضاء في مؤسسة النخبة السياسية الرسمية. وإذا ما أُخذ في الاعتبار التوافق الأيديولوجي في النخبة الحاكمة الأمريكية، الذي يجعلها منسجمة ومتماسكة، فإنه نادراً ما تنشأ توترات جوهرية بين مؤسسة السياسة الخارجية ووسائل الإعلام (Herman, 1993, P. 25).

وبالرغم من أن دور وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية هو توفير مصدر بديل للمصدر الرسمي للمعلومات في مجال السياسة الخارجية، فإن دور وسائل الإعلام الأمريكية ووظيفتها أخذا بالتغير منذ بداية الحرب الباردة، الأمر الذي جعل منها مشاركاً طوعياً في صنع السياسة الخارجية، ليس بمعنى تقرير هذه السياسة؛ وإنما من خلال المساعدة في إنشاء الحدود التي تقرر ضمن إطارها هذه السياسة (Dorman, 1993, P. 289-291)، وتدخل وسائل الإعلام في عملية صياغة السياسة الخارجية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار، وليست المصدر الذي تشتق منه السياسات (أغا، 1984، ص 101). وأصبحت وسائل الإعلام تؤثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة من وجهتين مرتبطتين ببعضهما أشد الارتباط؛ ترتكز الوجهة الأولى على تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانعي القرار الأمريكيين، أما الوجهة الثانية فترتكز على تأثير وسائل الإعلام المباشر على صانعي القرار بتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور الولايات المتحدة فيه (أغا، 1984، ص 99-100)، وكون أن النخبة هي من يحرك

الرأي العام وتؤثر للغاية في معادلة السياسة الخارجية؛ فإن صناع القرار وأفراد النخبة السياسية يستقون كثيراً من المعلومات والوقائع التي تدعم طرحهم من وسائل الإعلام (Dorman, 1993, P. 297).

تتجاوب وسائل الإعلام عادة مع اهتمامات وقيم ووجهات نظر النخبة الحاكمة، وهذه النخبة ومجموعة صغيرة مهيمنة من مؤسسات الإعلام الجماهيري الباحثة عن الربح، تسيطر على قسم كبير من موارد وسُلطات وسائل الإعلام، وفي العديد من الحالات، فإن نشر معلومات جديدة يجب ألا يُنظر إليه على أنه نتيجة تحقيق استقصائي -وهو وظيفة مستقلة-، لكنه نتيجة تسريبات يقوم بها صانعو السياسة أنفسهم في محاولة للتلاعب بالأخبار المكشوفة، أو لقمع بعض السياسات وترويج غيرها (جرجس، 1998، ص 121)، ويمكن للحكومة أن تحتفظ بوسائل إعلام هادئة ومطاوعة في حال بقيت الأخيرة تعتمد على المصادر الحكومية لتزويدها بالأخبار الجديدة (جرجس، 2002، ص 186).

على أية حال، يمكن وصف العلاقة بين وسائل الإعلام وصانعي السياسة بأنها علاقة ود وكراهية؛ فحتى يؤدوا وظيفتهم على أكمل وجه؛ فإن كلاً منهم يحتاج إلى الآخر، إلا أن لهم أهدافاً ووسائل متضاربة، كما أنهم يعملون تحت ظروف مؤسسية مختلفة. وبشكل عام تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية أربع وظائف أساسية للمسؤولين السياسيين (أغا، 1984، ص 102):

1. تمد الرؤساء والمسؤولين بالمعلومات حول الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم، فهي تسلط الضوء على المشاكل والقضايا التي تحتاج لمعالجة سريعة، وفي كثير من الأحيان تقدم وسائل الإعلام المعلومات والأخبار أسرع من القنوات البيروقراطية.
2. تجعل الرئيس يشعر باهتمامات الشعب الأمريكي، وهي تفعل ذلك بطريقة مباشرة بنشر الرأي العام، وبطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم القصص الخبرية التي قد تشكل النقاش الجماهيري والرأي العام.
3. توفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخبة السياسية داخل وخارج الحكومة، ومن خلال هذه القنوات يجد الرئيس الفرصة لشرح سياساته ومهاجمة مواقف معارضيه.
4. تعطي الفرصة للمسؤولين البقاء دائماً في ذهن الجمهور، عن طريق عرضها المستمر لمهاراتهم الوظيفية وصفاتهم الشخصية.

تغطي وسائل الإعلام الأمريكية قضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، وعند الحديث عن وسائل الإعلام الأمريكية المقروءة والتي يمكن لكافة الأمريكيين

الحصول على معلومات من نسخها المطبوعة أو الإلكترونية، فإن صحفاً مثل نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تايمز، وول ستريت جورنال، ويو أس أيه توداي، تأتي في المقدمة على مستوى الولايات المتحدة، وتتعامل هذه الصحف مع قضايا الشرق الأوسط بشكل عام بقدر من الاهتمام، وبخاصة في ظل وجود تطورات أو أحداث مهمة تفرض نفسها على الصفحات الأولى للصحف الأمريكية (عبد المبدي، 21 أيلول/ سبتمبر 2007).

تقول الصحفية الأمريكية اليسون وير Alison Weir المدير التنفيذي لمؤسسة ((لو عرف الأمريكيون)) If Americans Knew: إن كافة التقارير الإعلامية الأمريكية تصب في مصلحة إسرائيل أولاً وأخيراً، وما يعرفه الأمريكيون عن حقيقة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وخاصة القضية الفلسطينية يتنافى مع أخلاقهم كأمريكيين (وير، 19 أيلول/ سبتمبر 2007). إن ما يبرر ذلك التحيز في الإعلام الأمريكي لإسرائيل والمسؤولين الإسرائيليين في تغطية الصراع، هو استخدام المصادر الإسرائيلية في القصص الصحفية، وميل هذه القصص إلى إبراز صورة مشرقة عن إسرائيل بشكل فاضح، فضلاً عن الصورة السلبية القاتمة التي يُصور بها الفلسطينيون وقيادتهم بشكل واسع، علاوة عن ذلك، فإن التغطية الإعلامية الأمريكية للصراع غير متوازنة على الدوام، وتتبنى معايير مزدوجة عند الحكم على ممارسات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومثال ذلك؛ وصف الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل بـ ((الإرهابية))، بينما يوصف استهداف إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية باستمرار بـ ((ردود الفعل)) (أبو عشيبة، 2013، ص 17-18).

ويمكن فهم دور وسائل الإعلام الأمريكية في التأثير الكبير على المجتمع الأمريكي والذي ينساق وراء كل ما ينشر بها، كون التغطية الإخبارية تُعد المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للأمريكيين حول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (أبو عشيبة، 2013، ص 2)، فقد مارست تلك التغطية ((التهويل الإعلامي)) في تناولها للضحايا الإسرائيليين والأطفال منهم على وجه التحديد، إذ أن هناك زيادة وهمية طرأت على معدلات الضحايا من الأطفال في الجانب الإسرائيلي، وسبب ذلك؛ وسائل الإعلام الأمريكية التي كانت تضاعف أعداد القتلى الإسرائيليين بثلاثة أضعاف، وتعاملهم على أنهم مدنيون، في حين يتم تصوير الضحايا الفلسطينيين على أنهم محاربون (وير، 19 أيلول/ سبتمبر 2007).

3.3.1.3 اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بات من المستحيل تحليل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دون أن يؤخذ في الاعتبار دور اليهود الأمريكيين داخلها، والذين استخدموا نفوذهم السياسي لدعم إسرائيل، علاوة عن تقديمهم للدعم المالي للدولة اليهودية الناشئة، الأمر الذي لعب دوراً حاسماً في تدعيم وجود إسرائيل وتقويتها، فاليهود الأمريكيين رأوا دوراً مختلفاً ومهمة مغايرة لهم ضمن الحركة الصهيونية، ففي مقابل رغبتهم الفاترة في الهجرة والعيش داخل إسرائيل؛ أرادوا أن يبقوا في الولايات المتحدة، ويستخدموا نجاحهم ومواردهم لمساعدة الدولة اليهودية الجديدة، إذ تكمن الجذور التاريخية لظهور اللوبي اليهودي* القوي في الولايات المتحدة؛ في شعور اليهود الأمريكيين بالذنب لعدم الالتحاق بإخوانهم في الدين وشعورهم الحقيقي بالصلة باليهود الإسرائيليين، وهو ما ألهمهم بأن يلتزموا التزاماً عميقاً بإسرائيل، ويكرسوا أنفسهم لخدمتها (جرجس، 1998، ص 96-97).

يعتبر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من أنشط التجمعات سياسياً واقتصادياً، وأكثرها تأثيراً على سياسة الولايات المتحدة الخارجية أو حتى الداخلية، وقد ارتبط معظم أعضاء اللوبي اليهودي بدولة إسرائيل منذ قيامها عام 1948، ولم يدخروا جهداً في سبيل توطيد المصالح الإسرائيلية سواء في المنطقة العربية أو في داخل الولايات المتحدة نفسها، ومن أبرز أعمال اللوبي اليهودي النشط سياسياً؛ العمل على تنسيق الجهود من خلال منظمات عديدة تعمل في الولايات المتحدة على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية.

ومنذ بداية خمسينات القرن العشرين، تولت عمل اللوبي اليهودي Jewish Lobby في الولايات المتحدة منظمتان رئيسيتان، هما: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الرئيسية Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations، ولجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية American Israel Public Affairs Committee.

---

* يتفق تعريف اللوبي اليهودي Jewish Lobby الموالي لإسرائيل، مع معنى كلمة «Lobby» الإنجليزية، والذي يُستعمل كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضفاض بين الأفراد والمنظمات اليهودية الأمريكية التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه مؤيد لإسرائيل، وليس المقصود من استعمال هذا التعبير الإيحاء بأن «اللوبي» هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة، لكنه يسعى باتجاه تنظيم العمل السياسي لليهود الأمريكيين وتوجيهه صوب صانعي القرار بهدف حملهم على المحافظة على السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل وترقيتها. وبذلك، فإنه لا الحياة الاجتماعية والتنظيمية اليهودية، ولا حتى دعم اليهود الأمريكيين المباشر لإسرائيل يمكن أن يندرجا تحت نشاط اللوبي، حتى لو كانا فيه عاملين مهمين بطبيعة الحال.

3.3.1.3.1 مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية ((COP))

تعمل المنظمات اليهودية الأمريكية بنشاط في المجالات السياسية والاجتماعية منذ عقود عديدة (ترِي، 2002، ص 18)، وقد تكوَّن مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية عام 1955 بصورة غير رسمية، بهدف بلورة الاهتمامات الخاصة باليهود الأمريكيين، وتقريبها من ذهن صانعي القرارات السياسية في الولايات المتحدة، كما يهدف هذا المؤتمر إلى إيجاد ارتباط عضوي وفعال بين مصالح اليهود الأمريكيين وإسرائيل، بحيث أصبحت الأخيرة تحتل المركز الأول من اهتماماته، وباتت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة تكيف نشاطها السياسي والاجتماعي حسب مصالح ومتطلبات السياسة الإسرائيلية، لاسيما في أوقات الحروب والأزمات (فرح، 1984، ص 110).

يضم المؤتمر في عضويته نحو اثنين وخمسين وكالة يهودية تمثل مختلف الأطياف السياسية والدينية، ويعتبر هذا المؤتمر تجمعاً ضعيفاً من حيث الهيكلية، إلا أنه يعد هيئة التنسيق المركزية لصوت اليهود الأمريكيين، وله هدف أساسي، وهو حشد التأييد والدعم لإسرائيل، وضمان وصول وفهم مصالح إسرائيل من قبل الرأي العام الأمريكي وصناع السياسات، وإيجاد الإجماع حول مطالب اليهود الأمريكيين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (COP Website, 2013).

3.3.1.3.2 لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية ((AIPAC))

أُنشئت هذه اللجنة عام 1954 من قبل المجلس الصهيوني الأمريكي، وتختلف لجنة الشؤون العامة عن مؤتمر المنظمات من حيث الصفة الرسمية فقط، فهي لوبي محترف مُسَجل رسمياً بهذه الصفة، لدى أمانتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب ((جماعة مصالح قانونية)) Legal interests Group (ترِي، 2002، ص 18)، وتتمتع بكافة الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الأمريكية التي تتعلق بالجماعات الضاغطة Lobbies، كتقديم تقرير مالي في كل فصل من فصول السنة (منصور، 1996، ص 292). وتمارس ((إيباك)) عرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها أمام لجان الكونغرس المختلفة، وتقوم بحث أعضاء الكونغرس على دعم إسرائيل ومساندتها، من خلال موافقتهم على المساعدات الخارجية والشراكات الحكومية (AIPAC Website).

ولا تكتفي ((إيباك)) بنشاطها السياسي في الكونغرس الأمريكي، بل تعمل على توطيد المصالح الإسرائيلية من خلال عرض مطالبها على السلطات التنفيذية، وممارسة حملات التعبئة التي تستهدف

صناع القرار بشأن العلاقات والروابط التي تجمع الولايات المتحدة وإسرائيل، وإظهار الكيفية التي تتحقق من خلالها مصلحة الولايات المتحدة في حال ضمانها لبقاء إسرائيل آمنة وقوية، لذلك تعمل لجنة الشؤون العامة على إلحاق برامجها كجزء من برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتقوم بممارسة التعبئة ضدهم، لحملهم على تبني السياسات العامة التي تعزز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (AIPAC Website).

3.3.1.3.3 أثر اللوبي اليهودي على السياسة الخارجية

كيف يمكن لنفوذ اللوبي اليهودي أن يصل إلى التحكم أو التأثير في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟ إن هذه المسألة تطرح مشكلة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ودرجة مشاركة الكونغرس في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، في مواجهة ما للرئيس من صلاحيات في هذا المجال. لابد هنا من الإشارة إلى ملحوظة هامة، وهي أن السلطة التنفيذية هي من تتولى المبادرة غالباً في السياستين الخارجية والدفاعية، وأن الكونغرس يشارك فقط في صورة ردة فعل بالأساس.

يشارك الكونغرس في تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة خاصة عبر الميزانية ومن خلال تصويته على اعتماد المساعدات الخارجية تحت تأثير اللوبي المباشر، فالكونغرس يوافق دائماً وبأغلبية ساحقة على كل اقتراح معونة لإسرائيل، كما أنه كثيراً ما يقرر زيادة المبلغ الذي تقترحه الإدارة الأمريكية (منصور، 1996، ص 313).

وثمة وسيلة أخرى يستطيع الكونغرس بواسطتها مدفوعاً من اللوبي المؤيد لإسرائيل أن يتدخل في السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط تدخلاً ملموساً، وهي مقدرته على معارضة مشاريع مبيعات السلاح التي يُحتم على السلطة التنفيذية أن تعلمه بها إذا ما كانت تتجاوز قيمتها الخمسين مليون دولار للصفقة الكاملة، وأربعة عشر مليون دولار للنوع الواحد من الأسلحة، قبل البت فيها بثلاثين يوماً (Blechman, 1990, P. 121).

يمتلك اللوبي اليهودي نفوذاً داخل الإدارة الأمريكية بالقدر الذي يترك أثره على سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، حيث يمتع اللوبي اليهودي بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق وسطاء حصينين، وهؤلاء الموظفون الذي يعينون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية والحرفية الوثيقة مع اللوبي اليهودي، يُرتبون اجتماعات مع الرئيس وغيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة

الخارجية في الشرق الأوسط (تري، 2002، ص 17)، كذلك يمارس اللوبي نفوذه المباشر على السلطة التنفيذية عبر العقوبات التي يوقعها أو عبر الخشية من العقوبة بصورة خاصة؛ فغالباً ما يضطر مسؤولو هذه السلطة للتراجع أو أنهم يمتنعون تلقائياً عن اتخاذ مبادرات حتى لا تقع عليهم ردَّات فعل اللوبي التي تتجلى في وسائل الإعلام أو تعبئة اليهود الأمريكيين أو الكونغرس (منصور، 1996، ص 314).

يمارس اللوبي اليهودي استراتيجيتين واسعتين لتعزيز الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ الأولى، أنه يمارس نفوذاً قوياً في واشنطن، بالضغط على كل من الكونجرس والسلطة التنفيذية لدعم إسرائيل دائماً، ومهما تكن الآراء الخاصة لأحد صناع القانون أو صناع السياسة؛ يحاول اللوبي أن يجعل دعم إسرائيل هو الخيار السياسي «الذكي». والاستراتيجية الثانية، هي أن اللوبي يكافح من أجل ضمان أن الخطاب العام بشأن إسرائيل يصورها على نحو إيجابي، بترديد الأساطير عن إسرائيل وتأسيسها، وتعميم الوجهة الإسرائيلية في النقاشات السياسية، والهدف هو منع التعليقات الانتقادية بشأن إسرائيل من الحصول على إصغاء معقول على الساحة السياسية، فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الأمريكي، لأن المناقشة النزيهة للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية قد تؤدي بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة (Mearsheimer, 2006, P. 42).

وبذلك يمكن فهم الأساليب والسبل التي اتبعها اللوبي اليهودي، وكيف أن نشاطاته صاغت التوجهات والتصرفات السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولاسيما تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيف نجح هذا اللوبي في استمالة سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحرفها إلى اتجاهات يحابيها ويرتضيها، بحيث حملها -ولازال- على تبني التوجهات الإسرائيلية حيال الصراع.

وعلى أية حال، فإن مجمل الحراك السياسي الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يكاد كله يُعزى إلى سياسات محلية، وبخاصة إلى نشاطات اللوبي اليهودي، حيث تُدار العديد من المنظمات الرئيسية في اللوبي اليهودي، مثل «إيباك»، و«مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية» من قبل متشددين يدعمون في العادة السياسات التوسعية لحزب الليكود الإسرائيلي، بما في ذلك عداؤه لعملية السلام التي انطلقت منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993 (Mearsheimer, 2006, P. 40).

3.3.2 المحددات الخارجية

يمكن إجمال المحددات الخارجية التي تشكل توجهات سياسة الولايات المتحدة الخارجية وخاصة تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما يلي:

3.3.2.1 المصالح الحيوية في الشرق الأوسط

مثلت منطقة الشرق الأوسط بمدلولها الجغرافي الواسع ومحورها الرئيسي الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية. وقد سعت هذه القوى منفردة تارة، ومجتمعة تارة أخرى إلى السيطرة على هذه المنطقة واحتوائها، واستغلال ثرواتها، وتسخير مقدراتها ذات التأثير الفعال في ميزان القوى الدولي، لخدمة أهدافها البعيدة والقريبة. ومع صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى ووحيدة في المسرح الدولي نتيجة المتغيرات الجذرية التي مر بها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الموالية له، بات جلياً أن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكاناً هاماً وسط القضايا الجيو-سياسية بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى الرغم من تباين السياسات التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المنطقة، إلا أنها جعلت من مسألة الهيمنة والسيطرة على هذه المنطقة هدفاً استراتيجياً.

تأثرت سياسة الولايات المتحدة اتجاه الشرق الأوسط بعوامل عدة، أهمها؛ الصهيونية العالمية، والصراع العربي-الإسرائيلي، وثروة النفط العربية، وحركة الوحدة العربية (تنيرة، 1982، ص 31)، ويمكن القول أن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة تنصرف إلى اعتبارين أساسيين:

3.3.2.1.1 المصالح السياسية

يمكن إيجاز المصالح السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتي تسعى إلى حمايتها وصونها بالترغيب حيناً وبالترهيب أحياناً أخرى، أو من خلال دبلوماسيتها النشطة ونفوذها السياسي الذي تمارسه من خلال هيئة الأمم المتحدة فيما يلي:

1. استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكي والحد من نفوذ أية قوة دولية أخرى صاعدة، كالصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، وطردها من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة من جهة، وإعادة تشكيل العالم الإسلامي بما يتناسب مع مصالح التحالف الأمريكي الإسرائيلي من جهة ثانية (أحمد، 2007، ص 96).

2. تعزيز الهيمنة على العالم العربي بإقامة نظام شرق أوسطي فيه، وذلك على أسس أمنية واقتصادية وسياسية، وبما يُتيح المجال أمام حليفتها إسرائيل لتكون محور النظام الشرق الأوسطي والمتحكم بآلياته (كيالي، 2003، ص 32).

3. العمل على منع أية خطوات جادة نحو تحقيق التكامل العربي بمفهومه الشامل، والعمل على عرقلة عوامل القوة الذاتية للمجتمع العربي. غير أن ذلك لا يعني المعارضة الأمريكية للوحدات الجزئية كأداة لدفع الخطر الخارجي أو التهديد المشترك الذي قد تتعرض له جماعة من الدول، لما في ذلك من تشجيع لسياسة المحاور من ناحية، وما فيه من تجنيب الولايات المتحدة لمخاطر وأعباء التدخل المباشر لدعم حلفائها في المنطقة بقدر المستطاع من ناحية أخرى (منصور، 1995، ص 83).

4. تأمين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة بواشنطن، ومحاولة استخدامها كأداة ضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية. (منصور، 1995، ص 81).

5. توفير وجود فعال في المنطقة، من خلال تمركز قوات الولايات المتحدة في مناطق رئيسية وقت السلم، للحيلولة دون وقوع العدوان وحماية المصالح الاستراتيجية (عوني، 1997، ص 97).

6. الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث تبذل الولايات المتحدة بصورة منفردة أو من خلال التعاون مع القوى الكبرى، لاسيما روسيا الاتحادية والصين؛ جهوداً كبيرة لوقف انتشار الأسلحة ذات التدمير الهائل ووسائل نقلها، والتكنولوجية المرتبطة بها في دول العالم الثالث عموماً، ومناطق النزاع خصوصاً، وإجبار تلك الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الأسلحة والمعدات العاملة لديها في الخدمة الفعلية (الهزاط، 2005، ص 100).

7. ضمان استمرار حركة سفن وطائرات الولايات المتحدة إلى المنطقة وخارجها، وضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط (العايب، 2004، ص 130).

3.3.2.1.2 المصالح الاقتصادية

تسعى الدول الصناعية الكبرى أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ((OECD))* إلى ضمان وتأمين مصادر وإمدادات رخيصة للطاقة لمواجهة احتياجاتها المتزايدة، والتي تزداد مع مرور

* منظمة دولية مكونة من مجموعة البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، أُنشأت عام 1948 للمساعدة في تنفيذ خطة مارشال الاقتصادية التي تقدمت بها الولايات المتحدة لإنقاذ اقتصاديات الدول الأوروبية المتدهورة نتيجة الحرب العالمية الثانية، بهدف ضمان هذه الدول في دائرة الولايات المتحدة بعيداً عن الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، وفي عام 1960 جرى توسيع هذه

الوقت؛ اعتماداً على الاستيراد، وإذ يمثل البترول أهم تلك المصادر بمقدار 40 في المائة، علاوة على أن احتياجات تلك المجموعة ترتفع بحلول عام 2020 لتصل إلى نحو 40 مليون برميل يومياً. ولعل ما يثير قلق مجموعة الدول الصناعية الغربية أنها تستهلك نحو ثلثي الاستهلاك العالمي من البترول، وتنفرد الولايات المتحدة بربع هذا الاستهلاك (عبد الله، 2003، ص 131).

ومنذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ساندت الولايات المتحدة جهود شركاتها النفطية في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، ودخلت في منافسة حادة مع بريطانيا بشأن امتيازات التنقيب والاستثمار في المنطقة العربية، بعدما أدركت الأهمية الفائقة للنفط من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية (صالح، 2003، ص 245)، وقد كان لظهور النفط في الجزيرة العربية أهميته الكبرى في تشكيل أسس الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ودخولها في حلبة الصراع الدولي. وبذلك أصبح للولايات المتحدة استراتيجية متكاملة تجاه الجزيرة العربية منذ سبعينات القرن العشرين (كيلاني، 1988، ص 50).

تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على المصادر الحيوية للطاقة، وهي تنتهج في هذا المجال نهجاً مخالفاً عن الدول الصناعية الأخرى، إذ أنها تبادر غالباً إلى ممارسة الضغط السياسي على الدول المصدرة للبترول كلما ارتفع سعره، وتبعث ممثليها لإقناع تلك الدول بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار، ولا تقبل الولايات المتحدة أن يمارس منتجو البترول حقهم المشروع في إدارة مرفق البترول، وتثور ثائرتها عندما يمارس هؤلاء المنتجون في السوق من الحرية قدراً لا يقارن بما تمارسه شركاتها العالمية (عبد الله، ص 132-135)، (الدلال، 2003، ص 95).

ولذلك، تحاول الولايات المتحدة إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتدة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج العربي، وحماية المصادر النفطية في منطقة الخليج بشكل خاص، والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول البترول إلى دول العالم الغربي (أحمد، 2007، ص 96). ولعل أكثر هذه العقبات احتمالاً؛ تعطيل حركة الملاحة في أي من المضائق التي تتحكم في نقل البترول كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث انقلابات أو اضطرابات سياسية في الدول المُصدرة للبترول، أو اتساع نطاق أي من الصراعات المحلية في المنطقة بصورة تهدد عمليات استخراج أو نقل البترول

المنظمة لتضم في عضويتها دولاً غير أوروبية ذات الاقتصاد القوى كان أبرزها اليابان، وتضم حتى عام 2010 ثلاثين عضواً كاملاً بمن فيهم الأعضاء المؤسسون.

(منصور، 1995، ص 79)، أو حتى قرارات حكومية بشأن الإنتاج يمكن أن تدفع أسعار النفط إلى مستويات عالية، وهو ما من شأنه أن يؤثر تأثيراً عميقاً في الاقتصاديات الغربية كافة (إنديك، 2006، ص 116).

ويمكن للولايات المتحدة في حال بسطت سيطرتها على المنطقة، أن تصبح قادرة على التحكم بإنتاج النفط وأسعاره، الأمر الذي يضع صعوبات جمة على كاهل المنافسين من القوى الكبرى، إلى جانب أنه يصبح بمقدور الولايات المتحدة فرض استمرار التعامل بعملتها ((الدولار)) لبيع وشراء النفط من السوق العالمي، الأمر الذي يُلزم باقي الدول على الاحتفاظ باحتياطي نقدي أساسه الدولار الأمريكي، وهذا الأمر يساعد الولايات المتحدة على تسديد عجزها السنوي من خلال بيع سندات الخزينة، وتعد الصين واليابان الأكثر شراءً لهذه السندات (حنا، 2007، ص 47).

3.3.2.2 إسرائيل كمحدد استراتيجي

إذا كانت علاقة الصداقة تُبنى على توافق المصالح، في حين علاقة التعاون تُبنى على تناقض المصالح في مجال السياسة الدولية؛ فإن التوافق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل كانت له أسبابه ومنطقه منذ قيام إسرائيل عام 1948. وعلى مدى عقود شرح القادة الأمريكيون بشكل رئيسي أسس العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية الوثيقة، من خلال الاستشهاد بـ ((القيم الديمقراطية المشتركة للدولتين))، والخبرة المتبادلة في الكفاح من أجل الحرية. لكن بخلاف الصيغ التي يستخدمها القادة الأمريكيون فيما يتعلق بدول أخرى لديها قيم سياسية وثقافية مشتركة مع الولايات المتحدة كبريطانيا وفرنسا، "فإن الحجج المؤيدة لإقامة علاقات قوية مع إسرائيل عادة ما تشمل أيضاً أساس ثان عميق لجذور العلاقة، وهو المسؤولية الأخلاقية التي تتحملها الولايات المتحدة لحماية دولة إسرائيل". وكان هذان المفهومان -القيم المشتركة والمسؤولية الأخلاقية- الركيزتان اللتان بَنت عليهما الولايات المتحدة علاقة ثنائية فريدة مع إسرائيل، وبات التزامها والتشبث بحذافيرها فرض واجب، حيث توصف العلاقات الثنائية بين البلدين بإجماع واسع من قبل قادة الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة بأنها ((غير قابلة للانفصال)) (Blackwill, 2011, p. 2).

وعوضاً عن نظرة الولايات المتحدة لإسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية، أو الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنها عُرضة للخطر، وأن هذه الدولة تمثل امتداداً للغرب في منطقة الشرق الأوسط (جاد، 2009، ص 104)، وتُعد الورقة الاستراتيجية الرابحة للسياسة الأمريكية في المنطقة، والأداة الفعالة لحماية

مصالحها، فهي حليف يمكن الوثوق به وبنظام حكمه، كونه قادر على تحقيق تلك المصالح. لذلك مثلت علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

بات من الصعب إنكار أو تجاهل علاقة الارتباط وتوحد المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث أصبح هذا التوحد يحد من عملية التفريق بين الأهداف الإسرائيلية ومثيلتها الأمريكية سواء عسكرياً أو سياسياً. إذ تقوم العلاقة بينهما على أساس استراتيجي يرتكز على أن إسرائيل هي قاعدة لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الحفاظ على بقاء إسرائيل قوية ومتفوقة على جيرانها اقتصادياً وعسكرياً، وحرصها كذلك الأمر في كل مناسبة التأكيد على حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية، بمعنى مقدرة إسرائيل على هزم أي طرف عربي يتكون من دولة واحدة أو أكثر (هلال، 1989، ص 57).

وتوجد علاقة ارتباط أخرى بين أهداف ومصالح الولايات المتحدة على المستوى العالمي من ناحية، وبين منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى، وهذه العلاقة ترتبط بدورها بوجود إسرائيل في هذه المنطقة، لتكون أداة يستعان بها لترويض المنطقة، وضمان المصالح الأمريكية الحيوية. وربما كانت إسرائيل رصيداً استراتيجياً أمريكياً بالغ الأهمية في حقبة الحرب الباردة، فقد لعبت إسرائيل دور الوكيل المفوض الذي ينوب عن الولايات المتحدة في بعض المهام، إذ أنه وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967 ساعدت إسرائيل، بل وأسهمت مساهمة فاعلة في احتواء التوسع السوفييتي في المنطقة، وألحقت الهزائم بحلفاء الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا، ومن حين لآخر، قامت إسرائيل بحماية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة العربية (Mearsheimer, 2006, P. 32).

وكون أواصر التلاحم بين البلدين تقوم على مصالح استراتيجية مشتركة؛ فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقوم فقط بتأثير من اللوبي اليهودي، وإنما تقوم بالأساس على مفهوم المصلحة، فأهمية إسرائيل تتجلى في كونها قاعدة توظف لخدمة العمليات المنتظرة، سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، إذ تحمي إسرائيل خطوط الاتصال الأمريكية في منطقة البحر المتوسط والخليج العربي (مصطفى، 1984، ص 94-95)، وأثبتت فعاليتها في مقاومة أعدائها المشتركين، مثل الاتحاد السوفييتي سابقاً، والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي أو الإسلامي في المنطقة، ولم يعد

خفياً الدور الذي قامت به إسرائيل في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، حيث ساعدت قوات البحرية الأمريكية في التدرب على حرب المدن وعمليات التجسس* (عاروري، 2003، ص 24).

قدمت الحكومة الأمريكية لإسرائيل بين عامي 1949- 2008، ما يزيد عن 103,6 مليار دولار من مجموع المساعدات الرسمية، مما يجعل إسرائيل أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Ruebner, 2012, P. 5)، ولازالت الولايات المتحدة ماضية في تقديم مساعداتها السخية، والتي تربو إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً (زلوم، 2007، ص 223)، وفي آب/ أغسطس 2007، وقعت الدولتان مذكرة تفاهم لتزويد إسرائيل بما مجموعه 30 مليار دولار من الأسلحة بين عامي 2009 و2018، مع متوسط في الزيادة عن المستويات السابقة تقدر بنسبة 25 في المائة، حيث زادت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بما قيمته 150 مليون دولار في عام 2009، و225 مليون دولار في عامي 2010 و2011، و75 مليون دولار في عام 2012 (Ruebner,2012, P.8).

3.3.2.3 العلاقات العربية- الأمريكية

إن أصدق مؤشر على الأهمية الحيوية للمنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة، هو أن أغلب المبادئ الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أُعلنت بخصوص المنطقة العربية وجوارها الجغرافي الذي اتسع لاحقاً ليُعرف باسم الشرق الأوسط، وذلك منذ مبدأ ترومان** عام 1947. وليس خفياً أن الولايات المتحدة تجمعها علاقات واسعة ومتشعبة مع الدول العربية وبخاصة الخليجية منها، وعلى الرغم من أن النفط كان ولازال يمثل محور الارتكاز في اهتمامات الولايات المتحدة بالمنطقة

* تلجأ وكالات الأمن الداخلي والوكالات العسكرية الأمريكية على نحو متزايد إلى التكنولوجيا الإسرائيلية لحل بعض مشاكلها التقنية الأكثر إزعاجاً. ويتراوح الدعم الإسرائيلي من تقديم المشورة والخبرة في مجال تقنيات التصوير السلوكي لأمن المطارات إلى الحصول على نظام الرادار التكتيكي الذي تنتجه إسرائيل. ولطالما كانت إسرائيل رائدة في تطوير الأنظمة الجوية للطائرات بدون طيار لجمع المعلومات الاستخباراتية والقتال على حد سواء، حيث شاركت الجيش الأمريكي بخبرتها في هذه التكنولوجيا. كما أن إسرائيل سباقة عالمياً في مجال التدابير الفعالة لحماية المركبات المدرعة والدفاع ضد تهديدات الصواريخ قصيرة المدى، وتقاسمت هذه الخبرات جميعها مع الولايات المتحدة. انظر:
Robert D. Blackwill & Walter B. Slocombe, ***ISRAEL A Strategic Asset for the United States***, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2011, P. 9.

** أعلنه الرئيس هاري ترومان في 12 آذار/ مارس 1947. وهو توجه يحدد معالم السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التوجه قائماً احتواء المد الشيوعي في العالم، وقد طبَّق ترومان هذا المبدأ للدفاع عن اليونان وتركيا، تمكيناً لهما من مقاومة دخول الكتلة الشرقية، وهدفَ هذا المبدأ إلى خنق النفوذ السوفييتي ومنعه من التسرب إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي بالنسبة للولايات المتحدة . وكما ربط الرئيس ترومان أمن الولايات المتحدة بحرب على الشيوعية؛ ربط الرئيس بوش الابن أمن الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

العربيـة، إلا أن العلاقـات العربيـة-الأمريكيـة قد تجـاوزت الاعتبـارات النفطيـة، وتطـورت فـي الميـادين الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية، بل وحتى الثقافية والتعليمية.

مرت العلاقات العربية-الأمريكية بكثير من التفاعلات في الفترة ما بين توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979 بوساطة نشطة من جانب الولايات المتحدة، وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، غير أن علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية تدنَّت بشكل حاد خلال العامين الأولين من حقبة الرئيس بوش الابن George W. Bush (Pollock, 2010, P. 14). إذ أنه وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001؛ دخلت العلاقات العربية-الأمريكية في نفق مظلم، وتردَّت العلاقات الأمريكية مع الدول العربية الصديقة خاصة السعودية* ومصر، وانحسرت علاقات التعاون الاستراتيجي معها (العطية، 2007، ص 164). وعلى الرغم من وقوف الدول العربية فيما يشبه الإجماع ضد الغزو العراقي للكويت عام 1990، ثم تأييد التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، واشتراك بعض الدول العربية الفعلي في العمليات العسكرية لتحرير الكويت، إلا أن هذه الملابسات التي صاحبت تلك الأحداث قبل الغزو وبعده، قد أفرغت ذلك التحالف العسكري والسياسي المحدد الأهداف من احتمالات حدوث تقارب حقيقي في المواقف السياسية للدول العربية والولايات المتحدة (حمودة، 2008، ص 150).

وعلى أية حال، يمكن القول أن العامل الرئيسي الذي يحكم تفاعلات العلاقات العربية-الأمريكية هو وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية، حيث استمرت إسرائيل في تصوير نفسها أمام الرأي العام الأمريكي بأنها دولة صغيرة تحاول أن تتعايش مع بحر عربي يكن العداء والكراهية لها، ومنذ قيام إسرائيل؛ أفصحت الولايات المتحدة عن انحيازها الكامل لها، غير أن الدول العربية استطاعت التعايش مع هذا الانحياز، وألقت بمسؤولية ذلك على نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة (حمودة، 2008، ص 148). وعلى الرغم من ذلك، طورت غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة، كما أن مبيعات الأسلحة الأمريكية، التي تعد في الغالب المؤشر الذي يمكن الاعتماد عليه لتوضيح مدى أو حجم العلاقات الثنائية بين الدول، قد زادت بصورة

* عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، تردَّت العلاقات السعودية-الأمريكية بشكل ملحوظ، ووصل الحد إلى تقديم عضو الكونغرس الأمريكي آرلن سبكتر Arlen Specter مشروع قرار محاسبة السعودية الذي حمل رقم 1888 لعام 2003، بحجة أن الحكومة السعودية تتبرع للفلسطينيين، غير أن الرئيس الأمريكي طلب تأجيل البت بالقرار. وكانت تصريحات جون كيري John Kerry مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في ذلك الوقت جميعها معادية للسعودية، وطالب بإيجاد بديل عن النفط السعودي والعربي، لكن؛ وعلى ضوء زيارة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية آنذاك لواشنطن عام 2005؛ أُعيد الدفء إلى العلاقات السعودية-الأمريكية.

ملحوظة مع كل الدول العربية في الفترة ما بين عامي 2004 و2008، وكانت الاستثناءات الوحيدة هي سوريا والسودان وفلسطين. ونما إجمالي التجارة الأمريكية مع غالب الدول العربية بصورة كبيرة أيضاً، إذ ارتفع إجمالي الصادرات الأمريكية إلى الدول العربية من 18,2 مليار دولار عام 2000 إلى 46,3 مليار دولار عام 2008 بقيمة نقدية ثابتة (Pollock, 2010, P. 15-24).

يمكن القول أن طبيعة العلاقات العربية-الأمريكية يحكمها طبيعة التصنيف الذي تحصل عليه الدول العربية من الولايات المتحدة، وهو المقياس الذي تتعامل به هذه الأخيرة مع تلك الدول، ويمكن تصنيف هذه الدول حسب الوصف الأمريكي إلى (الهياجنة، 2004):

أ. دول صديقة للغرب، وهي عادة ما ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب، وتتلقى دعماً اقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً من الولايات المتحدة، بغية الحفاظ على النظام السياسي الحاكم فيها.

ب. دول خارجة على القانون، وهي تلك التي تأخذ مواقف سياسية واقتصادية معادية للولايات المتحدة، وخاصة ما يتعلق بعملية السلام. وهذا العامل الأخير هو المرجح في طبيعة تصنيف هذه الدول، وعادة ما تتلقى هذه الدول ضربات عسكرية وضغوطاً اقتصادية، منها عقوبات ومقاطعة اقتصادية في محاولة لتغيير سلوكها وتهديد الدول الصديقة من خلالها بطرق غير مباشرة.

وختاماً؛ يعكس السلوك العربي اتجاه الولايات المتحدة تعدداً في الرؤى وتبايناً يصل إلى حد التناقض في المصالح والأهداف، ورغم أن ما يجمع العرب من روابط وأواصر تاريخية وثقافية تؤكد مستقبلهم ومصيرهم المشترك؛ إلا أن السياسات العربية تحولت إلى عداوات بين المراحل التاريخية وقياداتها المختلفة، وقد ساعد في ذلك تعامل الولايات المتحدة مع فكرة العروبة كصفة جغرافية تربط بين دول مجاورة، دون الأخذ قط بالبعد الجماعي العربي وما يميزه من ثقافة وحضارة مشتركة، وأصبحت أجندة العلاقات الثنائية المحدد الرئيسي لعلاقات الولايات المتحدة مع كل دولة عربية بشكل منفصل. ولأن محددات الولايات المتحدة في علاقتها مع المنطقة تركزت في المقام الأول على النفط وأمن إسرائيل؛ فقد كان من السهل عليها استغلال التناقضات العربية إلى أقصى درجة، وتمكنت بالفعل على الرغم من تقلب الظروف والأحوال الدولية والإقليمية من تأمين مصالحها النفطية وفرض أجندتها السياسية، رغم انحيازها الكامل والمطلق لإسرائيل.

3.4 المبحث الثالث

دوافـــــع الدور الأمريكي تجاه التسوية السياسية

كانت الولايات المتحدة في غاية الوضوح في تحديد المنطلقات التي تحكم سياستها الخارجية، وتوضيح رؤيتها لذاتها وللآخرين، وتعيين أهدافها ووسائلها، إزاء المنطقة العربية، وعلى الصعيد الدولي أيضاً، فمنذ انتهاء الحرب الباردة واختفاء مبررها «الاتحاد السوفييتي»، عمد صُناع القرار في الولايات المتحدة إلى الانخراط في عملية مراجعة شاملة للاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد رأى مُنظِّرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي بضرورة تغيير النمط التقليدي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، لتفادي احتمال تراجع مكانة الولايات المتحدة التي كسبتها بعد الحرب العالمية الثانية، خشية أن يقود ذلك إلى حالة من الكساد الاقتصادي تشبه تلك التي مر بها الاتحاد السوفييتي وأدت إلى انهيار كلي في بنيته السياسية (كيالي، 2003، ص 26).

عملت الولايات المتحدة في اتجاه المزيد من التوسع في قائمة أهدافها العامة وكذلك دوافعها، وإعادة صياغة أولوياتها، وتحديد الأهداف الجديدة التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها، وبالتالي وضعت الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأخطار المحدقة بها وبمصالحها، والتهديدات القائمة أو المحتملة التي قد تتهددها أو تعترضها في ظل ظروف البيئة الدولية الجديدة. إلا أنه ومنذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حدث تغيير استراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية، ورُسمت توجهات جديدة للسياسة الأمريكية عصبها الأساسي الاعتماد على القوة العسكرية بهدف حماية المصالح وتحقيق الأهداف الأمريكية، إذ تزايدت أهمية وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» في عملية صنع القرار الخارجي.

أضف إلى ذلك، أسهمت متغيرات عديدة في إعادة تشكيل السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط بشكل عام وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل خاص، ففي ظل الأوضاع الدولية المستجدة، وجدت الولايات المتحدة مصالحها الحيوية مهددة أكثر من أي وقت مضى، وأن هيمنتها على العالم التي فرضتها منذ أن جاءت بالنظام العالمي الجديد، قد أصابها بعض الضعف، نتيجة صعود قوى اقتصادية وسياسية جديدة للمسرح الدولي كالصين وإيران، وباتت الأخيرة تشكل أعظم التحديات للولايات المتحدة في ظل احتمالية إخفاقها في منعها من الحصول على السلاح النووي.

فما هي إذن الدوافع الأساسية التي تحكم السلوك الأمريكي في المجال الدولي؟ وما هي الأهداف الجديدة التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية إلى تحقيقها؟ وما هي طبيعتها وركائزها؟

3.4.1 دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط

رغم وجود الجامعة العربية منذ ثمان وستين عاماً، إلا أن التعامل الأمريكي والغربي عموماً مع المنطقة العربية كان دائماً على أساس شرق أوسطي، الأمر الذي جعل الدول العربية تخضع لمفهوم ((الشرق أوسطية)) منذ الحرب العالمية الثانية. ويشكل النظام الشرق أوسطي الضد لأية منظومة عربية متكاملة، سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وهذا الأمر ما زالت تسعى الولايات المتحدة لفرضه في المنطقة منذ أن أصبحت القوة العالمية المهيمنة في المجتمع الدولي.

تنطلق الولايات المتحدة في تعاملها مع المنطقة من منظور مصلحي يقوم على تأمين مصالحها، ووفقاً لهذا المنظور ظهر على الساحة الدولية ما أسمته الولايات المتحدة بمشروع ((الشرق الأوسط الكبير))، الذي يُعتبر مشروعاً قديماً بآنية جديدة، حيث يُغفل المشروع القضايا الرئيسية للمنطقة كاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (أحمد، 2007، ص 94)، ويتعامل مع قضايا التعليم والتأهيل وإصلاح المجالس التشريعية والدفع بالمرأة ليكون دورها مؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية (الدلال، 2003، ص 98-100)، ليس في المنطقة العربية فحسب؛ بل يشير المصطلح إلى بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، وهو خليط من بلدان متعددة الأعراق والثقافات واللغات (الأشهب، 2005، ص 9).

تشير كل الدلالات إلى أن للجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية دور مهم في جمع هذه البلدان سوية ومحاولة التعامل معها ككتلة واحدة، والهدف هو ضرب الوحدة العربية وعرقلة عوامل التقوية الذاتية للمجتمعات العربية، وجعل إسرائيل التي تُمثل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وعنصر الارتكاز المنفذ لسياستها والراعي لمصالحها في المنطقة؛ أمراً واقعاً تقبله الدول العربية أو على الأقل لا ترفض التعامل معه، فمن خلال الالتزام المتكرر من قبل الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، تتبين مكانة إسرائيل ودورها العضوي الثابت في الاستراتيجية الأمريكية، فإسرائيل دعامة حقيقية استندت إليها الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء وبعد الحرب الباردة، وهي حليف ذو قيمة مميزة لأسباب أيديولوجية وعملية أيضاً (تاير، 2004، ص 88).

يمكن القول أن الولايات المتحدة اتجهت نحو تعزيز هيمنتها على المنطقة العربية من خلال العمل على إقامة النظام الشرق أوسطي على أسس اقتصادية وأمنية وسياسية وإثنية، بغض النظر عن هوية هذا النظام الثقافية وأولوياته السياسية والاقتصادية، بحيث يكون هذا النظام أكثر ملائمة للمصالح والسياسات الأمريكية، بما في ذلك إتاحة المجال لإسرائيل لتكون بمثابة محور هذا النظام والمتحكم بآلياته (كيالي، 2003، ص 32).

3.4.2 التعامل مع احتمالات التحول في النظام الدولي

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية قوة عالمية لها ما يعادل 50 في المائة من حجم الاقتصاد العالمي ومن حيث القدرات العسكرية العالمية، مقابل التدمير الهائل الذي لحق ببنى الدول الكبرى الأخرى، وقد تلاشت تلك المخرجات طوال العقود الستة اللاحقة عليها؛ إذ استعادت بعض القوى نصيبها الطبيعي في الميادين الاقتصادية والعسكرية، بما ترتب عليه انخفاض في نصيب الولايات المتحدة نسبة إلى المشاركة العالمية الإجمالية (عواد، 2010، ص 286).

تتعامل الولايات المتحدة مع اتجاهات التحول المحتمل في النظام الدولي من منظور مصلحي هدفه الأساس المحافظة على مصالحها الحيوية سياسية كانت أم اقتصادية تجارية في الأقاليم المختلفة وبخاصة في الشرق الأوسط. لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى بناء مجالات اقتصادية وشراكة مع القوى الأخرى، فبدأت منذ تسعينات القرن العشرين بالمزيد من الدفع باتجاه عولمة كبرى، وتنشيط لاتفاقية التعرفة الجمركية ((GATT))، ودفعها نحو بلورة نظام اقتصادي عالمي يساعدها في ضمان ريادتها الاقتصادية العالمية (عواد، 2010، ص 287).

تميز سلوك الولايات المتحدة على الصعيد الدولي منذ صعود الرئيس جورج بوش الابن لسدة الحكم في 20 كانون الثاني/ يناير 2001، برفضها العمل الجماعي من حيث المبدأ، وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسيين؛ الأول، أن تتم هذه المشاركة تحت قيادة أمريكية، والثاني، أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة، فنجد أن الولايات المتحدة قد خرجت على شروط منظمة التجارة العالمية من خلال سياساتها الحمائية التي كان من بينها فرض رسوم على وارداتها من الصلب، وزيادة دعم مزارعيها، على الرغم من دورها الرئيسي في تأسيس المنظمة، بل على الرغم من احتجاجها على السياسات الحمائية المماثلة لدولة مثل اليابان (مُسعد، 2008، ص 213-214).

أما على الصعيد العسكري، فقد نمت النزعة العسكرية في سياسة الولايات المتحدة، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وتزايد الميل لاستخدام القوة لفرض سياساتها، كما لفرض ذاتها كقطب أوحد على النظام الدولي (كيالي، 2003، ص 34)، وحدثت تغيرات في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الدولية، وأن تكون هذه العقيدة أكثر قدرة على الحركة لمواجهة التحديات الدولية الجديدة، فاعتمدت التوجهات الأمريكية منطق القوة لفرض سياستها والدفاع عن مصالحها (العايب، 2004، ص 130).

فسرت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 التوجهات العسكرية الأمريكية الجديدة، في إطار الحرب على ما يوصف بـ ((الإرهاب)) في ظل الظروف الدولية التي فرضتها أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وبحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة خشيتها من أن تُستخدم هذه الأسلحة ضد حلفائها وأصدقائها في الشرق الأوسط، عوضاً عن تهديدها المباشر لمصالحها في هذه المنطقة.

وخلافاً للوضع في العراق، فقد اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية أخرى نحو إيران هدفها الحيلولة دون مُضي الأخيرة قُدماً في مشروعها النووي، إذ تثير هذه القضية الاضطراب بالنسبة للولايات المتحدة وأصدقائها في الشرق الأوسط، رغم إدعاء إيران بأنها تسعى للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد كان لنتائج الصراعات الداخلية في إيران بين الإصلاحيين والمحافظين لاسيما قبيل الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2005، إمكانية إنتاج فوائد غير متوقعة للولايات المتحدة، فقد علق المراقبون لهذه الصراعات آمالاً على احتمالات التحرر الاجتماعي التي قد تحدث في إيران، وصعود العناصر الليبرالية الأكثر تحرراً، ما يؤدي إلى الاستئناف الرسمي للعلاقات الدبلوماسية، وبعض الانفتاح الاقتصادي بين واشنطن وطهران، ما من شأنه أن يقلل من احتمال المواجهة الإقليمية (كورب، 2006، ص 25-26).

3.4.3 تنفيذ دور المهيمن في النظام الدولي

تغيرت خارطة العلاقات الدولية بشكل جذري بنهاية الحرب الباردة، وانفردت الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة، إذ قامت الإدارة الأمريكية بفحص أجندة المسؤوليات الدولية التي قد تضطلع بها، وقد

رحبت بتحمل أعباء ومخاطر الدور الاستراتيجي العالمي، متقبلة الانفراد بعالمية هذا الدور، كنتيجة لانتصارها في حربها الطويلة ضد المعسكر الاشتراكي (عواد، 2010، ص 195).

رفع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب شعار «النظام العالمي الجديد»، والذي عكس بالنسبة له دلالتين؛ الأولى، انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الأيديولوجية الشيوعية، مما سمح بتعميم هذه القيم وانتشارها آلياً بفعل هذا الانتصار، والثانية، اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضيات السلم العالمي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة (ولد أباه، 2004، 32)، وقد بدأت التطبيقات العملية لهذه الرؤية في تعبئة قوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، وفي انطلاق مسار التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام 1991 برعاية الولايات المتحدة.

تمسكت الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم والحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة لها، حتى لو اقتضى الأمر باستخدام القوة، وقد ورد هذا المعنى صراحة في وثيقة أعدها ديك تشيني Dick Cheney عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش الأب، إذ نصت الوثيقة الصادرة في عام 1990 على: "وجوب أن تظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن تمنع صعود أي قوة أخرى، سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول" (مُسعد، 2008، ص 215).

أما إدارة الرئيس بيل كلينتون 1993-2000، فقد اقتربت من الاتجاه الواقعي في إدارة النظام الدولي، حيث لم تتبلور سياسة أمريكية واضحة، ولم يتحقق إجماع حقيقي حولها، وذهبت هذه الإدارة بشكل أكبر باتجاه قبول الإطار المتعدد الأطراف بوصفه سياسة للتعامل مع القضايا الدولية، واللجوء إلى العمل الانفرادي عند الضرورة، والسعي لعدم بروز أقطاب أخرى منافسة للولايات المتحدة (عواد، 2010، ص 201)، وأبرز ما ميَّز هذه الإدارة في سياستها الشرق أوسطية توجهها نحو قضية الصراع الرئيسية في المنطقة، وحظيت عملية السلام برعاية أمريكية كاملة، حيث رعت إدارة الرئيس كلينتون محادثات كامب ديفيد عام 2000 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وجرى تبادل النقاش للمرة الأولى بين الجانبين حول قضايا الوضع الدائم الشائكة.

في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة، فاز الحزب الجمهوري بالرئاسة الأمريكية عام 2001، والذي ضم تيار المحافظين الجدد*، وصاحب صعود هذا التيار تلك الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والتي مثّلت منبهاً للإدارة الأمريكية أوجب إعادة تقييم سياستها الخارجية. وبدأت الإدارة الأمريكية توسع من الحرب ضد «الإرهاب»، من أفغانستان إلى العراق، تحت غطاء هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (عاروري، 2007، ص 22)، وقد أشارت تصريحات الإدارة الأمريكية في السنوات القليلة التي أعقبت تلك الهجمات إلى «عقيدة الرئيس بوش الابن»، والتي تضمنت ثلاث صفات رئيسية (كورب، 2006، ص 28):

1. العمل بقوة لتأسيس ديمقراطيات السوق الحر حول العالم.
2. المحافظة على الهيمنة العسكرية الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم.
3. عدم السماح بتقييد الولايات المتحدة بالاتفاقيات والمؤسسات الدولية عند التفكير في العمل الوقائي والاستباقي ضد الإرهابيين والطغاة الذين يدعمونهم، أو يحاولون اقتناء أسلحة دمار شامل.

وهذا ما يفسر تحلل الولايات المتحدة من مجموعة الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها أو وقعتها أو صدّقت عليها، من قبيل الاتفاقيات الخاصة بنزع الألغام، ومكافحة غسيل الأموال، وضبط الأسلحة الصغيرة وتنظيمها، والحد من تلوث البيئة، فضلاً عن دعوتها إلى مراجعة اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية Anti-Ballistic Missile Treaty «ABM» (مُسعد، 2008، ص 214).

خلاصة القول، تعتبر استراتيجية الهيمنة واقعية بالنسبة للولايات المتحدة، كونها تهدف إلى توسيع سيطرتها خارج حدودها، وهي أمر لا غنى عنه، إذ تسهم هذه الاستراتيجية في تأمين المناطق التي تحوى المصالح الأمريكية. وتعتمد الولايات المتحدة الأداة العسكرية في فرض استراتيجية الهيمنة على العالم، مع ترشيد استخدام هذه الأداة وربطه بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة، ويأتي انتشار

---

* نشأ هذا التيار في الستينيات من القرن العشرين، كرد فعل على السياسات الليبرالية لكل من الرئيسين كينيدي وجونسون، ويشكل المحافظون الجدد قوة فكرية واقتصادية وإعلامية في الولايات المتحدة، ويتمتعون بنفوذ مؤثر في أروقة ومراكز صنع القرار السياسي، وتسيطر أفكارهم على كثير من مراكز الأبحاث المؤثرة في السياسة الأمريكية، وتوجهات أعضاء الكونغرس، واتجاهات الرأي العام، وأُتيح لهؤلاء تبوؤ العديد من المراكز المؤثرة في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ووصل عدد منهم إلى مناصب بارزة، وبخاصة وزارة الدفاع الأمريكية، انظر:
Marcin Zaborowski, ***Bush's Legacy & American's Next Foreign Policy***, Institute for Security Studies, European Union, Paris, 2008, p. 36-38.

وللاستفاضة أكثر حول الجذور التاريخية لهذا التيار ورموزه الفكرية والمبادئ التي يحملها، انظر: السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 41-42.

القواعد العسكرية الأمريكية في مختلف بقاع العالم نموذجاً لإعمال هذا المبدأ، خاصة في الشرق الأوسط حيث المنطقة الحيوية الأهم بالنسبة للمصالح الأمريكية.

3.4.4 التعامل مع جيوب التأزم في الأقاليم المختلفة

يصف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ما توصلت إليه الولايات المتحدة من قدرات في العقد الأخير من القرن العشرين بـ «الموقع المتفوق»، الذي يجعلها عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق الاستقرار الدولي (عبد القادر، 2005)، حيث اتجه النظام الدولي إلى الانفتاح على علاقات الصراع والتعاون منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبح المعيار في كل اتجاه هو موقف الولايات المتحدة (عواد، 2010، ص 288)، وبحسب الكثير من المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، فإن هذه الفترة سوف تعرف انتشاراً كبيراً للنزاعات ذات الحجم المحدود والتي لا ترقى إلى مستوى الحرب بين الدول، كصعود «الحركات الإرهابية»، والصراعات الإثنية والدينية، وحرب العصابات، والجريمة عبر الحدود، وأن هذه النزاعات سوف يكون لها مضاعفات إقليمية حاسمة، ولهذا على الولايات المتحدة تبني استراتيجية تستند إلى المصادمات والاضطرابات الإقليمية التي تهدد مصالحها الحيوية، وهذا ما يفرض عليها إعادة ترتيب وحداتها العسكرية لتكييفها مع طبيعة هذه النزاعات (سعدي، 1998، ص 63)، بهدف منع وهزيمة العدوان في الصراعات الإقليمية الكبرى، وعلى سبيل ذلك؛ فإن الولايات المتحدة تستبقي قوات وقواعد عسكرية في أكثر من منطقة في العالم لاستخدامها عند الضرورة.

ومن أمثلة التعامل الأمريكي «الانتقائي» مع جيوب التأزم في العالم، أنه حين اتجهت الولايات المتحدة إلى تركيز اهتمامها على معالجة أزمة الخليج عام 1991، فإنها انسحبت من الصومال عام 1992 لتغرقه في مستنقع اللادولة، ثم آثرت ألا تتدخل في الحرب الأهلية في رواندا في الفترة ذاتها، على الرغم من حجم المآسي الإنسانية فيها. وتدخلت من أجل «إعادة الحرية والديمقراطية» في هايتي عام 1994، وغضَّت الطرف بداية الأمر عن الأحداث التي ترتبت على تفكك الاتحاد اليوغسلافي السابق، وما نجم عنه من مذابح الصرب والكروات ضد مسلمي البوسنة بين عامي 1992 و1995، ولم تتدخل إلا في أعقاب تدني الموقف الأخلاقي الغربي من تلك الأحداث، والخشية من وصول تداعياتها إلى تخوم المصالح الغربية (عوني، 1997، ص 97)، (عواد، 2010، ص 288).

3.4.5 ضمان تعميم الأنموذج الأمريكي في العالم

يعد الاهتمام بالتبشير بالقيم ونمط الحياة الأمريكية من مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية وطرق تنفيذها، خصوصاً مع اعتماد فكرة الاستعلاء القومي على الأمم والشعوب الأخرى (مُسعد، 2008، ص 215)، في ظل اعتناق غالبية الأمريكيين للأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية وما يتعلق بها من احترام قيم الحرية والمساواة في الفرص واحترام الملكية الخاصة في ظل نظام ديمقراطي (الغامدي، 1997، ص 94). إلا أن الولايات المتحدة تعاني مشكلة خطيرة في صورتها الخارجية، فقد تدهور الرأي العالمي بشأن الولايات المتحدة، "وأصبح كثيرون في أنحاء العالم من أوروبا الغربية إلى الشرق الأقصى يرون الولايات المتحدة بلداً متغطرساً، منافقاً، تستوعبه ذاته، مستغرقاً في ذاته، ويحتقر الآخرين، وأن اللغة والثقافة الأمريكية، وكذلك الصناعة، تهيمن على الساحة العالمية على نحو يجده كثيرون لا يدعو إلى الارتياح" (بيترسون، 2003، ص 90).

تقوم فكرة النموذج الأمريكي على مرتكزات رئيسة؛ ففي الجانب السياسي، يدعو للقبول بفكرة التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وفي الجانب الاقتصادي اعتماد النموذج الليبرالي، أي اقتصاد السوق الحر، أما على المستوى الثقافي فإنه يدعو إلى إشاعة أنماط من الحرية السلوكية، تتماشى والمعايير الأمريكية. وترى الولايات المتحدة في البعد الدولي والتدخل في المشكلات الدولية أداة لتعميم هذا النموذج في مستهل سعيها نحو الريادة العالمية (عواد 2010، ص 288).

ولنشر وتعميم هذا النموذج تعتمد الولايات المتحدة التدخل المباشر أو غير المباشر على المستوى الدولي في الصراعات الداخلية للدول أو البينية بين الدول، لذلك فهي تسعى إلى نشر قيم الديمقراطية الليبرالية، والملاحظ أن ذلك لم يتم على وتيرة واحدة في جميع مراحل السياسة الخارجية الأمريكية، فهذا الهدف لم يدخل في مركباتها إلا في النصف الثاني من القرن العشرين (الهزاط، 2003، ص 158)، وازداد هذا التوجه وضوحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أصبح اعتماد الديمقراطية والتعددية السياسية يشكل بنداً من بنود النظام الدولي الجديد (فياض، 2000، ص 148).

ولذلك، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على دعم الديمقراطية وتوسيع دائرة الدول التي تأخذ بها أساساً للحكم، فحسب مسؤولين أمريكيين؛ "تؤدي الديمقراطية إلى علاقات سلمية بين الدول، إذ أن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب بين بعضها البعض، عوضاً عن أن الديمقراطية تؤدي إلى

تجنب قيام أنظمة دكتاتورية قد تهدد بسياساتها السلم والأمن الدوليين، كما حدث مع تجربتي الحكم في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية" (الهزاط، 2003، ص 159).

ويرى أنتوني ليك Anthony Lake مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس كلينتون 1993-1997، أن تحقيق هدف توسيع إطار الدول الديمقراطية يأتي من خلال (فياض، 2000، ص 155):
1. دعم مجموعة الديمقراطيات الكبرى، بدءاً من حاجات الولايات المتحدة نفسها.
2. تشجيع الديمقراطيات واقتصاديات السوق وتعزيزها، خصوصاً في الدول التي لها أهمية خاصة.
3. مواجهة العدوان من جانب الدول المعادية للديمقراطية وحرية السوق؛ لأن الديمقراطية هي خير نظام، والولايات المتحدة هي أقوى دولة ديمقراطية، وهي مؤهلة أكثر من غيرها لقيادة عملية نشرها.

إن هذا ما يبرر مسعى الولايات المتحدة الحثيث الهادف لنشر الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم عبر العالم، وما يُلاحظ على السياسة الأمريكية في مجال دعم الديمقراطية، هو اشتراطها إدارة العلاقات السياسية الداخلية طبقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية بالمنظور الأمريكي، شريطة ألا تحمل اللعبة الديمقراطية هذه إلى سدة الحكم تنظيماً سياسياً يرفض الهيمنة الأمريكية أو يجادل فيها، أو حتى أن يتم تكييف هذه الديمقراطية مع الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل بلد.

تساند الولايات المتحدة أيضاً قضايا حقوق الإنسان، ويرجع اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بقضايا حقوق الإنسان إلى زمن الحرب الباردة، رغم أن ذلك الاهتمام كان محدوداً ولم يكن إلا مجرد تجميلاً لسياسة محاربة الشيوعية. وهكذا أصبح العالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة يتكون ليس فقط من الديمقراطيات الصناعية، بل من أعتى الدكتاتوريات في العالم الثالث أيضاً، وهي الدكتاتوريات التي كان قمعها للحركات المعارضة ولاسيما الشيوعية منها؛ يشفع لها كل جرائمها ضد حقوق الإنسان (الهزاط، 2003، ص 160).

بلغ الولع الشديد بالحديث عن الأخلاق وحقوق الإنسان في بيانات المسؤولين الأمريكيين منذ حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تعمَّق الاهتمام بهذه القضية، وبلغ ذروته بإعادة طرح ما اصطلح على تسميته بمبدأ «التدخل الدولي لأغراض إنسانية»، والذي وجد تطبيقه الأول في العراق لحماية الأكراد في شمال البلاد تحت شعار «توفير الراحة»، والشيعة في جنوبها، والتدخل الدولي في الصومال تحت شعار «إعادة الأمل»، وكذلك أثناء أزمة البوسنة والهرسك (الهزاط، 2003، ص 157).

خلاصة القول؛ إن الولايات المتحدة تسعى لجذب الدول إليها، والرغبة في اتباعها، والإعجاب بقيمها، ومحاكاة نموذجها، واستلهامها لمستوى الرخاء الاقتصادي والانفتاح، إنها تحاول أن تضع القواعد، لجذب الآخرين إليها بالقدر نفسه الذي تحاول فيه تغييرهم، من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية.

3.4.6 حماية الأمن القومي للولايات المتحدة

فرضت المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي في نهاية ثمانينات القرن العشرين، على الولايات المتحدة ضرورة إعادة صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، بالشكل الذي يستجيب لما تعتبره الولايات المتحدة تهديدات البيئة الدولية الجديدة. وقد اتجه الرئيس جورج بوش الأب إلى تبني استراتيجية تعتمد الدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية، بالترادف مع استعداد عسكري عالٍ، جعل من العامل العسكري الحَكَمَ الرئيس في حسم المنازعات بين الدول، مع محاولة الربط بين ذلك والدعوة إلى نظام عالمي جديد يسوده السلام والاستقرار، إلا أن الرئيس بوش الأب لم يحسم العلاقة بين هذين الهدفين بصورة واضحة أو قاطعة (عواد، 2010، ص 196).

وفي ظل المعطيات الدولية الجديدة جابهت الولايات المتحدة صعوبة بالغة في مهمة صياغة استراتيجية تستجيب لتحديات هكذا بيئة، واعترضتها ثلاثة تحديات رئيسية (عواد، 2010، ص 198):

1. غياب العدو، الأمر الذي جعل السياسات الأمريكية ((سائبة))، وواجه مفكرو الدفاع الأمريكي صعوبة في صياغة استراتيجيات جديدة وإحلالها محل استراتيجية الاحتواء المتبعة أثناء الحرب الباردة.
2. بروز مزيج من مجموعات شرق أوسطية في الظل، شكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ولم تكن هذه المجموعات تتبع لأي دولة محددة بعينها، وإنما كانت تستلهم فكرها من ((تعاليم الإسلام)) وفق المنظور المتشدد.
3. مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، جراء تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، سواء بواسطة العلماء السوفييت الذين كانوا يعملون سابقاً في برامج أسلحة الدمار الشامل، أو انتشار المواد الانشطارية، أو انتشار تجارة التقنيات المُزدوجة الاستخدام.

إن الصعوبة التي اعترضت مهمة صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمثَّلت إذن في تحديد مفهوم الخطر أو التهديد الذي يجابه الولايات المتحدة، ومعرفة طبيعة العدو الذي على أساس

مواجهته تُرسم الاستراتيجية، حيث أضحت مخاطر وتهديدات الأمن القومي الأمريكي مجهولة وغير متوقعة، بل وحتى غير مألوفة، "وهو ما يُصطلح على تسميته في الأدبيات العسكرية الأمريكية بـ ((العدو المجهول)) أو ((خطر اللايقين))، وهو العدو - الخطر الذي تبدو معه الاستراتيجيات العسكرية التقليدية كالدفاع والاحتواء والردع غير ذي جدوى بل ومتجاوزة" (الهزاط، 2005، ص 92).

بدأت مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الأمريكية خلال هذه الفترة بالترويج لنظريات من نوع: ((صراع الحضارات)) لصموئيل هنتنغتون، و((نهاية التاريخ)) لفرنسيس فوكاياما، و((قوس الأزمات)) والمقصود به خطر العالم الإسلامي لزبينيو بريجنسكي، و((إعادة تشكيل الشرق الأوسط)) لبرنارد لويس. وقد ركزت معظم هذه الأطروحات على وحدة الغرب في مقابل الشرق، أي الحضارة الغربية مقابل الحضارة الشرقية، وروَّجت بشكل أساسي لما سمته مواجهة خطر ((الأصولية الإسلامية)) الذي بات بديلاً لما سمته في السابق ((الخطر الشيوعي)) (كيالي، 2003، ص 32). وهكذا كانت الولايات المتحدة دائما بحاجة لاختراع ((عدو ما)) لتبرير توجهاتها الإمبراطورية وتعزيز هيمنتها على العالم.

ثمة تحولات مهمة دخلت على رؤية الولايات المتحدة لذاتها ولدورها العالمي، ومفهومها لأمنها القومي أيضاً، فبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 التي أصابت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في الصميم، أدركت الولايات المتحدة أن مسارات العولمة التي وحدت مصائر العالم؛ وحدت أيضاً مخاطره، بحكم انتشار وسائل العولمة، ما يعني أن مشاعر الغضب والإحباط والفقر وضعف الاستقرار في دولة ما، قد ينعكس على دول أخرى، من ضمنها الولايات المتحدة، بغض النظر عن علاقات حكومة هذه الدولة بالولايات المتحدة. ولم يعد فهم الولايات المتحدة للأمن القومي يقتصر على ما يجري داخل حدودها، وإنما بات يشمل العالم، لاسيما العالم العربي والإسلامي، بسبب انتشار الفقر والجهل والتسلط فيه (كيالي، 2003، ص 37).

في شهر أيلول/ سبتمبر 2002 أعلن البيت الأبيض استراتيجية أمنية جديدة* عُرفت بـ ((عقيدة الرئيس بوش الابن)) Bush Doctrine، وقامت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالأساس على

---

* للمزيد حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، انظر: ياسين طاهر الياسري، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 112-113. وللاطلاع على نص الوثيقة انظر:

The National Security Strategy of the United States of America, September 17, 2002,
http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/national/nss-020920.pdf

مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، من خلال الانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، إلى سياسات الحروب الاستباقية الوقائية التي تستهدف أول ما تستهدف ((الإرهاب)) و((الدول المارقة))، ويؤكد الرئيس بوش الابن أن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تستند إلى مبدأ العالمية الأمريكية المميزة، التي تعكس التوحد بين قيمها ومصالحها القومية، وهدف هذه الاستراتيجية المساعدة ليس في جعل العالم أكثر أمناً فحسب؛ بل وجعله أفضل من جميع النواحي، وأهدافها في مسار التقدم واضحة: حرية سياسية واقتصادية، علاقات سلمية مع الدول الأخرى واحترام الكرامة الإنسانية.

غير أن إدارة الرئيس بوش الابن أخذت بالاعتماد على أدوات جديدة، بهدف تغيير الخارطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ قامت الإدارة الأمريكية برسم استراتيجيتها الأمنية والقومية بهدف القضاء على معارضي الولايات المتحدة في العالم لاسيما الإسلامي منه (سرور، 2007، ص 109)، فاعتمدت منهجاً عدوانياً في التعامل مع دول المنطقة، بالشكل الذي أوحى أن هناك حرباً بين الخير والشر في العالم، وأن الأخيار عليهم أن يصطفوا إلى جانب الولايات المتحدة (كيالي، 2003، ص 37)، وفي هذا السياق اتخذت الإدارة الأمريكية من استراتيجية الحرب الاستباقية أداة لحماية أمنها القومي في حربها ضد ما يسمى بـ ((الإرهاب)). وهي استراتيجية عدوانية بكل المعايير والمقاييس القانونية والسياسية والأخلاقية، تعتمد على تأويل منحرف لحق الدفاع عن النفس، وبما يتعارض بشكل كلي مع الإطار القانوني لممارسة حق الدفاع الشرعي (الهزاط، 2005، ص 95).

وفي أيار/ مايو 2010 أوضحت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي* تفاصيل رؤية إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama لمفهوم الأمن القومي، وهي رؤية تُستقى من جميع عناصر القوة الوطنية لضمان المصالح الأمريكية في شتى أنحاء العالم، لاسيما الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تُمثل أشد التحديات التي تواجه القوة والهيمنة الأمريكية، وتؤكد هذه الاستراتيجية ضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب يهدف إلى التعاطي مع شركاء خارجيين، واستخدام القوة العالمية للولايات المتحدة لمتابعة قائمة طويلة من المصالح الأمريكية وعلى رأسها مكافحة ((الإرهاب)) وحماية الأمن القومي الأمريكي، وقد جاء في وثيقة الأمن القومي هذه فيما يتعلق بمكافحة ((الإرهاب)): "سوف نُعطِّل ونفكِّك

---

* للاطلاع على نص وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 وتفاصيلها انظر:

The National Security Strategy, May, 2010,
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

ونهزم ((تنظيم القاعدة)) والمنظمات التي تدور في فلكه من خلال استراتيجية شاملة تحرمهم من الملاذ الآمن، وتقوي الشركاء على الجبهة الأمامية، وتؤمن وطننا، وتسعى من أجل العدالة من خلال مناهج قانونية متينة، وتواجه أجندة التطرف والاغتيالات المفلسة بأجندة من الأمل والفرص".

وركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لإدارة الرئيس أوباما على مكافحة التمويل العابر للحدود للمنظمات ((الإرهابية))، وكذلك العمل على مواجهة التطرف العنيف، من خلال جهد واشنطن في معالجة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستغلها المنظمات الإرهابية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعاون على المستوى الدولي في مجال تبادل المعلومات بين الوكالات المختصة، لمكافحة ((الإرهاب))، ومواجهة الانتشار النووي.

3.5 خاتمة

تناول هذا الفصل الهيكل المؤسسي غير الحكومي في الولايات المتحدة، والذي يُسهم بدرجة أو بأخرى في صنع السياسات الأمريكية العامة في المجالين الداخلي والخارجي، من خلال التطرق للدور الذي تقوم به مؤسسات الفكر والرأي أو ما يُصطلح على تسميتها في الولايات المتحدة بـ «بنوك التفكير»، والتي تشارك في صنع السياسة الأمريكية لاسيما على الصعيد الخارجي، وكذلك الدور الذي تقوم به جماعات المصالح وقوى الضغط الخاصة، في سبل فرض رؤاها على صناع القرار في الولايات المتحدة بما ينسجم مع مصالحها ويحقق أهدافها السياسية والاقتصادية. وتبدو عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة أمراً بالغ التعقيد، إذ يحتاج إلى جملة من الإجراءات البيروقراطية المتشعبة والمتعددة، أي أنه يأخذ وقتاً لكي ينضج ويكتمل، عوضاً عن كونه محكوماً بجملة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في إخراجه بصورته النهائية قبل أن يصبح نافذاً.

وعلى أية حال، فإن السياسة الأمريكية في المجال الدولي يحكمها عدة عوامل واعتبارات، والتي أهمها مصالح الولايات المتحدة، وصورتها في الخارج، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تتخذ شتى الوسائل والسبل لتحقيق هذه المصالح من خلال علاقاتها الإقليمية والدولية، والتي تعتمد فيها على الترغيب حيناً والترهيب أحياناً أخرى، من خلال ما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية تؤهلها إلى فرض رؤيتها في المجال الدولي، بما ينسجم ومصالحها الحيوية وأمنها القومي.

مرَّ الفكر الاستراتيجي الأمريكي وعلاقته بالمصالح والأهداف الأمريكية في العالم بعدد من المتغيرات عكستها ظروف دولية متقلبة وغير مستقرة، بدءاً بانتهاء الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية الموالية له، وانتهاءً بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والتي غيَّرت من شكل وطبيعة علاقات الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، وكذلك من الرؤية الأمريكية للمصالح والأهداف المُراد تحقيقها، الأمر الذي ترك الأثر على طبيعة السلوك الأمريكي تجاه القضايا الدولية المختلفة بشكل عام، مما انعكس بطبيعة الحال على القضايا العربية، وقضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على وجه الخصوص.

الفصل الرابع

الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية

((1991 - 2000))

الفصل الرابع

الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية ((1991- 2000))

4.1 مقدمة

يناقش هذا الجزء دور الولايات المتحدة في العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الفترة منذ مؤتمر مدريد عام 1991، وما تبع ذلك من توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993، ويتناول دور إدارة الرئيس بيل كلينتون Clinton Bill، الذي شهدت ولايته تطوراً ملموساً في مفاوضات التسوية، حيث عُقدت تحت رعايته مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي ناقشت قضايا الوضع النهائي للمرة الأولى.

انطلقت عملية السلام في الشرق الأوسط في ظل ظروف معقدة مرت بها المنطقة، أثرت فيها إلى حدٍ بعيد جملة من المتغيرات والمستجدات سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي، أو على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد دفعت تلك العوامل والمتغيرات الولايات المتحدة لأخذ زمام المبادرة والبدء في البحث عن تسوية للصراع، بما ينسجم ودورها ورؤيتها التي تبلورت مع انتهاء الحرب الباردة، وكانت نتيجة التحرك الأمريكي هي الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والذي مثَّل البداية الحقيقية لعملية السلام، في سبيل الوصول إلى تسوية نهائية للصراع العربي- الإسرائيلي.

حاولت الولايات المتحدة طوال فترة رعايتها للعملية التفاوضية، تحقيق العديد من الأهداف في آن معاً، حيث جعلت العملية التفاوضية تبدو وكأنها حالة متكاملة لتحقيق السلام الشامل بين كل العرب بما فيهم الفلسطينيين من جهة، والإسرائيليين من جهة أخرى، وهذا ما عبرت عنه طريقة التفاوض وكثافة الوفود العربية المشاركة، من ناحية أخرى تركت العملية دون تحديد سقف زمني لنهايتها، وتركت الأمر معتمداً على قدرة الأطراف على انجاز المهمة، وفي هذا ما يثير حالة من الريبة والشك، ويفتح الباب واسعاً أمام واحدٍ من الأسئلة المهمة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في حل الصراع أو أنها حاولت مجرد توظيف الأمر بالشكل الذي يتناسب مع رؤيتها المتكاملة لشكل الشرق الأوسط الجديد، وهذا ما سيتم تحليله وتوضيحه داخل ثنايا هذا الجزء من الدراسة.

4.2 المبحث الأول

أثر المتغيرات على الدور الأمريكي تجاه عملية التسوية السياسية

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987؛ عادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي وتواصلت حملات التعبئة للشارع العربي ضد السياسة الأمريكية، وتزامن ذلك مع حركة رسمية عربية بدأت بمطالبه الإدارة الأمريكية بالتحرك والشروع في البحث عن حل للصراع (نوفل، 1996، ص 18). وفي اتجاه آخر اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، قرارات مهمة تتعلق بقبول قرارات الشرعية الدولية، وإعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس (الحمد، 1999، ص 428)، فيما سمي بعد بـ ((مبادرة السلام الفلسطينية)) التي جاءت بناء على نصائح عربية وسوفيتية (صالح، 2003، ص 467).

وعلى الصعيد الإقليمي، أعلن الملك حسين في 31 تموز/ يوليو 1988 قرار فك الارتباط الأردني القانوني والإداري بالضفة الغربية، وذلك سعياً منه إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها إسرائيلياً والتي طرحت الخيار الأردني، وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين (صالح، 2003، ص 466). علاوة على ذلك؛ تركت حرب الخليج الثانية شعوراً لدى الإدارة الأمريكية بضرورة استثمار النتائج التي تمخضت عن هذه الحرب، والتي كان من أهم نتائجها انهيار التضامن العربي، وحدوث انقسامات في الموقف الرسمي والشعبي العربي، لذلك شرعت الولايات المتحدة في البحث عن حل للصراع العربي-الإسرائيلي، ومارست ضغوطاً قوية من أجل البدء بمسيرة السلام.

أما دولياً، فقد أدى الانهيار الذي لحق بالاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية إلى فقدان الدول العربية حليف أساسي كانت تعتمد عليه في المحافل الدولية، وخلق نوعاً من عدم التوازن في التحالفات الدولية مع دول الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، الأمر الذي حذا بالولايات المتحدة للتفرد بالنظام العالمي الجديد الذي بدأت تتشكل ملامحه في تلك الفترة، وهو ما جعلها الوسيط الوحيد الذي يمكن للأطراف المتصارعة التعامل معه.

4.2.1 متغيرات البيئة الفلسطينية الداخلية

ساهمت العديد من متغيرات البيئة الداخلية الفلسطينية في ترك أثر واضح على شكل الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية، ويمكن حصرها على النحو التالي:

4.2.1.1 الانتفاضة الفلسطينية الأولى ((1987-1991))

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987، على إثر استشهاد أربعة من العمال الفلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه (صالح، 2012، ص 103)، وقد أخذت هذه الانتفاضة طابع الحرب الشعبية المدنية ضد القوات العسكرية الإسرائيلية (الحمد، 1999، ص 405). ويمكن القول أنه لا يوجد عامل بعينه يعد مفجراً للانتفاضة، فقد تضافرت جملة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة أدت إلى اندلاعها؛ فالعامل الرئيسي والتاريخي يتعلق بطبيعة الاستعمار الذي يتعرض له الفلسطينيون، إضافة للممارسات القمعية، ومحاولات طمس الوجود، ومصادرة الأراضي، والحصار الاقتصادي والسياسي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي (الغبرا، 1988، ص 62)، (الحمد، 1999، ص 405).

أعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي، كما وشكلت إدانة دولية واضحة للأعمال الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، وباستمرار الانتفاضة تواصلت حملات التعبئة للشارع العربي ضد السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وترافق مع ذلك حركة رسمية عربية طالبت الإدارة الأمريكية بالتحرك ووقف العنف الإسرائيلي، ووجدت الإدارة الأمريكية نفسها مضطرة للبدء في حراك تجاه ما يجري في الضفة والقطاع، بعد شعورها بتهديد مصالحها في المنطقة وتعرض علاقاتها مع بعض الدول العربية الحليفة للخطر (نوفل، 1996، ص 18).

4.2.1.2 مبادرة السلام الفلسطينية ((مشروع عرفات 1988))

في الوقت الذي أعادت فيه الانتفاضة الدور الريادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت تستعيد موقعها على الصعيدين العربي والدولي (صالح، 2003، ص 323)، دأبت الولايات المتحدة قبيل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر على إرسال بعض الإشارات لمنظمة التحرير، بطرق غير رسمية، مفادها الاعتراف بالقرارين ((242)) و((338))، وبحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف (نوفل، 1996، ص 20).

جاء إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 استجابة لتطورات وانجازات الانتفاضة (شبيب، 1990، ص 10–11) وقبولاً لقرارات الشرعية الدولية*، فيما سمي بعد بمبادرة السلام الفلسطينية**، على أمل أن تجعل منظمة التحرير طرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للدخول في أية تسوية سياسية (صالح، 2003، ص 467).

لم تولد مبادرة السلام الفلسطينية من فراغ وإنما كانت تراكماً جديداً للإنجازات الفلسطينية السياسية والتي ساعدت على إعادة الحوار الأمريكي-الفلسطيني، والإقرار الأمريكي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، والتمهيد جدياً لعقد مؤتمر دولي لإنجاز تسوية شاملة في الشرق الأوسط (شبيب، 1990، ص 12 و13).

4.2.2 متغيرات البيئة الإقليمية والدولية

طرأت مجموعة من المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتركت أثرها في طبيعة الدور الأمريكي تجاه عملية التسوية السياسية، وتتمثل هذه المتغيرات في:

4.2.2.1 قرار الأردن فك الارتباط عن الضفة الغربية

أعلن الملك حسين في 31 تموز/ يوليو 1988 فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة، وقال الملك في البيان الذي أذاعه بهذا الخصوص: "إن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل" (شاهين، 1988، ص 103)، وذكر أنه فعل ذلك تماشياً مع رغبة منظمة التحرير، ومع التوجه العربي العام خلال قمة الجزائر عام 1987 المنسجم وهذه الرغبة (أبو عفيفة، 1998، ص 449).

---

* يمكن إرجاع القبول الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية إلى عهد أقدم من ذلك، وتحديداً إلى عام 1982 حين قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بما عُرف بمشروع السلام العربي- قمة فاس الذي تمخض عن مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي حينها، والذي يتضمن اعترافاً بإسرائيل واعترافاً بالقرارين «242» و«338». كما أن الاتفاق الأردني-الفلسطيني في 11 شباط/ فبراير 1985 قام على مبدأ الأرض مقابل السلام وإجراء مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر دول الصراع، بما في ذلك منظمة التحرير ضمن وفد مشترك، أي أن هذا الاتفاق كان يتضمن اعترافاً بقرارات الشرعية الدولية.

** للاطلاع على هذه المبادرة وبنودها، انظر: عمر مصالحة، **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، 1994، ص 44 وما بعدها.

يمكن القول أن هناك دوافعاً أردنية غير معلنة وراء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية؛ أهمها انحسار التأثير الأردني نتيجة للانتفاضة الشعبية واستئثار منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين (زيداني، 1988، ص 24) وفي اتجاه آخر لا يمكن إغفال خيبة أمل الملك حسين من السياسة الأمريكية، ومن رفض إدارة ريغان ممارسة أية ضغوط على الحكومة الإسرائيلية لتغيير مواقفها المتصلبة، مما سرّع في قراره بفك الارتباط (شاهين، 1988، ص 107).

4.2.2.2 حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي

بدأت أزمة الخليج في 2 آب/ أغسطس 1990 عندما قام العراق بغزو الكويت، واستعدت الولايات المتحدة لما أسمته ((عملية عاصفة الصحراء)) Operation Desert Storm في 17 كانون الثاني/ يناير 1991 بتحالف دولي ومشاركة عدد من الدول العربية وانتهت الحرب بانتصار قوات التحالف الدولي (الدجاني، 1991، ص 72).

أدت حرب الخليج الثانية إلى تحجيم القوة العسكرية العراقية والتي كانت تشكل ثقلاً هاماً في مجال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل (الحمد، 1999، ص 489)، وبذلك تبدد خوف الأخيرة من حرب مكلفة، ولم يعد هناك أي عامل ضغط استراتيجي يحملها على التخلي عن الأراضي المحتلة (الحصري، 1991، ص 117). كما أدت الحرب إلى انهيار التضامن العربي الرسمي، واستنزفت الثروات العربية الأمر الذي كان له كبير الأثر في إضعاف القضية الفلسطينية، فقد أفقدت الأزمة في الخليج منظمة التحرير بعضاً من مصداقيتها عربياً ودولياً، ولم تعد تُخفي العديد من الدول العربية سخطها على قيادة المنظمة (الشقاقي، 1991، ص 53). وهكذا وجدت المنظمة نفسها في موقف لا تحسد عليه.

أبرزت أزمة الخليج حجم الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع (الحمد، 1999، ص 490)، وأعطت دفعة قوية لمحاولات الولايات المتحدة للبدء بالعملية السلمية واستغلال التفاعلات التي أنتجتها الحرب، فقد حرصت الولايات المتحدة على استغلال التشرذم العربي لفرض تصوراتها ومشاريعها السلمية، فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب George H. Bush أمام الكونغرس الأمريكي في 6 آذار/ مارس 1991 عن مبادرة أمريكية جديدة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي (الحمد، 1999، ص 491).

4.2.2.3 انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النظام العالمي الجديد

دخل العالم مرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي وإنتهائه كواقع جغرافي فاعل له تأثيره المباشر في السياسة الدولية (الحمد، 1991، ص 29)، وقد أوجد ذلك نوعاً من عدم التوازن في التحالفات الدولية مع دول الشرق الأوسط لصالح إسرائيل (الحمد، 1999، ص 490).

بغياب الاتحاد السوفييتي اتجه العالم نحو القطبية الواحدة، الأمر الذي فرض على الدول الأقل نمواً ومنها العربية، الدخول في علاقات غير متكافئة (الشاذلي، 1995، ص 88). وأضحت الولايات المتحدة تهيمن على النظام الدولي، واستطاعت فرض هيمنة أمنية وسياسية مباشرة على المنطقة (الشقاقي، 1991، ص 29). وأمام هذا الواقع اضطُر العرب إلى التوجه نحو التسوية السلمية (هيكل، 1992، ص 28).

وعلى أية حال، استثمرت الولايات المتحدة التغيرات الفلسطينية الداخلية والإقليمية والدولية، والتي صبَّت في الأساس لمصلحتها، وساهمت في تبلور مكانتها وهيمنتها، وعليه، فقد أضحت الطرف الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية، محاولة الاستفادة من هذا المناخ الدولي الجديد، لتقود العملية السلمية وفق أجندتها، وبما يتماشى مع الرؤية الأمريكية.

تبدو معالجة العوامل والدوافع التي ساهمت في دفع الولايات المتحدة نحو اتخاذ القرار بالبدء بعمليه تسويه للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، منطقية ومعقولة في معالجات المرحلة الأولى من عملية التسوية ولكن الأمر يبدو مختلفاً نسبياً في المراحل الأخرى، فقد شهدت المنطقة والعالم تطورات عدة جعلت من أمر التسوية أكثر تعقيداً بالحد الذي لم تنجح فيه الولايات المتحدة طوال عشرين عاماً من حل الصراع أو حتى فك الاشتباك بين طرفيه، وعلى العكس من ذلك، تبين أن فرص الحل أكثر اضمحلالاً من أي وقت مضى، ويبدو أن الولايات المتحدة وبإداراتها المختلفة باتت مقتنعة بعدمية حل الصراع، وهي تبدو لذلك متخبطة حتى في حالة إدارتها للصراع وهذا ما يفسر تعدد مشاريعها ومقترحاتها لعودة الأطراف للمفاوضات.

4.3 المبحث الثاني

الدور الأمريكي في مؤتمر مدريد للسلام 1991

في ظل المناخ السياسي الجديد، وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب George. Bush أنه من المناسب أن يتجه إلى الشرق الأوسط من أجل تأكيد مصداقية الولايات المتحدة التي سارعت إلى تنفيذ القرارات الخاصة باحتلال الكويت، لذلك عملت بجد لتنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط، وبطبيعة الحال مع الفارق في مستوى الحماس واستعمال آلية التنفيذ (عباس، 1994، ص 131).

اختارت الولايات المتحدة شهر آذار/ مارس 1991 كتوقيت لإطلاق مبادرة جديدة، فعقب أسبوع واحد من توقف معارك حرب الخليج الثانية، وفي خطاب الاحتفال بالنصر أمام الكونغرس في 6 آذار/ مارس 1991؛ أعلن الرئيس جورج بوش الأب: "إن الولايات المتحدة عازمة وبحزم على تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، بحيث تستطيع شعوب الشرق الأوسط كلها أن تعيش في سلام وازدهار" (الدراسات الفلسطينية، ع 7، 1991، ص 185).

وترجمة لهذا التوجه، أوفدت الولايات المتحدة وزير خارجيتها جيمس بيكر James Baker لتهيئة المسرح دولياً وإقليمياً لانطلاق المفاوضات العربية (نوفل، 1996، ص 40)، واستغرقت مهمة بيكر قرابة سبعة أشهر (المدهون، 1991، ص 134)، قام خلالها بثماني زيارات متلاحقة لعواصم الشرق الأوسط، هدفت إلى وضع خطوط التسوية وتهيئة الأجواء لمفاوضات تتوصل إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل (هيكل، 1996، ص 234).

استخدم بيكر كل الأساليب والمناورات الدبلوماسية في الضغط على الأطراف، ورَّكز على الطرف الفلسطيني الضعيف وأرغمه على تقديم تنازلات كجزء من وفد أردني-فلسطيني مشترك، وفرض عليه الدخول في مفاوضات على مرحلتين، فضلاً عن تأجيل بحث مسألة القدس (نوفل، 1996، ص 40)، أملاً منه بإقناع رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير Yitzhak Shamir واستدراجه إلى طاولة المفاوضات.

في إطار ما تقدَّم، ستقوم الدراسة بعرض الخطوات الأمريكية المتعلقة بعملية التحضير لمؤتمر مدريد، ومن ثمَّ متابعة تطوراته على النحو التالي:

4.3.1 الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد

أرادت الولايات المتحدة توظيف الاتحاد السوفييتي المحتضر سياسياً، في المهرجان الاحتفالي لمؤتمر تسوية الصراع (العثمان، 2003، ص 85)، حيث صدرت الدعوة في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 لحضور مؤتمر السلام الإقليمي من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف* Mikhail Gorbachev.

وقد جاء في خطاب الدعوة: "بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدماً من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على قراري مجلس الأمن رقم ((242)) و((338)) وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي. ولتحقيق هذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفييتي بدعوتكم إلى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين ويليه فوراً مفاوضات مباشرة، وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991" (الأصفهاني، 1992، ص 105).

4.3.2 أسس وصيغة مؤتمر مدريد

استندت الولايات المتحدة إلى خطاب الدعوة للمؤتمر كمرجعية وحيدة لعملية السلام في كل مراحلها (نوفل، 1996، ص 74)، وقد حدد هذا الخطاب هدف المفاوضات وطبيعة السلام، وأسس التفاوض، ودور الراعين، ووتيرة العملية، ودور كل طرف من الأطراف بدقة متناهية، وقامت أسس وصيغة مؤتمر مدريد على المرتكزات التالية:

– إنه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين كما ويمكن لشعوب الشرق الأوسط إحراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة. وبهذه الطريقة يمكن لعملية السلام أن تبدأ في كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللتين تجعلان هذا الصراع مستمراً (السياسة الدولية، ع 107، 1992، ص 105).

---

* رعى الاتحاد السوفييتي ومن بعده وريثته روسيا الاتحادية مؤتمر مدريد للسلام إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، عقب إعادة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا الاتحادية وإسرائيل بعد انقطاع دام نحو 24 عاماً، انظر: وليد حسن محمد، **العلاقات الروسية - الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 47، بغداد، 2011، ص 153.

– سوف يرتكز السلام على قراري مجلس الأمن «(242)» و«(338)»، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وفقاً لخطاب الرئيس بوش الأب أمام الكونغرس في 6 آذار/ مارس 1991. وسوف يراعي أمن إسرائيل والاعتراف بها، كما سيراعي الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، وسيطرة الفلسطينيين على القرارات الاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها حياتهم (عاروري، 2007، ص 128).

– ينبغي أن تركز المفاوضات على قضايا التعاون الإقليمي في القضايا المتصلة بالصراع، مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك (حوات، 2002، ص 318).

– مفاوضات ثنائية مباشرة وعلى مرحلة واحدة وصولاً إلى تسوية ثنائية شاملة، بين كل دولة عربية منفردة وإسرائيل* (حواتمة، 1998، ص 73).

– سوف يترأس الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية الدولتان اللتان تبنتا القرار أمام الحكومات المدعوة التي تمثل إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن، أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردني، وستتم دعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك، وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركاً في المؤتمر جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسوف يكون ممثلاً في رئاسته. وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجي ليوفد أمينه العام إلى المؤتمر بصفة مراقب، كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لإيفاد مراقب يمثل الأمين العام (السياسة الدولية، ع 107، 1992، ص 105).

– لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي تتوصل إليها، كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج، وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف (السياسة الدولية، ع 107، 1992، ص 105).

– بالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؛ سوف تتم المفاوضات على مرحلتين، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات «الحكم الذاتي المؤقت» لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة. وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمس أعوام. أما المرحلة الثانية «الوضع الدائم» يبدأ التفاوض عليها بعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي المؤقت (حواتمة، 1998، ص 74).

---

* لا ترابط بين مسارات الحل الأربعة، وهذا ما يفسر إصرار الحكومة الإسرائيلية منذ اتفاقات الهدنة عامي 1948-1949 على رفض التفاوض مع وفد عربي مشترك، وإنما تصر على مفاوضات وحلول ثنائية مباشرة.

استمرت المفاوضات التمهيدية التي قادها الوزير بيكر للوصول بأطراف الصراع إلى مدريد، حيث قبلت كل من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين وإسرائيل بالمشاركة في المؤتمر على أساس خطاب الدعوة الذي وجهه الراعيان، وعلى أساس ما نصت عليه رسائل التطمينات الأمريكية*، والتي جاءت على النحو التالي:

4.3.2.1 رسالة التطمينات الأمريكية للفلسطينيين

سُلمت رسالة التطمينات الأمريكية للسيد فيصل الحسيني، وأُرسلت نسخة واحدة عنها احتفظ بها الرئيس ياسر عرفات ولم يطَّلع أحد عليها لفترة ليست بالقصيرة (نوفل، 1996، ص 60). وقد أقرَّت هذه الرسالة المبادئ التي أقرَّتها دعوة المؤتمر، وأضافت بعض النقاط المحددة الخاصة باستثنائها من كل ما يمكن أن يشبه التوجه أو الإطار الدولي للمفاوضات (عاروري، 2007، ص 129)، وجاء في ديباجة الرسالة: "تنسجم هذه التطمينات مع سياسة الولايات المتحدة، ولا تقوض أو تناقض قراري مجلس الأمن ((242)) و((338))، ومبدأ الأرض مقابل السلام". وحول موضوع القدس؛ "أبداً لن يُعاد تقسيم القدس، وإن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات، وإن الولايات المتحدة لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية". وأما بالنسبة للاستيطان؛ "فإن الولايات المتحدة عارضت وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 1967" (الدراسات الفلسطينية، ع 8، 1991، ص 284).

4.3.2.2 رسالة الضمانات الأمريكية إلى إسرائيل

تسلمت إسرائيل من السفير الأمريكي لديها وليم براون William Brown رسالة الضمانات التي توضح رؤية الولايات المتحدة بشأن مشاركة إسرائيل في مؤتمر السلام (معاريف، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1991)، وقد حملت هذه الرسالة استجابة الولايات المتحدة لما أثارته إسرائيل من شروط**، حيث تضمنت الضمانات ما يلي (الدراسات الفلسطينية، ع 8، 1991، ص 288):

– التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي باقٍ بلا مساس.

---

* في إطار التحضيرات السياسية الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد للسلام، بعثت الولايات المتحدة برسائل تطمينات إلى الأطراف المشاركة، وشملت رسائل التطمينات هذه إلى جانب الفلسطينيين وإسرائيل كلاً من الأردن، وسوريا، ولبنان. للاطلاع على نص هذه الرسائل، انظر: إبراهيم بكر، **مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل**، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي، الطبعة الأولى، 1992، ص 52 - 65.

** للاطلاع على الشروط التي وضعتها إسرائيل بشأن مشاركتها في مؤتمر مدريد انظر، أحمد خليفة، **مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8، خريف 1991، ص 164 وما بعدها.

– هدف العملية السياسية سلام عادل قابل للبقاء، يتم تحقيقه بمحادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن ((242)) و((338))، وإبرام معاهدات سلام وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

– لا تؤيد الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

– لا تؤيد الولايات المتحدة إيجاد رابط بين مختلف المفاوضات لتحقيق تسوية شاملة.

– سيُمثل الفلسطينيون بوفد أردني-فلسطيني مشترك، من سكان الضفة الغربية وغزة، الذين يوافقون على المقاربة ثنائية المسار، والتفاوض على مراحل، ويرغبون في العيش بسلام مع إسرائيل.

– لا تهدف الولايات المتحدة إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في العملية، أو التسبب بدخول إسرائيل في حوار أو مفاوضات معها.

يُلاحظ من رسائل التطمينات/ الضمانات، أنه ثمة تناقض واضح في موقف الولايات المتحدة يطعن في مصداقيتها، وما يعزز ذلك أن الأطراف العربية لم تتسلم أو تطلع على رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل (عبد المنعم، 1994، ص 33). هذا إضافة إلى الخلاف الذي نشب بين إسرائيل والولايات المتحدة حول تفسير القرار ((242)) ومبدأ الأرض مقابل السلام، فقد اتفقت الولايات المتحدة مع الأطراف العربية على أن يكون القراران ((242)) و((338)) أساس مؤتمر السلام، في حين أنها اتفقت مع إسرائيل على تفسير خاص للقرار ((242)) واعتبرت أن ((مبدأ الأرض مقابل السلام)) وحسب تعبيرها ((مناطق مقابل السلام)) هو جوهر القرار وهو ذاته جوهر العملية السلمية وأساس التحرك الأمريكي (الحسن، 1993، ص 57). وفي المقابل رفضت إسرائيل هذا المبدأ*، وادعت أن القرار رقم ((242)) يتحدث عن انسحاب إسرائيلي من ((مناطق محتلة)) وليس ((كل المناطق المحتلة)) في مقابل السلام.

في ضوء ذلك، طلبت إسرائيل أن تتضمن رسالة الضمانات الأمريكية لها بنداً ينص على حقها في طرح تفسيرها الخاص للقرار ((242))، وبنوداً أخرى ذات صلة بموضوع الانسحاب (خليفة، 1991، ص 166). وقد استجابت الولايات المتحدة جزئياً ونصت رسالة ضماناتها على: "إن هناك تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم ((242)) ستُطرح خلال المفاوضات" (الدراسات الفلسطينية، ع 8، 1991، ص

* كان من نتائج المباحثات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في شأن هذه النقطة، أن رسالة الدعوة إلى مؤتمر السلام جاءت خالية من ذكر مبدأ ((مناطق في مقابل السلام))، واكتفت بالنص على أن المؤتمر يُعقد على أساس القرارين رقم ((242)) و((338)). لكن رفضت الولايات المتحدة في المقابل التزام الامتناع عن إبداء موقفها، وضمَّنت رسالة التطمينات التي وجهتها إلى الفلسطينيين والعرب مبدأ ((مناطق في مقابل السلام)).

288). وهنا فقد المؤتمر مضمونه عندما قبلت الولايات المتحدة بأن تطرح الأطراف تفسيراتها للقرار ((242)) (الدجاني، 1994، ص 65).

عادت الإدارة الأمريكية للتجاوب مرة أخرى مع إسرائيل، ورفضت تحديد مضمون مسبق للمفاوضات، فلا انسحاب ولا حق تقرير المصير (البيادر السياسي، ع 468، 1991، ص 17)، وحين أثار الفلسطينيون موضوع الاستيطان، وطلبوا ضمانات أمريكية بوقفها عند بدء المفاوضات؛ رفض الجانب الأمريكي ذلك، معتبراً أن الاستيطان موضوعاً للتفاوض (الأزعر، 1998، ص 275)، وهذا ما انطبق على موضوع القدس تماماً، وبذلك أرغم الفلسطينيين والعرب على القبول ببدء المفاوضات دون ضمانات حقيقية (خليفة، 1991، ص 169).

4.3.3 الموقف الفلسطيني من مبادرة السلام الأمريكية

عطفاً على الظروف الذاتية والموضوعية لمنظمة التحرير، أعلنت الأخيرة ترحيبها في 8 آذار/ مارس 1991 بمبادرة الرئيس بوش الأب، وأبدت استعدادها للتعاطي الإيجابي معها، كونها لا تتعارض مع القرارات والتوجهات التي أقرها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة عام 1988 (فلسطين الثورة، ع 866، ص 15)، وعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 اجتماعاً قرر فيه: "التعامل الإيجابي مع العملية السياسية من خلال مؤتمر السلام المزمع عقده، وقرر المشاركة في المؤتمر* بوفد فلسطيني-أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ، والتمسك خلال مجمل العملية السياسية، بالأهداف والأسس التي يحددها المجلس الوطني" (نوفل، 1996، ص 70).

انصرفت القيادة الفلسطينية لتنظيم أوضاعها بما ينسجم مع دخولها في عملية السلام، وبما يمكنها من إدارة الدور بناجح وتحقيق عدة أهداف، ومنها (نوفل، 1996، ص 73):

– تحسين شروط وأسس المشاركة، وتمكين منظمة التحرير من أن تكون المفاوض الفعلي، وتشكيل الوفد المفاوض بما يضمن أداءً متقدماً وتحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

– حشد كافة الطاقات والإمكانات خلف الوفد ودعمه وتصليب الوحدة الوطنية، والحرص على تواصل الانتفاضة وتفعيل نضالاتها بما يخدم الدور في المفاوضات.

---

* تسلم الرد الفلسطيني القنصل الأمريكي مولي ويليامسون Molly Williamson، والقنصل السوفييتي سيرغي أزاكوف Sergei Isakov، من رئيس فريق المستشارين الفلسطينيين فيصل الحسيني، خلال لقائهما به في منزله في القدس الشرقية، يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ووزعت وكالة الأنباء الفلسطينية ((وفا)) الرد في اليوم التالي.

في ضوء ما سبق، وضع الجانب الفلسطيني تصوره لطبيعة العملية السياسية المزمع بدؤها، والأسس التي ينوي التحرك من خلالها، وتمثلت في (فلسطين الثورة، ع 866، ص 14-15):

– إن حقيقة عدم مشاركة منظمة التحرير بشكل مباشر في العملية، لا تمس صفتها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وبكونها الجسم الوحيد المخول والقادر على التفاوض.

– إن مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يعني الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، هو متطلب أساسي لاستقرار وسلام حقيقيين في المنطقة. ولن يتخلى الفلسطينيون عن حقهم في تقرير المصير، وحقهم في الدولة المستقلة.

– تمثل سياسة الاستيطان خرقاً مباشراً لمرتكزات العملية السياسية كلها، بما فيها قراري مجلس الأمن ((242)) و((338))، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن هنا من الضروري أن تتوقف.

– أية ترتيبات يتم التوصل إليها خلال المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بإعادة الأشخاص الذين طردوا من بيوتهم لا تنفي حق العودة للفلسطينيين الذين شُردوا عام 1948، كما نص ذلك القرار ((194)).

– لا يمكن أن يكون هناك تقدم في المحادثات المتعددة الأطراف ما لم تحل مسألة احتلال الأراضي العربية كسبب رئيسي للصراع، وإنه من غير الممكن عقد أية محادثات ثنائية أو متعددة حول اللاجئين، أو أي قضايا أخرى دون المشاركة الكاملة للفلسطينيين.

– إن القبول الفلسطيني بمنهج المراحل يقوم على الاعتقاد بأن تلك المراحل يجب أن تكون مترابطة وبشكل متتابع، وفي سياق إطار زمني محدد. ويجب أن يكون طريق المسار المزدوج للمفاوضات مرتبطاً بصورة عضوية، وأن يكون لكل منهما اعتماد على الآخر.

4.3.4 الموقف الإسرائيلي من المبادرة الأمريكية

اعترضت إسرائيل على وجود أعضاء من منظمة التحرير أو فلسطينيي القدس الشرقية والشتات في المراتب الرسمية المشاركة (هيكل، 2001، ص 240)، وجاء اعتراضها عقب ورود معلومات عن مشاركة أعضاء من منظمة التحرير في الوفد الاستشاري الذي ضمَّ ممثلين عن القدس والشتات، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك ووجهت الدعوة إليه رسمياً للحضور * (خليفة، 1991، ص 170).

* وفقاً لما نقلته صحيفة هآرتس العبرية يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1991؛ أوضحت الولايات المتحدة أن شخصيات من القدس المحتلة مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وممثلين عن الشتات الفلسطيني مثل رشيد الخالدي، لم يحصلوا، في الواقع، على كتب اعتماد تمكنهم من الجلوس إلى طاولة المباحثات، ولكن بإمكانهم الحصول على مكانة رسمية وبطاقات تعريف تمكنهم من التحرك بحرية داخل المبنى.

أصر رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير على ترؤس الوفد بنفسه (هيكل، 2001، ص 240)، وعمد إلى تشكيله من أنصار الخط المتصلب في حزب الليكود، وممثلين عن المستوطنين، وأعضاء كنيست من اليمين المتطرف (هآرتس 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1991) وعقب وصول الوفد إلى مدريد، واصلت إسرائيل احتجاجها على القرار بمنح حق الكلام المنفرد والمتساوي للوفد الفلسطيني، ومع ذلك أوضح شامير أن إسرائيل على استعداد للتسليم بهذه التطورات، إذا وافقت الوفود العربية على إجراء مفاوضات مباشرة في المنطقة (خليفة، 1991، ص 170).

اعترضت إسرائيل كذلك على مكان إجراء محادثات المرحلة الثانية (الدجاني، 1994، ص 71). فقد أبلغت الولايات المتحدة أنها لن توافق على إجرائها في مدريد، لأن الأمر سوف يُضفي على تلك المحادثات طابع الاستمرار لأعمال المؤتمر (هآرتس، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1991). ولاحقاً وافقت إسرائيل على عقد جلسة المحادثات الأولى في مدريد، على أن تُكرس تلك الجلسة للبحث في تحديد إطار المحادثات الثنائية ومكانها (معاريف، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1991).

سعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شامير وعضوية الأحزاب اليمينية المتطرفة، إلى إحباط جهود السلام من خلال البحث عن ذرائع وأسباب تحول دون الاستمرار في العملية، وحاولت استغلال أية عقبات تقع في المؤتمر للانسحاب من المفاوضات، سواء كانت هذه العقبات شكلية أم موضوعية.

4.3.5 تباين الرؤى الفلسطينية والإسرائيلية في المفاوضات الثنائية

بدأت المرحلة الثانية من عملية السلام بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بثلاثة أيام، حيث انقسمت الوفود المشاركة إلى ثلاثة مسارات ثنائية مع إسرائيل: سوري-إسرائيلي، لبناني-إسرائيلي، ((أردني-فلسطيني))-إسرائيلي، وقد اصطدَّم الطرف الفلسطيني في بداية المحادثات برفض إسرائيل التفاوض مع وفد فلسطيني مستقل، لكن في نهاية الأمر اضطر الإسرائيليون أن يتفاوضوا مع الفلسطينيين بشكل شبه منفصل خلال الجلسات اللاحقة في واشنطن (أبو عفيفة، 1998، ص 518).

عقدت جولات التفاوض الثنائية بين الوفود العربية وإسرائيل كل على حدة، تمشياً مع وجهة نظر إسرائيل، وانعقدت أولى الجولات بين الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي بمدريد في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، واتُفق في نهاية الجولة على أن المفاوضات ستجري على قاعدة قراري مجلس الأمن ((242)) و((338)) (منصور، 1993، ص 23). فضلاً عن بحث قضية المستوطنات في

الضفة الغربية، والحكم الذاتي للفلسطينيين (الحمد، 1996، ص 25). وقد غلب الطابع الإجرائي على هذه الجولة التي تركزت في بحث مكان وموعد الجولة الثانية (الدراسات الفلسطينية، ع 8، 1991، ص 245)، التي ما كان لها أن تبدأ أصلاً، إلا بعد التدخل الأمريكي في الخلاف حول مكان وزمان استئناف المفاوضات (هآرتس، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991). وأصر الوفد الفلسطيني في الجولة الثانية* أن يُعامل كجهة مستقلة، وأن تكون المفاوضات فلسطينية إسرائيلية، وليس من خلال الوفد المشترك (الحمد، 1996، ص 25).

عقدت الجولة الثالثة من المفاوضات بعد أن أُجِّلت سابقاً**، وقدَّم الجانب الإسرائيلي مسودة جدول أعمال عكس محدودية رؤيته للفترة الانتقالية، واشتق مضمونها من جدول أعمال شامل كان قد رفضه الأردنيون والفلسطينيون، (منصور، 1993، ص 26). وقدَّم الفلسطينيون جدول أعمال تضمن تصوراً أولياً للحكم الذاتي***، يقوم على إنشاء مجلس منتخب من 180 عضواً ينتخب من فلسطينيي الضفة والقطاع والقدس الشرقية. على أن يتولى التشريع وانتخاب مجلس تنفيذي من 20 عضواً، وقد أعطت هاتين الوثيقتين أولى الدلائل الرسمية على الهوة الواسعة التي تفصل بين تصور الفريقين.

أراد الجانب الفلسطيني التعبير عن مقاربتين، فمن جهة أراد مناقشة صيغته الخاصة للحكم الذاتي، ومن جهة أخرى توضيح اهتماماته الحيوية، كمسألة القدس، والقرار ((242))، وتقرير المصير، ووقف الاستيطان، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة (منصور، 1993، ص 27).

مثَّل التصور الفلسطيني نقطة تحول رئيسية في المفاوضات، وفرض على الوفد الإسرائيلي استهلال الجولة الرابعة تقديم مشروع للحكم الذاتي حمل ((أفكار للتعايش السلمي في المناطق خلال

* ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية يوم 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أن إصرار حكومة شامير على رفض الذهاب لواشنطن لاستئناف المحادثات في الموعد الذي حددته الإدارة الأمريكية، وهو 4 كانون الأول/ ديسمبر 1991، جاء احتجاجاً على قيام الأخيرة بتحديد مكان وزمان استئناف المفاوضات دون إطلاع رئيس الحكومة الإسرائيلية خلال لقائه الرئيس الأمريكي على هذا القرار. واستؤنفت المحادثات أخيراً في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1991.

** تأجلت الجولة الثالثة للمفاوضات في واشنطن أسبوعاً، بعد أن علق الفلسطينيون -ويؤيدهم في ذلك باقي الوفود العربية- سفرهم إلى واشنطن احتجاجاً على قرار إسرائيل إبعاد اثني عشر فلسطينياً عن الأراضي المحتلة، وعُقدت الجولة في 13-16 كانون الثاني/ يناير 1992.

*** قدم الفلسطينيون نموذجاً سمّوه ***Palestinian Interim Self-Government Authority-PISGA*** ((سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة))، في مقابل الـ ***ISGA*** التي تحدثت عنها إسرائيل، أي ***Interim Self-Government Arrangements*** ((ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت))، انظر نص المنظور الفلسطيني للحكم الذاتي في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 201.

الفترة الانتقالية»[*]، وقدم الجانب الفلسطيني مشروعاً مفصلاً اعتبر تطويراً للتصور الذي سبق تقديمه في الجولة الثالثة، وجاء التصور الجديد بعنوان «مجملاً موسعاً لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة: مفاهيم، إجراءات أولية، وانتخابات»[**]، ويمكن القول إن المشروعين كانا شديدي التباين.

شكل المشروع الإسرائيلي تراجعاً ملحوظاً عن شروط الحكومة الذاتية التي نصت اتفاقية كامب ديفيد عليها (منصور، 1993، ص 29). فلم يتضمن سلطة منتخبة للحكومة الذاتية تحل محل الحكم العسكري القائم الذي نُصَّ على انسحابه؛ ولم تشر إلى الانتخابات أو إلى نقل السلطة أو انسحاب قوات الاحتلال، ولا إلى القرار رقم «242» والمفاوضات بشأن الوضع النهائي.

اشتمل المشروع مجموعة قيود لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، ونصَّ على كون إسرائيل مصدر السلطة، وأن أجهزة ترتيبات الحكم الذاتي ذات طبيعة إدارية-وظيفية، تفوض فيها إسرائيل الصلاحيات في اثنتي عشرة دائرة من دوائر العمل[***] وتحتفظ بأخرى، فضلاً عن سريان القوانين والأوامر المعمول بها في الضفة وغزة، وبذلك تكون الترتيبات مرتبطة بالسكان وليس مع الأراضي.

اعتبر الجانب الفلسطيني هذا المشروع تكريساً للاحتلال، واقترح مشروعاً نقيضاً، ركز على كون الحكم الذاتي مرحلة انتقالية، وإطار يُنفّذ من خلاله القراران «242» و«338» وأحكام القانون الدولي، وطالب بممارسة الفلسطينيين لسلطات حكومة ذاتية حقيقية تنتقل إليها سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية. علاوة على سلطة تشريعية لسن القوانين وتعديلها وإبطالها، وسلطة تنفيذية غير خاضعة لسيطرة أجنبية، وقضاء مستقل، وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف هيئة دولية لتأسيس جمعية تشريعية من 180 عضواً.

طلب الفلسطينيون أن تنسحب إسرائيل على مراحل، إلى نقاط إعادة انتشار متفق عليها ومحددة على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة بحلول وقت تدشين سلطة الحكم الذاتي، إلى جانب

---

[*] انظر: **التصور الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، واشنطن، 20 شباط/ فبراير 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 207.

[**] انظر: **المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية**، واشنطن، 3 آذار/ مارس 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 210.

[***] بموجب التصور الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية، فإن الصلاحيات والمسؤوليات التي تخولها إسرائيل إلى أجهزة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنحصر في مجالات العمل هذه: إدارة القضاء، شؤون الموظفين الإداريين، الزراعة، التعليم والثقافة، الموازنة والضرائب، الصحة، الصناعة والتجارة والسياحة، العمل والرعاية الاجتماعية، الشرطة المحلية، النقل والاتصالات المحلية، الشؤون البلدية، الشؤون الدينية.

أن تلتزم إسرائيل كذلك بوقف الاستيطان، وإعادة جميع الأراضي والأملاك غير المنقولة التي استولت عليها، وإطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين، وإعادة جميع المبعدين، وإزالة كل القيود.

وعلى هذا النحو اتضح الفارق الجوهري بين المشروعين الإسرائيلي والفلسطيني اللذين عكسا أهدافاً متعارضة كلياً، فإسرائيل هدفت إلى إدخال تعديلات طفيفة تُحسن من نوعية الحياة على الأرض، بعكس الفلسطينيين الذين هدف مشروعهم للتمهيد إلى الاستقلال الكامل (عبد المجيد، 1992، ص 183)، بل تحقيقه فعلياً خلال المرحلة الانتقالية نفسها وبذلك انتهت الجولة الرابعة من المفاوضات بالنسبة للفلسطينيين بنتائج متفاوتة، فهم من جهة، قد تقدموا باقتراح صيغ بما لا يفرط بالمبادئ والأهداف الفلسطينية ولا ينتهك قواعد مؤتمر مدريد. ومن جهة أخرى، شعر الفلسطينيون بالارتياب من الموقف الأمريكي وعدم جدوى المقترحات الإسرائيلية (منصور، 1993، ص 31).

رغم أن المشروع الإسرائيلي الذي قُدم في الجولة الرابعة يفتقر إلى أية إشارة لموضوع الانتخابات، ظن الجانب الإسرائيلي أن في وسعه أن يجد مخرجاً بأن قدم في الجلسة الافتتاحية للجولة الخامسة اقتراحاً للانتخابات البلدية* كمرحلة تجريبية، وقدم عرضاً يقضي بإدارة الفلسطينيين مجال الخدمات الصحية على سبيل التجربة أيضاً، وفى هذا ما يشير للبدائل المتعددة فالقصد من وراء اقتراح الانتخابات البلدية والخدمات الصحية لم يكن التقدم في اتجاه رسمي على الفترة الانتقالية، بل طرح بديل عن الاتفاق، وقد أدرك الفلسطينيون التكتيكات الإسرائيلية بسرعة ورفضوا مناقشة فكرة الانتخابات البلدية، وفي مذكرة في شأن الانتخابات حملت تاريخ 28 نيسان/ إبريل، بيَّنوا أن الاقتراح لا علاقة له بالمفاوضات، وأن أصول المفاوضات المتعلقة بنقل السلطة إنما تعني إجراء انتخابات عامة حرَّة. (منصور، 1993، ص 33).

راوحت المفاوضات الثنائية مكانها على مدار خمس جولات تمت في عهد حكومة الليكود، واتسمت بالرفض الإسرائيلي المطلق لمناقشة فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، بل والتأكيد على عدم إمكانية مناقشتها، لأن إسرائيل وكما تدعي قد نفذت القرار ((242)) بالكامل عندما انسحبت من شبه جزيرة سيناء المصرية، وذهبت إسرائيل إلى ضرورة أن تدور المفاوضات حول ترتيبات الحكم

---

* انظر: **الاقتراح الإسرائيلي بشأن إجراء انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة**، واشنطن، 27 نيسان/ إبريل 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992، ص 167.

الذاتي للبشر لا الأرض، وهكذا أوغلت الحكومة الإسرائيلية في تطرفها ورفعت شعار ((السلام مقابل السلام)) (جاد، 1993، ص 85)، في التفاف على قراري مجلس الأمن ((242)) و((338)).

في ظل هذه الأجواء التي فرضتها سياسة الحكومة الإسرائيلية الرافضة لصنع السلام، انصبت المراهنات على الانتخابات الإسرائيلية*، إذ راهنت الولايات المتحدة ومعها الأطراف العربية، على تشكيل حزب العمل للحكومة الجديدة، وإمكانية أن يعطى ذلك دفعة جديدة لعملية السلام. وبالفعل، فقد صعد حزب العمل إلى سدة الحكم (الأزعر، 1993 ص 88)، وشكلت حكومة جديدة بزعامة إسحق رابين رفعت شعارات ((الواقعية والسلام)) والتفاهم مع واشنطن (الحسن، 1993، ص 65).

بدأت أعمال الجولة السادسة** من المفاوضات الثنائية المباشرة، والمُلاحظ أن الجلسات الأربع التي استغرقتها هذه الجولة كشفت أن الموقف الإسرائيلي لم يتغير كثيراً، ولكنه جاء بلغة مرنة (جاد، 1993، ص 86)، حيث غُلفت مواقف الليكود بلغة مرنة ومتجاوبة، فقد خاض إسحاق رابين معركة الانتخابات تحت شعار ((التغيير))، لكنه تمسك بهيكلية المفاوضات التي فرضتها حكومة شامير، وبهذا أبقى على العوائق ذاتها، مما ضيَّق هامش المناورة أمام مختلف الأطراف المشاركة في المفاوضات.

انتهج إسحاق رابين برنامجاً يقوم على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وتحديداً في وادي الأردن والقدس الكبرى ضمن فلسفة خاصة للتمييز بين المستوطنات الأمنية والمستوطنات السياسية (منصور، 1993، ص 36)، كما سعى إلى تعجيل المفاوضات مع ممثلي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل الإسراع في تطبيق مشروع الحكم الذاتي بمعزل عن أي التزام بالانسحاب أو تقرير المصير (زيدان، 1997، ص 34)، وتطبيقاً لهذه السياسة، قدَّم الجانب الإسرائيلي في الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية مقترحاً تحت عنوان ((الإدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة))***، ولم يأتِ على ذكر القرار ((242))، أو الانسحاب خلال الفترة الانتقالية. وكان الجديد في الطرح أنه اقترح مجلساً إدارياً

* المقصود بذلك انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثالث عشر التي جرت في 23 حزيران/ يونيو 1992.

** استمرت هذه الجولة خلال الفترة من 24 آب/ أغسطس إلى 24 أيلول/ سبتمبر 1992.

*** حمل هذا النص تاريخ 20 آب/ أغسطس 1992، وتسلمه الجانب الفلسطيني في الخامس والعشرين من الشهر ذاته، وكان الوفد الفلسطيني قد تأخر يوماً واحداً عن جولة المفاوضات هذه في واشنطن بسبب خلاف مع إسرائيل في شأن العبور إلى الأردن. انظر للنص في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 184.

منتخباً مؤلفاً من 15 عضواً يكون فيه كل عضو مسؤولاً عن دائرة معينة* وقدمت إسرائيل جدولاً زمنياً مقترحاً لعقد انتخابات هذا المجلس، وانطلاق المفاوضات حول صلاحياته، والتي سوف تكون مقيدة في مجال سن أنظمة جديدة، كون ذلك مقترن بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل.

وجه الجانب الفلسطيني انتقاداً شديداً لهذا المقترح، كونه أفرغ فكرة الحكم الذاتي من محتواها ونفى أية صفة سياسية أو تشريعية للمجلس الإداري المقترح (جاد، 1993، ص 86)، وقدَّم مشروعاً بعنوان «اقتراح لاتفاقية إطار على ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية»**، وقد استُمد هذا الاقتراح من مشروع 3 آذار/ مارس 1992 المتعلق بالحكومة الذاتية، إلا أنه أضاف نقاطاً جديدة تتعلق ببسط الحماية الدولية خلال الفترة الانتقالية؛ وصلاحيات سلطة الحكومة الذاتية على الأنشطة الاقتصادية كافة في الأراضي المحتلة، وعلى حركة التنقل؛ وتطبيق الحكومة الذاتية على القدس الشرقية دون أن يرتب ذلك أية نتائج بالنسبة لوضع القدس النهائي؛ ووضع ترتيبات الأمن المتبادل موضع اتفاق ثنائي.

لم يبدِ الجانب الإسرائيلي أدنى استعداد لمناقشة المبادئ السابقة، وعاد بعرض موجز لأفكاره الجديدة بشأن «ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت»***، وكان الهدف توضيح مشروع 20 شباط/ فبراير 1992، وتقديم بعض النقاط التي تتبعها، فقد أشارت الأفكار الجديدة لأول مرة، إلى القرار رقم «242» لكن من حيث علاقته بمفاوضات الوضع النهائي****، وإلى مباشرة الفلسطينيين شؤونهم الخاصة من خلال هيئة منتخبة يُحدد حجمها من خلال وظائفها، وتمتلك صلاحيات عامة ومسؤوليات تنفيذية-وظيفية؛ من جملتها إصدار القوانين واللوائح التنظيمية، ورسم السياسات، وتحتفظ إسرائيل بسلطات الأمن والشؤون الخارجية، وتأجيل الترتيبات الدائمة بشأن الولاية الجغرافية لمفاوضات الوضع الدائم، ومناقشة مسألتي المياه واستعمال الأرض عندما يحين التفاوض بشأن التنسيق والتعاون.

---

* بالمقارنة بالمشروع الإسرائيلي في 20 شباط/ فبراير 1992؛ أضافت إسرائيل إلى دوائر العمل المفوَّضة إلى المجلس الإداري الانتقالي المقترح دائرة عمل واحدة وهي البيئة، وقسمت أخرى إلى اثنتين وهما العمل والرعاية الاجتماعية.

** انظر نص المشروع المقدم يوم 1 أيلول/ سبتمبر 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 200.

*** ***Israeli Self-Rule Proposal, "Informal Concept of the Interim Self-Government Arrangements: Building Blocks for Agreement"***, Washington, D.C., Sep 14, 1992. Journal of Palestine Studies, Vol. 22, no. 2, p. 150.

**** لا بربطه بالمرحلة الانتقالية كما أراد الفلسطينيون، بما يترتب على ذلك الربط من سريان الولاية الجغرافية للحكومة الذاتية الفلسطينية على أساس البعد الجغرافي الذي ينطوي عليه القرار «242»، أي الأراضي المحتلة منذ عام 1967، والسيطرة على موارد الأرض والمياه.

بدت إسرائيل وكأنها تخطو خطوة إلى الأمام بالنسبة للولاية الجغرافية ومسألتي الأرض والمياه وكذلك صلاحيات سلطة الحكم الذاتي والانتخابات، في حين كان الجانب الفلسطيني يُصر على حصر مناقشات الجولة السادسة في الأصول المرجعية، أي القرار «242»، واجتناباً للدخول في طريق مسدود؛ غيَّر الفلسطينيون تكتيكهم، وشاركوا في محادثات غير رسمية مع إسرائيل في وزارة الخارجية الأمريكية للحصول على توضيحات حول الولاية الجغرافية وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي، لكن دون التراجع عن إصرارهم على تطبيق القرار رقم «242» على المرحلة الانتقالية (منصور، 1993، ص 41).

في ختام الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية، جرى اتفاق على استئناف الجولة التالية في 22 تشرين الأول/ أكتوبر، ويمكن القول أن هذه الجولة عُقدت من أجل الحفاظ على الاستمرار الشكلي للمفاوضات، وبسعي من قبل الإدارة الأمريكية، لأن الرئيس بوش الأب كان يرى أن بدء عملية السلام في الشرق الأوسط من أبرز انجازات إدارته على الصعيد الخارجي (جاد، 1993، ص 86).

تشبَّث الجانب الإسرائيلي خلال الجولة السابعة بإصراره على بدء التفاوض بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية، أما الجانب الفلسطيني فقد تمسك بالحصول على تطمينات إسرائيلية بشأن الأصول المرجعية، وأولوية القرار «242»، ورفض المضي قدماً إلى أبعد من هذه المسألة في الاجتماعات الرسمية (منصور، 1993، ص 41). وفي حقيقة الأمر، لم يعوَّل كثيراً على نتائج المحادثات في تلك الجولة، نظراً لغياب الراعي الأمريكي وانشغاله بمسألة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ونتائجها، واستبعاد إمكانية التأثير على الأطراف لتحقيق أية نجاحات ملموسة (عبد الله، 1993، ص 127).

قبيل بدء الجولة الثامنة، عبَّرت الأطراف عن خشيتها من عدم تحقيق أي تقدم*، بدعوى أن الطرف الآخر يُفضل الانتظار إلى حين تولي الإدارة الأمريكية الجديدة مهام عملها. لكن وعلى أية حال، اندفعت إسرائيل لتطرح مشروعها حول الترتيبات الانتقالية**، والذي قام على ثلاثة ركائز:

1. الولاية الجغرافية للحكم الذاتي الخاص بالسكان تشمل 40 في المائة من مساحة المناطق المحتلة عام 1967، وتخضع باقي الأرض للسيادة الإسرائيلية بشكل مباشر.

---

* انعقدت هذه الجولة خلال الفترة 7-17 كانون الأول/ ديسمبر 1992، وقد سبق هذه الجولة مخاوف عربية من احتمالات تضاؤل اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بعملية التسوية لصالح قضايا الداخل.

** انظر: **مقترحات إسرائيل بشأن ترتيبات الحكم الذاتي**، واشنطن، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993، ص 220. وقد أذن الوفد الإسرائيلي إلى محادثات السلام بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 1992 بنشر هذه المقترحات.

2. انتخاب مجلس إداري فلسطيني بصلاحيات محدودة، لا يمتلك ولاية جغرافية، يساعده جسم قضائي متعدد ومشترك، وتختص المحاكم الإسرائيلية بالمستوطنين والقضايا الأمنية الأخرى.

3. يكون الحكم العسكري الإسرائيلي مرجعية المجلس الإداري الفلسطيني، وتضطلع إسرائيل بالمسؤولية الإجمالية عن الأمن العام الداخلي والعلاقات الخارجية.

لم تحرز هذه الجولة تقدماً ملموساً، ولم تصل إلى أرضية مشتركة حول ماهية ومضمون الحكم أو الإدارة الذاتية المقترحة، وأصبح كلا الطرفين بحاجة إلى مخرج من هذه الأزمة، ويمكن القول، أنه وحتى الجولة الثامنة؛ لم يقم الراعي الأمريكي بالدور الذي نسبه لنفسه، وبصرف النظر عن الميل الفاضح للطرف الإسرائيلي، تعهدت الولايات المتحدة في رسالة التطمينات للجانب الفلسطيني بأن تعمل كـ «وسيط أمين»، وممارسة دور «القوة الدافعة» للمساعدة على التقدم باتجاه السلام الشامل، وأنها على استعداد للمشاركة في كل مراحل المفاوضات، إذا ما رغبت أطرافها بذلك، مع التأكيد على أنه ليس من حق أي طرف القيام بأية أفعال من جانب واحد يكون من شأنها البت المسبق في قضايا لا يمكن حلها إلا بالمفاوضات، وعلى أية حال، أخذ الدور الأمريكي يضطلع بدور أكبر في عملية المفاوضات مع بدء الجولة التاسعة، عقب تولي إدارة الرئيس بيل كلينتون للحكم في الولايات المتحدة.

4.3.6 الدور الأمريكي في المفاوضات وردود فعل طرفي الصراع

استؤنفت محادثات السلام عقب توقف دام أربعة أشهر*، ودخلت الولايات المتحدة كشريك كامل في المحادثات، بعد أن اقتصر دورها على الوساطة الهادفة، وطرحت فكرة «الشريك الكامل»**، التي تقوم على التشاور مع الطرفين، وطرح مشروعها الخاص لتقليص الفجوة القائمة.

رحب الجانب الفلسطيني بالمشاركة الأمريكية الكاملة، ورأى أنه من الممكن أن تضمن تنفيذ التعهدات الواردة في رسائل التطمينات الأمريكية لأطراف مؤتمر السلام، لاسيما الإشارة إلى إقامة سلطة تشريعية فلسطينية تنتهي عاجلاً أم آجلاً إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة (محمود، 1993، ص 160).

---

* وقعت حادثة أغلقت كلياً المفاوضات في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1992، خُطف نسيم توليدانو وهو عضو في شرطة الحدود، وبعد يومين تم العثور على جثته مقتولاً. على إثر ذلك أوقفت إسرائيل 415 مناضلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ونفتهم إلى منطقة مرج الزهور جنوبي لبنان. لكن عادت واستؤنفت المفاوضات في الفترة ما بين 17 نيسان/ إبريل وحتى 13 أيار/ مايو 1993.

** جاء هذا الطرح في **حديث صحافي لوزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر Warren Christopher دعا فيه الأطراف إلى العودة لطاولة المفاوضات**، واشنطن، 10 آذار/ مارس 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، ربيع 1993، ص 250.

لم تبد إسرائيل تحفظاً على الدور الأمريكي الجديد، وعلى العكس رأت الحكومة الإسرائيلية في هذا التدخل دعماً إضافياً لمواقفها، واستندت إلى تعزيز مضمون الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة في بدء العملية التفاوضية، كما وراهنت على غموض ما جاء في رسائل التطمينات للأطراف.

بدا واضحاً أن موافقة طرفي العملية على تطوير دور الراعي الأمريكي والارتقاء به إلى مصاف الشريك الكامل بمثابة مؤشرات جدية لرغبة الطرفين والشريك في التوصل إلى اتفاقات ومحاولة جادة للتقرب من بلورة صياغات لهذه الاتفاقات مع محافظة كل منهما على مواقفه المقرة مسبقاً من جملة قضايا الخلاف.

حظيت الجولة التاسعة من المفاوضات بين الطرفين بأهمية خاصة كونها جاءت كنتيجة للتدخل الأمريكي المباشر في العملية التفاوضية وقدمت إسرائيل فيها اقتراحاً لإعلان مبادئ مشتركة في مسألة ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية* لم يحظ بقبول فلسطيني، ووصلت المحادثات إلى طريق مسدود بفعل استمرار الخلاف بين الجانبين حيال العديد من القضايا التي تضمنها المقترح الإسرائيلي والذي لم يختلف من حيث الجوهر عما طرح سابقاً حول مسائل الاستيطان وتفسير القرار «242» ووضع القدس (محمود، 1993، ص 162).

تبيّن أن ثمة هوة واسعة بين موقفي الجانبين، ما استدعى تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في المحادثات** وبحلول الجولة العاشرة من المحادثات، طرح الراعي الأمريكي «صيغة توفيقية»*** بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ المشتركة للحكم الذاتي على أن تجري المفاوضات وفق صيغة مدريد، أي على مرحلتين، لكن دون تطبيق مضامين القرار «242» على المرحلة الانتقالية، وشددت الصيغة الأمريكية على أن عملية التفاوض واحدة، وأن مرحلتيهما متكاملتان، ولن تعتبر الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بشأن المرحلة الانتقالية حقاً مكتسباً أو حكماً مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع

---

* انظر: **اقتراح إسرائيل لإعلان المبادئ المشتركة**، واشنطن 6 أيار/ مايو 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 225.

** تقدم الراعي الأمريكي في 12 أيار/ مايو 1993 إلى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي بورقة عمل لتصدر في صيغة «بيان مشترك» خلال الجولة التاسعة من المحادثات في واشنطن، وقد رفض الوفد الفلسطيني، فيما بعد ورقة العمل هذه، كونها جاءت في أغلبها انعكاساً للموقف الإسرائيلي، وتنطوي على كثير من التحيز وعدم التوازن. انظر النص في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 228.

*** انعقدت الجولة العاشرة من المحادثات في واشنطن يوم 15 حزيران/ يونيو 1993. وقد سلم الراعي الأمريكي الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إلى مفاوضات السلام في 30 حزيران/ يونيو 1993 مشروعاً ليكون أساساً لإعلان مبادئ مشتركة، انظر نص المشروع في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 230.

النهائي، وستبقى كل الخيارات مفتوحة بشأن مفاوضات الوضع النهائي المتوافق مع الأساس المتفق عليه للمفاوضات، قراري مجلس الأمن ((242)) و((338))، ولكل طرف الحق في إثارة أي قضية للنقاش بما فيها ((مسألة القدس)).

عرضت الصيغة الأمريكية إقامة سلطة فلسطينية انتقالية عبر انتخابات حرة مباشرة ونزيهة تجري بوجود مراقبين دوليين، وتُقرر آلياتها وموعدها عبر المفاوضات، ويشارك فيها فلسطينيو القدس الشرقية وبموجب ذلك تنتقل السلطات والمسؤوليات التي تتولاها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى الفلسطينيين وفقاً لما يُتفق عليه، وتمارس هذه السلطة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما عن مسألة الأمن؛ فإن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية لابد وأن تستجيب للحاجات المتبادلة للطرفين، وإيجاد ظروف سلام حقيقي، وبموجب ذلك تكون السلطة الانتقالية المؤقتة مسؤولة حيال الفلسطينيين وفقاً للاتفاقات الأمنية التي يتم التفاوض بشأنها، وتكون إسرائيل مسؤولة عن مواطنيها وعن الأمن الشامل في الأراضي ((اتفاق لاهاي 1907))*.

اقترحت الصيغة الأمريكية أن يضع الطرفان ترتيبات للتعاون والتنسيق في الميادين ذات الاهتمام المشترك، مع الأخذ بالاعتبار الحاجات المتبادلة للطرفين، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة الموضوعات الشائكة، وعليه يعمل الطرفان على التوصل بأسرع وقت لإعلان مبادئ مشتركة، وإلى اتفاق شامل على الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية يُنظم القضايا سالفة الذكر، ومن الممكن أن تطال عملية نقل السلطة أيضاً ميادين التنمية الاقتصادية وتدريب قوات الشرطة المحلية والصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والسياحة والعمل، ومسؤوليات الموازنات المخصصة لهذه الميادين.

رفض الجانب الفلسطيني الصيغة الأمريكية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011)، ورأى فيها ارتداداً كاملاً عن خطة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب التي دعت إلى مبادلة الأرض بالسلام، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كون المفهوم الأمريكي للحكم الذاتي يتفق

---

* الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، وهي معاهدة نُوقشت لأول مرة خلال مؤتمر للسلام عقد في هولندا، وتعتبر هذه الاتفاقية علاوة على اتفاقية لاهاي 1899، واتفاقية جنيف 1949، من أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب وجرائم الحرب في القانون الدولي، وتتضمن اتفاقية لاهاي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1907 التي أشارت لها الصيغة الأمريكية تفصيلات من ثلاثة أقسام تتعلق بالمحاربين، العمليات العدائية، السلطة العسكرية في أرض دولة العدو. لمراجعة نص هذه الاتفاقية، انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC على شبكة الانترنت، معاهدات، http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm.

ومفهوم رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق شامير، ويختلف عن برنامج حزب العمل، فضلاً عن كون هذه الصيغة تعطي إسرائيل حق المطالبة بالسيادة على الأراضي الفلسطينية في نهاية العملية السلمية (الدراسات الفلسطينية، ع 15، 1993، ص 250). وفي المقابل، أبدى الجانب الإسرائيلي عدة تحفظات أساسية على الصيغة الأمريكية (طوق، 1993، ص 297).

ختاماً، أظهرت المفاوضات على مدى عشرين شهراً الهوة التي تفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فبينما أراد الفلسطينيون بهذه المفاوضات أن توصلهم في نهاية المطاف إلى ترتيبات متفق عليها بشأن حكم ذاتي انتقالي يقود إلى ((دولة مستقلة ذات سيادة))؛ أفرغت المقترحات الإسرائيلية الحكم الذاتي من مضمونه، وعرضت عوضاً عنه ما يمكن وصفها ((ترتيبات أمنية)) من شأنها أن تقضم ما لم يتم قضمه من أراضٍ، وحرمان الفلسطينيين من أي استقلال اقتصادي، وتعطيل أية فعالية للسلطة التشريعية أو القضائية، ناهيك عن السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية. إن ما نسف جولات التفاوض المتلاحقة، تلك المسائل التي بقيت عالقة منذ الجولة الأولى، وهي ((مرجعية المفاوضات)) ومطالبة الجانب الفلسطيني بتطبيق القرار ((242)) على المرحلة الانتقالية، عوضاً عن ((الولاية الجغرافية)) للمجلس الانتقالي المقترح بما فيها ((مسألة القدس)) الأشد تعقيداً، و((مسألة الاستيطان)) وكذلك ((الحدود والمياه)).

4.4 المبحث الثالث

تسوية الصراع في ضوء اتفاقات أوسلو 1993

ومؤتمر كامب ديفيد 2000

4.4.1 اتفاقات أوسلو 1993

بينما كان الإعداد جارياً لعقد جولة المفاوضات الحادية عشرة في واشنطن؛ فُتحت قناة اتصال سرية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تعود جذورها إلى لقاءات أجراها تيري رود لارسن* Trygve Roed-Larsen في تل أبيب مع يوسي بيلين** Yossi Beilin (هيكل، 2001، ص 262) وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 1992، نجح حزب العمل في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وتمكن إسحاق رابين Yitzhak Rabin من تأليف الحكومة، وأصبح بيريز Peres وزيراً للخارجية، ويوسي بيلين وكيلاً للوزارة.

على هامش اجتماعات اللجنة الاقتصادية في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1992، التقى بيلن ولارسن مع يائير هيرشفيلد Yair Hirschfeld أستاذ التاريخ بجامعة حيفا (أندرلين، 1998، ص 346)، واقترح لارسن على بيلين أن يلتقي بكل من فيصل الحسيني وحنان عشراوى المتواجدين في لندن حينها، إلا أن بيلن تردد كون منصبه الرسمي يلفت إليه الأنظار، فضلاً عن أن القانون الإسرائيلي الساري وقتها يحظر أي اتصال بممثلين عن منظمة التحرير، ولهذا اقترح لارسن أن يوافق بيلين على تكليف هيرشفيلد بأن يقوم بدلاً منه بالاتصال (هيكل، 2001، ص 264 و265). واعتقد لارسن أن أحمد قريع مسؤول الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير سيكون المحادث المثالي بعد أن رآه يُدير الوفد الفلسطيني للاجئين في الكواليس فضلاً عن اقتراح حنان عشراوي له (أندرلين، 1998، ص 347).

عاد لارسن إلى أوسلو ليقنع ثورفالد ستولتنبرغ Thorvald Stoltenberg وزير خارجية النرويج وبمساعدة زوجته التي تعمل مديرة لمكتبه (بنزيمان، 1993، ص 138)، بأن تستضيف بلاده لقاءً سرياً فلسطينياً-إسرائيلياً، وأبدى وزير الخارجية موافقته على هذا الأمر، وهكذا جرى إنشاء قناة أوسلو السرية (هيكل، 2001، ص 265).

---

* كان لارسن يعمل مديراً لمعهد الأبحاث النرويجي FAFO ، وقد جاء قاصداً قطاع غزة في تلك الفترة بهدف دراسة يُعدها برعاية وكالة الأونروا عن الأوضاع الحياتية للسكان الفلسطينيين والاتجاهات السائدة في أوساطهم، وقد اقتضته ضرورات البحث أن يتنقل بين غزة وتل أبيب ليستكمل بعض العناصر اللازمة لتقريره.

** كان يُشرف على مركز للأبحاث السياسية تابع لحزب العمل الإسرائيلي، وأحد المقربين من شمعون بيريز.

أصبح الدور الذي يقوم به هيرشفيلد أكثر سهولة على الصعيد الرسمي بعد إلغاء الكنيست الإسرائيلي قانون حظر الاتصال مع م. ت. ف، فضم إلى المهمة الأكاديمي رون بندك Ron Pondak وهكذا أخذ هيرشفيلد وبندك يتنقلان بين تل أبيب وأوسلو (أندرلين، 1998، ص 350)، حيث اجتمعا فيها مع أحمد قريع وحسن عصفور وماهر الكرد، وتم الاتفاق على الدخول مباشرة في بحث المستقبل، والتطرق للقضايا المطروحة في إطار مفاوضات واشنطن (نوفل، 1996، ص 51).

وفي مدينة ساربسبورغ النرويجية، تطورت النقاشات بين الفريقين، وبلغ عدد اللقاءات 14 لقاء، وطلب قريع برفع مستوى الوفد الإسرائيلي، فاستجاب بيرز في أواخر شهر شباط/ فبراير 1993، عندما أرسل يوري سافير Uri Savir المدير العام لوزارة الخارجية لينضم للمفاوضات (قمحة، 1993، ص 137)، وبحلول أيار/ مايو 1993، عرض بيريز أمر قناة أوسلو على رئيس الحكومة الإسرائيلية، وبعدما أخذ بيريز موافقة رابين؛ بعث بيوئيل سنجر Yoel Singer المستشار القانوني بوزارة الخارجية للبدء في صياغة مشروع الاتفاق (أندرلين، 1998، ص 359).

حضر بيريز لتسوية القضايا العالقة، وتم التوصل إلى اتفاق إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي 19 آب/ أغسطس 1993، ووُقع الاتفاق بالأحرف الأولى من قبل محمود عباس وشمعون بيريز، في منزل وزير خارجية النرويج يوهان ج. هولست Johan J. Holst، ووقع عليه رسمياً في واشنطن يوم 13 أيلول/ سبتمبر 1993، في حديقة البيت الأبيض برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ومشاركة الرئيس ياسر عرفات وإسحق رابين (صايغ، 2002، ص 918)، وشهادة وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر Warren Christopher والروسي أندريه كوزيريف Andrei Kozyrev، كراعيين لعملية السلام.

شكَّل إعلان المبادئ بشأن الحكومة الذاتية الفلسطينية الانتقالية* بين منظمة التحرير وإسرائيل خطوة أولى تجاه التسوية الشاملة ولمعرفة أثره لابد من التعرف على السياق العام الذي جاءت به الاتفاقات، والتوقف عند أهم قضايا التسوية التي تناولتها، وكذلك الاتفاقات التنفيذية المترتبة عليها ويتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى مجمل هذه الجوانب.

---

* انظر: **المسودة النهائية لإعلان المبادئ**، المُتفق بشأنها في أوسلو يوم 19 آب/ أغسطس 1993، والموقعة في واشنطن يوم 13 أيلول/ سبتمبر 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 175.

4.4.1.1 إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي 1993

شكل إعلان المبادئ الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات وأفضى إلى إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية، ووضع إطار للفترة الانتقالية التي تمارس فيه السلطة ولايتها باستثناء قضايا الوضع الدائم ((القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات مع الجيران)).

نقل إعلان المبادئ السلطة للفلسطينيين في عدة مجالات*، ونص على نقل مزيدٍ منها من خلال المفاوضات، وخوَّل مجلس الحكم الذاتي التشريع في جميع السلطات المنقولة إليه، كما وأنشأ لجنة ارتباط مشتركة لتطبيقه والاتفاقات المترتبة عليه، وبموجبه نفذت إسرائيل في أيار/ مايو 1994 انسحاباً مجدولاً من قطاع غزة وأريحا وفي الأول من تموز/ يوليو 1994 عاد الرئيس عرفات إلى قطاع غزة، ثم انتقل بعدها بأيام إلى مدينة أريحا (عبد الكريم، 1997، ص 176).

4.4.1.2 اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي غزة-أريحا 1994

وقع الطرفان اتفاق القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا** في 4 أيار/ مايو 1994 كخطوة تفصيلية للمرحلة الأولى من وثيقة إعلان المبادئ، ووضعت آلية للتنفيذ ورسم الاتفاق حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، والتي حددت بـ 249 كم^2 أي 68,2 في المائة من مساحة قطاع غزة ومنطقة صغيرة 61,7 كم^2 من منطقة أريحا تمثل 1 في المائة من مساحة الضفة الغربية، ولم يتجاوز مجموع تلك الانسحابات 1 في المائة من أرض فلسطين الانتدابية (اشتية، 1999، ص 12).

قضي الاتفاق بنقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية التي حدَّد الاتفاق بنيتها وآلية تشكيلها وولايتها القانونية، بمعنى ولايتها الإقليمية على قطاع غزة وأريحا، باستثناء المستوطنات والمنشآت العسكرية، وشملت ولايتها الوظيفية جميع السلطات*** المنقولة لها، وامتدت ولايتها على جميع الأشخاص الكائنين في المنطقتين المذكورتين باستثناء الإسرائيليين.

---

* نقل إعلان المبادئ السلطة للفلسطينيين في مجالات: ((التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة))، فضلاً عن تشكيل الفلسطينيين ((قوة شرطية فلسطينية)) تُعنى بالنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

** انظر: **اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا**، القاهرة، 4 أيار/ مايو 1994، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص 255.

*** للسلطة الفلسطينية، وفي حدود ولايتها؛ سلطة إصدار القوانين الأساسية والعادية واللوائح، وتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة، ولها أن تضع السياسات وتُشرف على تنفيذها باستخدام موظفين، وإنشاء إدارات ومؤسسات وهيئات، والتقاضي في مواجهة الغير، وإبرام العقود.

4.4.1.3 اتفاق طابا 1995

وقع الجانبين المرحلة الثانية من وثيقة إعلان المبادئ المعروفة بـ «اتفاق طابا» أو «أوسلو 2»[*]، وجرى توقيع الاتفاق بمشاركة إدارة الرئيس كلينتون وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي ومصر، ووصف بأنه مرحلة أخيرة لنقل صلاحيات الحكم الذاتي في غزة وأريحا إلى بعض أجزاء الضفة الغربية وفق قواعد مشابهة لقواعد اتفاق القاهرة. وقد خوَّل هذا الاتفاق رئيس السلطة الفلسطينية الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارهما وحدة ترابية واحدة، وبمشاركة فلسطينيي القدس المقيمين فيها. وحدد الاتفاق عدد أعضاء المجلس بـ 82 عضواً بمن فيهم رئيس السلطة التنفيذية، فضلاً عن تحديد ولاية المجلس وصلاحياته ومسؤولياته التنفيذية والتشريعية والقضائية والترتيبات الأمنية. وقد حمل الاتفاق كذلك موعد انطلاق مفاوضات الوضع النهائي بما لا تتجاوز 4 أيار/ مايو 1996، وحدد القضايا التي يتم التفاوض بشأنها وهي، «القدس، والمستوطنات، وبعض المواقع العسكرية المحددة، واللاجئون الفلسطينيون، والحدود، والعلاقات الخارجية».

تجمَّدت عملية السلام برمتها مع تولي زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في 1 حزيران/ يونيو 1996، لكنها سرعان ما استؤنفت برعاية الرئيس كلينتون بتوقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي «بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل»[**]، واتفاق «واي ريفر»[***] Wye River، والذي ينصرف إلى تسهيل تنفيذ «اتفاق أوسلو 2» والاتفاقات الأخرى، وأورد الاتفاق إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في بعض المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وقيام الأخيرة بترتيبات أمنية تضمن التصدي للمنظمات «الإرهابية» وبناها التحتية في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن التنسيق الأمني المشترك لمجابهة ما يسمى بـ «الإرهاب». وتحدث الاتفاق عن تعديل فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، ولاسيما تلك البنود التي تتعارض ورسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل[****]. والملاحظ أنه قد غلب على هذا الاتفاق «الطابع الأمني»، ونجح

---

[*] انظر: **الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، واشنطن 28 أيلول/ سبتمبر 1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996، ص 189.

[**] انظر: **نص البروتوكول،** 17 كانون الثاني/ يناير 1997، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997، ص 167.

[***] انظر: **مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، واشنطن، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1999، ص 170.

[****] كان هذا الاعتراف ضرورياً لكي يقبل الطرفان التوقيع معاً على ما يتم بينهما من اتفاقات، وقد تضمن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل حقها في الوجود والعيش بسلام وأمان، أما عن حدود الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنه لم يتضمن إلا اعترافاً بكونها ممثلاً

رئيس الحكومة الإسرائيلية في إرساء معادلة جديدة للمفاوضات تخالف تلك التي أوجدتها صيغة مدريد «الأرض مقابل السلام»، وفرض بدلاً عن ذلك معادلة «الأمن مقابل السلام».

لا شك أن اتفاقات أوسلو قد حققت للجانب الفلسطيني مكاسب لا بأس بها، كما أن لها سلبيات عدة ظهرت من خلال تطبيق أحكامها. فقد مثل إعلان المبادئ الموقع في واشنطن وما ترتب عليه من اتفاقات تلاحقت نقلة نوعية أثرت في مجالين؛ الأول، طبيعة الصراع في المنطقة، والثاني، شكل العلاقة بين أطرافه (الحمد، 1996، ص 45)، فمن الناحية الأولى، وضعت اتفاقات أوسلو حداً لنمط المواجهة في الصراع العربي-الإسرائيلي برمته، وما لبث أن انحسر الصراع فلسطينياً إسرائيلياً وفق قواعد جديدة، ومن الناحية الثانية، تأسست علاقة جديدة بين طرفي الصراع الرئيسيين تقوم على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، فقد حصلت منظمة التحرير على اعتراف إسرائيل بها ممثلاً للشعب الفلسطيني وطرفاً معها في عملية السلام، وأصبح لها موضع قدم في الأراضي المحتلة تقيم عليه سلطتها الوطنية، وحقَّقت الاتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية.

جعلت هذه الاتفاقات من الحكم الذاتي الفلسطيني نظام حكم ذا طابع إقليمي تتمتع فيه السلطة الفلسطينية باختصاصات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وليس مجرد نظام متعلق بالسكان وليس بالأرض ذا طبيعة إدارية بحتة. فقد حققت الاتفاقات انحساراً للاحتلال الإسرائيلي، حيث انسحبت إسرائيل من ما يقرب من 60 في المائة من قطاع غزة، وأعادت انتشار قواتها خارج المدن الكبرى، ثم على مراحل من بقية الضفة الغربية خارج المناطق السكنية (شاش، 1999، ص 58).

اكتفى الفلسطينيون طبقاً لاتفاقات أوسلو بجزء من أرض فلسطين الانتدابية ليقيموا عليه سلطتهم الوطنية، ولعل هذا أفضل ما أتيح للفلسطينيين تحقيقه في ظل ظروف معقدة مرت بها القضية الفلسطينية. وعلى أية حال، فقد أوجدت اتفاقات أوسلو أول سلطة فلسطينية شرعية منتخبة على أرض فلسطينية في التاريخ الحديث، ونظر الفلسطينيون إلى هذه الشرعية أنها قد تكون قادرة، إن أحسنت إدارة اللعبة السياسية الداخلية والخارجية في ظل ظروف صعبة، على زيادة المكاسب الفلسطينية تدريجياً وصولاً إلى دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل (الغبرا، 1997، ص 149).

للشعب الفلسطيني، انظر: **رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، 9-10** أيلول/ سبتمبر 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 183.

وفي المقابل، فقد وضعت جميع الاتفاقات التي جرت تحت مظلة أوسلو قيوداً على الجانب الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية، وصيغت جميع أحكام هذه الاتفاقات بطريقة استغلتها إسرائيل لتحقيق أهدافها، وتغيير الوضع في الأراضي المحتلة من أجل خلق أمر واقع يخدم أغراضها في التسوية النهائية. وعلاوة عن ذلك، فقد أحالت اتفاقات أوسلو مناقشة القضايا المهمة التي تشكل أساس الدولة الفلسطينية كقضايا ((القدس واللاجئون والحدود)) إلى المراحل النهائية من تنفيذ الاتفاقات.

انطوت اتفاقات أوسلو على قدراً كبيراً من الالتباس، لعل أبرز جوانبه الخضوع الدائم للتفاوض، وكان الهدف منع حصول الفلسطينيين على شيء ملموس جراء العملية التفاوضية إلا لقاء التنازل عن غيره (المصري، 1995، ص 25). فضلاً عن ذلك؛ أحدثت اتفاقات أوسلو خللاً في مفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كون جميع النقلات في العملية السلمية مرهونة بالمفاوضات. وبالتالي فإنها استبعدت وسيلة الكفاح المسلح (عبد السلام، 2006، ص 145)، حيث تعهد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بأخذ الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية ونبذ العنف و((الإرهاب)).

قبل الجانب الفلسطيني بموجب اتفاقات أوسلو نظرية الانسحاب الجزئي، حيث استبعدت الاتفاقات عن ولاية السلطة الفلسطينية مناطق المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية، وجعلت نقل الولاية على الأرض مرحلية مرتبطة بعمليات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التي تخضع للإرادة الإسرائيلية، وبالتالي حرمت هذه الاتفاقات السلطة الفلسطينية من بسط سيادتها على الأرض، ومن ممارسة ولايتها على كامل حدود مناطق الحكم الذاتي، إذ أن حدود الانسحاب الإسرائيلي وفق اتفاقات أوسلو قد أخرجت الإسرائيليين -المستوطنين منهم وغير المستوطنين- من هذه الولاية.

استندت إسرائيل على احتفاظ الاتفاقات لها بالسلطة في المجالات السابقة، للادعاء بأن لها مطلق الحرية في مواصلة عمليات الاستيطان وممارسة السيادة المطلقة على القدس، فاستمرت في تنفيذ سياساتها التي تستهدف فرض أمر واقع على الأرض يحول دون إقامة كيان فلسطيني قائم بذاته. ولم تتورع إسرائيل عن إظهار نواياها غير الجدية في تطبيق اتفاقات أوسلو وملحقاتها، فضلاً عن اتباع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الأسلوب نفسه في التعامل مع القضية الفلسطينية، أسلوب المماطلة والمراوغة واختلاق العراقيل؛ حتى أن مساحة الانسحاب الإسرائيلي كما تفرضه الاتفاقات لم تتحقق تحت حجج وأعذار عديدة وبسبب مماطلة واضحة من الجانب الإسرائيلي (خزمو، 1999، ص 1).

كان من الواضح أن ثمة فجوة واسعة تفصل بين مواقف إسرائيل ومنظمة التحرير بالنسبة لقضايا الصراع الرئيسية، ((القدس، اللاجئون، المستوطنات)) وغيرها من المشكلات العالقة، ولم تستطع جولات التفاوض العشرة في واشنطن الوصول إلى حل وسط أو تصور مشترك بشأن هذه القضايا. لذلك اتفق الطرفان على تأجيل البت فيها إلى مفاوضات الوضع الدائم، وهذه الأخيرة تتصلت إسرائيل من استحقاقاتها مع قدوم حزب العمل بزعامة إيهود باراك Ehud Barak إلى السلطة في إسرائيل في تموز/ يوليو 1999. وتعثرت عملية السلام بسبب الموقف المتصلب لباراك تجاه تسوية القضية الفلسطينية، واللاءات الخمسة* التي استند على أساسها برنامجه السلمي.

ختاماً، مثَّلت اتفاقات أوسلو خطاً جديداً في سبيل البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ أنها أدت ولأول مرة لأن يعترف طرفا الصراع كل منهما بالآخر، وأدت كذلك إلى قيام أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية، وتعامل الفلسطينيون مع هذا الواقع بأنه نواة تحقيق قيام الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وخطوة على طريق استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية، كونه يمثل فترة انتقالية نحو تطبيق قراري مجلس الأمن ((242)) و((338)). لكنه بات واضحاً أن أي اتفاق دائم على صعيد التسوية النهائية للصراع، لن يتحقق إلا بموافقة إسرائيل، في الوقت الذي أجلَّت فيه اتفاقات أوسلو البت في القضايا الجوهرية التي تدور حولها عملية التسوية، مما أعطى فرصة لإسرائيل للمماطلة في تنفيذ الاتفاقات التنفيذية المترتبة على إعلان المبادئ عام 1993، وراحت تفرض شروطها وطريقة فهمها للاتفاقات، الأمر الذي عطَّل قيام ((الدولة الفلسطينية)).

منحت اتفاقات أوسلو للولايات المتحدة الدور الرئيسي في رعاية عملية السلام، وعكس دور الوسيط الأمريكي محاباته بشكل واضح للطرف الإسرائيلي وتبنيه لأغلب مواقفه، وأخذ يلقي بثقله السياسي في سبيل بقائه ((محورياً ووحيداً)) في مسألة إدارة العلاقة بين أطراف الصراع، الأمر الذي باعد مسألة تدخل أي طرف يمكنه ممارسة دور ((الوسيط النزيه))، فقد استبعدت الأمم المتحدة من مسألة الإشراف على تسوية الصراع، كونها تعد المظلة الدولية التي من المفترض أن تضطلع بدور أكبر يتناسب وطبيعة الأهداف التي قامت من أجلها.

---

* رفع رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك لاءات خمسة وهي: لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل؛ لا لعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967؛ لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية؛ لا لإزالة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين. انظر: **كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك إلى الإسرائيليين عشية توجهه إلى كامب ديفيد**، القدس، 9 تموز/ يوليو 2000، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف 2000، ص 214.

4.4.2 مؤتمر كامب ديفيد 2000

مع اقتراب ولاية الرئيس كلينتون الثانية من نهايتها، وفي إطار سعيه لتحقيق إنجاز تاريخي؛ دعا إلى عقد مفاوضات للتسوية النهائية في مصيف كامب ديفيد الرئاسي في ولاية ماريلاند، على أن يكون أساس هذه المفاوضات مشروعان أمريكي* وفلسطيني** (عبد السلام، 2006، ص 170).

جاءت الدعوة الأمريكية بعد أربعة أيام من تعهد منظمة التحرير بإعلان الدولة الفلسطينية في 13 أيلول/ سبتمبر 2000 (البشتاوي، 2000، ص 101)، وتولى الرئيس كلينتون مهمة إقناع الرئيس عرفات بحضور المفاوضات. وفي حقيقة الأمر فإن الرئيس كلينتون قد وجه الدعوة وفق أجندة رئيس الحكومة الإسرائيلية، على أمل أن يحمل الأخير معه أفكاراً جديدة تساعد في التوصل إلى اتفاق، ومارس الرئيس كلينتون ضغوطاً شديدة على الطرف الفلسطيني للمشاركة في المفاوضات في الزمان والمكان اللذين حددهما بتنسيق مسبق مع رئيس الحكومة الإسرائيلية (نوفل، 2000، ص 86).

باشرت القمة أعمالها في 11 تموز/ يوليو 2000 لمدة خمسة عشر يوماً بحضور كلينتون، باراك، وعرفات، وهدفت للتوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية التي ستضع حلاً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تلك القضايا المتعلقة بـ «الحل النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، واللاجئين، وحدود الدولة الفلسطينية»، فضلاً عن «قضية القدس».

وكونه من الطبيعي أن تشهد أية مفاوضات خطوطاً حمراء تلتزم فيها الأطراف؛ كان لكل من المتفاوضين الثلاثة في كامب ديفيد خطوطه الحمراء، وحتى الوسيط الأمريكي الذي يفترض به النزاهة والحيادية حاول ألا يُخطِّئ إسرائيل مهما فعلت. واستسهل الجانبان الأمريكي والإسرائيلي إلقاء اللوم على القيادة الفلسطينية، وراحا يتنصلان معاً من كل خطأ ارتُكب في مجرى هذه المفاوضات، واتُهمت القيادة الفلسطينية بتجاهل «السخاء» الإسرائيلي غير المسبوق المتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية (قريع، 2007، ص 322). ولم يملّ باراك من ذكر وتكرار خطوطه الحمراء، فرفض تحمل إسرائيل للمسؤولية

---

* عُرضت «وثيقة أمريكية» في أواخر عام 2000 كشفت عن استعداد إسرائيل الانسحاب من 90 في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقلهما للسيادة الفلسطينية الكاملة، انظر نص الوثيقة في: محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات فلسطينية «1»، مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، 2003، ص 483.

** في نفس الوقت ظهر مشروع فلسطيني للتسوية النهائية، عُرف بـ «مطالب عرفات للسلام»، انظر نص المشروع في: جعفر عبد السلام ومحمود السيد حسن داوود، **الصراع العربي-الإسرائيلي: بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، رابطة الجامعات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006، ص 168.

القانونيـة والأخلاقيـة عن مشكلة اللاجئين، مـع السماح بعودة مائـة ألـف لاجـئ إلـى منـاطق السلطة الفلسطينية، وضم ثلاث كتل استيطانية في غرب الضفة الغربية، والسيادة العامة على القدس.

أما الجانب الفلسطيني فحدد الحصول على ما لا يقل عن 90 في المائة من أراضـي الضفة الغربية وتبادل مناطق مع إسرائيل مقابل 10 في المائة من الأراضـي المتبقية بيدها، وتبادل مسؤولية مشكلة اللاجئين الذين يجب استيعاب بعضـهم فـي الضفة الغربيـة وقطـاع غزة، وتسـاعد إسرائيل فـي توطين باقي اللاجئين (البشتاوي، 2000، ص 105). ولم يشأ الرئيس عرفات أن يسجل التاريخ عنه أنـه القائد الفلسـطيني الـذي بـاع المدينـة المقدسـة (عاروري، 2007، ص 235)، فقد أصـرت السـلطة الفلسـطينية علـى موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة ((للدولتين))، واستعدت أن تستجيب للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها (عبد السلام، 2006، ص 170).

خلاصة القول، لم يكن هناك ((عرضاً سخياً)) بالنسبة للفلسطينيين في كامب ديفيد، ومما يدل على ذلك ((مقترحات الرئيس كلينتون)) التي جاءت في 23 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، أي بعد خمسة أشهر من مؤتمر كامب ديفيد، وكانت تلك المقترحات أفضل بكثير مما عُرض على الرئيس عرفات في القمة، وهو ما يبرر بالمنطق المجرد صواب قرار الرئيس عرفات رفض المعروض في مؤتمر كامب ديفيد.

4.4.2.1 قضايا الحل النهائي ((القضايا العالقة))

4.4.2.1.1 الكيان الفلسطيني المقترح

من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم بين الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، يجب أن يكون هناك دولتان مستقلّتان تتمتّعان بإمكانية الاستمرار والتطور تعيشان كجارتين متساويتين. وفي سبيل تحقيق تلك الغايـة قبـل الفلسـطينيون بحـدود الرابـع مـن حزيـران/ يونيـو 1967، كحـدود نهائيـة دائمـة لدولتهم، أي 22 فـي المائـة من مساحة فلسطين الانتدابيـة، علـى الرغم من أن القرار الدولي ((181)) الذي قامت إسرائيل على أساسه يعطي الفلسطينيين ما يقرب من 46 في المائة تلك المساحة. وعلى أيـة حـال، فإن مقترحـات إسرائيل فـي كامب ديفيد، والتـي لم تقدم مكتوبـة قط، لم تسمح بوجود دولـة فلسطينية ذات قدرة على البقاء، لأنها طالبت بتقسيم الأراضـي الفلسطينية إلى أربع مقاطعات منفصلة تماماً (قريع، 2007، ص 337)، وهـذه المقاطعـات تحـيط بهـا المسـتوطنات الإسـرائيلية والطـرق الالتفافيـة،

وتحاط بكل ما يلزم للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في أي منطقة كانت بين نهر الأردن والبحر المتوسط، دولة قابلة للحياة، ومتواصلة جغرافياً (عاروري، 2007، ص 238). إذ أن مقترح رئيس الحكومة الإسرائيلية أراد اقتطاع 8 في المائة من الـ 22 في المائة، وأراد مناطق أمنية وكتلاً استيطانية تشوه الضفة الغربية وتمنع تواصلها الجغرافي (قريع، 2007، ص 350).

4.4.2.1.2 الحدود والمياه

سعت إسرائيل إلى ضم نحو 9 في المائة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعرضت في المقابل 1 في المائة فقط من أراضي إسرائيل الخاصة، بمعنى مبادلة غير عادلة بنسبة 1:9. إضافة إلى ذلك، أرادت إسرائيل السيطرة على 10 في المائة إضافية من الأراضي الفلسطينية المحتلة على شكل «استئجار طويل الأمد» يصل إلى 25 عاماً (قريع، 2007، ص 337). حيث كانت إسرائيل تتطلع إلى ضم المستوطنات الكبيرة المأهولة بحوالي 85 في المائة من مستوطني الضفة الغربية (عاروري، 2007، ص 238)، كتلك الواقعة خارج القدس، مثل، معاليه أدوميم، مقابل إخراج أحياء عربية من حدود نفوذ القدس ونقلها إلى السلطة الفلسطينية. وهو ما اعتبره الفلسطينيون تشويهاً للخط الأخضر (البشتاوي، 2000، ص 106). وطلب الفلسطينيون أن تكون مبادلة الأراضي على أساس التكافؤ بنسبة 1:1، وأن تشمل أراضٍ متساوية في قيمتها.

تنكرت مقترحات كامب ديفيد لحق الفلسطينيين في السيطرة على حدودهم، وعلى مجالهم الجوي، وعلى نقاط العبور الحدودية مع الخارج، ومنحت إسرائيل السيطرة على الحدود الفلسطينية، مما يسمح لها بالسيطرة ليس فقط على حركة الناس والبضائع الداخلية، وإنا على الحركة عبر الحدود الدولية كذلك (قريع، 2007، ص 338).

أما فيما يتعلق بموضوع المياه استندت إسرائيل إلى ميثاق «هلسنكي 1966»، وأبدت رغبتها الاحتفاظ بسيطرتها على سلسلة الجبال الوسطى التي تضم مناطق الحوض المائي، معللةً بأن الميثاق يعطي وزناً للحقوق التاريخية لكل من يضخ المياه من البئر الجوفي، أما الفلسطينيون فقد استندوا لذات الميثاق الذي يمنح حقوقاً لكل من يسكنون طوال الوقت فوق المياه الجوفية (البشتاوي، 2000، ص 106). لذلك يعتبر الفلسطينيون جميع الأحواض المائية التي تقع داخل حدود الأراضي التي احتلت عام 1967 أحواضاً فلسطينية.

4.4.2.1.3 السيادة

أعطت مقترحات كامب ديفيد شرعية للمستوطنات غير القانونية في المناطق الفلسطينية، ووسعتها. وبالتالي أضحت مقومات الدولة القومية مفقودة من هذا المقترح الذي يطلق على شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها وغزة مصطلح دولة، وستكون في نهاية المطاف دولة بلا سيادة وغير مترابطة جغرافياً. والواقع أن تلك المقترحات تضمنت أربعة وستين عنقوداً أو أرخبيلاً من الجزر السكانية تحيط بها إسرائيل من كل حدبٍ وصوب، دولة مقامة داخل إسرائيل، وليس بجانبها (عاروري، 2007، ص 238).

وبموجب المقترحات تسري سيادة إسرائيلية باعتراف فلسطيني في المناطق التي ستبقى بيد إسرائيل بعد تبادل المناطق، وتسري سيادة فلسطينية باعتراف إسرائيلي في المناطق التي ستقتطع من القدس وتُضمَّ إلى ((مركز مديني فلسطيني)) مثل أبو ديس، ويُعترف بها كعاصمة فلسطينية، وتتمتع المناطق التي تقام فيها أحياء فلسطينية داخل حدود ونفوذ القدس الإسرائيلية بالسيادة الوظيفية، بمعنى أنه وبعد إقامة أحياء فلسطينية شرقي القدس ذات حكم ذاتي، تخوَّل إدارات تلك الأحياء الفلسطينية بجباية الضرائب والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافية (البشتاوي، 2000، ص 107).

4.4.2.1.4 القدس

طالبت مقترحات كامب ديفيد بتنازل الفلسطينيين عن أية حقوق لهم في شرقي القدس. والاعتراف بضم كافة أجزاء القدس الشرقية العربية لدولة إسرائيل. وقد دلَّت المحادثات التي جرت في كامب ديفيد على أن إسرائيل كان لديها الاستعداد للسماح بسيادة فلسطينية على أحياء فلسطينية معزولة في قلب القدس الشرقية (قريع، 2007، ص 338). لكن مع بقاء هذه الأحياء محاطة بمستوطنات إسرائيلية، ومفصولة ليس فقط عن بعضها، وإنما كذلك عن بقية أجزاء الدولة الفلسطينية. فقد سعت إسرائيل إلى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس، وزيادة مساحة الجزء الإسرائيلي من المدينة، مقابل تسليم الفلسطينيين قرى قرب القدس وأحياء شرقي المدينة، وتشمل تلك المستوطنات معاليه أدوميم شرقاً، وغفعات زئيف في الشمال والشمال الغربي، مقابل نقل الولجة وجبل المكبر والعيسوية والسواطرة وقلنديا وشعفاط وبيت حنينا إلى السيطرة الفلسطينية (البشتاوي، 2000، ص 108).

وبموجب ذلك سيُلقي الاحتلال عن كاهله عبء إدارة المراكز السكانية العربية، وفي المقابل ستحتكر إسرائيل لنفسها السيادة على الأراضي التي تقوم عليها الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة (عاروري، 2007، ص 240)، بمعنى بقاء مسؤولية إسرائيل الأمنية في البلدة القديمة، أو الإعلان عنها منطقة بدون سيادة لمدة 25 عاماً، وأنها ذات سيادة سماوية، تقع مسؤولية الأمن فيها على عاتق شرطة الأماكن المقدسة التي تضم ممثلين عن الفلسطينيين. ويكون للفلسطينيين ممر بين أبو ديس والحرم القدسي، أي سيطرة فلسطينية على ما فوق الأرض فقط من أبنية هذه الأماكن المقدسة (البشتاوي، 2000، ص 107)، وسيادة إسرائيلية على ما هو تحت الحرم والحائط الغربي (قريع، 2007، ص 250).

رفض الرئيس عرفات فكرة قبول أقل من سيادة كاملة في شرقي القدس والأجزاء غير اليهودية من البلدة القديمة، وإذا ما كانت حدود القدس هي حدود 1967، أعلن الرئيس عرفات أنه لن يُقيم أسواراً وسط القدس، وستبقى المدينة مفتوحة أمام الجميع، واستعد في المقابل لسيطرة إسرائيل في الحي اليهودي وساحة المبكى، والبحث في صيغة مشتركة بشأن السيطرة في الحرم (البشتاوي، 2000، ص 108).

4.4.2.1.5 الترتيبات الأمنية

عشية مفاوضات كامب ديفيد، صيغت خطوط عامة فلسطينية للغرض المرجو من المفاوضات، وقد بعث الرئيس عرفات بتلك الصيغة للرئيس كلينتون، واشتملت ورقة الرئيس عرفات التصورات الفلسطينية للحل الدائم مع إسرائيل فيما يتعلق بمختلف القضايا. وفي الموضوع الأمني أقر الرئيس عرفات بحاجة إسرائيل للأمن ولكن وفقاً لترتيبات موضوعية منطقية متفق عليها بين الجانبين، مع الترحيب بوجود أمريكي أو مساعدة أمريكية في هذا الشأن (قريع، 2007، ص 253). لكن مقترحات إسرائيل تضمنت دولة فلسطينية منزوعة السلاح، تتجرد جزئياً من حق الطيران، وعدم اجتياز جيش أجنبي نهر الأردن، ونطاق أمني في غور الأردن، ووجود محطات إسرائيلية للإنذار المبكر، فضلاً عن مسؤولية إسرائيل عن الأمن الداخلي (البشتاوي، 2000، ص 109).

4.4.2.1.6 اللاجئون

من الواضح أنه لن يكون هناك حل شامل ونهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من دون حل إحدى مسائله الأساسية ((مأساة اللاجئين الفلسطينيين)). هناك حق معترف به جيداً في القانون الدولي بأن غير المقاتلين الذين ينزحون أثناء الصراع لهم الحق في العودة بعد أن ينتهي الصراع (قريع،

2007، ص 341). وفي كامب ديفيد لم تبحث قط مسألة اللاجئين الفلسطينيين بشكل جدي، كون إيهود باراك سبق وصرح بأن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية عن مشكلة اللاجئين أو إيجاد حل لها (الدراسات الفلسطينية، ع 43، 2000، ص 214). إن اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لا يعني أن كافة اللاجئين سيعودون فعلاً، فإسرائيل تؤكد أن استيعاب عشرات الآلاف من الفلسطينيين هو ثمن معقول (البشتاوي، 2000، ص 108).

ظهر في كامب ديفيد ما يشبه ((تحالف غير مقدس)) بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من مسألة اللاجئين، إذ تبنت الولايات المتحدة المواقف والتصريحات والمقاربات الإسرائيلية في هذا الشأن (يوسف، 2009، ص 348). وكان أقصى ما يمكن أن يناله اللاجئون الفلسطينيون هو إعادة توطين محسوبة محدودة داخل الكيان الفلسطيني المقترح، وليس في ديارهم أو في إسرائيل، ولا ينطبق ذلك التوطين إلا على عدد محدود من اللاجئين، مقروناً بما تقرره إسرائيل ويخضع لتفسيرها الخاص لـ ((جمع الشمل العائلي)) (عاروري، 2007، ص 215). فقد اكتفت إسرائيل بالموافقة على عودة 5000 لاجئ لمرة واحدة، أو 10,000 لاجئ على مدى عشر سنوات، وذلك في إطار اتفاقية سلام، على أن تُذكر فيها عبارة ((نهاية النزاع))، وهذا ما رفضه الرئيس عرفات رفضاً قاطعاً، واعتبر أن اقتراحات رئيس الحكومة الإسرائيلية مهينة ولا تتضمن أي اعتراف بمسؤولية إسرائيل عن هذه القضية، وأنه لا وجود لأية اتفاقية، حتى ولو رمزية، حول حق العودة للاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ((194)) في كانون الأول/ ديسمبر 1948 (دائرة شؤون اللاجئين، 2010).

إن الرفض الفلسطيني القاطع لما طرح في كامب ديفيد من الجانب الإسرائيلي يؤكد أن ثمة مسافة شاسعة تفصل بين ذلك المطروح وحاجات الفلسطينيين، ولا عجب أن يطرح إيهود باراك ما هو دون المتوقع فلسطينياً، كون كل طرف قد جاء إلى كامب ديفيد يحمل منظوراً مخالفاً عن الآخرين. فقد جاء رئيس الحكومة الإسرائيلية بموقف يقوم على ثلاثة مبادئ (قريع، 2007، ص 343):

- المعارضة الشديدة لمفهوم الخطوات المتدرجة أو المرحلية.
- أن القيادة الفلسطينية لن تقدم تنازلاً تاريخياً إلا بعد أن تستكشف كل الإمكانات الأخرى.
- أن الرأي العام الإسرائيلي سيؤيد اتفاقاً مع الفلسطينيين إذا كان نهائياً ويؤمن وضعاً هادئاً.

أصر إيهود باراك على قمة ثلاثية، تضمن تحقيق جميع العناصر الضرورية للنجاح، عوضاً عن إجراء نقاشات أولية أو مباحثات تمهيدية كما أراد الجانب الفلسطيني، وهدف من وراء ذلك ترك كل شيء لجولة تفاوضية واحدة يتحقق فيها كل شيء أو لا شيء، فالسبيل الأفضل بحسب رئيس الحكومة الإسرائيلية هو تقديم كل التنازلات والحصول على كل المكاسب في صفقة واحدة شاملة، ثم يطلب من مواطنيه الموافقة عليها في استفتاء عام.

والواقع أن الرئيس عرفات اعتقد أنه يرى خلف كل حركة من رئيس الحكومة الإسرائيلية هدفاً مزدوجاً، وهو إجباره على الرضوخ لصفقة جائرة أو تعبئة الرأي العام ضده لعزله وإضعافه إذا رفض، فضلاً عن فقدانه لدعم الولايات المتحدة، وكان رأي باراك المعلن يتمثل في أن البديل من الاتفاق سيكون وضعاً أسوأ بكثير من الوضع القائم، الأمر الذي خلق جواً من الضغط أكد شكوك الرئيس عرفات، فترسخ لدى الفلسطينيين الاقتناع بأن باراك يحاول خداعهم وإضعافهم كي يقبلوا بتسوية مجحفة. ولهذه الأسباب رأى الفلسطينيون في القمة الثلاثية تجسيداً لأسوأ الكوابيس، وأنها صُممت لزيادة الضغط عليهم بهدف التوصل إلى اتفاق سريع ومضاعفة الثمن على الصعيدين السياسي والمعنوي، ولاسيما أن القمة، فكرةً وتوقيتاً كانت من باراك وكلينتون، وهو ما يكفي لإلقاء الشك عليها (Malley, 2001, p. 1-2).

4.4.2.2 المساعي الأمريكية لحل نقاط الخلاف

قدمت الولايات المتحدة ((مسودة ورقة)) كأساس للتفاوض، سرعان ما سحبها الرئيس كلينتون بعد اعتراض إسرائيل، التي رغبت بعرض غير مكتوب يتم التفاوض بشأنه، وتضمنت المقترحات الأمريكية إقامة دولة فلسطينية بحدود متفق عليها مع انسحاب إسرائيل من 95 في المائة من الضفة الغربية، وضم باقي المنطقة إلى إسرائيل في تبادل أراضي (البشتاوي، 2000، ص 109)، يُبقي 69 مستوطنة يعيش فيها قرابة 85 في المائة من المستوطنين في الأراضي التي من المفترض أنها احتلت في عام 1967 أي أراضي الدولة الفلسطينية، وهو ما معناه أن الدولة الفلسطينية ستكون منقسمة إلى أربعة مقاطعات، فالاقتراح الأمريكي انسجم مع تطلعات إسرائيل في إنشاء كانتونات فلسطينية معزولة لا تعبر عن المعنى السيادي للدولة (سليم، 2010).

وبالنسبة لقضية القدس التي أثبتت أنها أكثر القضايا التفاوضية تعقيداً، اقترحت الولايات المتحدة سيطرة أمنية وسيادة إسرائيلية عليا على المدينة، وتوسيع حدودها داخل الضفة الغربية بعد ضم مستوطنات معاليه أدوميم وغفعات زئيف، مقابل أحياء عربية شمالي المدينة، وإدارة دينية للأماكن المقدسة، وتتمتع البلدة القديمة في القدس والأحياء العربية بحكم فلسطيني ذاتي إداري، وإقامة نظام شبكة طرق جديدة تكون معابر آمنة، كإقامة طريق تكون بعض أجزائه جسوراً وأنفاقاً يصل القدس بالدولة الفلسطينية بحرية، ومعبراً آخر يصل قطاع غزة بالضفة الغربية ويكون جسراً هوائياً لا يطأ المارون عليه الأراضي الإسرائيلية، في مقابل حرية التنقل للإسرائيليين في الطرق المؤدية للمستوطنات، وحرية الطيران في المجال الجوي الفلسطيني (البشتاوي، 2000، ص 109).

نزع المقترح الأمريكي عن الدولة الفلسطينية احتفاظها بجيش مزود بسلاح ثقيل أو سلاح جوي، فضلاً عن نشر إسرائيل لقواتها على طول نهر الأردن، وفي الغور أيضاً في حال وجود تهديد عسكري من الشرق. أما بالنسبة لمسألة اللاجئين، فقد تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي من هذه القضية، واعترفت الإدارة الأمريكية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين الانتدابية، لكنها في الوقت ذاته أصرت على أن إسرائيل لا تمتلك القدرات الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين، لذلك اقترحت أن تستوعب إسرائيل بضع عشرات الآلاف منهم في إطار جمع شمل العائلات، على أن تستوعب الدولة الفلسطينية نصف مليون لاجئ، وباقي اللاجئين يُصار إلى توطينهم في البلدان التي يقيمون فيها، ويُقام صندوقاً لتعويضهم وتوطينهم، يكون لإسرائيل دور في تمويله (يوسف، 2009، ص 348).

رفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات، وهدد الرئيس عرفات بالانسحاب من المفاوضات بسبب مطابقة المقترحات الأمريكية للموقف الإسرائيلي، ولم يوافق على البقاء إلا بعد أن سحب الأمريكيون مقترحاتهم التي كان إيهود باراك قد وافق عليها على مضض (البشتاوي، 2000، ص 110).

لم يلتزم الوسيط الأمريكي في حقيقة الأمر أثناء مفاوضات كامب ديفيد بالمرجعيات القائمة في كل المفاوضات السابقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أي القرارين ((242)) و((338))، فكانت جولات كامب ديفيد بالنسبة للفلسطينيين اختباراً للإرادات من قبل مضيفيهم الأمريكيين، أكثر من كونها مسرحاً للتفاوض مع إسرائيل. وكان المفاوض الفلسطيني مدركاً ((سلفاً)) بأن الوسيط الأمريكي منحازاً إلى الموافقة على المواقف الإسرائيلية، دون اعتبار للمواقف الفلسطينية، وقد تعزز الإدراك الفلسطيني

هذا بعد كيل الاتهامات الأمريكية الإسرائيلية للرئيس عرفات بأنه السبب الرئيسي وراء الإخفاق في مفاوضات كامب ديفيد لعدم تقديمه تنازلات ملموسة وجوهرية. وفي حقيقة الأمر فإن الرئيس كلينتون كان يحاول أن ينتزع من الرئيس عرفات إعلاناً بانتهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قبل أن يتم حل الصراع على أرض الواقع، في الوقت الذي تبدأ فيه مفاوضات جديدة ربما لن تنتهي أبداً (سليم، 2010).

روبرت مالي* Robert Malley وهو أحد أعضاء الوفد الأمريكي المشارك في مفاوضات كامب ديفيد، روى مع حسين آغا** بعد مرور نحو عام على مفاوضات كامب ديفيد حقيقة ما جرى في القمة، وأدلى بشهادته أيضاً حول التفسيرات المتناقضة لما حدث خلال سبع سنوات من المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية بوساطة أمريكية. فقد ناقشت هذه الرواية باستفاضة وتحليل عميق ما راج في حينه عن عرض «لا سابق له» قدمه إيهود باراك للرئيس عرفات، وكشفت ما زُعم في حينه أيضاً عن رفض قاطع من الجانب الفلسطيني لهذا العرض «السخي»، الأمر الذي أدى حسب تلك المزاعم إلى إضاعة الفلسطينيين فرصة تاريخية قد لا تتكرر إلى وقت طويل.

يقول مالي: "لقد جاء كل جانب إلى كامب ديفيد يحمل وجهات نظر مختلفة جداً، الأمر الذي أدى بدوره إلى نتائج متباينة ومتنافرة للغاية" (Malley,2001,p.1). واتهم مالي إسرائيل والولايات المتحدة بالمسؤولية عن فشل كامب ديفيد، وأنحى على كلتيهما باللوم، فقد تحدث عن نظرة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى سير المفاوضات في كامب ديفيد؛ بالنسبة للفلسطينيين "كانت نهاية سبع سنوات لم تقبل إسرائيل خلالها شرعية مطالبهم وضرورة تصحيح الخطأ التاريخي"، ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن الفلسطينيين "لم يقبلوا ضرورة المصالحة والتقسيم وحتى وجود دولة إسرائيل نفسها". لكن يبقى هذا التحليل مغلوطاً، فالفلسطينيون استعدوا للقبول بصفقة تعطيهم 22 في المائة من وطنهم التاريخي.

اتسم التشخيص الأمريكي-الإسرائيلي لنتائج قمة كامب ديفيد بالسطحية، وأدى ذلك التشخيص عن سابق إصرار إلى إغفال السبب الرئيسي في رفض الفلسطينيين ذلك «العرض السخي» فهو لم يكن

* كان على اتصال مباشر بمجرى عملية السلام في الشرق الأوسط طوال الفترة الواقعة بين عامي 1988-2001، فضلاً عن عمله مساعداً خاصاً للرئيس الأمريكي بيل كلينتون للشؤون العربية. وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 يعمل مديراً لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group والتي مقرها في بروكسل. وقد نشر روايته هذه مع حسين آغا عقب خروجه من البيت الأبيض مباشرة، إذ تم نشر هذه الرواية في مجلة New York of Books في 9 آب/ أغسطس 2001.

** أكاديمي أمريكي من أصل فلسطيني، وزميل مشارك في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد البريطانية.

قط عرضاً سخياً (Malley, 2001, p. 3). وعلى أية حال، فإن مالي عدد الأخطاء الستة التي اقترفتها الإدارة الأمريكية في كامب ديفيد (عاروري، 2007، ص 237):

– إننا اعتمدنا اعتماداً كبيراً على مناورات إيهود باراك وجدول أعماله، ولم تكن إسرائيل لتتمكن من المضي قدماً بأفكارها بدون ضوء أخضر من الولايات المتحدة.

– أبدى الفريق الأمريكي حماسة هائلة لمقترحات باراك، فعروض الأخير بشأن «القدس والمستوطنات» والقضايا العالقة الأخرى، كانت تلقى ترحيباً وحماساً غير مبرر من قبل الولايات المتحدة.

– كنا نتوجس علناً من فكرة وجود طرف ثالث، سواء أكان عرباً أو أوروبيين، ونصرُّ على أن نكون «الوسيط الأوحد» وليس «الوسيط الرئيسي».

– كنا نتجاهل ما يجري على الأرض، مثل تدمير البيوت وتوسيع المستوطنات، وبما أن المفاوضات كانت مبنية على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»؛ فكيف يمكن للسلام أن يتحقق وأحد أطرافه يقوم بمصادرة الأراضي بشكل يومي.

– سمحنا للعملية شيئاً فشيئاً بأن تصبح ذات صبغة رئاسية، يديرها الرئيس كلينتون وثلة قليلة من معاونيه.

– كان الرئيس كلينتون ضعيفاً أمام اعتبارات سياسية محلية، واستطاع إيهود باراك التأثير على الرئيس كلينتون من خلال الاحتكاكات المباشرة والروتينية معه.

وعلى الرغم من الدور الأمريكي النشط في كامب ديفيد، إلا أنه في الوقت نفسه ابتعدت الإدارة الأمريكية عن الوضوح والصراحة الكلامية في تفسير معظم المسائل الجوهرية المختلف عليها، وفضلت الولايات المتحدة «الغموض البناء» الذي ابتدعه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر (يوسف، 2009، ص 347)، وكانت له عواقب مختلفة؛ فإما أن الإسرائيليين تقبلوا إنهاء الاحتلال أو أن الفلسطينيين وافقوا على التنازل عن بعض حقوقهم الأساسية نتيجة للاتفاقات التي تمت صياغة بعض بنودها بكلمات ضبابية (دائرة شؤون المفاوضات، 2001). فعلى سبيل المثال، كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في كامب ديفيد منصبة حول تفسير القرار «242»، فقد كان الفلسطينيون يتطلعون إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي عام 1967 بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها وإخلائها من كافة الكتل الاستيطانية، بينما كانت إسرائيل تنظر للمسألة على أنها مجرد انسحاب جزئي من بعض الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة

تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة (الموعد، 2003، ص 468). وفي نهاية الأمر فشلت سياسة «الغموض البناء» في كامب ديفيد، لأنها أهملت البحث في القضايا الحساسة والجوهرية، واتسمت بعدم الوضوح في تفسيرها لهذه القضايا ذات الطابع الإشكالي، وقادت في النهاية إلى التصادم بين الطرفين المعنيين، والعودة مرة أخرى إلى دائرة العنف (يوسف، 2009، ص 348).

عمد الرئيس كلينتون إلى توجيه الاتهام للرئيس عرفات والوفد الفلسطيني المرافق بأنهم من كانوا السبب وراء الإخفاق في كامب ديفيد وعدم التوصل إلى اتفاق، وذلك التعمد يرجعه أحمد قريع أحد أعضاء الوفد الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد إلى عدة اعتبارات (قريع، 2007، ص 349):

– كان الرئيس كلينتون راغباً حقاً في الوصول إلى اتفاق سلام فلسطيني-إسرائيلي، ولم يتمكن من تحقيقه في نهاية ولايته الثانية.

– الرئيس كلينتون وفريقه المفاوض كانا أكثر قرباً من الموقف الإسرائيلي، وأشد انحيازاً إلى باراك شخصياً.

– مارس الرئيس كلينتون الضغط على الرئيس عرفات والوفد الفلسطيني المفاوض للاستجابة للعروض التي قدمها باراك؛ وهي العروض التي لا تلبي الحاجات الفلسطينية، ولا تتماشى مع المرجعيات المعتمدة لعملية السلام.

– الرئيس كلينتون والوفد الأمريكي كانا على قناعة بأن الضغط على الجانب الفلسطيني سيجعله يوافق على العروض التي قدمها باراك.

فشلت قمة كامب ديفيد كما أعلن نص البيان الثلاثي* الصادر عن أطراف القمة، وأبدى الرئيس كلينتون أسفه لعدم قدرة طرفي الصراع «تضييق الثغرات» والتوصل إلى اتفاق. لكنه اعتبر أن فشل المفاوضات لن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه، لأن المفاوضات ستستند عند استئنافها إلى قاعدة ما جرى بحثه في كامب ديفيد، لذلك حدد جملة من المبادئ التي تشكل خطوطاً استرشادية تقود المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تضمنت:

– هدف المفاوضات وضع حدٍ لعقود من الصراع والتوصل إلى سلام عادل ودائم.

– يتعهد الجانبان بمواصلة جهودهما للتوصل لاتفاق على كل قضايا الوضع النهائي في أقرب وقت.

---

* انظر: **البيان الثلاثي الصادر عن البيت الأبيض عقب انتهاء قمة كامب ديفيد**، واشنطن، 25 تموز/ يوليو 2000، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف 2000، ص 220.

- يتفق الجانبان على أن المفاوضات المستندة إلى قراري مجلس الأمن ((242)) و((338)) هي السبيل الوحيد للتوصل للاتفاق، ويتعهدان بإيجاد مناخ للمفاوضات خالٍ من الضغوط والتهديد بالعنف.
- يدرك الجانبان أهمية تجنب الأعمال المنفردة التي تؤثر سلفاً على نتائج المفاوضات، وأن خلافاتهما لا تحل إلا من خلال مفاوضات حسنة النية.
- يتفق الجانبان على أن تبقى الولايات المتحدة شريكاً حيوياً في السعي إلى السلام، وأن يواصلا التشاور بصورة مكثفة مع الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeleine Albright.

4.4.3 المقترحات الأمريكية للتسوية النهائية 2000

في كانون الأول/ ديسمبر 2000، كانت الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أسفرت عن انتخاب رئيس جمهوري ((جورج بوش الابن))، وكان إيهود باراك قرر التوجه إلى خوض انتخابات عامة مبكرة، وسط مؤشرات قوية أنه سوف يخسر الجولة لمصلحة مرشح حزب الليكود أريئيل شارون Ariel Sharon. أما على الجانب الفلسطيني، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وانشغل الفلسطينيون برد الاعتداءات الإسرائيلية عن مدنهم وقراهم في الأراضي المحتلة. الأمر الذي قوَّض الأرضية المناسبة للاستمرار في المفاوضات الرامية إلى التوصل لاتفاق سياسي يؤسس لقيام دولة فلسطينية مستقلة، بمساعدة فعالة من الدبلوماسية الأمريكية، وقررت إسرائيل بشكل أحادي تعليق المفاوضات مع الفلسطينيين (قريع، 2007، ص 364).

وعلى الرغم من ذلك كله، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، حاول الرئيس كلينتون كسر الجمود الذي وصلت إليه العملية التفاوضية، وتقدم الرئيس الأمريكي بمقترحات جديدة* استلهمها من جملة النقاشات التي دارت في كامب ديفيد، وما تبع ذلك من مفاوضات لاحقة، بأمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وقد هدفت المقترحات إلى إنهاء اعتماد الفلسطينيين على الشرعية الدولية لتسهيل مهمة التحالف الأمريكي الإسرائيلي في تمرير مخططاته التفاوضية التي تتحكم بها موازين القوى (يوسف، 2009، ص 348-349). واختار الرئيس كلينتون ألا يدوِّن تلك المقترحات على

* جاءت مقترحات الرئيس كلينتون في أعقاب جولة مفاوضات عُقدت في قاعدة بولينغ العسكرية قرب واشنطن بين وفدين فلسطيني وإسرائيلي، لا من أجل التوصل إلى اتفاق سلام قد بدا بعيداً في ظل التداعيات السياسية والأمنية التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وإنما من أجل تنفيذ اتفاق شرم الشيخ ((تشرين الأول/ أكتوبر 2000)) الرامي إلى وقف إطلاق النار، وتهدئة الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية.

ورقة رسمية أمريكية كي لا تكون مستنداً ملزماً للرئيس الذي سيخلفه، واستعاض عن ذلك بإملاء هذه المقترحات خلال اجتماع في البيت الأبيض حضره ممثلون عن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي*.

تلا الرئيس كلينتون مقترحاته الخاصة بإنهاء الصراع على مدى عشرين دقيقة قائلاً: "أطرح أمامكم أفضل ما أمكنني التوصل إليه، أطلعوا زعيميكم وأبلغوني إن كانا مستعدين للمجيء لإجراء مناقشات على أساس هذه الأفكار، إذا كانا مستعدين، فسأقابلهما الأسبوع المقبل كلاً على حدة، وإن لم يكونا مستعدين، فسأكون قد مضيت في الأمر إلى أبعد ما أستطيع" (الدراسات الفلسطينية، ع 45-46، 2001، ص 162). وقد ركزت مقترحات الرئيس كلينتون على عدد من قضايا الوضع النهائي، ولكن ليس جميعها؛ ((المستوطنات واللاجئون والقدس والحدود والأمن))، وجاء في هذه المقترحات**:

4.4.3.1 الأرض والحدود

تنسحب إسرائيل من 94-96 في المائة من أراضي الضفة الغربية لصالح الدولة الفلسطينية، ومبادلة 4-6 في المائة من أراضي الضفة الغربية فيما يسمى بالكتل الاستيطانية، مقابل 1:3 من أراضي إسرائيل تُضم كشريط بديل للأراضي المقتطعة إلى قطاع غزة الذي يُمنح بالكامل لهذه الدولة. وبدا واضحاً أن هذا التبادل لا يستند إلى التساوي من حيث مساحة الأراضي، ولم يُشر من قريب أو بعيد إلى التساوي من حيث القيمة أيضاً. إضافة إلى ترتيبات خاصة لممرات آمنة ودائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يوضح المقترح ما إذا كان هذا الممر بديلاً عن الفرق في نسب الأراضي المتبادلة. ويطلب المقترح ضرورة تفكير الطرفين في تبادل أراضٍ مستأجرة لتلبية احتياجات كل طرف.

ويُبقي المقترح الأمريكي نحو 80 في المائة من المستوطنين في كتل استيطانية داخل الأراضي الفلسطينية، تتمثل في سبعة كتل، وهي: كتلة ريحان شمال غرب الضفة الغربية، وكتلة سلفيت جنوب طولكرم، وكتلة أريئيل جنوب غرب نابلس، وكتلة عوفريم جنوب غرب كتلة أريئيل، وكتلة اللطرون، وكتلة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس حتى مشارف مدينة أريحا، وكتلة غوش عتسيون غرب بيت لحم، ومراعاة التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية (البابا، 2001، ص 10).

---

* ضم الوفد الفلسطيني ياسر عبد ربه وصائب عريقات ومحمد دحلان، وغيث العمري وسميح العبد من طاقم الخبراء والمستشارين والقانونيين. بينما ضم الوفد الإسرائيلي شلومو بن عامي وغلعاد شير وشلومو يناي رئيس هيئة التخطيط في الجيش الإسرائيلي، وبيني ميدان من مكتب إيهود باراك، وغيدي غريشتاين مساعد شير.

** انظر: **النص الكامل لمقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي**، البيت الأبيض، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، شتاء/ ربيع 2001، ص 162.

4.4.3.2 الأمن

يكمن الحل الأمني في وجود دولي لا يمكن سحبه إلا بموافقة متبادلة، ويتولى هذا الوجود مراقبة تطبيق الاتفاق بين الجانبين. ويتم تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي على مدى ثلاث سنوات، بينما يتم تدريجياً إحلال الوجود الدولي في المنطقة. وفي نهاية هذه الفترة سيبقى تواجداً إسرائيلياً صغيراً في مواقع ثابتة في غور الأردن خاضعاً لسلطة القوة الدولية لمدة ثلاث سنوات إضافية، ويمكن تقليص هذه الفترة في حالة حدوث تطورات إقليمية ايجابية تحد من المخاطر التي تهدد إسرائيل.

وتحتفظ إسرائيل بثلاث محطات للإنذار المبكر في الضفة الغربية، مع وجود فلسطيني في هذه المنشآت لأغراض الارتباط والاتصال، وستكون هذه المحطات عرضة لإعادة النظر بعد عشرة أعوام، وأي تغيير في وضعها يكون باتفاق الطرفين، وهذا يعني من ناحية عملية أن إسرائيل هي التي تحدد مدة بقاء هذه المحطات. ويدعو المقترح الأمريكي أن يكون للدولة الفلسطينية سيطرة على مجالها الجوي، مع مراعاة حاجات إسرائيل في مجالي التدريب والعمليات. وإلى دولة فلسطينية غير مسلحة.

4.4.3.3 القدس

يشير المقترح الأمريكي إلى مبدأ عام وهو أن المناطق العربية تكون فلسطينية والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية، مع تطبيق هذا المبدأ على البلدة القديمة أيضاً. وقد عرض كلينتون صياغتين اثنتين فيما يتعلق بموضوع القدس، تتطلبان تواجد قوة مراقبة دولية لتوفير ثقة متبادلة:

1. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية، مع التزام صارم من كلا الجانبين بعدم القيام بعمليات حفريات أسفل الحرم أو الحائط.
2. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط.

اتصفت مقترحات الرئيس كلينتون بشأن القدس التي تعتبر أكثر القضايا التفاوضية تعقيداً لما لها من أبعاد دينية واستراتيجية وأخرى اقتصادية، كغيرها من المقترحات بالعمومية، والملاحظ أن الأساس الذي قامت عليه هذه المقترحات هو الوضع القائم الذي فرضته سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، فالمقترحات حاولت أن تضع حلاً عملياً لمسألة القدس أقرب إلى التصورات الإسرائيلية منه إلى القرارات الدولية والموقف الفلسطيني الذي يستند إليها. فالمبدأ العام الذي أشارت إليه مقترحات

كلينتون لدى تطبيقه على الأراضي والأحياء في مدينة القدس والتي تقع خارج البلدة القديمة، فإن هذا يعني أن الجانب الفلسطيني سيسيطر على 25 حياً بمساحة إجمالية تبلغ نحو 45,000 دونماً تمثل 65 في المائة من مساحة المدينة، في المقابل فإن 15 حياً استيطانياً في المدينة ستصبح جزءاً من إسرائيل بمساحة قدرها 25,000 دونماً تمثل 35 في المائة من مساحة المدينة (البابا، 2001، ص 16).

4.4.3.4 اللاجئون

اقترح الرئيس كلينتون أن يكون أي حل لمسألة اللاجئين مبنياً أو منسجماً مع «مقاربة الدولتين» التي قبلها الطرفان كلاهما كوسيلة لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: دولة فلسطين، كوطن للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل، كوطن للشعب اليهودي. وبموجب «حل الدولتين»، يجب أن تكون الدولة الفلسطينية نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون العودة إلى المنطقة، دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين. ومضى الرئيس كلينتون بضرورة تبني صيغة بشأن حق العودة تتوافق والحل القائم على أساس «دولتين»، توضِّح أنه لا يوجد حق معين للعودة إلى إسرائيل نفسها، ولكن هذا لا ينفي طموح الفلسطينيين للعودة إلى المنطقة. فالاتفاق لابد وأن يُحدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين، وهي: الدولة الفلسطينية، مناطق إسرائيلية تنقل إلى الدولة الفلسطينية ضمن تبادل الأراضي، إعادة تأهيلهم في الدول المضيفة، إعادة تأهيلهم في دولة ثالثة، أو الدخول إلى إسرائيل.

عموماً، لم تحدد مقترحات الرئيس كلينتون المساحة الكلية للضفة الغربية، ولذلك فإن الإشارات إلى نسب مئوية تعتبر ضبابية. ففيما يتعلق بالأراضي التي ستصبح تحت السيادة الفلسطينية والأراضي التي ستضم لإسرائيل بموجب المقترحات في ظل عدم وجود خارطة تحدد الأراضي والنسب؛ تثير الصيغة مجموعة من الشكوك حول المساحة الحقيقية للأراضي التي ستنتقل للجانب الفلسطيني والتي حددت ما بين 94-96 في المائة، حيث تحتمل هذه الصيغة عدة تفسيرات واحتمالات، خاصة وأنه لم يتم اعتماد مساحة محددة متفق عليها للضفة الغربية (البابا، 2001، ص 9)، بمعنى أن «الدولة الفلسطينية» ستتكون وفقاً للنسبة المقترحة من الضفة الغربية كلها بما في ذلك القدس الشرقية، أم ستتكون من الضفة الغربية باستثناء القدس.

فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالكتل الاستيطانية التي تحدث عنها المقترح الأمريكي؛ رفض الجانب الفلسطيني استخدام «الكتل الاستيطانية» كمبدأ تفاوضي، كون هذا المبدأ يُخضع المصالح

الفلسطينية المتمثلة في التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى المصالح الإسرائيلية المتمثلة في التواصل الجغرافي للمستوطنات التي يُقر المجتمع الدولي بعدم شرعيتها (الدراسات الفلسطينية، ع 45-46، 2001، ص 164). وأبدى الفلسطينيون كذلك الأمر حرصهم على مبدأ تبادل الأراضي مِثْلاً بمثل، والحصول في مقابل الأراضي التي سيتم ضمها إلى إسرائيل على أراضٍ مساوية في القيمة والمساحة (قريع، 2007، ص 369).

وفيما يخص قضايا الأمن، اعترض الفلسطينيون على منح إسرائيل ثلاث سنوات للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الأمر على بقاء إسرائيل في غور الأردن لثلاث سنوات إضافية، ونظر الفلسطينيون إلى تأجيل الانسحاب الإسرائيلي من هذه المناطق أن من شأنه تهديد التنفيذ السلمي للاتفاق ويخلق مصدراً مستمراً للاحتكاك (الدراسات الفلسطينية، ع 45-46، 2001، ص 164).

أما فيما يتعلق بالقدس، فقد جرى التفريق بين حائط المبكى الذي يبلغ طوله 58 متراً وبين الحائط الغربي الذي يبلغ طوله 485 متراً، فالمصطلح المستخدم يشير إلى منطقة تتعدى الحائط الغربي وتضم النفق الذي افتتحه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عام 1996، والذي أدى إلى اشتعال ما عُرف بانتفاضة النفق. فضلاً عن أن المقترح الأمريكي يترجم إلى الحد الأقصى تواصلاً جغرافياً للجزء الإسرائيلي من القدس، ويعطي الفلسطينيين في نهاية المطاف جُزراً متقطعة الأوصال داخل المدينة. لقد أراد الفلسطينيون كذلك الأمر تواصلاً جغرافياً بين القدس وبقية أراضي الدولة الفلسطينية، والمحافظة على مكانة المدينة مفتوحة مع ضمان حرية الجميع في الوصول إليها (البابا، 2001، ص 17).

وبالنسبة لمسألة اللاجئين، فقد عكس المقترح الأمريكي تبنياً كاملاً للموقف الإسرائيلي القاضي بأن تطبيق حق العودة سيكون مرهوناً كليةً للسلطة التقديرية في إسرائيل. فاللغة التي استخدمها الرئيس كلينتون تعفي إسرائيل من أي التزام، ولا تلزمها إلا بالتفكير في السماح بدخول اللاجئين بصفتهم مهاجرين لا عائدين (قريع، 2007، ص 370). وبذلك لم تُعطِ هذه المقترحات أي فرصة للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ((194))، والذي يُعد أساس التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين.

4.5 خاتمة

دخلت مسألة البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مرحلة جديدة منذ مؤتمر مدريد عام 1991، ولم يكن لعملية السلام أن تبدأ لولا عوامل ذاتية وموضوعية، ومتغيرات فرضت نفسها، ودفعت باتجاه بدء عملية شاملة لتحقيق التسوية المنشودة. ودخلت الأطراف عملية مفاوضات شاملة، في سبيل تسوية الصراع، وأخذ الفلسطينيون بالتطرق لكل ما من شأنه أن يحقق قيام «دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة»، غير أن مفاوضات مدريد لم تقترب من قيام «الدولة الفلسطينية»، مع أنها لم تستبعدها في حقيقة الأمر، حيث أخذت مواقف إسرائيل تعيق كل ما من شأنه أن يلبي طموحات الفلسطينيين وتطلعاتهم.

وجاءت اتفاقات أوسلو كنتيجة للأوضاع الدولية والإقليمية والداخلية الفلسطينية التي عُقدت المفاوضات وأُبرمت الاتفاقات في ظلها، وقبل الجانب الفلسطيني أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وفق مراحل، وبذلك لم تعطِ الاتفاقات حلاً للصراع من جميع جوانبه بما يشمل القضايا الرئيسية فيه، فقد تأجل البحث في قضايا «القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات» إلى مفاوضات الوضع الدائم، وفي حقيقة الأمر، لم تُقدم إسرائيل على توقيع اتفاقات أوسلو كإجراء يمهد الطريق بأي شكل من الأشكال لقيام «دولة فلسطينية مستقلة»، وظَّل تنفيذها للالتزامات المرتبطة بالفترة الانتقالية انتقائياً، ومضت في نشاطاتها الاستيطانية، وتنفيذ إجراءاتها التي تعيد تشكيل الأوضاع على الأرض، بما يخدم أغراضها في التسوية النهائية.

وقد كشفت مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 التي تطرقت إلى قضايا الوضع الدائم للمرة الأولى حقيقة التوجهات الإسرائيلية نحو التسوية مع الفلسطينيين، إذ لم تسمح مقترحات إسرائيل بقيام «دولة فلسطينية» ذات قدرة على البقاء، وأظهرت تلك المفاوضات تبنياً أمريكياً لوجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية لاسيما «القدس واللاجئون»، وبدا الموقف الأمريكي منحازاً إلى الموافقة على المقترحات الإسرائيلية. وعلى الرغم من مقترحات الرئيس كلينتون للتسوية النهائية التي مثَّلت محاولة أخيرة من قبل الإدارة الأمريكية لكسر الجمود الذي وصلت إليه عملية السلام، إلا أن تلك المقترحات بدت مبهمة وعمومية، وأوحت أنها قد وُضعت بعد التشاور مع الجانب الإسرائيلي، وأعطت حلولاً مجحفة بحق الفلسطينيين، تحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

الفصل الخامس

الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية

((2010 - 2001))

الفصل الخامس

الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية 2001- 2010

5.1 مقدمة

شهد عام 2001 تطورات عدة تركت أثراً كبيراً على السياسة الأمريكية تجاه عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد تسلمت إدارة الرئيس جورج بوش الابن السلطة في كانون الثاني/ يناير 2001، في ظل أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000. أضف إلى ذلك تولى أريئيل شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي ألقت بظلالها على العقلية السياسية للإدارة الأمريكية، إذ تأثرت إلى حد كبير بأفكار تيار المحافظين الجدد وأطروحاته، مما ترك أثره على عملية التسوية*. وبدأت الإدارة الأمريكية التعامل مع الوضع القائم من خلال «لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق» برئاسة جورج ميتشل** George J. Mitchell التي خرجت بـ «توصيات لجنة ميتشل»، ولتدارك التدهور في الأوضاع على الأرض؛ بعثت الإدارة الأمريكية بجورج تينت*** George Tenet للمنطقة.

وجدت إدارة الرئيس بوش الابن في ظل هذ المستجدات ألا تتدخل بشكل مباشر في عملية التسوية، لقناعتها بأنها لن تفعل أو تُقدم أكثر مما فعلته وقدمته إدارة الرئيس كلينتون، ولم تستطع التوصل إلى حل (عبد السلام، 2006، ص 175). لذلك ركزت إدارة الرئيس بوش الابن على التخلص من

---

* أدت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 إلى تغير جذري في أجندة واهتمامات السياسة الأمريكية، وإلى إعادة ترتيب الولايات المتحدة لأولوياتها، وصياغة استراتيجياتها ووسائلها تجاه الشرق الأوسط، بهدف حماية الأمن القومي الأمريكي. ومنذ أن زاد تغلغل المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية؛ تصاعدت النبرة العسكرية الأمريكية كاستراتيجية للتعامل مع الواقع الذي فرضته أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وزاد تدخلهم وتحكمهم في تفاصيل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وجعل السياسة الأمريكية تسير في خدمة المصالح الإسرائيلية، وبالتالي أسهم ذلك وبشكل جوهري في تحديد مسار النهج السياسي الذي اعتمدته إدارة جورج بوش الابن فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الصراع.

** سياسي عن الحزب الديمقراطي الأمريكي، وعضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي «1980- 1995». عيّنه الرئيس كلينتون مبعوثاً عن الولايات المتحدة للسلام في ايرلندا الشمالية والشرق الأوسط «1995- 2001»، وعيّنه كذلك الرئيس أوباما مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط «2009- 2011». قاد ميتشل لجنة تقصي الحقائق الأميركية في عهد الرئيس كلينتون عام 2000 بهدف إيجاد حلول للوضع الدامي الذي تفجَّر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عقب فشل مؤتمر كامب ديفيد.

*** عمل مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «CIA» «1997- 2004»، وأرسلته إدارة الرئيس بوش الابن في 13 حزيران/ يونيو 2001 إلى المنطقة بهدف وقف التدهور في الوضع الأمني على الأرض، والبحث في آلية لوقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 أرسلت الإدارة الأمريكية بعثة للسلام برئاسة الجنرال المتقاعد أنتوني زيني Anthony Zinni، لتطبيق بنود «خطة تينت» و«توصيات لجنة ميتشل».

الموروث السياسي لإدارة الرئيس كلينتون، والتنصل من أفكاره ومقترحاته، والتمسك بممارسة دور محدود لا يتجاوز «إدارة الأزمة» وعدم إقحام نفسها في دائرة الصراع، والبحث عن حلول لأزمة بات واضحاً أنها تزداد تعقيداً (نعيرات، 2012، ص 340).

لكن في المقابل، أطلق نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney وعداً مشروطاً لإقامة دولة فلسطينية (الأزعر، 2003، ص 46). فقد زار نائب الرئيس الأمريكي الدول العربية في آذار/ مارس 2002، واستثنى الرئيس ياسر عرفات من هذه الزيارة التي هدفت إلى كسب التأييد للحرب الأمريكية على العراق، مع وعد بتحريك مسار التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية لاحقاً. وهو الأمر الذي تولاه الرئيس بوش الابن في 24 حزيران/ يونيو 2002 في حديثه عن مفهومه للتسوية السياسية، وجوهر الموافقة على قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، لكنه تطَّرق في المناسبة ذاتها إلى ما عُرف في وقتٍ لاحق بقضية إصلاح السلطة الفلسطينية، بما يؤدي إلى بروز قيادة بديلة للرئيس عرفات، وإعادة تأهيل السلطة الفلسطينية كشريك مفاوض في عملية السلام. وعلى أية حال، يستعرض هذا الجزء من الدراسة مجمل الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية منذ عام 2001.

5.2 المبحث الأول

خارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط

تضافرت عدة عوامل دفعت الرئيس بوش الابن لطرح رؤية جديدة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، ضمَّنه نصاً هو الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأمريكية الحديث تجاه مشكلة الشرق الأوسط الرئيسية، إذ أعلن: "التزام إدارته نحو سلام عادل في الشرق الأوسط تعيش فيه ((دولتان))، إسرائيل، وفلسطين، بسلام معاً ضمن حدود آمنة ومعترف بها" (الدراسات الفلسطينية، ع 49، 2002، ص 173).

صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ((1397)) في 12 آذار/ مارس 2002، والذي أكد على: "رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، ضمن حدود آمنة ومعترف بها" (دائرة شؤون اللاجئين، 22 آذار 2010). وفي الدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة العربية في بيروت 27-28 آذار/ مارس 2002؛ أقِّرت خطة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية، والتي اعتبرت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منتهياً؛ إذا ما قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، مع حلٍ عادل لمشكلة اللاجئين وفقاً للقرار ((194))، والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2008).

ألقى الرئيس بوش الابن خطاباً في 24 حزيران/ يونيو 2002 كرسه للحديث عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وطرح فيه خطوطاً عريضة لعملية سياسية تؤدي إلى وضع حدٍ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقيام ((دولة فلسطين)) على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (الدراسات الفلسطينية، ع 52، 2002، ص 222). ومثّل هذا الخطاب رافعة أطلقت سلسلة طويلة من المشاورات والمناقشات الدولية، التي ما لبثت أن تمخضت عن تشكيل ما عُرف باللجنة الرباعية الدولية التي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة، كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، وعُهد لها بترجمة الأفكار الأمريكية إلى خطة متكاملة للتسوية، عُرفت منذ ذلك الحين بـ ((خطة خارطة الطريق))، والتي صدرت المسودة الأولى لها في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وتسلمت أطراف الصراع نسختها النهائية في 1 أيار/ مايو 2003، بعد الأخذ إلى حدٍ ما بالتحفظات الفلسطينية والإسرائيلية إزاء هذه الخطة (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع 9-10، 2003، ص 8-9).

5.2.1 مضمون الخطة والتزامات الأطراف

حملت خطة خارطة الطريق عنواناً رئيسياً ((خارطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني ترتكز على الأداء))*، وتضمنت ثلاث مراحل رئيسية، إضافة إلى مقدمة عامة أعطت توصيفاً للمبادئ التي تقوم عليها الخطة، وركزت المقدمة على مبادئ أساسية (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 157):

– الأداء هو ركيزة أساسية من ركائز تنفيذ الخطة واستمرارها.

– تستهدف الخطة تحقيق تقدم من خلال خطوات تبادلية من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات برعاية الرباعية الدولية.

– الهدف النهائي للخطة يتمثل في الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني بحلول عام 2005، من خلال إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

– لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين وتسوية الصراع إلا من خلال إنهاء العنف ((والإرهاب))، وعندما يمتلك الشعب الفلسطيني قيادة قادرة على بناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة.

– المرجعية التي تستند إليها الخطة هي أسس مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ((242)) و((338)) و((1397))، والاتفاقات التي تم التوصل لها سابقاً بين الطرفين، والمبادرة العربية للسلام.

– اللجنة الرباعية هي الوحيدة المخولة بتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق الخطة، مع التأكيد على أن التزامات الطرفين يجب أن تنفذ بشكلٍ متوازٍ.

تضمنت خطة خارطة الطريق تسوية القضية الفلسطينية من خلال ثلاث مراحل، يُتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متوازٍ، إلا إذا حُدد الأمر على غير ذلك، وجاءت هذه المراحل على النحو التالي (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 157):

5.2.1.1 المرحلة الأولى: تشرين الأول/ أكتوبر 2002- أيار/ مايو 2003

أشارت الخطة في مرحلتها الأولى إلى ضرورة أن تعيد القيادة الفلسطينية التأكيد على حق إسرائيل في الوجود بسلامٍ وأمن، وقيام الجانب الفلسطيني بوقف كامل وغير مشروط للعنف، واستئناف ((التعاون الأمني)) مع إسرائيل، وإنهاء النشاط المسلح والتحريض ضد الإسرائيليين. والشروع في

* انظر: **خطة خارطة الطريق** المُقرة في 30 نيسان/ إبريل 2003، واشنطن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 157.

"إصـلاح سياسـي شـامل" يهدف إلـى بنـاء المؤسسـات الفلسـطينية. وفـي المقابـل تقـوم إسـرائيل بتأكيـد التزامها ((رؤية الدولتين))، المتضمنة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء تعيش بسلام وأمن إلـى جانب إسرائيل، وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ((الوضـع الإنسـاني للفلسطينيين))، وتبادر إلـى تفكيك ((المواقـع الاسـتيطانية التـي أقيمـت منـذ آذار/ مـارس 2001))، كمـا تجمـد، انسـجاماً مـع توصيات تقرير لجنة ميتشل ((جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)).

5.2.1.2 المرحلة الثانية: حزيران/ يونيو - كانون الأول/ ديسمبر 2003

وفي المرحلة الثانية من الخطة تنصب الجهود على ((خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات حدود مؤقتة في عام 2003))، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني، وهو هدف لن يتحقق إلا عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد ((الإرهاب))، وقادرة ومستعدة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها على أساس ((التسامح والحرية)). ويتم الاتفاق على إقامة هذه الدولة ذات الحـدود المؤقتـة، عبـر عمليـة تفـاوض إسـرائيلي - فلسـطيني، يُطلقهـا مـؤتمر دولـي تعقده اللجنـة الرباعيـة، ويرتكز إلـى هدف ((سـلام شـرق أوسـطي شـامل)). وخـلال هذه المرحلـة ((تعيـد الـدول العربيـة العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة الفلسطينية الثانية)).

5.2.1.3 المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع 2004- 2005

يكون التقدم نحو المرحلـة الثالثـة وفقاً لحكم اللجنـة الرباعيـة الإجمـاعي، وتتمثـل أهداف هذه المرحلـة بتعزيـز الإصـلاح واستقرار المؤسسـات الفلسـطينية، والأداء الأمنـي المتواصـل والفعـال. وتقـوم اللجنـة الرباعيـة فـي مطلـع عـام 2004 بالـدعوة إلـى مـؤتمر دولـي جديد يصـادق علـى الاتفـاق بشـأن ((الدولـة الفلسطينية المستقلة ذات الحـدود المؤقتـة))، ويطلـق رسمياً المفاوضـات الفلسطينية - الإسرائيلية التـي تهـدف إلـى التوصـل لاتفـاق الوضـع الـدائم فـي عـام 2005، بمـا فـي ذلـك ((الحـدود، والقـدس، واللاجئـون والمسـتوطنات))، كمـا يـدعم التقدم نحـو تسـوية شـرق أوسـطية شـاملة بين إسـرائيل ولبنـان، وإسرائيل وسوريا، تتم بأسرع وقت ممكن. ويتوصل الطرفان في نهاية عملية التفاوض إلى اتفاق نهائي وشامل يضع حداً للصراع، على أساس قرارات مجلس الأمن ((242)) و((338)) و((1397))، التي تُنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حـلاً متفقاً عليـه، عـادلاً منصـفاً وواقعيـاً، لقضـية اللاجئين، وحـلاً تفاوضـياً بشـأن القدس، يأخذ بعين الاعتبـار الاهتمامـات السياسـية والدينيـة للجـانبين، ويصـون

المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق ((رؤية دولتين))، إسرائيل، ودولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة ديمقراطية وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وعلى أية حال، احتوت المراحل السابقة من خطة خارطة الطريق مجموعة من الالتزامات يجب أن تقوم بها الأطراف المعنية ((الفلسطينيون، إسرائيل، اللجنة الرباعية، والدول العربية))، بشكل متوازٍ أحياناً ومتتابع أحياناً أخرى، وقد جاءت التزامات الأطراف الواردة في الصيغة النهائية لخطة خارطة الطريق بعد مشاورات واسعة أجرتها الرباعية الدولية فيما بينها وبين الأطراف المعنية، وبخاصة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتمثلت هذه الالتزامات في (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 157):

5.2.1.4 التزامات الطرف الفلسطيني

– إعادة بناء الأجهزة الأمنية واستئناف التعاون الأمني، والعمل بجدية ضد ((العنف والإرهاب))، وتفكيك البنية التحتية للمنظمات المسلحة.

– إجراء إصلاحات سياسية من خلال البدء في عملية وضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية، يتم إقراره في المرحلة الثانية من الخطة، وتعيين رئيس وزراء، أو حكومة انتقالية تتمتع بالسلطات، كذلك تجرى انتخابات حرة ومفتوحة تتوج بتأليف حكومة إصلاح يكون على رأسها رئيس للوزراء.

– يلتزم الأداء الفلسطيني بالمعايير القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح.

– التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم والشامل، وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في عام 2005، من خلال تسوية متفق عليها بين الأطراف.

5.2.1.5 التزامات الطرف الإسرائيلي

– لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أية إجراءات تقوض الثقة، مثل الإبعاد والهجمات على المدنيين وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتدمير المؤسسات والبنى التحتية.

– تقوم إسرائيل بالانسحاب، بالتدريج، من المناطق التي احتلتها منذ 29 أيلول/ سبتمبر 2000.

– تُسهل الحكومة الإسرائيلية مهمة السلطة الفلسطينية في إجراء الإصلاحات، من خلال عدم تقييد الحركة والانتقال، واتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية.

– تحويل الأموال الخاصة بالسلطة الفلسطينية وفق آلية متفق عليها.

– تطبيق الاتفاقيات السابقة لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات، تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

– تلتزم إسرائيل التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم والشامل، وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في عام 2005 من خلال تسوية متفق عليها بين الأطراف.

5.2.1.6 التزامات اللجنة الرباعية الدولية

– دعم جهود وقف إطلاق نار دائم وشامل، والبدء بمراقبة غير رسمية تتطور إلى مراقبة رسمية.

– مراجعة الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية وإمكانات النمو الاقتصادي، وتقديم دعم متواصل من المانحين، بما في ذلك زيادة التمويل من خلال المنظمات الحكومية.

– عقد مؤتمر دولي أول لإطلاق عملية تؤدي إلى «إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة»، مع الاستمرار في عملية الدعم والمراقبة.

– عقد مؤتمر دولي ثانٍ لتثبيت الدولة المستقلة ذات الحدود المؤقتة، ويُعلن من خلاله الإطلاق الرسمي لعملية تفاوضية تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام 2005.

5.2.1.7 التزامات الأطراف العربية

– تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم عن الجماعات التي تدعم «العنف والإرهاب» وتقوم بهما.

– تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

– إعادة إحياء «المفاوضات المتعددة الأطراف».

– توافق الدول العربية على إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل تحقق الأمن لجميع دول المنطقة، وفي إطار السلام العربي-الإسرائيلي الشامل.

وبنظرة سريعة لمدى التزام الأطراف المعنية بمتطلبات خارطة الطريق، ولاسيما الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ نجد أن السلطة الفلسطينية قد أوفت بمعظم ما كان مطلوباً منها، وبخاصة بعد أن تم التغلب على قضية «العمل بجدية ضد العنف والإرهاب»، وذلك من خلال الاتفاق بين السلطة والفصائل الفلسطينية على تحقيق تهدئة شاملة، وهو ما أكدته السلطة والفصائل في آن واحد من خلال الاتفاق على ذلك رسمياً في اجتماع الفصائل في القاهرة الذي عقد في آذار/ مارس 2005 (قريع، 2011،

ص 205). كما أن السلطة الفلسطينية بدأت فعلياً بتنفيذ العديد من الالتزامات الواردة في الخطة، فقامت بتعديل القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003، واستحدثت منصب رئيس الحكومة ذو صلاحيات حقيقية، ونظَّمت مطلع عام 2005 انتخابات رئاسية حرة عقب استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وأجرت انتخابات بلدية في العديد من التجمعات السكانية. فضلاً عن قيامها بسن مجموعة قوانين وتشريعات تنظم عمل السلطة التنفيذية وتقر مبدأ الفصل بين السلطات، وأعادت ترتيب الأجهزة الأمنية، كل ذلك جاء في إطار الإصلاحات القانونية والإدارية والاقتصادية التي فرضتها خارطة الطريق.

وعلى الجانب الآخر، بدت خطة خارطة الطريق أكثر تعقيداً، وخاصة لعدم توفر النية لدى إسرائيل تنفيذ الالتزامات المطلوبة منها، فقد بدا واضحاً أن النية الإسرائيلية غير متوفرة لتفكيك المواقع الاستيطانية التي أقيمت بعد آذار/ مارس 2001، بالإضافة إلى تجميد جميع النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، ودليل على ذلك، مواصلة الحكومة الإسرائيلية ضخ مزيداً من الأموال للمزيد من التوسع والبناء في المستوطنات (قريع، 2011، ص 207). وتبقى المسألة الأكثر دلالة على عدم نية إسرائيل تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق؛ هي إصرارها على الاستمرار في العمل على بناء الجدار العازل الذي شرعت ببنائه في الضفة الغربية منذ عام 2002، على الرغم من الموقف الدولي المعارض، إذ يعلم المجتمع الدولي طبيعة هذا النشاط الاستيطاني، ويدرك مدى خطورته على فُرص العودة إلى عملية سياسية حقيقية، وهو الأمر الذي دفع محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليو 2004 إلى إصدار رأياً استشارياً* يقضي بعدم شرعية بناء الجدار، كونه يخالف القانون الدولي، وطلبت المحكمة بتفكيك الجدار وتعويض المتضررين منه.

5.2.2 موقف طرفي الصراع من خارطة الطريق

ما إن أعلن الرئيس الأمريكي في حزيران/ يونيو 2002 رؤيته ((دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن))، ثم طُرحت على إثر ذلك خطة خارطة الطريق من قِبل اللجنة الرباعية، حتى أعلن كل طرف في الصراع، وكل من يهمه هذه الخارطة كطريق لتسوية القضية الفلسطينية موقفه منها، وما يهم هنا الموقف الفلسطيني ثم الموقف الإسرائيلي:

* انظر: **قرار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري،** لاهاي 9 تموز/ يوليو 2004، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 59، صيف 2004، ص 160 - 173. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة في 20 تموز/ يوليو 2004 على الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة، انظر: **مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري،** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 59، صيف 2004، ص 159.

5.2.2.1 الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق

بعد أن تسلم الجانب الفلسطيني المسودة الأولى لخطة خارطة الطريق من وليام بيرنز William Burns مساعد وزير الخارجية الأمريكي، أثناء زيارة له إلى مدينة أريحا ولقائه وفداً فلسطينياً رفيع المستوى في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، لدراستها من قبل القيادة الفلسطينية، ومن ثم الرد عليها؛ شهدت الساحة الفلسطينية والعربية سلسلة من المشاورات والتحركات النشطة حول الخطة، وترتب على ذلك سلسلة من الملاحظات الفلسطينية والعربية على خارطة الطريق (الطناني، 2003، ص 18). واجتمعت القيادة الفلسطينية في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 في رام الله، وناقشت تلك الخطة وأكدت أنها تتعامل بكل جدية ومسؤولية معها في صورتها الأولية والملاحظات الفلسطينية عليها قبل إقرارها من قِبل اللجنة الرباعية (كونا، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، وفي اليوم التالي؛ أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات، قبول السلطة الفلسطينية من حيث المبدأ خارطة الطريق (الأيام، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، وأعربت عن تحفظاتها عليها، لأنها لا تصب في اتجاه تحقيق الأهداف الأساسية، المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية (أحمد، 2003، ص 133).

جاء القبول الفلسطيني بخارطة الطريق ظناً بأن الخطة قادرة على إحداث تطور إيجابي في عملية التسوية السياسية، وعلى أمل إحراج إسرائيل أمام الرأي العام العالمي ودفعها للانسحاب إلى حدود نهائية لم تُحدد بعد (ياسين، 2009، ص 48)، (الأزعر، 2003، ص 147)، وظناً أيضاً بأن قبول الخطة فلسطينياً من شأنه أن يكشف الموقف الإسرائيلي الرافض لأي تسوية سلام مع الفلسطينيين (عبد السلام، 2006، ص 185). وفي جلسة اللجنة العليا للمفاوضات برئاسة الرئيس عرفات في 2 أيار/ مايو 2003، رحبت اللجنة بالإعلان الرسمي عن نص خارطة الطريق وأكدت قبولها واستعدادها لتنفيذها، واعتبرت أن الخطة مطروحة للتطبيق وليس لإعادة التفاوض (الأيام، 3 أيار/ مايو 2003)، وفي اليوم التالي أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قبولها خارطة الطريق، ودعت إسرائيل للموافقة عليها كي يتسنى البدء في تطبيقها. كما دعت الرباعية الدولية وضع آليات تنفيذ إلزامية لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وجداول زمنية محددة لكافة مراحل الخطة، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية (الأيام، 4 أيار/ مايو 2003).

عبر الفلسطينيون عن استهجانهم من الموقف الإسرائيلي الذي كان يماطل ويرفض الإعلان بشكل رسمي قبول خطة خارطة الطريق، ويطرح شروطاً تعجيزية وتعديلات هدفها تقويض هذه الخطة

وتحويلها إلى مجرد اشتراطات أمنية على الجانب الفلسطيني، وإسقاط أية التزامات أمنية وسياسية بموجب بنود الخطة (الطناني، 2003، ص 23)، واعتبروا أن التعديلات التي تقدمها إسرائيل تعد نوعاً من التهرب من عملية السلام (عبد السلام، 2006، ص 185).

وفي 30 أيار/ مايو 2003، أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على ضرورة العمل على تنفيذ خطة خارطة الطريق بجميع عناصرها، مع الاستعداد لتطبيق الالتزامات الفلسطينية بشكل متوازٍ مع تطبيق الالتزامات الإسرائيلية، مع أهمية قيام اللجنة الرباعية بالإشراف والرقابة على تنفيذ الخطة خشية الدخول في متاهة الاشتراطات التي كانت قد عطَّلت سابقاً تنفيذ ((توصيات تقرير ميتشل)) و((خطة تينت)) والاتفاقات الموقعة (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 165).

5.2.2.2 الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق

بعد نشر خطة خارطة الطريق رسمياً وتسلمها من قبل الأطراف المعنية، أكدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون ضرورة إدخال أربعة عشر تعديلاً على الخطة*، وأعلنت إسرائيل على لسان وزير خارجيتها سيلفان شالوم Silvan Shalom أن لديها أربع عشرة مساهمة تهدف إلى تعديل خارطة الطريق، وإلا فإن الخطة ستكون مثل كثير من المبادرات الفاشلة.

وكانت التصريحات الإسرائيلية قد انطلقت بُعيد الخطاب الشهير للرئيس بوش الابن في حزيران/ يونيو 2002، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية في اتصال هاتفي مع كونداليزا رايس Condoleezza Rice مستشارة الأمن القومي الأمريكي: "لقد أصغيت باهتمام بالغ إلى الخطاب وتولد لدي انطباع عميق، أنا أريد أن تبلغي الرئيس الأمريكي تقدير إسرائيل لحزمه وإصراره في مكافحة ((الإرهاب)) وقيادته للعالم الحر" (هآرتس، 26 حزيران 2002)، وهنا فسر رئيس الحكومة الإسرائيلية إصرار الرئيس الأمريكي على مكافحة ((الإرهاب)) على أنه إضفاء شرعية على خطواته التصعيدية والعدوانية تجاه الفلسطينيين. إذ يؤمن شارون أن ما لا يأتي بالقوة يأتي بقوة أكبر، لذلك فقد سلك سياسة تدمير كل أثر لاتفاق أوسلو، حيث أقدم على إعادة احتلال الضفة الغربية (شعبان، 2003، ص 29).

---

* انظر: **التحفظات الإسرائيلية تجاه خارطة الطريق**، نقلاً عن صحيفة هآرتس العبرية في 27 أيار/ مايو 2003، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 164. وانظر أيضاً في العدد نفسه: **قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بخارطة الطريق**، 25 أيار/ مايو 2003، ص 163.

يمكن النظر لإعلان أريئيل شارون الموافقة على خطاب الرئيس بوش الابن، أنه لا يعني بالضرورة نيته التنفيذ، حيث أنه لم يتوانَ في وضع شروط تعجيزية تعيق تنفيذ الخطة الأمريكية. وقد استعرض رئيس الحكومة الإسرائيلية في 15 تموز/ يوليو 2002 مواقف إسرائيل السياسية للإدارة الأمريكية عشية اجتماع اللجنة الرباعية في نيويورك، وتضمنت هذه المواقف (شعبان، 2003، ص 31):

– توافق إسرائيل على تصوُّر الرئيس بوش الابن وتنوي تنفيذه، لكنها تشترط تنفيذ كامل للمسؤولية الواقعة على عاتق الفلسطينيين.

– لابد وأن يقوم الفلسطينيون بحل المجموعات المسلحة، وتجريدها من سلاحها، وتوحيد الأجهزة الأمنية تحت قيادة وزير غير متورط بـ ((الإرهاب)).

– وقف ((الإرهاب)) والهدوء المطلق، وهما الشرط الأساسي لتنفيذ تصوُّر الرئيس بوش الابن.

– عدم تحويل مساعدات مالية للرئيس عرفات، كون جزء من هذه الأموال يتحول لتمويل ((الإرهاب)).

عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية عدة تحفظات على الخطة الأمريكية أمام مساعد وزير الخارجية الأمريكي وليام بيرنز الذي زار إسرائيل في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وكانت هذه التحفظات قد تبلورت نتيجة نقاش شاركت فيه أوساط أمنية إسرائيلية. وادعت إسرائيل أن الخطة الأمريكية لم تعطِ القدر الكافي لموضوع مكافحة ((الإرهاب)) (يديعوت أحرنوت، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2002). وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أن إسرائيل لن تتقدم في خارطة الطريق قبل أن يُنفذ الفلسطينيون التزاماتهم كاملة، وعدم قبول إسرائيل الانتقال من مرحلة إلى أخرى قبل التحقق من تنفيذها، كما رفض المطالبة بالوقف الكامل للاستيطان، بحيث تواصل إسرائيل توسيع المستوطنات لمواجهة ما يسميه ((التكاثر الطبيعي))، وكرَّر من جديد شروطه بوقف العنف ((والإرهاب)) وقفاً تاماً (أحمد، 2003، ص 133).

وخلال جلسة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية صراحة أن حكومته لا تقبل بكل المبادئ الواردة في خارطة الطريق، كونها لا توافق على تجميد الاستيطان بشكل مطلق، إذ يجب السماح لإجراء أعمال البناء في المستوطنات بحسب احتياجات ((التكاثر الطبيعي)) للسكان فيها (يديعوت أحرنوت، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002).

بدا واضحاً التوجه السلبي الإسرائيلي نحو خارطة الطريق، وهو ما يفسر التعديلات التي طالبت الحكومة الإسرائيلية بإدخالها على الخطة، لكن وعقب الانتخابات المبكرة في إسرائيل التي

جرت في 28 كانون الثاني/ يناير 2003، والتجديد لرئيس الحكومة أريئيل شارون؛ تكثفت الاتصالات الإسرائيلية-الأمريكية بهدف طرح التحفظات الإسرائيلية على الخطة. وتوصلت إسرائيل والإدارة الأمريكية إلى تفاهم بشأن تطبيق خارطة الطريق. وزعمت مصادر إسرائيلية إن الإدارة الأمريكية قد قبلت بموقف إسرائيل القائل بأن تحقيق التقدم في خارطة الطريق يكون من خلال عنصر التنفيذ وليس الجدول الزمني (يديعوت أحرنوت، 16 نيسان/ إبريل 2002).

وفي 23 أيار/ مايو 2003 أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية قبول الخطوات الواردة في خارطة الطريق والتي تعني إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على الخطة في اجتماعها يوم 26 أيار/ مايو 2003، وقال شارون عقب جلسة المصادقة: "بالنسبة لي هذا يومٌ صعب، الدولة الفلسطينية ليست حُلم حياتي، ولكن بالنظر إلى الأمام، ليس عدلاً مواصلة التحكم بـ 3,5 مليون فلسطيني (يديعوت أحرنوت، 26 أيار/ مايو 2002). إلا أن إسرائيل قد قدمت عدة تحفظات أو اشتراطات لتنفيذ خارطة الطريق (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 164):

- الوقف الكامل للعنف شرط التقدم من مرحلة إلى أخرى.
- وجوب ظهور قيادة جديدة من خلال عملية إصلاح فلسطينية، وإجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي الفلسطيني بالتنسيق مع إسرائيل.
- تخضع آلية مراقبة تنفيذ الخطة للإدارة الأمريكية.
- تحدد طبيعة الدولة الفلسطينية المؤقتة المنزوعة السلاح خلال محادثات إسرائيلية-فلسطينية.
- المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير مطروحة للنقاش، باستثناء تجميد توسيع المستوطنات والنقاط غير القانونية.
- إسقاط الإشارة بشكل نهائي إلى مبادرة السلام العربية، والقرار 1397.
- تشجيع عملية الإصلاح الفلسطينية، ووضع دستور فلسطيني انتقالي.
- الهدوء المطلق، كشرط لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي لخطوط 28 أيلول/ سبتمبر 2000.

وافقت الإدارة الأمريكية على الأخذ بعين الاعتبار المطالب الإسرائيلية معلنة أنها ستعالجها بشكل تام وجدي أثناء تطبيق الخطة (ياسين، 2009، ص 48). إلا أن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية حاول في بيان مشترك مع كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي طمأنة الدول العربية حينما قال: "إن الولايات المتحدة لن تُدخل أية تعديلات على خارطة الطريق". وعلى الرغم من عدم موافقة

الإدارة الأمريكية على مطلبي الحكومة الإسرائيلية بإلغاء حق العودة، وشطب البند الذي يتعلق بمبادرة السلام العربية (الأزعر، 2003، ص 148)؛ غير أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في التعذر بهذين البندين في عدم التقدم بالخطة باتجاه الحل النهائي الذي كان من المفترض أن يتحقق في عام 2005، لاسيما وأن الخطة احتوت الكثير من الخطوات القابلة للتعثر والتعطيل بسبب ارتباطها بما يتحقق في الوضع الأمني على الأرض.

في ظل هذا التأييد الأمريكي الكامل لإسرائيل، وأثناء زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية للولايات المتحدة؛ أوفت إدارة الرئيس بوش الابن بتعهدها لشارون بشأن ملاحظاته حول خطة خارطة الطريق، وأعلن الرئيس بوش الابن عن ضماناته لرئيس الحكومة الإسرائيلية بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات وقضايا الحل الدائم، وجاء في هذه الضمانات (الدراسات الفلسطينية، ع 58، 2004، ص 170):

– تكرر الولايات المتحدة تأكيدها على الالتزام الثابت بأمن إسرائيل بما يحقق مصالح الدولة اليهودية، ووجود حدود آمنة لإسرائيل يمكن الدفاع عنها، وحماية وتقوية قدراتها على الردع، وحماية نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات المحتملة.

– أن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية، سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، بدلاً من توطينهم في إسرائيل.

– إنه من غير الواقعي أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة لخطوط الهدنة عام 1949، وبالتالي فإن الحل القائم على أساس دولتين، يفرض قيام إسرائيل بضم مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية «المستوطنات في الضفة»، على أساس تغييرات متبادلة في الحدود.

والمُلاحظ في هذه الضمانات أنه قد جانبها الصواب، وأنها قد نسفت خطة خارطة الطريق، كونها تتحدث عن قضايا من المفترض أن يتقرر حسمها في مفاوضات الوضع النهائي التي أقرتها الخطة. وكان من الصعب كذلك أن يحدث تحول في العلاقة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لجهة أن يؤدي هذا التحول إلى ممارسة ضغوط أمريكية على الحكومة الإسرائيلية تدفعها إلى تطبيق خطة خارطة الطريق.

5.2.3 ما بين خطة خارطة الطريق وخطة فك الارتباط

بدا جلياً أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون يملك رؤية واضحة ومحددة لتسوية الصراع، وفي حقيقة الأمر، كانت لدى شارون خطة سياسية خاصة به. إذ أعلن في 4 تموز/ يوليو 2002 أنه قد توصل إلى خطة سياسية مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خلال اتصالات سرية بينهما، وقال: "لقد قررت السير إلى الأمام، لدينا مصلحة في تحريك المسيرة السياسية، ليس من أجل خلق صورة وهمية بالمسيرة، بل من أجل التوصل بسرعة إلى تسوية حقيقية تؤدي إلى سلام... إن إسرائيل ترحب بالمبادئ التي وردت في خطاب الرئيس بوش وتؤيد تنفيذها" (معاريف، 5 تموز/ يوليو 2002).

لكن، وعلى أية حال؛ فإن إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية موافقته على ما ورد في خطاب الرئيس بوش الابن، لا يعني بالضرورة نيته التنفيذ، إذ أن خطة شارون السياسية قامت على عدة مبادئ يؤمن بها (هآرتس، 28 حزيران/ يونيو 2002):

- عدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول التسوية النهائية للصراع، ولو بشكل مؤقت.
- يتوجب تأجيل قيام الدولة الفلسطينية قدر الإمكان.
- عزل القدس عن الضفة الغربية بالقدر الكافي أيضاً.
- لا لتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية، حتى أكثرها عزلة.
- يتوجب السعي لاحتلال مناطق فلسطينية لمدة طويلة، بما في ذلك أجزاء من مناطق ((أ)).

وتوالت تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة حول رؤيته للتسوية، وعدم إمكانية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين يكون على حساب الأمن (شعبان، 2003، ص 31)، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2003، أعلن شارون عن خطة فك الارتباط*، وأشار أن خطته لا تعتبر جزءاً من خارطة الطريق؛ لكنها لا تتعارض معها (ياسين، 2009، ص 50). وفي جلسة لحزب الليكود في 23 شباط/ فبراير 2004، أكد شارون نيته السلبية والمبيتة تجاه خارطة الطريق، عندما أشار أن الهدف من وراء خطة

---

* بلور رئيس الحكومة الإسرائيلية خطة الانفصال الأحادية الجانب، متذرعاً بعدم وجود شريك فلسطيني يمكنه التقدم معه في عملية سلام متبادلة. واستندت الخطة لعدة اعتبارات، أهمها، أن إسرائيل تبادر إلى خطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطيني للخروج من الجمود السياسي القائم، وأن الخطة سوف تخلق واقعاً أمنياً أفضل على المدى البعيد، وستحتفظ إسرائيل بموجبها في أية تسوية مستقبلية بأجزاء من الضفة الغربية، وستكون جزءاً من دولة إسرائيل، ولتقليل مستوى الاحتكاك بالفلسطينيين سوف تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومن أربعة مستوطنات ومراكز عسكرية في شمال الضفة الغربية. انظر: **النص الكامل لخطة رئيس الحكومة الإسرائيلية لفك الارتباط**، القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58، ربيع 2004، ص 165.

فك الارتباط هو ((توطيد الأمن))، عبر الاستمرار في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، وإعادة نشر الجيش الإسرائيلي، وأضاف أن الخطة ستحول دون ممارسة ضغوط على إسرائيل من أجل التقدم السياسي مع الفلسطينيين (قريع، 2011، ص 207). وبالفعل، فقد اقتصرت اللقاءات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على لقاءات أمنية هدفت للبحث في آلية تطبيق خطة فك الارتباط (ياسين، 2009، ص 50).

وعلى الجانب الفلسطيني، قُوبلت خطة فك الارتباط بتخوف شديد من الجانب الفلسطيني، وكان مرد هذا التخوف يعود إلى اعتبارات عدة، منها (إبراش، 2004، ص 47):

– يأتي انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ضمن مخطط رئيس الحكومة الإسرائيلية لفك الارتباط الأحادي الجانب، وما يخشاه الفلسطينيون تهرب الحكومة الإسرائيلية من كافة الاتفاقات الموقعة ومن قرارات الشرعية الدولية التي تتحدث عن الدولة الفلسطينية.

– لم تتضمن خطة فك الارتباط أية إشارة لموضوع الدولة الفلسطينية، وما إذا كانت إسرائيل سوف تسمح للفلسطينيين بأن يقيموا دولة ذات سيادة في غزة.

وفي ظل هذه الرؤية الإسرائيلية التي تتعارض من وجهة النظر الفلسطينية مع الرؤية الأمريكية الواردة في خارطة الطريق؛ حدثت بعض التطورات الهامة، ومنها:

– بدا الموقف الأمريكي متمايزاً بعض الشيء من الموقف الإسرائيلي، وخاصة منذ انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، حيث بدت الرسائل الأمريكية سواء المباشرة أو غير المباشرة منها، تدل أن ثمة هناك نوع من الرضا والاهتمام بهذا التطور على الساحة الفلسطينية، وهو ما عبر عنه الرئيس بوش عبر التهنئة الحارة التي بعث بها للرئيس محمود عباس ودعوته إلى زيارة البيت الأبيض. كما صارت التصريحات الأمريكية تأخذ منحاً إيجابياً لجهة ضرورة العودة إلى العملية السياسية، وتطبيق خارطة الطريق، وأضحت الأجواء إيجابية للسير في هذا الاتجاه (قريع، 2011، ص 209).

– عُقدت قمة شرم الشيخ عام 2005، والتي حظيت بدعم أمريكي لا محدود، وأقرت القمة التعامل مع خطة فك الارتباط الإسرائيلية باعتبارها قد أضحت التزاماً دولياً وتمثل خطوة مهمة نحو العودة إلى خارطة الطريق (عبد السلام، 2006، ص 200)، وأكدت الولايات المتحدة على أهمية الالتزام بالجدول الزمني المحدد للانسحاب الإسرائيلي وعدم عرقلة تطبيق الخطة (ياسين، 2009، ص 51).

– استطاعت الحكومة الإسرائيلية إقناع الإدارة الأمريكية بأن خطة فك الارتباط تمثل نقطة مهمة على طريق العودة إلى المفاوضات السياسية، وهو ما عبر عنه الرئيس بوش عندما أعلن أن خطة فك

الارتباط الإسرائيلية تمثل فرصة للعودة إلى خطة خارطة الطريق، كما أكد على التزام الولايات المتحدة بالخطة كونها تمثل السبيل الوحيد نحو تحقيق دولتين ديمقراطيتين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن (ياسين، 2009، ص 52). وهو ذات الأمر الذي عبرت عنه اللجنة الرباعية عقب اجتماعها في موسكو يوم 10 أيار/ مايو 2005، حيث أعلنت أن خطة فك الارتباط الإسرائيلية أسلوب يتساوق مع خارطة الطريق، وأنها تمثل خطوة هامة من شأنها أن تمهد الطريق نحو رؤية تحقيق وجود ((دولتين)) ديمقراطيتين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وداخل حدود آمنة (الدراسات الفلسطينية، ع 63، 2005، ص 188).

على أية حال، تبنت إدارة الرئيس بوش الابن فكرة ((الدولة الفلسطينية)) كحل يتأسس على رؤية ((الدولتين)) وهو ما ترجمته خطة خارطة الطريق، وجاء هذا التبني بعد فترة ليست بالقصيرة من الاعتراف الأمريكي بالفلسطينيين كشعب فقط، وليس كدولة. غير أن الإدارة الأمريكية لم تمارس ضغوطاً حقيقية في سبيل فرض رؤيتها لمسألة تسوية الصراع، واقترن التوجه الأمريكي تجاه التسوية بالحرب الأمريكية على العراق، الأمر الذي قلَّل من جدوى وفعالية هذا التحرك، عوضاً عن أن رؤية الرئيس بوش الابن لم تتبن سياسة واضحة تجاه القضايا الجوهرية التي تشكل لب الصراع، وهي ((القدس، واللاجئون، والحدود، والمستوطنات، والمياه، والأمن)) واكتفت بالإشارة إلى ((دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة))، بل وذهبت الولايات المتحدة إلى طمأنة إسرائيل حول هذه القضايا وإعطائها المزيد من الضمانات بشأنها.

أما إسرائيل؛ فلم تبدِ الحكومة الإسرائيلية أي استعدادٍ للتوصل إلى السلام العادل والشامل مع الفلسطينيين، ولم تتوفر الجدية من جانب إسرائيل باتجاه إقامة ((دولة فلسطينية)) بجوارها، وتعاملت مع التزاماتها بموجب خارطة الطريق؛ بالاستمرار في نهج التسويف والمماطلة، والتنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وراحت تمارس فرض أمر واقع على الأرض، من خلال الاستمرار في أعمال البناء في المستوطنات غير الشرعية، ومارست كل ما من شأنه أن يُعرقل عملية التسوية، حيث واصلت بناء جدارها العازل حول ما تبقى من أراضٍ يُفترض أن تقوم عليها ((الدولة الفلسطينية)).

5.3 المبحث الثاني

مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط

وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الدعوة لعقد مؤتمر سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في خريف عام 2007، وعُقد المؤتمر في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 في كلية البحرية الأمريكية بمدينة أنابوليس في ولاية ميريلاند، ودعت الولايات المتحدة بصفتها الجهة المُنظمة للمؤتمر ممثلي أكثر من أربعين دولة ومنظمة دولية. وإن بدت معظم الأطراف، لا علاقة لها بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كما وجهت الدعوة إلى السعودية وسوريا، اللتين لا تربطهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (BBC Arabic, Nov 22, 2007).

أعلن الرئيس بوش الابن أن غاية المؤتمر تتمثل في إعادة إطلاق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، من خلال سعي الولايات المتحدة إحياء خطة خارطة الطريق، ومساعدة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى اتفاقية سلام، والعمل في نهاية المطاف، وقبل نهاية عام 2008، على «إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية» تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 175).

لكن تحليلاً منطقياً لمجريات الأحداث يقول بأن المؤتمر لم يأتِ ضمن السياق الطبيعي لعملية السلام، ولكنه جاء كفكرة متعجلة هدفت من ناحية إلى إعطاء دفعة للرئيس محمود عباس باعتباره ممثلاً لقوى «الشرعية والاعتدال» في الشارع الفلسطيني التي يمكن أن تفاوض إسرائيل، وبخاصة بعد سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة منتصف عام 2007 (حرب، 2007، ص 6)، ومن ناحية أخرى، فإن غاية المؤتمر تتجاوز مسألة إنهاء الصراع باتفاق سلام فلسطيني-إسرائيلي، إذ أن المؤتمر بحد ذاته تضمن أبعاداً ثلاثة؛ الأول، أراد الرئيس بوش تحقيق إنجاز قبل رحيله عن البيت الأبيض يختتم به عهده، حتى ولو كان هذا الإنجاز مجرد خطوة نحو السلام يستكمل خلفه بقية الخطوات، والبعد الثاني، هو محاولة تكوين تحالف عربي يضم إسرائيل ضد طموحات إيران النووية والإقليمية، والبعد الثالث، يكمن في أن وجود إسرائيل في هذا الإطار يُعد مدخلاً لإعادة رسم الخارطة الإقليمية للشرق الأوسط بما يضعها في مركزها إقليمياً وسياسياً واقتصادياً (الغمري، 2007، ص 68).

5.3.1 ظروف عقد المؤتمر

عُقد مؤتمر أنابوليس بدعوة من الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن، بعد سبع سنوات على إهمال عملية صنع السلام في الشرق الأوسط، ومثَّل لقاء أنابوليس ضرورة أمريكية ملحة من جهة محاولة ترميم الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد سلسلة من الإخفاقات التي تكبدتها الولايات المتحدة في حربها على ما يسمي «الإرهاب». غير أن جميع القادمين إلى المؤتمر قد خفَّضوا من سقف توقعات نتائجه سلفاً، فقد بقيت الأجواء وحتى قبيل انعقاد المؤتمر بعيدة عن تلك التي سادت في مؤتمر مدريد عام 1991.

دارت عدة تساؤلات حول ماهية الأهداف الأمريكية المراد تحقيقها من المؤتمر، وغاية هذا اللقاء في ظل الظروف التي أحاطت بأطرافه الرئيسيين، والتي جرى الحديث عنها في بداية هذا الجزء من الدراسة. وفي قراءة متأنية لجوهر اللقاء يمكن القول بأنه (محيسن، 2008، ص 14):

- محاولة لجعل القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع بين معسكري «الاعتدال» و«التطرف» في المنطقة، وفي الداخل الفلسطيني، خاصة بعد سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة منتصف حزيران/ يونيو 2007.
- محاولة تفريغ مفهوم الدولة الفلسطينية من مضمونه، وتحويلها إلى مجرد حكومة دون سيادة تحت الاحتلال في ظل الفصل والعزل، والترويج لفكرة «الدولة ذات الحدود المؤقتة».
- محاولة انتزاع زمام المبادرة من يد الدول العربية والأطراف الدولية الأخرى لصالح الولايات المتحدة، ومحاولة إسقاط مبدأ النزاع على أساس القرارات الدولية ومبدأ الشمولية مقابل المرحلية والانتقالية.

جرت لقاءات عديدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الفترة التي سبقت المؤتمر بهدف الإعداد له (BBC Arabic, Nov 22, 2007)، وراهن الفلسطينيون على إعادة الاعتبار لقضيتهم ووضعها مرة أخرى على أجندة اهتمامات المجتمع الدولي، وعلى رعاية منصفة للمفاوضات مع إسرائيل، وعلى تقديم الدعم والإسناد المطلوبين لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية (محيسن، 2008، ص 13). أما إسرائيل؛ فقد فرضت الأوضاع خلال السنوات السبع التي أعقبت مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 على إسرائيل تغيير شكل تكيفها مع عملية التسوية، ومع مطلب «الدولة الفلسطينية»، فأعلنت تفاؤلها من إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل المحادثات مع الفلسطينيين على أساس خارطة الطريق (CNN Arabic, Nov 7, 2007)، ولكن قد بدا جلياً أن إسرائيل اعتمدت منطق الهروب

إلى الأمام من الخلافات الجوهرية مع الجانب الفلسطيني بشأن قضايا الوضع الدائم، من خلال إدارة محرك المفاوضات الشاملة من جديد.

5.3.2 مبادئ المؤتمر وأهدافه

في الكلمة التي ألقاها الرئيس بوش الابن في افتتاح مؤتمر أنابوليس؛ أعلن أن هدف المؤتمر ليس التوصل إلى اتفاق، "وإنما إرساء الأساس لإقامة دولة فلسطينية، عبر إعادة إطلاق مفاوضات سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"، وتعهد الرئيس الأمريكي ببذل جهده الشخصي وتسخير موارد الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح هذه المفاوضات. وخلال افتتاح المؤتمر قال الرئيس بوش الابن: "إن الطرفين قد اتفقا على بيان يقضي ببدء المفاوضات حول الوضع النهائي" (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 175)، ووعد بالتوصل إلى اتفاق شامل قبل أن يغادر البيت الأبيض خلال أربعة عشر شهراً منذ اللقاء في أنابوليس (الغمري، 2007، ص 65).

ووفقاً للرؤية الأمريكية، فإن المؤتمر يتضمن دعم عملية السلام وحشد التأييد الدولي للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك من خلال ثلاثة مسارات أساسية؛ دعم التقدم في المفاوضات بين طرفي الصراع الأساسيين، والمساعدة في الإصلاح المؤسسي والاقتصادي وتحقيق التنمية للفلسطينيين، والالتزام بخارطة الطريق كأساس للسلام (ياسين، 2009، ص 54).

وبذلك عادت خارطة الطريق إلى الواجهة، لتصبح من جديد أساس التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهنا سجَّل الموقف الأمريكي تراجعاً عن التزامه السابق كراعٍ لعملية السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991، إذ تجاهل الرئيس الأمريكي الإشارة إلى المرجعيات التي تأسست عليها عملية السلام، مما خلق أساساً رخواً لا يمكن أن تُبنى عليه التسوية المنشودة. غير أن الإدارة الأمريكية وجدت من الضروري إعادة إحياء خارطة الطريق، كونها تعبر عن رؤيتها للسلام في الشرق الأوسط منذ عام 2003، بالإضافة إلى تطبيق خطة عمل تحتوي مجموعة جديدة من المبادئ والخطوات يلتزم بها كلا الطرفين تهدف إلى تحسين الوضع على الأرض (القبس، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

5.3.3 مواقف الأطراف المشاركة من قضايا الصراع

في الوقت الذي كان فيه الإعداد جارياً لعقد مؤتمر أنابوليس على صعيد المحادثات واللقاءات الدورية بين الرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت Ehud Olmert، وكذلك الجولات المكوكية لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في المنطقة؛ سعى الفلسطينيون للتوصل إلى ((إعلان مبادئ مشتركة)) للاتفاق عليها أثناء المؤتمر (BBC Arabic, Nov 25, 2007). غير أن الحكومة الإسرائيلية سعت بدلاً عن ذلك إلى التوصل لـ ((إعلان نوايا غير ملزم)) (أبو دياك، 2007، ص 10)، بمعنى الاتفاق على بيان سياسي يعالج قضايا الصراع الرئيسية من خلال وضع إطار عام يكون قابلاً للتفسير والتأويل، ويتيح للطرف الإسرائيلي تحديد المقصود به في نهاية المطاف. وعموماً، فقد حددت الأطراف المشاركة في المؤتمر، وبخاصة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، غايتهما من ورائه.

5.3.3.1 موقف الطرف الفلسطيني

ذهب الفلسطينيون إلى أنابوليس ممثلين بالرئيس عباس وفريقه المفاوض والوضع الفلسطيني مثقلاً بأعباء جمة، لعل أهمها الانقسام الداخلي في الأراضي الفلسطينية عقب سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة، والحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على السلطة الفلسطينية منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، أضف إلى ذلك الشعور المتزايد بالإحباط لدى المسؤولين الفلسطينيين جراء الفشل بالتوصل إلى إعلان مبادئ مع الحكومة الإسرائيلية حول قضايا الحل النهائي الست وهي، ((القدس، واللاجئون، والحدود، والمستوطنات، والمياه، والأمن)).

تعامل الجانب الفلسطيني مع فرضية مفادها؛ أن الطريقة التي سيتم التعاطي بها مع القضايا الرئيسية السابقة هي ما سيحدد شكل الكيان الفلسطيني القادم. حيث أراد الفلسطينيون الاتفاق على قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، أي في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 176). وقبيل عقد المؤتمر، طلب الجانب الفلسطيني وضع جدول زمني واضح لكيفية وتوقيت قيام الدولة الفلسطينية، يُشرف عليه طرف ثالث مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (BBC Arabic, Nov 25, 2007).

وفيما يتعلق بالمرجعيات التي أراد الفلسطينيون أن تُبنى عليها مفاوضاتهم مع إسرائيل، بحيث تكون هذه المفاوضات ذات معنى؛ أعاد الطرف الفلسطيني التأكيد على مبادرة السلام العربية كونها لم تكن مجرد خطوة ذات أهداف غير محددة، وإنما هي خطة استراتيجية تستهدف تغيير طبيعة العلاقات في المنطقة وصولاً إلى السلام المنشود. وكونها أيضاً تتبنى مسألة اللاجئين من وجهة النظر الفلسطينية؛ فقد طلب الفلسطينيون حلها من كافة جوانبها السياسية والإنسانية، وفقاً للقرار الدولي «194»، وبمشاركة الدول العربية التي تستضيف اللاجئين وتتحمل أعباء متعددة في هذا الإطار (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 176).

ولأن الرؤية الأمريكية للسلام في أنابوليس بنيت على أساس التزام الأطراف بخطة خارطة الطريق، فإن تناول الطرف الفلسطيني لها كمرجعية للمفاوضات التي أعقبت المؤتمر؛ كان الهدف من ورائه التفاوض حول الالتزامات الإسرائيلية الواردة في الخطة والتي تنصَّلت إسرائيل من تنفيذها، وهي (الدراسات الفلسطينية، ع 55، 2003، ص 157):

- الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة منذ 28 أيلول/ سبتمبر 2000.
- تفكيك المواقع الاستيطانية التي أقامتها إسرائيل منذ آذار/ مارس 2001.
- تجميد البناء في المستوطنات، بما في ذلك النمو الطبيعي لها.

5.3.3.2 موقف الطرف الإسرائيلي

وافقت الحكومة الإسرائيلية على المؤتمر، كونها المحدد الأهم لطبيعته وأهدافه، بدليل أنها رفضت قُبيل انعقاده الطلب الفلسطيني بضرورة التوصل إلى «إعلان مبادئ مشتركة»، ووضع جدول زمني يحدد توقيت وكيفية قيام الدولة الفلسطينية. واكتفى رئيس الحكومة الإسرائيلية أثناء المؤتمر بالقول: "إن الواقع الذي نشأ على الأرض بعد عام 1967 سوف يتغير من خلال مفاوضات ثنائية ومتواصلة مع الفلسطينيين تتناول جميع المسائل بصورة مباشرة" (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 177)، ولم يأتِ رئيس الحكومة الإسرائيلية على ذكر تلك المسائل، وهي، «القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وشكل الكيان الفلسطيني القادم»، كونها القضايا الجوهرية والرئيسية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كي يتجنب التزامات لاحقة.

ظلت هذه القضايا الحساسة التي تشكل لب الصراع غائبة عن الحل، فبالنسبة لقضية القدس، يمكن القول أن معارضة إسرائيل لفكرة تقسيم القدس مع الفلسطينيين أصبحت أكثر تجذراً في ظل اتساع نطاق المستوطنات المحيطة بالمدينة (BBC Arabic, Nov 22, 2007)، فإسرائيل تطرح حلاً لهذه القضية الحيوية بالنسبة للفلسطينيين يكون إطاره سيادة دينية على الأماكن المقدسة، مع بقاء السيادة السياسية والأمنية لها (أبو دياك، 2007، ص 11)، وهذا المقترح الذي تُروج له إسرائيل هو نفسه الذي رفضه الرئيس ياسر عرفات، بل ربما أقل منه في بعض تفاصيله.

أما اللاجئون، فإن إسرائيل لازالت ترفض أية تسوية يتم بموجبها القبول بعودة اللاجئين أو بعض منهم على الأقل إلى الأراضي التي هُجروا منها خلال عام 1948، وعوضاً عن ذلك وضعت إسرائيل الكثير من القيود على إمكانية قبولها بأي «حل منصف» لقضية اللاجئين، بحيث أصبح «التوطين» هو مضمون الحديث الإسرائيلي عن هذه القضية في إطار مجهود دولي تشارك فيه إسرائيل (أبو عامر، 2007، ص 12). أو تحديد مستقبل هؤلاء اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية التي تتوافق عليها إسرائيل مع الفلسطينيين (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 177).

يمكن القول، أن الخط الثابت للفكرة الإسرائيلية حول أي حل لتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتمحور حول حلها خارج النطاق الجغرافي لإسرائيل، وبمعزل عن الأطر القانونية المستقرة، مع العمل على إشراك المجتمعين العربي والدولي في هذا الحل، وترجيح المدخل الاقتصادي في المقاربة الإسرائيلية عموماً.

وتبقى الإشارة للمرجعيات التي تستند لها المفاوضات المترتبة على أنابوليس من وجهة نظر إسرائيل؛ إذ أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أنها: "سوف تعتمد خارطة الطريق، وورقة الضمانات الأمريكية لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون في 14 نسيان/ إبريل 2004، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق رؤية «دولتين لشعبين»، دولة فلسطينية قابلة للحياة، ودولة إسرائيل اليهودية" (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 177).

مثلت مسألة اعتماد خارطة الطريق كمرجعية تستند عليها المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية أمراً مهماً بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، فهذه الخطة تربط تنفيذ أي اتفاق سياسي بتحقيق إنجازات أمنية على الأرض، وبذلك تواجه الحكومة الإسرائيلية أي اتهام يوحى بأنها تعرض أمن إسرائيل للخطر

بقبولها دولة فلسطينية قبل نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية وتفكيك البنية التحتية ((للإرهاب)) في الأراضي الفلسطينية (ياسين، 2009، ص 55).

ولعل ما يفسر أيضاً استمرار إسرائيل بالتمسك بورقة الضمانات الأمريكية عام 2004، أنها تساند الموقف الإسرائيلي بشأن قضايا الصراع الرئيسية، ولاسيما ((الحدود والمستوطنات واللاجئين)) (الغمري، 2007، ص 67). وهو ما عكس تحيز الولايات المتحدة الأمريكية للجانب الإسرائيلي، ونفي عنها صفة ((الراعي النزيه))، كون ذلك الأمر قد استبق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفَرض أمراً واقعاً، أفرغها من مضمونها، ونفى عنها الجدية.

5.3.4 مرجعية مفاوضات أنابوليس

من المُلاحظ أن خارطة الطريق قد تم الاستناد عليها كأساس للسلام في أنابوليس، وجرى التعامل معها وكأنها بديل عن المرجعيات التي قامت عليها عملية السلام، والتي تمثل الأساس الشرعي لها، واتضح ذلك في أمرين (الغمري، 2007، ص 65):

الأول؛ عدم تحديد هذه المرجعيات والتي تشمل قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وقراري مجلس الأمن ((242)) و((338))، والقرار ((1397)) الذي يؤكد ((رؤية الدولتين))، والقرار ((194)) الخاص بعودة اللاجئين، وقواعد القانون الدولي، وعلاوة على ذلك المرجعية الرئيسية لعملية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، والتي استندت إليها استجابة الأطراف للدعوة الأمريكية لمؤتمر أنابوليس، وصولاً إلى مبادرة السلام العربية عام 2002.

والثاني؛ لم تكن خارطة الطريق تمثل مرجعية بحد ذاتها، لأنها مجرد خطوة في إطار هذه المرجعيات تستمد منها شرعيتها بالأساس، وعلى هذا النحو تظل خارطة الطريق آلية تنفيذ وليست مرجعية. وحيث أن المرجعية الرئيسية لعملية السلام تتحدد تماماً في مبدأ ((الأرض مقابل السلام)) الذي أوجدته صيغة مدريد عام 1991.

يمكن القول، إن الولايات المتحدة قد تعمَّدت فرض خارطة الطريق كمرجعية لمفاوضات السلام في أنابوليس، فهي تعلم مسبقاً أن التزامات الجانب الفلسطيني وفقاً لخطة خارطة الطريق يصعب تحقيقها في الواقع، وبخاصة أنها تركز على الجانب الأمني باعتباره خطوة مسبقة لتطور عملية

التفاوض، فضلاً عن رفض الحكومة الإسرائيلية التقيد بجدول زمني محدد لإنهاء مفاوضات الوضع الدائم قبل نهاية عام 2008.

وبعبارة أخرى، إن هذا التركيز المبالغ فيه على خارطة الطريق يوحي بتعمد أمريكي لتجاوز المرجعيات التي تأسست عليها عملية السلام، من أجل فرض مرجعية بديلة. وكان القصد وراء فرض المرجعية الجديدة، هو استبعاد مبادرة السلام العربية التي قامت على أساس مرجعيات عملية السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، بالرغم من كونها تقدم حلاً كان يوماً ما يمثل أكبر أمنيات إسرائيل على صعيد تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل كامل، وإقامة علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية (الغمري، 2007، ص 66).

ويمكن القول كذلك، إن المرجعيات التي حددها مؤتمر أنابوليس، مثّلت انحرافاً عن مسار التفاوض الذي أراده الفلسطينيون، فقد وضعت هذه المرجعيات الجانب الفلسطيني تحت الضغط الإسرائيلي المباشر، كما فرضت عليه القبول بأمر واقع، تمثل في مطالبته بالشروع في المفاوضات دون تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية الواردة في خارطة الطريق، والتي من المفترض أنها تُلزم الحكومة الإسرائيلية وقف كافة النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو الأمر الذي سعت له إسرائيل بهدف فرض حقائق جديدة على الأرض تستثمرها في المفاوضات، وكانت غاية الحكومة الإسرائيلية من وراء ذلك، هي الاستمرار في نهج المماطلة الهادف إلى إعاقة التوصل في المدى القريب لأية تسوية للصراع من الممكن أن يقبل بها الفلسطينيون.

5.3.5 نتائج المؤتمر وأثرها على التسوية

توصل رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس في ختام مؤتمر أنابوليس إلى «وثيقة تفاهم مشترك»، تقضي بالانخراط في مفاوضات نشطة ومستمرة ومتواصلة كان هدفها التوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام 2008، وتضمنت الوثيقة عبارات عامة حول القضايا الرئيسية التي لا يمكن أن يكون هناك تسوية دون التوصل إلى اتفاق حولها، وألزمت هذه الوثيقة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي القيام بتطبيق ما يترتب عليهما من واجبات نصت عليها خارطة الطريق المفضية إلى «حل الدولتين» الدائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ووافق الجانبين بموجب

الوثيقة، على تشكيل آلية أمريكية-فلسطينية-إسرائيلية ترأسها الولايات المتحدة لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق (الدراسات الفلسطينية، ع 72، 2007، ص 175).

كانت البداية اللاحقة للمؤتمر، هي انعقاد أولى جولات المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 2007 في القدس (الغمري، 2007، ص 65)، على أساس أن اللقاء في أنابوليس اعتبر افتتاحاً لعملية تفاوض سوف تتلو المؤتمر. وفي حقيقة الأمر، فإن ما تم التوافق عليه في أنابوليس هو العودة إلى المفاوضات السياسية بعد انقطاع، وبذل الجهود من أجل التوصل وفقاً لما جاء في خطاب الرئيس بوش الابن أمام المؤتمر إلى "تنازلات مؤلمة من الجانبين"، وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية قد سعت إلى فرض التسوية وفق رؤيتها الخاصة لخارطة الطريق وتحفظاتها عليها، واستندت في سياستها هذه إلى ورقة الضمانات التي قدمها الرئيس بوش الابن في نيسان/ إبريل 2004 لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون.

فقد تصاعد النشاط الاستيطاني عقب مؤتمر أنابوليس، دون أن يثير ردود فعل دولية أو أمريكية، تتناسب مع حجم تعارضه وتناقضه مع المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وما تفرضه على إسرائيل من التزامات، بما فيها وقف البناء في المستوطنات، حتى لأغراض النمو الطبيعي. ونما التوسع الاستيطاني في الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت أنابوليس، ليبلغ ضعفي ما كان عليه عامي 2002 و2003، وأحد عشر ضعفاً لما كان عليه عام 2004، وبدأت الضفة الغربية تشهد استيطاناً متوحشاً، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن طرح عطاءات لبناء مئات الوحدات السكانية في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية (خالد، 22 نيسان/ إبريل 2008).

ولدى التطرق إلى «وثيقة التفاهم المشترك» التي صدرت عن مؤتمر أنابوليس، يمكن قراءة العديد من الملاحظات التي حاول كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إما تجنبها من ناحية، أو التأكيد عليها من ناحية ثانية؛ فالأمر الأول، «المساواة بين الإرهاب والتحريض، سواء الذي يقوم به فلسطينيون أو إسرائيليون»، ومعنى ذلك أن رئيس الحكومة الإسرائيلية قد وافق على كون إسرائيل مسؤولة أيضاً عن الإرهاب والتحريض ضد الفلسطينيين من جهة، وعلى الولايات المتحدة أن تحدد في النهاية من هو «المُحرض والإرهابي»، من جهة موازية. وهو الأمر الذي يعيد إلى الأذهان أن حكومة أريئيل شارون سبق وأن رفضت في تحفظاتها على خارطة الطريق، المطالبة بأن تتوقف إسرائيل عن

ممارسة العنف والتحريض ضد الفلسطينيين، وها هي إسرائيل تتنازل في إعلان أنابوليس عن هذا التحفظ. وأما الأمر الثاني، فيكمن في التعهد «بذل كل الجهود لاستكمال الاتفاق مع نهاية عام 2008»؛ إذ تم القبول هنا بالمطلب الفلسطيني بوضع جدول زمني للمفاوضات. ولكن يبقى الإنجاز الإسرائيلي الرئيس في أنابوليس، هو رهن تطبيق الاتفاق المستقبلي، في حال تم التوصل إليه مع الفلسطينيين، بتنفيذ التعهدات الواردة في خارطة الطريق، ورفض المطالبة الفلسطينية بأن يكون ذلك التنفيذ متزامناً أو متوازياً (شلحت، 2008، ص 63-64).

على أية حال، يمكن القول أن ثمة معيقات إسرائيلية داخلية قد أثرت بشكل كبير على مخرجات العملية السلمية التي استؤنفت عقب أنابوليس؛ حيث أثرت العلاقات الحزبية في إسرائيل والتحالفات الوزارية لحكومة إيهود أولمرت، إلى حدٍ بعيد، في تقرير الموقف الإسرائيلي النهائي (أبو سيف، 2008، ص 86). ويمكن رصد المعيقات البنيوية الإسرائيلية كما يلي:

– كان من شأن أي تقدم سياسي مهم أن يفجر أزمة سياسية في إسرائيل، قد يطيح بالائتلاف الحاكم الذي يرأسه أولمرت، وبخاصة بعد انسحاب «حزب إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman من الائتلاف الحاكم (الشرق الأوسط، 17 كانون الثاني/ يناير 2008)، وتهديد «حزب شاس» الديني المتشدد في 12 شباط/ فبراير 2002 بالانسحاب من الحكومة في حال جرى التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بشأن قضية القدس.

– ترسخ اعتقاد إسرائيلي بأن احتمالات التوصل إلى اتفاق أو بنود تسوية مع السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عباس، في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة هي ضئيلة جداً، فالثابت هو أن الواقع القائم في غزة بعد منتصف حزيران/ يونيو 2007، "قد جعل إسرائيل تبني استراتيجياتها التفاوضية على أساس أن من يملك القوة على الأرض بإمكانه أن يفشل كل شيء عليها" (أبو سيف، 2008، ص 78).

– انعدام أي اتفاق بشأن معظم القضايا الجوهرية لملف الحل الدائم، وهي؛ الحدود، والقدس واللاجئين، ولم يجرِ التطرق إسرائيلياً لتفصيلات قضايا تستوجب مفاوضات مضنية مع الفلسطينيين، أو قرارات تاريخية، مثل تلك التي تتعلق بـ «المجال الجوي، وتقاسم مصادر المياه، والاتفاقات الاقتصادية». فالاستعداد الإسرائيلي للأخذ والعطاء في قضايا الحل النهائي يكاد يكون معدوماً (شلحت، 2008، ص 60).

وفي ظل هذا المشهد القاتم، ووجود حالة الانقسام الحادة في المشهدين السياسيين؛ الفلسطيني والإسرائيلي، كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى اتفاق أو بنود للتسوية السياسية يمكن تسويقها للرأي العام عند كلا الطرفين، والواقع يؤيد أن إسرائيل لا تريد السلام العادل، وإنهاء الصراع وحله حلاً عادلاً طبقاً لقرارات الشرعية الدولية. وهي لن تُسلِّم بسهولة بإقامة دولة فلسطينية لأسباب عدة، أهمها (محيسن، 2008، ص 11):

- عدم وجود إجماع على هذه القضية بين الأطياف السياسية الإسرائيلية.
- غياب أو ضعف الضغط الدولي والإقليمي المناسب على إسرائيل.
- ممانعة الفلسطينيين في قضايا القدس، واللاجئين، مقابل الدولة.
- سعي إسرائيل إلى التملص من استحقاقات عملية التسوية، من خلال فرض سياسات الأمر الواقع على الأرض. ومن مؤشرات ذلك انتهاء عام 2008 الذي حدده أنابوليس كموعد للاتفاق على إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل انتهى ذلك العام بحرب إسرائيلية على قطاع غزة.

ختاماً؛ جعل مؤتمر أنابوليس من خارطة الطريق التي أثبتت أنها تفتقد إلى الواقعية والقدرة على إلزام أطرافها؛ أساساً تقوم عليه المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد أدى التركيز على خارطة الطريق التي تقوم في واقع الأمر على رؤية الرئيس بوش الابن، إلى استمرار الدور الأمريكي -المنحاز بطبيعته لإسرائيل- بالتفرد في رعاية عملية التسوية، وهو ما أبعد من احتمالية قيام جهة أخرى مثل الأمم المتحدة على سبيل المثال بالتوسط في سبيل تحقيق التسوية النهائية المنشودة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان من المفترض أن يترتب على المفاوضات التي أعقبت مؤتمر أنابوليس قيام «دولة فلسطينية» وفق رؤية «حل الدولتين»، إلا أن تلك المفاوضات لم تقترب من إيجاد حلولٍ لقضايا الصراع المركزية، وظلَّت تلك القضايا غائبة عن الحل، إذ وعلى الرغم من أن خارطة الطريق في مرحلتها الأولى تُلزم الجانب الإسرائيلي بتجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية؛ راحت الحكومة الإسرائيلية تطرح مزيداً من العطاءات لبناء الوحدات السكنية في المستوطنات، ولم تتجاوب إسرائيل مع مسألة التخلي عن المستوطنات باستثناء تلك المعزولة. وتبددت آمال الجانب الفلسطيني مجدداً نتيجة تردد رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت في مجمل قضايا الحل الدائم.

وفي الوقت الذي دخلت فيه المفاوضات منعطفاً، أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية شرطاً جديداً مقابل التوصل إلى صفقة متكاملة للتسوية؛ حيث طالبت إسرائيل الاعتراف بها «دولة يهودية»* كشرط مسبق للتفاوض حول قضايا الحل الدائم، بما ينطوي على ذلك الشرط من اعتبارات خطيرة. إذ تُلغي «يهودية الدولة» حقاً غير قابل للتصرف، هو حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتُخضع شرعيته الدولية إلى المراجعة، وتفرض مبدأ آخر هو مبدأ «دولتين لشعبين». وما يعزز هذا الطرح، أن مفاوضات أنابوليس أتاحت أمام اللاجئين الفلسطينيين حل مشكلتهم وفق خيارين؛ الأول، يتحقق بالعودة إلى «الدولة الفلسطينية»، والثاني، هو التعويض المالي، واختيار اللاجئ مكان سكناه الدائم خارج حدود «فلسطين الانتدابية». وفضلاً عن ذلك؛ فإن تكريس مفهوم «الدولة اليهودية»، من شأنه أن يمنح إسرائيل الحق في طرد العرب الفلسطينيين المقيمين فيها، أو تعتبرهم غرباء، يحملون تصاريح إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت.

وفي حقيقة الأمر، أرادت إسرائيل أن تتهرب من مطالب سكانها العرب الفلسطينيين بأن تكون دولة لجميع مواطنيها. وتدرك إسرائيل أيضاً، أنها تضع عقبة كبيرة وشرطاً تعجيزياً تعلم مسبقاً صعوبة تحقيقه، حيث بات الفلسطينيون يعارضون صيغة دولتين لشعبين، ويصرون على تأييد صيغة دولتين فقط (مدار، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ويمكن القول، إن إسرائيل ذهبت إلى هذه الخطوة في المفاوضات بهدف التهرب تماماً من استحقاقات قضايا الحل الدائم. ويرى محللون أن الحكومة الإسرائيلية طرحت هذه المسألة خلال مؤتمر أنابوليس، ليس كشرط للتفاوض ولا حتى كشرط للاتفاق، وإنما للابتزاز، وانتزاع التنازلات من الفلسطينيين، حيث تم إسقاط الإشارة إلى قضايا الوضع الدائم «القدس والحدود واللاجئون»، مقابل حذف الإشارة إلى «الدولة اليهودية» (الزيتونة للدراسات والاستشارات، 14 تموز/ يوليو 2009). وهدفت إسرائيل في الحد الأدنى من إعادة طرح هذه المبدأ في المفاوضات، إلى انتزاع تنازلات فلسطينية في القضايا المركزية، مقابل سحبه من التداول.

* لم تتوقف دعوة القادة الإسرائيليين إلى الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، وقد ظهر هذا المصطلح في خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون في قمة العقبة في 4 حزيران/ يونيو 2003. وقد أخذ موضوع تكريس «الدولة اليهودية» كمفهوم في الحلبة الدولية بُعداً واسعاً في مؤتمر أنابوليس، حيث ذهب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت يطرح علناً، وبصورة واضحة، مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة «الشعب اليهودي»، في حين جرت العادة على أن يتم الاكتفاء بمقولة «دولتين لشعبين» كأساس للتسوية، من دون تحديد أن الحديث يدور على الشعب اليهودي. للاطلاع أكثر حول هذا المصطلح وتبعاته على القضية الفلسطينية، انظر: أسامة أبو نحل، **يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 23، حزيران/ يونيو 2011، ص 315-322.

5.4 المبحث الثالث

رؤية إدارة الرئيس باراك أوباما لمسألة الصراع

تسلمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطة وقد ورثت تركة ثقيلة عن إدارة الرئيس بوش الابن، فعلى مدى ثماني سنوات مليئة بالإخفاقات في الداخل والخارج، وغزو أفغانستان والعراق كرد فعل على أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، وتصنيف دول العالم وفقاً لمقولة الرئيس بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا"، قد أدت هذه السياسات إلى شيوع حالة من الكراهية وعدم المصداقية لإدارة الرئيس بوش الابن في العالم وخاصة لدى العرب والمسلمين. فوق ذلك كله أزمة اقتصادية خانقة أثرت إلى حدٍ بعيد في حيوية الاقتصاد الأمريكي.

لهذه الأسباب ذهب الشعب الأمريكي وراء الرئيس أوباما من أجل ((التغيير))، وكان عليه، كابن لأقلية إثنية مميز ضدها ((تاريخياً)) في الولايات المتحدة، أن يبدو أمريكياً كاملاً أكثر بكثير مما كان مطلوباً من الرؤساء السابقين. ووجد الرئيس أوباما نفسه مضطراً لتغيير الأسلوب، وإسقاط الطابع الأيديولوجي الذي اعتمده الرئيس بوش الابن ((وورط الولايات المتحدة أخلاقياً مع العالم))، وحريصاً على تفضيل الدبلوماسية أكثر من الاعتماد على القوة، ميالاً إلى أن يبدو أكثر صدقاً عند إعطائه للوعود التي كان يطلقها سلفه باستمرار، دون أن تكون قابلة للتحقيق؛ مع ضرورة أن يُظهر ذلك كله في إطار الحرص على المصالح الأمريكية التقليدية.

غير أن مفهوم ((التغيير)) الذي حمله الرئيس أوباما تجاه قضية الشرق الأوسط المركزية ظل ضبابياً ومبهماً، حيث تطابقت وجهة النظر المعلنة للرئيس أوباما حول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي -إلى حد كبير- مع ما طرحه الرئيس بوش الابن في رؤيته وما جاء في خارطة الطريق، كونه يؤيد ((حل الدولتين)) كأساس لتسوية الصراع، ومساندة التوصل إلى حل الصراع عن طريق المفاوضات. كما ولا تختلف وجهة نظره عن الرئيس بوش الابن فيما يخص ثوابت السياسة الأمريكية وأولوياتها تجاه العلاقة مع إسرائيل، والتي تستند إلى الدعم المطلق لبقائها وأمنها، واحتفاظها بتفوق نوعي على دول المنطقة (تقرير واشنطن، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

5.4.1 استراتيجية إدارة أوباما في الشرق الأوسط

حمل الرئيس باراك أوباما شعار «التغيير» فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط، ومفهوم «التغيير» هذا جسدته رغبة في إخماد العنف المتزايد في المنطقة، ومعالجة النفور المتنامي من قبل العرب والمسلمين تجاه الولايات المتحدة، والذي ألقى بتداعياته السلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة (نعيرات، 2012، ص 346). فهو يعتقد أن سياسات إدارة الرئيس بوش الابن قد أضرت بهذه المصالح، لذلك يحاول من خلال نهج «التغيير» الذي روج له إظهار التمايز عن إدارة سلفه، ولاسيما بخصوص معالجة ملفات الشرق الأوسط (تقرير واشنطن، 13 شباط/ فبراير 2009).

والمُلاحظ أن سياسة الرئيس أوباما قد توجهت ومنذ توليها زمام السلطة، إلى تلطيف الأجواء مع كافة البلدان التي اعتبرتها إدارة الرئيس بوش الابن «معادية» للولايات المتحدة بشكل أو بآخر. وهي سياسة أدت لوجود تحالفات فيما بينها للوقوف أمام التهديد الأمريكي، حيث سعت إدارة الرئيس أوباما إلى تفكيك تلك التحالفات «غير الحميدة». والواقع إن إدارة الرئيس أوباما لا تختلف في سياستها عن إدارة الرئيس بوش الابن في تحديد أعداء الولايات المتحدة، ولكنها تعتبر أن سياسة الرئيس بوش الابن قد كتَّلت هؤلاء الأعداء، وعليها أن تنتهج أسلوباً جديداً لتفريقهم (البرغوثي، 2009، ص 12).

كان الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التي لحقتها أضرار بالغة من سياسات الرئيس بوش الابن، بدءاً من غزو العراق، إلى اتهام الإسلام والثقافة الإسلامية بأنها تشجع على تفريخ «الإرهاب» و«الإرهابيين» وأعمال العنف (حسن، 2009، ص 36). لذلك وجد الرئيس أوباما أنه من الضروري العمل جدياً على تحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج بعد أن تصاعدت موجات المعاداة لكل ما هو أمريكي، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتعامل بشكل مختلف مع دول العالم، وخاصة الحلفاء التقليديين في العالمين العربي والإسلامي (زيادة، 2008، ص 44).

اختار الرئيس أوباما أن يروج لشعار «التغيير» الذي يطمح له في علاقة الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط، ولاسيما العالمين العربي والإسلامي، من جامعة القاهرة في خطابه الشهير* الذي حدَّد استراتيجيته تجاه قضايا المنطقة، ورسَّم ملامح التوجهات الجديدة، والتغير في السياسة الأمريكية، من المواجهة والعداء، إلى التعاون والصداقة. واعتمدت إدارة الرئيس أوباما لغة جديدة تجاه العالم

* انظر: **نص كلمة الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة بشأن علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي**، القاهرة، 4 حزيران/ يونيو 2009، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009، ص 184.

الإسلامي، وصرح الرئيس أوباما بلغة لم تكن مألوفة من قبل: "إن المسلمين ليسوا أعداء، وإن العلاقة معهم يجب أن تُبنى على الاحترام المتبادل" (الدراسات الفلسطينية، ع 78، 2009، ص 184).

بنى الرئيس أوباما استراتيجية ((التغيير)) في علاقة الولايات المتحدة مع العالمين العربي والإسلامي على عدة مفاهيم، جسدها في خطابه بجامعة القاهرة في محاولة لطمأنة هذين العالمين حول سياسة إدارته، وتمثلت هذه المفاهيم في (الدراسات الفلسطينية، ع 78، 2009، ص 184):

– إن الولايات المتحدة والإسلام لا يعارضان بعضهما البعض، ولا داعي للتنافس فيما بينهما، كونهما يمتلكان مبادئ وقواسم مشتركة يلتقيان عبرها. وأن الإسلام جزءاً من التعددية الدينية والثقافية التي تتمتع بها الولايات المتحدة.

– تُدين الحضارة العالمية للإسلام وتعترف بمساهمته فيها، وأنه أظهر على مر التاريخ تسامحه مع الديانات الأخرى ومساواته بين الأعراق.

– مجابهة التطرف العنيف بكافة أشكاله، وخاصة ما يهدد الأمن القومي الأمريكي.

– إن الحرب على أفغانستان كانت ضرورة بررتها هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وأما قرار الحرب على العراق فقد وقع بصفة اختيارية، كان يمكن تجنبه بالوسائل الدبلوماسية.

5.4.2 الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي كمصدر للتوتر في العلاقة الأمريكية- العربية

تناول الرئيس باراك أوباما نقاطاً رئيسية خاصة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ولقيت هذه النقاط استحساناً وقبولاً لدى أغلبية الرأي العام العربي والفلسطيني على وجه التحديد، كون الرئيس أوباما رفع شعار ((التغيير)) في السياسة الأمريكية تجاه الصراع، وأعلن رغبته في تسويته، حيث تناول هذه القضية من عدة محاور (الدراسات الفلسطينية، ع 78، 2009، ص 184):

– أنه وبالإقرار بمتانة الأواصر الرابطة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالإشارة إلى الاضطهاد الذي تعرض له اليهود حول العالم على مر القرون، وتفاقم أحوال ((معاداة السامية))، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الشعب الفلسطيني، مسلمين، ومسيحيين، قد عانوا في سعيهم لإقامة وطن خاص بهم، وتحمل الفلسطينيون آلام النزوح على مدى أكثر من ستين عاماً في الضفة الغربية وغزة والدول المجاورة.

– إن الولايات المتحدة لن تدير ظهرها ((للتطلعات المشروعة للفلسطينيين))، من أجل الكرامة، وتحقيق ((قيام دولتهم)).

– السبيل الوحيد لتحقيق طموحات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يكون من خلال ((دولتين)) يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن، وهذا السبيل يخدم مصالح إسرائيل، وفلسطين، والولايات المتحدة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الالتزامات التي وافق عليها الطرفان بموجب خارطة الطريق، ووقف العنف من أجل إحلال السلام.

– يتوجب على السلطة الفلسطينية تعزيز دور مؤسساتها لتنمية قدرتها على الحكم. كما يجب على حركة حماس التي تحظى بالتأييد من قبل بعض الفلسطينيين، إدراك المسؤولية التي عليها تحمُّلها من أجل القيام بتحقيق آمال الفلسطينيين وطموحاتهم، وعليها أن تضع حداً للعنف، وتعترف بالاتفاقات السابقة، وبحق إسرائيل في البقاء.

– يجب على الإسرائيليين أن يقروا بأنه مثلما لا يمكن إنكار ((حق إسرائيل في الوجود))؛ فإن ((حق فلسطين في البقاء)) هو حق لا يمكن إنكاره أيضاً، وأن الولايات المتحدة ((لا تقبل مشروعية استمرار البناء في المستوطنات))، كونها تنتهك الاتفاقات السابقة، وتقوض جهود تحقيق السلام.

– يجب على إسرائيل أن تفي بما التزمت به بشأن تمكين الفلسطينيين من أن يعيشوا ويعملوا ويطوروا مجتمعهم، وأن استمرار الأزمة الإنسانية في غزة، وكذلك انعدام الأمل في الضفة الغربية، لا يوفر الأمن لإسرائيل، فالطريق إلى السلام يتحقق من خلال اتخاذ إسرائيل خطوات ملموسة على صعيد تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين.

– تمثل المبادرة العربية للسلام بداية مهمة، لكن مسؤولية الدول العربية لا تنتهي بهذه المبادرة.

– يمكن أن تصبح مدينة القدس وطناً لجميع أبناء سيدنا إبراهيم، من يهود ومسيحيين ومسلمين، يتعايشون فيها في سلام.

رغم كل الإيجابية التي انتهى إليها كلام الرئيس أوباما، إلا أنه لم يكن أمامه الكثير ليفعله بسرعة بهدف التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، خاصة في ظل الوضع الفلسطيني المنقسم على نفسه، واتجاه إسرائيل نحو اليمين*، لكنه قام بتعيين السيناتور جورج ميتشل كمبعوث

* لم تحسم انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامن عشر عام 2009 الصراع بين حزبي كاديما والليكود، فقد خرج الليكود منتصراً رغم تقدم كاديما عليه بمقعد واحد، بسبب صعود الأحزاب اليمينية بحصولها على 65 مقعداً من أصل 120 مقعد يتشكل منها الكنيست الإسرائيلي، وحصد حزب الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو على 27 مقعداً، مع حصول اليسار على 55 مقعداً، أما كاديما فقد حصل على 28 مقعداً، وتشكلت حكومة إسرائيلية يمينية بقيادة زعيم حزب الليكود والأحزاب اليمينية، في الوقت الذي أخفق فيه كاديما من تشكيل الحكومة في محاكاة للحال التي كانت قائمة بعد استقالة إيهود أولمرت في أيلول/ سبتمبر عام 2008.

خاص للسلام بعد وقت قصير من استلامه السلطة. وعلى أية حال، يمكن القول بأن الرئيس أوباما قد انطلق في تعامله مع مسألة الصراع من خلال ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول؛ تفادي الوقوع في أخطاء الإدارتين الأمريكيتين السابقتين اللتين انخرطتا في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وتأجيل التدخل لحل الصراع إلى نهاية ولاية الإدارة الأمريكية (كوردسمان، 2009، ص 6). فقد قال الرئيس أوباما: "إنه آن الأوان كي يعود طرفا الصراع إلى مائدة المفاوضات، كون الطريق الذي يسلكونه لن يؤدي إلى الازدهار والأمن"، وأنه من الواجب بالنسبة للولايات المتحدة أن تبدأ بالمشاركة الفورية، ودفع عملية التفاوض إلى الأمام، وتقديم الدعم اللازم للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لتذليل العقبات التي تواجههما" (الدراسات الفلسطينية، ع 77، 2009، ص 208).

وحرص الرئيس أوباما على تجاوز خطأ سلفه، بوضع أهداف لا يمكن تحقيقها أو طرح مبادرات للحل، كالحديث عن قيام دولة فلسطينية استناداً إلى جدول زمني معين (الدراسات الفلسطينية، ع 77، 2009، ص 208)، رغم اقتناعه بأن المفاوضات في حد ذاتها وسيلة وليست غاية، يجب ألا تستمر إلى مالا نهاية، لكنه يسعى لتحريكها، وإيجاد حل جزئي في هذا البند أو ذالك (نعيرات، 2012، ص 348).

وعلى الرغم من أن الرئيس أوباما ومسؤولي إدارته قد اتخذوا أسلوباً جديداً في التعامل مع ما يتعلق بكافة المواضيع؛ إلا أن هذا الأسلوب لا يختلف عما درجت عليه السياسة الأمريكية في تجنب الضغط على إسرائيل (البرغوثي، 2009، ص 13). فقد تغيرت أغلب التصريحات، إلا تلك التي تتعلق بإسرائيل التي تحتل مكانة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة في كل الظروف وعند كل الإدارات، وفضلت إدارة أوباما أن يُترك للفلسطينيين والإسرائيليين اتخاذ القرارات دون أن يكون هناك دور أمريكي ضاغط على إسرائيل.

الاتجاه الثاني؛ تقوم مقاربة إدارة الرئيس أوباما لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس ((حل الدولتين)). ويعي الرئيس أوباما أن المشكلة ليست في فكرة إقامة دولة فلسطينية بجوار أخرى إسرائيلية، ولكن المشكلة في سوء الأمور على أرض الواقع، والجهود الدبلوماسية التي تتجاهلها، إضافة إلى العقبات الداخلية التي تعترض طرفي الصراع، وفقدانهم القدرة على ((تسويق اتفاق سياسي)) يمكن التوصل إليه، على الصعيد الداخلي (براون، 23 أيار/ مايو 2009).

فضلاً عن ذلك، يعتقد الرئيس أوباما أن حل الصراع مصلحة أمريكية، وأن إقامة دولة فلسطينية تلبي حاجات الفلسطينيين، من شأنه أن يخدم الأمن القومي الأمريكي، فهو يدرك أنه لن يكون بمقدور الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها في الشرق الأوسط، ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (نعيرات، 2012، ص 348).

أما الاتجاه الثالث؛ يدرك الرئيس أوباما أنه أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الكثيرة التي يُواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وبخاصة التحدي الأهم في الشرق الأوسط، هي التواصل، وهو ما يمتلكه أوباما (تقرير واشنطن، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008). لذلك عمد الرئيس أوباما في البداية إلى إتاحة فرصة لفريقه للتواصل مع المشكلات والتحديات، والبدء في الاستماع، وليس الإملاء كما درجت عليه السياسة الأمريكية في الماضي، وهو ما اعتبره الرئيس أوباما أحد المهمات الأساسية الملقاة على عاتق جورج ميتشل (الدراسات الفلسطينية، ع 77، 2009، ص 208).

5.4.3 الموقف الإسرائيلي من الدور الأمريكي في ظل إدارة أوباما

أدى انخراط إدارة الرئيس أوباما المبكر في قضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية نتيجة لاختلاف مقاربتهما للصراع. ففي الوقت الذي دعا فيه الرئيس أوباما طرفي الصراع للجلوس إلى مائدة المفاوضات، وجد أنه من الصعوبة بمكان استمرار الجهود الدبلوماسية على مستوى عالٍ في ظل عدم وجود رغبة إسرائيلية في المضي قدماً في المفاوضات، فقد استبعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يكون لتلك المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية انعكاساً إيجابياً على الأمن الإسرائيلي (تقرير واشنطن، 13 شباط/ فبراير 2009).

وفي حقيقة الأمر إن رئيس الحكومة الإسرائيلية لم يمانع إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، ولكن تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها في نهاية المطاف رهنًا بما يقبله نتنياهو (تقرير واشنطن، 27 شباط/ فبراير 2009)، وهو ما لا يمكن التكهن به، لأن ((حزب الليكود)) ذاته يواجه معضلة فيما يتعلق بجناحه اليميني، الذي يتشابه في توجهاته السياسية مع الأحزاب الدينية مثل ((حزب شاس)) و((حزب إسرائيل بيتنا))، وهو اتجاه لا يقبل التوصل لتسوية مع الجانب الفلسطيني تتضمن أية تنازلات فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس.

لكن وكما يبدو، كان بنيامين نتنياهو يدرك أهمية الاستجابة للمطالب الأمريكية الداعية للشروع في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول «حل الدولتين»، من باب الحرص على عدم التصادم مع إدارة الرئيس أوباما، لكنه يبيت سلفاً نيته بتسيير عجلة تلك المفاوضات ببطء، ووضع معايير تعجيزية لمخرجاتها، وقد حدد رئيس الحكومة الإسرائيلية تلك المعايير في خطابه في جامعة بار إيلان يوم 14 حزيران/ يونيو 2009 (الدراسات الفلسطينية، ع 78، 2009، ص 180):

– إعطاء الأولوية للمضي قدماً بالسلام الاقتصادي*.

– اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل «دولة الشعب اليهودي» شرطاً أساسياً لإنهاء الصراع.

– مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود «دولة إسرائيل».

– قبول إسرائيل من حيث المبدأ فكرة «الدولة فلسطينية».

– تكون «الدولة الفلسطينية» منزوعة السلاح، وليس لها سيطرة على مجالها الجوي.

– ضرورة تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية في أية تسوية سياسية.

– القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع صيانة حرية العبادة لجميع الأديان.

– من حق إسرائيل الاستمرار في البناء في المستوطنات لأغراض النمو الطبيعي للسكان.

وهكذا وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية شروطاً تعجيزية لا يمكن أن يقبلها الفلسطينيون، فيهودية إسرائيل تجعل الفلسطينيين المقيمين داخل الخط الأخضر مهددين بإخراجهم في أي وقت كونهم ليسوا يهوداً، وقوله بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود «دولة إسرائيل» من شأنه أن يقضي على حق العودة بما يتعارض مع القرار الدولي «194»، وهو أيضاً تحدٍ لإدارة الرئيس أوباما الذي تحدث عن معاناة اللاجئين في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة.

مثلت الخطوط العريضة لرئيس الحكومة الإسرائيلية تحدٍ للرئيس أوباما في مسألة الاستيطان في الضفة الغربية، ورفضه كذلك تقسيم القدس. وفي حقيقة الأمر إن معايير بنيامين نتنياهو للتسوية قد أفرغت التوجهات السياسية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في جامعة القاهرة من مضمونها، وخاصة أنه لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أي مرجعية تقوم عليها التسوية التي يطمح لها.

---

* رفع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو شعار السلام الاقتصادي، وهو مشروع يرتكز على تحسين البنية الاقتصادية للفلسطينيين والنهوض بها، ويستخدم الإغراء المالي لحسابات سياسية تنتقص من حقوقهم السياسية، ويقيد الجهود الدبلوماسية ويختزلها في حدود التدابير المسكّنة، مثل إزالة نقاط التفتيش والحواجز، وتعزيز قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، وتتعارض هذه الرؤية مع الركيزة الأساسية لعملية التسوية السياسية «خيار الدولتين»، إذ أن المراد هو الالتفاف على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة تقوم إلى جانب إسرائيل.

جاء الرد الأمريكي على توجهات بنيامين نتنياهو المعلنة فاتراً ومخيباً لآمال كل من تفاعلوا بخطاب الرئيس أوباما في القاهرة. وظهرت بوادر التراجع الأمريكي عندما طلب السيناتور جورج ميتشل من الدول العربية بأن تتخذ عدة خطوات عملية تجاه تطبيع علاقتها مع إسرائيل، حتى تشجعها على الدخول في مفاوضات التسوية السياسية، لكن الدول العربية أعلنت رفضها التطبيع مع إسرائيل، إلا وفقاً للمبادرة العربية للسلام، والتي تقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة (حسن، 2009، ص 42).

5.4.4 الموقف الفلسطيني من الدور الأمريكي في ظل إدارة أوباما

رهن الجانب الفلسطيني مسألة استئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها المحادثات المترتبة على مؤتمر أنابوليس في كانون الأول/ ديسمبر 2008، في حال أوقفت الحكومة الإسرائيلية نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية (الأيام، 8 تموز/ يوليو 2010)، حيث أعلن الفلسطينيون شروطاً للعودة للمفاوضات، تمثلت في رفضهم استئنافها قبل التزام إسرائيل بتجميد البناء في المستوطنات، وبخاصة في القدس الشرقية، وإنشاء دولة فلسطينية على حدود عام 1967، ووضع جدول زمني للمفاوضات (الدراسات الفلسطينية، ع 82، 2010، ص 171). وفي منتصف آب/ أغسطس 2009 تسربت أنباء عن استعداد إسرائيل لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر أو عام، دون أن يمتد ذلك لمشروعات البناء الخاصة، وبرامج البناء التي بدأ تنفيذها، وألا يشمل مباني الخدمات والمدارس والمستشفيات (حسن، 2009، ص 42).

حاول الجانب الفلسطيني تجنب التداعيات السلبية التي قد تنشأ نتيجة العودة غير المشروطة للمفاوضات، من خلال الطلب إلى «الوسيط الأمريكي» تحويل المفاوضات المباشرة إلى مفاوضات غير مباشرة لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر، وربط موافقته تلك بالحصول على توضيحات أمريكية حول قضايا «الحدود والقدس والاستيطان»، وتقديم ضمانات بشأنها إن أمكن (الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 نيسان/ إبريل 2010)، وقبلت القيادة الفلسطينية في 8 أيار/ مايو 2010 بإجراء «محادثات غير مباشرة» مع إسرائيل، من أجل إعطاء فرصة جديدة لعملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، عقب تلقيها ضمانات وتأكيدات بالنسبة للنشاط الاستيطاني وخطره وضرورة وقفه، وكذلك بشأن مرجعية عملية السلام التي تشمل قراري مجلس الأمن «242» و«338»، وخطة خارطة الطريق، ومبادرة السلام

العربية، وشملت الضمانات طرح جميع قضايا الوضع النهائي، وخاصة القدس والحدود واللاجئين والأمن، للنقاش، كونها مترابطة مع بعضها (الدراسات الفلسطينية، ع 83، 2010، ص 203).

5.4.5 موقف الإدارة الأمريكية من قضايا التسوية السياسية

لم يشر الرئيس أوباما إلى رغبته في التخلي عن إحدى مواريث إدارة الرئيس جورج بوش الابن فيما يتعلق بمسألة التعاطي مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وبالتالي اعتمد خطة خارطة الطريق كمرجعية تقوم عليها عملية السلام. وقد بدا أن تبني الرئيس أوباما لهذه الخطة جاء وسيلة لوضع الضغوط على الفلسطينيين في سبيل التجاوب إلى أبعد حدٍ ممكن مع مطامح إسرائيل الأمنية (نعيرات، 2012، ص 350). كذلك أثنى الرئيس أوباما على المبادرة العربية للسلام، واعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه لم يقترب من جوهرها على نحو دقيق، واكتفى بالترويج لها.

ظهرت عدة عقبات في طريق استئناف المفاوضات، كان أهمها استمرار أعمال البناء في المستوطنات، إذ تُعد قضية الاستيطان واحدة من أهم القضايا التي تشكل لبّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخاصة في ظل تسارع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل النتائج المستقبلية المفترضة للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية غير ذات قيمة عملياً، وتفرض أمراً واقعاً يتعلق بحدود ((الدولة الفلسطينية)). ولذلك وجدت إدارة الرئيس أوباما في ((تجميد الاستيطان)) ركناً أساسياً في عملية شاقة لبناء الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين تمهيداً لاستئناف محادثات السلام بين الطرفين، ومن ثم كسر الجمود في عملية التسوية، والتطرق في مرحلة لاحقة للتفاوض حول قضايا التسوية النهائية (يونس، 23 آب/ أغسطس 2009).

رفضت الولايات المتحدة ((استثناءات النمو الطبيعي)) لسياسة بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، لكن الحكومة الإسرائيلية أصرَّت على السماح ((بنمو طبيعي)) داخل المنطقة التي تنوي إسرائيل ضمها. وفي حقيقة الأمر؛ فإن كامل الطيف السياسي الإسرائيلي أبدى تذمره من الموقف الأمريكي، كونه يتراجع عن التفويض الذي أعطاه الرئيس بوش الابن لمثل هذا التوسع في المستوطنات في سياق رؤيته ((لحل الدولتين)) (تشومسكي، 2010، ص 52). وساد توتر كبير في العلاقة بين الإدارة الأميركية وإسرائيل، إذ أوجد الطلب الأمريكي بوقف النشاط الاستيطاني قلقاً إسرائيلياً متصاعداً، وعزز من هذا القلق، فشل جولة المحادثات مع المبعوث الأميركي جورج ميتشل في العاصمة

البريطانية في أيار/ مايو 2009، والتي حاولت التوصل إلى اتفاق مع إدارة الرئيس أوباما يتيح الاستمرار في تطبيق التفاهمات التي توصلت إليها إسرائيل مع إدارة الرئيس بوش الابن، والاستمرار في أعمال البناء في المستوطنات التي تخطط إسرائيل ضمَّها (الشرق الأوسط، 1 حزيران/ يونيو 2009).

وبإعلان إسرائيل في منتصف آب/ أغسطس 2009 استعدادها لتجميد البناء في المستوطنات، رحبت الإدارة الأمريكية بهذا الموقف، واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح، وهو ما أكَّد وجود حالة من التوتر بين الطرفين حول هذه المسألة، وضغوطاً أمريكية على إسرائيل، من أجل تحقيق وقف شامل لكافة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما فيها «النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة» (يونس، 23 آب/ أغسطس 2009).

لكن الأمر لم يطل كثيراً حتى أخذ الموقف الأمريكي بالتراجع شيئاً فشيئاً على وقع التصلب في الموقف الإسرائيلي، وتبنت الولايات المتحدة الحلول الجزئية التي تقبل باستئناف المفاوضات في ظل تجميد الاستيطان لمدة عام، ليتم خفض سقف الموقف بعدها إلى ستة أشهر، وأخيراً ثلاثة أشهر (الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 نيسان/ إبريل 2010)، إلى أن تماهت إدارة الرئيس أوباما مع إدارة سلفه، ودعت إلى عودة المفاوضات دون أية شروط مسبقة، مما سبب إحراجاً شديداً للجانب الفلسطيني، فقد كان من شأن دخول الفلسطينيين في المفاوضات، أن يكشفهم سياسياً، وبخاصة في ظل تداعيات تأجيل النظر في تقرير غولدستون* في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة دفع الطرفين للدخول في عملية مفاوضات شاملة، أرجع الرئيس أوباما ذلك الفشل إلى طبيعة التحالفات والانقسامات الداخلية التي يعانيها طرفا العملية التفاوضية، إذ يعترف الرئيس أوباما بالقول: "أعتقد أننا بالغنا في قدرتنا على إقناعهما بفعل ذلك، بينما أوضاعهما السياسية تسير في اتجاه معاكس" (Time, Jan 21, 2010). وعلى أية حال، تزامن القبول الفلسطيني بإجراء محادثات غير مباشرة مع إسرائيل في 8 أيار/ مايو 2010 مع إعلان الرئيس أوباما في 19 أيار/ مايو 2010 عن ضرورة عودة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل على أساس

* صدر عن لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برئاسة القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون للتحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم حرب قبل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية عام 2008 وبعدها، ونُوقش هذا التقرير في مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وطلبت السلطة الفلسطينية سحب التقرير من المناقشة، وأُجل إلى جلسة آذار/ مارس 2010، وأثار التأجيل تنديداً فلسطينياً داخلياً، وعلى الصعيد العربي، كما انتقدته منظمات حقوقية دولية.

قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 (الشرق الأوسط، 5 شباط/ فبراير 2012). وتزايدت الدعوات الأمريكية لجهة البدء الفوري في المفاوضات، إذ وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الدعوة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للجلوس إلى طاولة المفاوضات في 2 أيلول/ سبتمبر 2010 بهدف التفاهم على جميع قضايا الوضع الدائم والتوصل إلى اتفاق للتسوية خلال عام واحد (الدراسات الفلسطينية، ع 83، 2010، ص 218)، وترافقت هذه الدعوة مع بيان أصدرته اللجنة الرباعية، دعت فيه طرفي الصراع البدء في عملية مفاوضات جادة من أجل تحقيق سلام إقليمي شامل وعادل ودائم، كما ترتئيه مرجعية مؤتمر مدريد، ومقررات مجلس الأمن، ومبادرة السلام العربية (الدراسات الفلسطينية، ع 83، 2010، ص 219).

استجابت الأطراف إلى الدعوات المتكررة للشروع في عملية المفاوضات، وبدأت مرحلة جديدة من المحادثات بين الطرفين برعاية أمريكية في 2 أيلول/ سبتمبر 2010. لكن الفلسطينيين لم يستمروا في المفاوضات طويلاً، وقرروا الانسحاب بعد شهر واحد في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، وأعلنت القيادة الفلسطينية عدم عودة الجانب الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات قبل أن تتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس (الشرق الأوسط، 5 شباط/ فبراير 2012).

وهكذا فشلت جولة المفاوضات هذه بسبب استمرار التصلب في الموقف الإسرائيلي إزاء قضايا التسوية النهائية، حيث أصرَّ الجانب الفلسطيني باستئناف المفاوضات من نقطة كانون الأول/ ديسمبر 2008، إذ وعلى ما يبدو، كان الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي قد شارفا على إنجاز صفقة شبه متكاملة للتسوية، حسب العديد من المصادر الفلسطينية والإسرائيلية المطَّلعة على جولات المفاوضات. يقول كبير المفاوضين الفلسطينيين السابق صائب عريقات: "لا أقول أنه تم التوصل إلى اتفاق حول القدس والحدود واللاجئين والمياه والأمن، ولكن المفاوضات قطعت شوطاً كبيراً، وباتت المسائل قريبة... هناك اتفاق فلسطيني - إسرائيلي - أمريكي تم في 30 تموز/ يوليو 2008، والقاعدة هي حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما يشمل غور الأردن والبحر الميت، وكذلك مناطق الحرم والقدس الشرقية، وقطاع غزة، والرابط بينهما، أي بين الضفة وغزة، وكذلك المياه الإقليمية لغزة... وبالتالي فالمسائل قريبة" (روسيا اليوم، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2008).

ومهما يكن من أمر، انتهت المفاوضات الفلسطينية مع حكومة بنيامين نتنياهو بحلول نهاية عام 2010، الذي أصر على إعادة المفاوضات إلى نقطة الصفر، في ظل معارضة الجانب

الفلسطيني، الذي حاول مراراً إعادة المفاوضات إلى حيث انتهت مع حكومة سلفه إيهود أولمرت. واستمرت إسرائيل في رفض تنفيذ البنود الواردة في خارطة الطريق كوقف الاستيطان، وهي ليست شروطاً فلسطينية، بل التزامات على إسرائيل بالأساس. وفضلاً عن ذلك، أعاد رئيس الحكومة الإسرائيلية مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل بصفتها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، باعتبار ذلك أحد المقومات الرئيسية للسلام (الدراسات الفلسطينية، ع 84، 2010، ص 203).

أمام كل تلك العقبات، بدت الحكومة الإسرائيلية ليست في عجلة من أمرها لإبرام أية صفقة شاملة للتسوية تحقق قيام دولة فلسطينية، وبدت معنية أكثر بإطالة أمد المفاوضات غير الجدية، بما يتيح لها الاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض. إن ما يؤكد عدم الجدية الإسرائيلية في الذهاب بعيداً في مسألة التسوية مع الفلسطينيين؛ اقتراح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو التوصل إلى «اتفاق مرحلي مع الفلسطينيين»، فقد صرح نتنياهو للقناة الإسرائيلية العاشرة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2010 بالقول: "قد نكون أمام وضع تصل فيه المحادثات مع الفلسطينيين إلى حائط مسدود بشأن قضايا القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفي هذه الحال، ستكون النتيجة «عقد اتفاق مرحلي»... وإذا ما وافق الفلسطينيون على دولة منزوعة السلاح، وتراجعوا بحكم الأمر الواقع عن حق العودة، عندها سأذهب إلى نهاية المطاف... إذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية؛ فإنني سأمضي حتى آخر الطريق في هذا الأمر، ولن تعيقني أي اعتبارات خاصة بالائتلاف الحكومي، لا عن الوصول إلى اتفاق، ولا عن عرضه على الشعب الإسرائيلي، وستؤيدني الأغلبية الشعبية". وجاء مقترح رئيس الحكومة الإسرائيلية عشية إعلان وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان بلورته خطة سياسية لـ «اتفاق مرحلي طويل الأمد مع الفلسطينيين»، في ضوء الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات، واستندت خطة ليبرمان إلى زيادة التعاون مع الجانب الفلسطيني في المجالين الأمني والاقتصادي (هآرتس، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2010).

بات من الواضح أن التصور الإسرائيلي للتسوية لا يتعارض فقط مع ما هو مطلوب فلسطينياً، بل إنه يتعارض مع الإجماع الدولي كذلك، حيث أرادت الحكومة الإسرائيلية حلاً مرحلياً يؤجل قيام «الدولة الفلسطينية» ريثما يتم بناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، بما يُفرض أمراً واقعاً يصعب التعامل معه فلسطينياً في أية مفاوضات لاحقة. ويمكن القول، إن إسرائيل، حتى وإن سلمت بفكرة «الدولة الفلسطينية»؛ فإن حجم المقبول إسرائيلياً يتمثل في إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة

وما يتبقى من الضفة الغربية بعد تجميع المستوطنات الكبرى خلف الجدار العازل، الذي يصبح عندئذ بمثابة الحدود الغربية التي تفصل هذه الدولة عن إسرائيل، مع احتفاظ الأخيرة بوجود أمني في غور الأردن، فضلاً عن أن هذه الدولة لا تشمل القدس الشرقية، إذ تظل القدس بشقيها عاصمة لإسرائيل.

وعليه، فإن مثل هذا الواقع لا يمكن التعامل معه فلسطينياً بأي حال من الأحوال، فقد رفضت القيادة الفلسطينية التجاوب مع أية حلول مرحلية، كونها تستثني قضيتي القدس واللاجئين (BBC Arabic, Dec 27, 2010)، وبالتالي فإن أي اقتراح يتحدث عن دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة لن يكون مقبولاً فلسطينياً، ولن يؤدي إلى التسوية المنشودة.

على أية حال، منذ مجيء الرئيس أوباما بشعار «التغيير» في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وما حمله من -مواقف غير مسبوقة- إزاء قضاياه الشائكة لاسيما الاستيطان؛ علَّق الفلسطينيون آمالاً على دور الراعي الأمريكي في عملية التسوية، وارتفع السقف التفاوضي الفلسطيني، متكئاً على الموقف الأمريكي، الذي أعلن دون مواربة بأن التجميد الكامل للاستيطان من شأنه أن يذلل العقبات في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع. لكن ومع توتر العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية، أخذ الموقف الأمريكي يتراجع في مسألة الاستيطان، وأدركت إدارة الرئيس أوباما قدرتها المحدودة في الضغط على إسرائيل، أمام نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. فضلاً عن أن الولايات المتحدة بدت غير مستعدة إلى تعريض شراكتها الاستراتيجية مع إسرائيل للخطر، حيث تظل إسرائيل المحدد الرئيس لتوجهات السياسة الأمريكية في المنطقة.

ولو أرادت إدارة الرئيس أوباما البدء بخطوات حقيقية نحو تسوية شاملة للصراع، لكانت قد ألزمت إسرائيل بأن تستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين من النقطة التي انتهت عندها جولات التفاوض في كانون الأول/ ديسمبر 2008، مع الربط بين مسألتي وقف أعمال البناء في المستوطنات والجدول الزمني الذي يُتفق عليه للسير في المفاوضات باتجاه الاتفاق الشامل. لذلك يمكن القول أن سياسة إدارة الرئيس أوباما تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مثَّلت في نهاية المطاف، امتداداً لسياسة كافة الإدارات الأمريكية التي سبقته، حيث يخضع الموقف الأمريكي دائماً للاعتبارات ذاتها.

5.5 خاتمة

شهدت قضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مع بداية الألفية الثالثة العديد من التطورات المحلية والإقليمية والدولية، والتي أثَّرت في طبيعة الموقف الأمريكي تجاه عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فقد جاءت إدارة الرئيس جورج بوش الابن للحكم في ظل أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وترافق ذلك مع تولى أريئيل شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية. ولم تكن الظروف التي رافقت تولي الرئيس بوش الابن عادية، إذ وقعت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وألقت تلك الأحداث بظلالها على التوجهات الخارجية الأمريكية، وعلى عقلية إدارة الرئيس بوش الابن السياسية، فقد سمحت لأفكار المحافظين الجدد التي تميل إلى التوسع العسكري في العالم، ومحاباة المصالح الإسرائيلية، أن تتحكم في بلورة السياسة الأمريكية ورسمها تجاه المنطقة.

طرحت الولايات المتحدة خطة خارطة الطريق وفقاً لرؤيتها لتسوية تقود إلى «حل الدولتين»، لكن إسرائيل لم تبدِ أي التزام من جانبها اتجاه عملية التسوية، ووضعت تحفظاتها على خارطة الطريق، بالشكل الذي أتاح لها الاستمرار في فرض معطيات جديدة على أرض الواقع، في الوقت الذي حظيت فيه تلك التحفظات بموافقة الراعي الأمريكي. وتعثرت خارطة الطريق وعملية التسوية برمتها، مما دفع الولايات المتحدة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر أنابوليس، والذي كان من المفترض أن يُنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويؤدي إلى قيام «دولة فلسطينية» مع نهاية عام 2008، لكن تلك الأهداف لم تتحقق، وتجاوزت الأطراف ذلك الموعد دون تحقيق تقدم يُذكر على صعيد قضايا الصراع الرئيسية، وبذلك انتهت ولاية الرئيس بوش الابن دون تحقيق تقدم ملموس في عملية التسوية.

أدى تبني إدارة الرئيس أوباما لفكرة التسوية القائمة على أساس «حل الدولتين»، والإصرار على جلوس طرفي الصراع إلى مائدة المفاوضات برعاية أمريكية، إلى الشعور بجدية الولايات المتحدة في التوصل إلى تسوية للصراع، غير أن ما صدر عن إدارة الرئيس أوباما، لم يأتِ بجديد عما كان عليه الموقف الأمريكي في عهد إدارة الرئيس بوش الابن، فقد أعاد الرئيس أوباما تجديد التزامه بخارطة الطريق، دون أن يبدى نيته ممارسة ضغوط جادة على الحكومة الإسرائيلية، وواقع الأمر أن الرئيس أوباما لم يستطع وحده، وبعيداً عن الجهات المؤثرة في صنع القرار الأمريكي، ممارسة ضغوط مؤثرة على إسرائيل، وحتى وإن قام بممارسة مثل تلك الضغوط في بداية ولايته الأولى، فإنها جاءت في أضيق الحدود، وبما لا يتعارض مع الالتزام الأمريكي الثابت تجاه إسرائيل.

النتـــائـــج والتــوصــيــات

6.1 نتائج الدراسة

تمكنت الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية 1991-2010، من دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للدخول في مفاوضات ضمن عملية شاملة للتسوية السياسية، لكنها وعلى مدار سنوات العملية التفاوضية؛ أخفقت في التوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يرتكز على رؤية ((حل الدولتين))، ويقود إلى قيام ((دولة فلسطينية)) على حدود عام 1967. ومن خلال فحص طبيعة الدوافع والمحددات التي حكمت الدور الأمريكي، وجملة الرؤى والمشاريع التي طرحها للتسوية، وكذلك المعيقات المرتبطة بطرفي الصراع، والتي حالت دون التوصل للحل، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. مثلت مسألة البحث عن حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي المحتدم منذ منتصف القرن العشرين محور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وألقت الولايات المتحدة بثقلها السياسي والدبلوماسي بالشكل الذي يضمن انفرادها بدور الراعي الوحيد لأية تسوية سياسية للصراع، وانطلقت بهذا الدور من خلال إعادة صياغة سياساتها واستراتيجياتها ووسائلها تجاه المنطقة لحماية الأمن القومي الأمريكي، حيث يشكل الشرق الأوسط بعداً حيوياً واستراتيجياً للمصالح الأمريكية.

2. تعاظمت الرغبة الأمريكية في استمرار دعم إسرائيل، وأمنها، وديمومته، وشكَّل ذلك أحد الثوابت السياسية والاستراتيجية بعيدة المدى إزاء المنطقة، فقد مثَّلت إسرائيل عنصر الارتكاز للسياسة الأمريكية، وكفلت الولايات المتحدة تفوقها النوعي في كافة المجالات، وعملت على تطوير تحالفها الاستراتيجي معها لمزيد من اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، كونها تشكل قاعدة متقدمة لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

3. صممت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1948، مقارباتها الخاصة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، وتميزت السياسة الأمريكية تجاه الصراع بالانحياز المطلق والالتزام الثابت تجاه إسرائيل، وفضلاً عن كون إسرائيل الحليف الأمريكي الأول في الشرق الأوسط؛ كان لهذا الانحياز أو التواطؤ ما يبرره داخلياً في الولايات المتحدة، إذ ليس بمقدور أي إدارة أمريكية كانت، ديمقراطية أو جمهورية، ممارسة ضغوط مؤثرة على إسرائيل بمعزل عن المؤسسات الفاعلة في عملية صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع، والتي أهمها:

أ. اللوبي القوي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، والمجمع الصناعي العسكري، واللذان يمتلكان أدوات فاعلة، ويشكلان مصدر قوة ونفوذ داخل هياكل صنع القرار الأمريكي، ويمارسا الحشد تجاه تبنى المواقف المناصرة لإسرائيل. وفي المقابل، ورغم اتساع حجم الجالية العربية في الولايات المتحدة، إلا أنه لم تتبلور جماعات مصالح عربية، أو لوبي عربي ذو نفوذ قوي في أروقة صنع القرار الأمريكي على غرار اللوبي اليهودي، وبقيت جماعات المصالح العربية المتواجدة في الولايات المتحدة محدودة الدور والتأثير على مخرجات السياسة الأمريكية تجاه الصراع.

ب. الإعلام الأمريكي الموجه لجهة محاباة السياسات الإسرائيلية، وإظهار ما يخدم مصالح إسرائيل، وبالتالي تشكيل الرأي العام الأمريكي، الذي يفرض نفسه، ويحمل أي إدارة أمريكية على مساندة إسرائيل، مما يضيق الحركة أمام صانع السياسة الأمريكية تجاه الصراع.

ج. الدور الذي يمارسه الكونغرس على السياسة الأمريكية تجاه الصراع، من خلال دعمه وإقراره للمنح والمساعدات الخارجية لصالح إسرائيل، فضلاً عن فرضه قيود على صانع القرار الأمريكي في سياسته نحو أطراف الصراع.

4. على الرغم من الإقرار الأمريكي بأن تسوية الصراع مصلحة أمريكية، وأن حماية المصالح الأمريكية في المنطقة لن تتحقق إلا بالتدخل في مسألة الصراع والسعي لتسويته، إلا أن التسوية باتت أداةً أكثر منها هدفاً أمريكياً، وتراجعت أهمية التسوية في الأجندة الأمريكية، وتحول الصراع -رغم النفي الأمريكي- إلى أداة لتحقيق أهداف أخرى، باتت تحتل مرتبة أعلى في أولويات السياسة الأمريكية، حيث جرى التعامل مع التسوية كأداة لحسم قضايا أخرى في المنطقة.

5. شكلت المفاوضات التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، البداية الأولى للرعاية الأمريكية المباشرة لتسوية الصراع، واستغلت الولايات المتحدة ظروفاً دولية وإقليمية وداخلية فلسطينية مكنتها من الدفع باتجاه البحث عن تسوية شاملة للصراع، غير أن أطراف الصراع الرئيسية بدت مجبرة على الدخول في تلك العملية، في الوقت الذي وجد فيه الراعي الأمريكي أن جلوس الأطراف للتفاوض من شأنه أن يُعطي قوة دفع ذاتية للمفاوضات، وبالتالي التوصل للحل.

6. نقلت اتفاقات أوسلو الصراع على إقامة الدولة الفلسطينية إلى صراع على ماهية هذه الدولة، من حيث مضمونها، والمطلوب فلسطينياً مقابل الموافقة الإسرائيلية على قيامها، وفي الوقت الذي أراد فيه

الفلسطينيون التقيد بإطار زمني للمفاوضات، اعتمدت إسرائيل نهج التسويف والمماطلة، وذهبت لإدارة الصراع دون حله، وتنصلت من التزاماتها، وراحت تطلب اتفاقات تنفيذية تتعلق بقضايا جزئية تؤجل من قيام الدولة الفلسطينية.

7. تعارضت رؤى الحل في كامب ديفيد عام 2000، وعانت عملية التسوية ركوداً طويلاً، نتيجة جملة من المتغيرات التي بدأت مع الألفية الثالثة. وعلى الرغم من تبني الراعي الأمريكي فكرة «الدولة الفلسطينية» على أساس رؤية «الدولتين»، إلا أنه لم يعمل على حل الصراع بشكل متوازن بين أطرافه، ولم يتخل عن انحيازه للطرف الإسرائيلي، ما أوجد قاسماً أمريكياً إسرائيلياً مشتركاً، متعلقاً بالتركيز على مسائل أمنية، وحلول مجتزأة، بمعزلٍ عن تسوية سياسية جادة تنهي الصراع.

8. بدت المقاربة الأمريكية حيال عملية المفاوضات تعتمد على تجاهل بعض الوقائع على الأرض، والتي كان من شأنها دائماً عرقلة هذه العملية، وغلَّب الراعي الأمريكي في كثير من الأحيان، العملية نفسها على حساب الجوهر، مما جعل مسألة التسوية تقوم على فكرة التتابعية، وهي فرضية قامت على أن طرفي الصراع بمقدورهما التوصل إلى اتفاق من خلال معالجة قضايا الخلاف الرئيسة بشكل متدرج، اعتماداً على عملية مفاوضات لا تتبع جدولاً زمنياً ملزماً.

9. افتقدت المفاوضات على مدار سنواتها للمرجعيات الواضحة، التي تمثلها قرارات الشرعية الدولية، حيث سجَّل الموقف الأمريكي تراجعاً عن التزامه بالمرجعيات القائمة لعملية التسوية وفقاً لصيغة مؤتمر مدريد عام 1991، والتي افتقرت بالأساس للقاعدة الصلبة، منذ أن قبل الراعي الأمريكي أن تطرح الأطراف تفسيراتها لقراري مجلس الأمن «242» و«338». ومثَّل غياب المرجعيات انحيازاً كاملاً لإسرائيل، كونها من تتهرب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

10. بغض النظر عن مبادرة السلام العربية التي لم تستطع أن تفرض نفسها كجزء من الحل؛ ونتيجة لحالة التباعد والانقسام على الساحة العربية، وعدم تبلور رؤية واستراتيجية عربية شاملة، وفعل دبلوماسي للتعاطي مع مسألة الصراع؛ انعكس ذلك على طبيعة الدور الأمريكي تجاه التسوية، وأدى إلى تكثيف الضغوط الأمريكية على الفلسطينيين، لحملهم على قبول ما هو أقل من حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، مقابل استمرار إسرائيل في سياساتها التوسعية.

11. تسعى إسرائيل إلى فرض أمر واقع على الأرض يصعب التعامل معه عن طريق المفاوضات، وتدلل ممارساتها على أنها لاتزال ترفض إقامة دولة فلسطينية إلى جوارها، وحتى وإن قبلت، فإن رؤيتها للحل تقوم على ضم الكتل الاستيطانية، والحفاظ على المصادر المائية، وسيطرة مشتركة على الأماكن الدينية في القدس، والحفاظ على الطابع الديموغرافي لإسرائيل، من خلال إقرار الفلسطينيين بيهوديتها، وهو ما يُسقط ضمنياً حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويهدد وجود العرب داخل إسرائيل.

12. تدفع إسرائيل أي مشروع سياسي للتسوية نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة، في محاولة منها لعزل المسائل عن سياقاتها، وهذه المنهجية التي تحكم السلوك الإسرائيلي هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع، وبالتالي اشتراطات للتسوية، وهذا ما يبرر إصرار إسرائيل على تجاوز قرارات الشرعية الدولية، وإخضاع جميع قضايا الصراع الرئيسية وبخاصة مسألة اللاجئين للمفاوضات، بهدف استثناء جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل عام 1967.

13. يُمثل ((حل الدولتين)) الأساس الذي قامت عليه كافة المحاولات المبذولة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد عام 1991، غير أن إسرائيل لا تبدِ أية دلالات لقبول ما نسبته 78 في المائة من مساحة فلسطين الانتدابية، واستمرت في تجاوز هذه النسبة من خلال النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بهدف فرض حقائق على الأرض من شأنها أن تمنع إقامة ((دولة فلسطينية مستقلة)) قابلة للحياة.

6.2 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. التوقف فلسطينياً عند كل مخرجات العملية التفاوضية السابقة، والتي استمرت ما يزيد على العشرين عاماً، بهدف التدقيق في نتائج تلك العملية، وإجراء مراجعة شاملة للإنجازات والإخفاقات، وتجيير النجاحات وتوظيفها في أية مفاوضات مستقبلية «جادة» مع إسرائيل.

2. بناء جبهة فلسطينية داخلية على أسس وطنية، تتفق على برنامج وطني موحد يعيد التأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله السياسي، ويصون القرار الوطني المستقل، ومن شأن ذلك أن يزيد من حجم التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية.

3. تحديد مرجعيات واضحة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية في أية مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، بالشكل الذي يجعلها تُشكل الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، فضلاً عن ضرورة ارتباط أية مفاوضات بإطار زمني ملزم، كي لا تستمر إسرائيل في نهج التسويف والمماطلة.

4. تعزيز صمود الفلسطينيين على الأرض لاسيما في القدس، من خلال تحمل الدول العربية والإسلامية مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية. والتعامل بشكل جدي فلسطينياً ودولياً مع مسألة الاستيطان في الأراضي المحتلة، كونها تفرض أمراً واقعاً يحول دون إقامة الدولة الفلسطينية.

5. تشكيل موقف عربي موحد إزاء الدور الأمريكي في التسوية، لحمله على تبنى حلولٍ أكثر إنصافاً للحقوق الفلسطينية، ودفعه إلى ممارسة ضغوطٍ مؤثرة على إسرائيل لجهة إقرارها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة على حدود عام 1967.

6. بات من الضروري لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أن تستعيد الأمم المتحدة دورها الغائب في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد عام 1991، واشتراكها الفاعل في البحث عن تسوية للصراع، كون تحقيق وإقرار السلم والأمن الدوليين هما الغاية الأسمى لهذه الهيئة الدولية.

7. توظيف بدائل فلسطينية تعتمد الاستفادة من قبول فلسطين دولة بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي تحقق في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بما يعيد الصراع سياسياً بين

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، يوظف خلاله تحركاً دبلوماسياً فلسطينياً نشطاً في الساحة الدولية، ولذلك تتبنى الدراسة نهجاً يعتمد المقترحات التالية:

أ. إعادة تكييف قضايا الصراع الرئيسية من المنظور القانوني لصالح الفلسطينيين، بنقل كافة قضايا الصراع الرئيسية إلى الأمم المتحدة ومنظماتها، وبخاصة القدس واللاجئين والاستيطان، واستصدار قرارات جديدة تعيد لهذه القضايا اعتبارها وأبعادها القانونية.

ب. الاستناد إلى أدوات الضغط التي بات يمتلكها الفلسطينيون في إطار القانون الدولي لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، والتلويح بإمكانية محاسبة إسرائيل وملاحقة قادتها دولياً على الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين لدى مجلس حقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية.

8. البحث في مقاربة إقليمية حيال التسوية، تحظى بإجماع فلسطيني وعربي، يكون من شأنها التوجه نحو سلام عربي- إسرائيلي شامل، بعيداً عن المقاربة الفلسطينية-الإسرائيلية المتعثرة التي بات من الواضح صعوبة استجابة الطرفين لشروطها ومقتضياتها، وأن تستند رؤية التسوية الإقليمية على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وحل متفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الدولي رقم 194، وفي إطار الاستجابة للمعيقات التي تحول دون بلوغ المقاربة الثنائية للتسوية هدفها المنشود، ولضمان التقدم في هذه الرؤية، لابد من دور جاد وفاعل للأمم المتحدة، والقوى الدولية الأخرى مثل روسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة، بالشكل الذي يجعل مسألة التوصل للتسوية الشاملة هدفاً دولياً، كونها تعود بالنفع على كامل الأطراف.

المصادر والمراجع

7.0 المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة في سياقها العام على الكتب والمراجع العربية والإنجليزية، ومقتطفات من الصحف والدوريات العربية والأجنبية، والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وتصريحات النخبة السياسية في الولايات المتحدة وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، وغيرها من المراجع ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

7.1 المراجع العربية

7.1.1 الوثائق

1. الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 28 أيلول/ سبتمبر 1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996، ص 189.
2. الاتفاق المرحلي بين وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، طابا، 24 أيلول/ سبتمبر 1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، خريف 1995، ص 206.
3. اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، القاهرة، 24 آب/ أغسطس 1994، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، خريف 1994، ص 201.
4. اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، 4 أيار/ مايو 1994، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص 255.
5. الإدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 20 آب/ أغسطس 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 184.
6. إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية: المسودة النهائية المُتفق عليها في أوسلو يوم 19 آب/ أغسطس 1993، والموقعة في واشنطن يوم 13 أيلول/ سبتمبر 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 175.
7. اقتراح إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة في إطار المفاوضات الثنائية للسلام في الشرق الأوسط، واشنطن 6 أيار/ مايو 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 225.
8. الاقتراح الإسرائيلي بشأن إجراء انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة، واشنطن، 27 نيسان/ إبريل 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992، ص 167.

9. البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل 17 كانون الثاني/ يناير 1997، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997، ص 167.
10. البروتوكول الخاص بنقل مزيد من السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، 27 آب/ أغسطس 1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، خريف 1995، ص 201.
11. التحفظات الإسرائيلية تجاه خارطة الطريق، 27 أيار/ مايو 2003، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 164.
12. التصور الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 20 شباط/ فبراير 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 207.
13. خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني ترتكز على الأداء، واشنطن، 30 نيسان/ إبريل 2003، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 157.
14. خطاب الدعوة إلى مؤتمر السلام، ملف وثائقي: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، إعداد: نبيه الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، القاهرة، يناير 1992، ص 105.
15. خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية لفك الارتباط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58، ربيع 2004، ص 165.
16. دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397، 12 بتاريخ آذار/ مارس 2002، 22 آذار/ مارس 2010، http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=390
17. رسالة التحفظات الفلسطينية تجاه مقترحات الرئيس بيل كلينتون، 1 كانون الثاني/ يناير 2001، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45–46، شتاء/ ربيع 2001، ص 164.
18. رسالة من الرئيس جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون يعتبر فيها العودة إلى حدود 1949 غير واقعية، واشنطن، 14 نيسان/ إبريل 2004، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58، ربيع 2004، ص 170.
19. الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الخارجية النرويجية، تونس والقدس، 9 أيلول/ سبتمبر 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 183.

20. قرار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري، لاهاي 9 تموز/ يوليو 2004، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 59، صيف 2004، ص 160-173.
21. قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بخارطة الطريق، 25 أيار/ مايو 2003، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 163.
22. مجلة الدراسات الفلسطينية، رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، العدد 8، 1991، ص 284.
23. مجلة الدراسات الفلسطينية، رسالة الضمانات الأمريكية إلى إسرائيل 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، العدد 8، 1991، ص 288.
24. مجلة فلسطين الثورة، الرد الفلسطيني على الدعوة الأمريكية-السوفييتية إلى مؤتمر السلام، وعلى رسالة التطمينات الأمريكية، العدد 866، نيقوسيا 1991، ص 14-15.
25. مذكرة واي ريفر Wye River بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واشنطن، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1999، ص 170.
26. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «ملف»، نص مبادرة السلام العربية «المبادرة السعودية»، المواد الخاصة بالمبادرة السعودية كما وردت في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية، الدورة الرابعة عشر 27-28 آذار/ مارس 2002، بيروت، 6 آذار/ مارس 2008،
table=pa_documents&Id=105&http://www.malaf.info/?page=show_details
27. مشروع اقتراح فلسطيني لاتفاقية إطار على ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، واشنطن، 1 أيلول/ سبتمبر 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص 200.
28. المشروع الأمريكي الذي تسلمه الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي إلى مفاوضات السلام ليكون أساساً لإعلان مبادئ مشتركة، واشنطن، 30 حزيران/ يونيو 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 230.
29. المشروع الفلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل، واشنطن، 10 أيار/ مايو 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 226.
30. المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية، واشنطن، 3 آذار/ مارس 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 210.

31. مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 59، صيف 2004، ص 159.

32. مقترحات إسرائيل بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، واشنطن، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1992، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993، ص 220.

33. مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، النص الكامل لمقترحات الرئيس بيل كلينتون، واشنطن، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، شتاء/ ربيع 2001، ص 162.

34. ورقة عمل أمريكية قُدمت إلى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي لتصدر في صيغة ((بيان مشترك))، واشنطن، 12 أيار/ مايو 1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 228.

7.1.2 الكتب

1. أبو عفيفة، طلال، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، القدس، 1998.

2. أبو مصطفى، نعيمة عبد ربه، البعد الدولي لحرب 1948، في كتاب حرب 1948 ونكبتها، تحرير أحمد زكريا محمد فرج، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

3. اشتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الأعلى الفلسطيني للتنمية ((بكدار))، الطبعة الأولى، رام الله 1999.

4. الأشهب، نعيم، مازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، رام الله، غزة، 2005.

5. أمبروز، ستيفن إي.، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة نادية محمد الحسيني، مراجعة ودودة عبد الرحمن بدران، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.

6. أندرلين، شارل، أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية 1917-1997: سلام أو حروب، جزء 2، من حرب تشرين الأول 1973 حتى 1997، دار الفضل للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1998.

7. إنديك، مارتن، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات، في كتاب المصالح الدولية في منطقة الخليج، هيئة تأليف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006.

8. بحيري، مروان، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، تقديم، ليلى بارودي، مروان بحيري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، الطبعة الأولى، نيقوسيا، 1984.

9. بحيري، مروان، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر، في كتاب السياسة الأمريكية والعرب لـ رؤوف عباس، وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، جزء 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.

10. بسطامي، زها، إدارتا كينيدي وجونسون والشعب الفلسطيني، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

11. بكر، إبراهيم، مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ((الرأي))، الطبعة الأولى، 1992.

12. تاير، برادلي أ.، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عن العبرية بإشراف: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

13. تِري، جانيس، إدارة كارتر والفلسطينيون، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

14. تشيرجي، دان، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، مراجعة رأفت عبد الحميد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.

15. تمراز، سعيد، ناهض زقوت، وثائق القضية الفلسطينية 1937-1948، جزء 2، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2005.

16. تِري، جانيس، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكية، لـ إدمون غريب، خلدون النقيب، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

17. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تسوية النزاع في الشرق الأوسط: قرارات، مشروعات، مبادرات، مطابع جامعة الدول العربية، الطبعة الثانية، تونس، 1988.

18. جبارة، تيسير، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1992.

19. جرجس، فواز، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، في: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، لـ إدمون غريب، خلدون النقيب، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

20. جرجس، فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

21. جِرنِر، دبورا، فرص أُفلتت وسُبل لم تُسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

22. حامد، رؤوف عباس، الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الفعل العربية، في: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، لـ بهجت قرني، جميل مطر، حسنين توفيق، وآخرون، تحرير أحمد يوسف أحمد، ممدوح حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2008.

23. حجاج، محمد فريد، الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي: إعادة ترتيب أوراق الصراع، مكتبة مدبولي، بدون رقم طبعة، 2011.

24. حسني، رشا، الأبعاد الجغرافية والديموغرافية للنكبة، في كتاب حرب 1948 ونكبتها، تحرير أحمد زكريا محمد فرج، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

25. الحمد، جواد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1996.

26. الحمد، جواد، وآخرون، تحرير: جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الخامسة، عمان، 1999.

27. الحمد، جواد، وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 1991.

28. حمودة، عبد العزيز، التفاعلات العربية الأمريكية غير السياسية، في كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بهجت قرني، جميل مطر، حسنين توفيق، وآخرون، تحرير أحمد يوسف أحمد، ممدوح حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2008.

29. حوات، محمد علي، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

30. حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

31. حواتمة، نايف، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1998.

32. خريسات، محمد عبد القادر، سهيلا سليمان الشلبي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1945-1949 من خلال الصحف السورية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

33. الدجاني، أحمد صدقي، لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.

34. ربيع، محمد عبد العزيز، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1990.

35. الرفاعي، أحمد محمد، ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد 1929-2004: تاريخي سياسي لحياته، مؤسسة منصور للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2005.

36. روبنبرغ، تشريل، إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

37. روس، دنيس، السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي وسامي الكعكي دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

38. ريتش، برنارد، الولايات المتحدة وإسرائيل، ترجمة مصطفى كمال، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دبي، 1986.

39. زلوم، عبد الحي يحيى، أمريكا بعيون عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

40. زيدان، صالح، حكومة رابين الجديدة ومستقبل العملية التفاوضية: نحو استراتيجية فلسطينية جديدة في مقاربة عملية السلام، في كتاب الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، صالح زيدان، فهد سليمان، وآخرون، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

41. سبعاوي، عوني عبد الرحمن، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

42. سعودي، هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، الطبعة الثانية، 1986.

43. سكونز، إليزابيث، وآخرون، الإنفاق العسكري، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي «سيبري»، ترجمة حسن حسن، عمر الأيوبي، إشراف سمير كرم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.

44. السلطان، جمال مصطفى، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

45. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجليل، بيروت، القاهرة، تونس، 2001.

46. شاش، طاهر، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995.

47. شاش، طاهر، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.

48. شديد، محمد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، الطبعة الثانية، القدس، 1985.

49. شلبي، محمد، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1994، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

50. صالح، محسن محمد، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، طبعة مزيدة ومنقحة، بيروت، 2012.

51. صالح، محسن محمد، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية ((1))، مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

52. صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

53. طوق، جوزيف الخورى، اتفاق غزة-أريحا أولا: وماذا بعد؟، بدون دار نشر، بدون رقم طبعة، بيروت، 1993.

54. عاروري، نصير حسن، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام، ومناورات واشنطن منذ 1967، ترجمة وتقديم منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007.

55. عباس، محمود ((أبو مازن))، طريق أوسلو: مُوقِّع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.

56. عبد السلام، جعفر، محمد السيد حسن داوود، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

57. عبد الكريم، قيس، وآخرون، الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

58. عبد المنعم، بكر، دولة فلسطين: مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.

59. عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، 1934-1974، منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 1975.

60. العثمان، عثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

61. عريقات، صائب، السلام على السلام، دراسة في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط 1967-1987، منشورات البيادر، القدس، 1987.

62. العطية، معاشي بن ذوقان، الغزو الأمريكي للوطن العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، بيروت، 2007.

63. عواد، عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

64. الغبرا، شفيق ناظم، إسرائيل والعرب: من صراع القضايا إلى سلام المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

65. غرين، ستيفن، الانحياز: علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، الطبعة الثانية، القدس، 1992.

66. غرين، ستيفن، بالسيف: أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط 1968-1986، تقديم محمد حسنين هيكل، ترجمة محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1989.

67. الغزال، إسماعيل، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

68. الفرا، محمد علي-عمر، السلام الخادع: من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991-2000، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

69. فيورينا، موريس بي.، بول أي. بيترسون، بيترام جونسون، دي. ستيفن فوس، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، مراجعة وتدقيق عماد عمر، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 2008.

70. قاسمية، خيرية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، في كتاب السياسة الأمريكية والعرب لـ رؤوف عباس، وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، جزء 2، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.

71. قريع، أحمد «أبو العلاء»، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، جزء 2، مفاوضات كامب ديفيد «طابا واستوكهولم»، الطبعة الثانية، 2007، جزء 3، الطريق إلى خريطة الطريق، الطبعة الثانية، 2011.

72. كوانت، وليم ب.، نزاع الشرق الأوسط في استراتيجية الولايات المتحدة 1970-1971، في كتاب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، تقديم، ليلى بارودي، مروان بحيري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، الطبعة الأولى، نيقوسيا، 1984.

73. كورب، لورنس، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006.

74. كوربت، مايكل، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، ترجمة عصام فايز، ناهد وصفي، زين نجاتي، نشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2006.

75. لِش، آن، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

76. لوسون، فْرِد، إدارة ترومان والفلسطينيون، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

77. مُسعد، نيفين عبد المنعم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، في كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، لـ بهجت قرني، جميل مطر، حسنين توفيق، وآخرون، تحرير أحمد يوسف أحمد، ممدوح حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2008.

78. مصالحة، عمر، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1994.

79. المصري، جورج، غزة-أريحا.. تسوية مستحيلة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1995.

80. المصري، زهير إبراهيم، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، 2008.

81. منصور، كميل، الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الأوثق، ترجمة نصير مروة، مراجعة حسني زينه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

82. منصور، ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

83. الموعد، حمد، صابر محيي الدين، علي فياض، وآخرون، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية: من مدريد إلى خارطة الطريق، دار الغد العربي للنشر والدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

84. نداف، عماد، نايف حواتمة يتحدث، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الثانية، عمان، 1997.

85. نِفْ، دونالد، سياسة نيكسون في الشرق الأوسط: من التوازن إلى التحيز، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون لـ ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.

86. نوفل، ممدوح، الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي «مدريد-واشنطن»، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، رام الله، عمان، 1996.

87. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو: طبخة أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1995.

88. هلال، علي الدين، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.

89. الهور، منير، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1983.

90. هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام: أوسلو-ما قبلها وما بعدها، الكتاب الثالث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1996، الطبعة السابعة، 2001.

91. هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1992.

92. الوتيز، لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

93. ولد أباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

94. الياسري، ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

7.1.3 الدوريات والمجلات

1. إبراش، إبراهيم، حرب الخليج وتأثيراتها المستقبلية في القومية والمصير العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 219-220، حزيران/ يونيو-تموز/ يوليو 1991.

2. إبراش، إبراهيم، مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليو 2004.

3. أبو دياك، ماجد، المؤتمر الدولي فرصة للسلام أم تكريس للاحتلال، مجلة العودة، دار العودة للدراسات والنشر، لندن، العدد 1، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

4. أبو سيف، عاطف، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: آفاق 2008، مجلة أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، العدد 1، ربيع 2008.

5. أبو عامر، عدنان، مؤتمر بوش الدولي في الخريف يطمئن الإسرائيليين حول حق العودة ولا مكاسب فلسطينية، مجلة العودة، دار العودة للدراسات والنشر، لندن، العدد 1، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

6. أبو عمرو، زياد، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، 1991.

7. أبو عمرو، زياد، بنوك التفكير.. والموقف الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، 1992.

8. أبو نحل، أسامة، يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 23، حزيران/ يونيو 2011.

9. أحمد، إبراهيم جلال، الشرق الأوسط الكبير في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 23، 2007.

10. أحمد، أحمد سيد، خريطة الطريق إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003.

11. الأزعر، محمد خالد، احتلال العرق: التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق: المسار والمصير، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 114، صيف 2003، ص 45-65.

12. الأزعر، محمد خالد، البيئة الإقليمية للمفاوضات، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، 1993.

13. الأزعر، محمد خالد، الموقف الفلسطيني من قضية الاستيطان بين مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 114، 1998.

14. الأزعر، محمد خالد، خارطة الطريق الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مصر، العدد 8، 2003، ص 144-159.

15. الأسدي، عبده، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 101، 1995.

16. الأطرش، محمد، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، كانون الثاني/ يناير، 1992.

17. أغا، ألفت حسن، وسائل الإعلام الأمريكية، في: صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، لـ عبد المنعم سعيد، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، 1984.

18. البابا، جمال، الأرض والمستوطنات والقدس في مقترحات كلينتون، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 1، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 2001.

19. البحيري، ولاء علي، مؤتمر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة النهضة، العدد 20، 2004.

20. البرغوثي، إياد، السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: جدلية الأيديولوجية والبرغماتية، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، العدد 25، 2009.

21. البشتاوي، شيماء، مفاوضات كامب ديفيد الثانية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 13، خريف 2000.

22. بنزيمان، عوزي، مفاوضات أوسلو: قصة الاتصالات السرية التي سبقت الاتفاق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993.

23. بيترسون، بيتر، ديفيد إي. موري، كاتي بلومغارون، وآخرون، العثور على صوت لأمريكا: استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 297، 2003.

24. تشومسكي، نعوم، سياسة الوايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في حقبة أوباما: هل هي نقطة تحول، ترجمة ناصر ونوس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 373، مارس 2010.

25. تنيرة، بكر مصباح، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 37، 1982.

26. جاد الله، محمد، عام من محادثات التسوية: نظرة نقدية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992.

27. جاد، عماد، الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 139، 2009.

28. جاد، عماد، عملية السلام في عهد حكومة رابين، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، 1993.

29. حرب، أسامة الغزالي، مؤتمر فاشل آخر للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007.

30. الحسن، بلال، المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، 1993.

31. حسن، رخا أحمد، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 140، شتاء 2009.

32. الحصري، ربى، الأراضي المحتلة في مرحلة ما بعد حرب الخليج: نقاشات سياسية وحوارات في شأن مستقبل الانتفاضة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 7، 1991.

33. حنا، إلياس، في استراتيجيات العزل والاحتواء الأمريكية في المنطقة: تأثيرها وتداعياتها، مجلة شؤون عربية، العدد 130، 2007.

34. خزمو، جاك، ست سنوات على اتفاق أوسلو، مجلة البيادر السياسي، العدد 736، أيلول/ سبتمبر 1999.

35. خليفة، أحمد، مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991.

36. خليل، نانيس مصطفى، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.

37. الدجاني، أحمد صدقي، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: قضية فلسطين والصراع العربي-الصهيوني بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 148، 1991.

38. الدلال، سامي محمد صالح، استراتيجية فرض الهيمنة: مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، مجلة البيان، العدد 184، 2003.

39. زيادة، رضوان جودت، الانتخابات الأمريكية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 136، شتاء 2008.

40. زيداني، سعيد، تأملات حول فك الارتباط: الثابت والمتحول في السياسة الأردنية تجاه الضفة الغربية، مجلة البيادر السياسي، العدد 316، 1988.

41. سرور، عبد الناصر، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 47، 2007.

42. سعدي، محمد، الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات، مجلة المستقبل العربي، العدد 236، 1998.

43. سعيد، محمد السيد، الرأي العام الأمريكي، في: صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، لـ عبد المنعم سعيد، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، 1984.

44. الشاذلي، خلاف خلف، المتغيرات الدولية وتحديات العمل العربي المشترك: قراءة في الواقع التنموي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 83، 1995.

45. شاهين، أحمد، طريق العرب إلى مدريد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، بيروت، 1991.

46. شاهين، أحمد، فك الارتباط الأردني: الدوافع والتحديات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 186، أيلول/ سبتمبر، 1988.

47. شاهين، أحمد، قراءة في مشاريع السلام: الأمريكي والعربي والسوفييتي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 138، 1983.

48. شبيب، سميح، مبادرة السلام الفلسطينية: الانجازات والتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 209، 1990.

49. الشرعة، علي عواد، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، العدد 2، 2008.

50. شعبان، خالد، شارون وخارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، 2003.

51. الشقاقي، خليل، المستقبل العربي والفلسطيني بعد حرب الخليج، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد 2-3، 1991.

52. شلحت، أنطوان، ما بعد أنابوليس وتقرير فينوغراد: معضلات إسرائيلية هنا والآن، مجلة أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، العدد 1، ربيع 2008.

53. صالح، محمد حبيب، مبادئ للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مجلة دراسات تاريخية، العدد 83-84، 2003.

54. الطناني، معين، الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، 2003.

55. عاروري، نصير، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، مجلة شؤون عربية، العدد 129، 2007.

56. العايب، خير الدين، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مصر، العدد 10، 2004.

57. عباس، محمود «أبو مازن»، مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991.

58. عبد الفتاح، بشير، معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية والدور الإقليمي لمصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، 1999.

59. عبد الله، حسين، أمريكا وبترول الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 114، 2003.

60. عبد الله، صلاح، نصف حكم ذاتي ومسارات متعرجة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 238-239، بيروت، كانون الثاني/ يناير-شباط/ فبراير 1993.

61. عبد الله، غسان، قراءة متأنية في تحركات شولتز الأخيرة، مجلة البيادر السياسي، العدد 298، 1988.

62. عبد المجيد، وحيد، مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، إبريل 1992.

63. عدوان، بيسان، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 118، 1999.

64. عوني، مالك، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.

65. عوني، مالك، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية: تحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، 1999.

66. الغامدي، عبد الله جمعان محمد، الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها، اتجاهاتها الرئيسية، وتأثيرها على السياسة العامة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 56، 1997.

67. الغبرا، شفيق، الانتفاضة الفلسطينية: أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها، مجلة المستقبل العربي، العدد 113، 1988.

68. الغمري، عاطف، أنابوليس لم تغلق ملف النزاع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 24، 2007.

69. فرح، نادية رمسيس، دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في: صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، لـ عبد المنعم سعيد، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، 1984.

70. فياض، عامر حسن، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 261، 2000.

71. القاضي، ليلى سليم، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 22، 1973.

72. قمحة، أحمد ناجي، الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، 1993.

73. كريم، محمد عبد السلام، مواقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 114، 1998.

74. كيالي، ماجد، التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 114، 2003.

75. كيالي، ماجد، بعد ثلاثة أعوام: كامب ديفيد وتداعياتها، نحو مراجعة نقدية للسياسة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، صيف 2003، ص 130-136.

76. كيلاني، هيثم، الاستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية: مكانة إسرائيل ودورها العضوي الثابت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 185، 1988.

77. مجلة البيادر السياسي، الواضح والغامض في رسالة التطمينات الأمريكية للفلسطينيين: إخضاع الهيئة الدولية تماماً للإدارة الأمريكية، العدد 468، القدس، 1991، ص 17.

78. مجلة البيادر السياسي، مصادر قوة الوفد الفلسطيني: مركزية إنهاء الصراع في السياسة الأمريكية، العدد 468، تشرين الثاني/ نوفمبر، القدس، 1991، ص 9.

79. مجلة الدراسات الفلسطينية، البيان الثلاثي الصادر عن البيت الأبيض بعد انتهاء قمة كامب ديفيد، واشنطن، 25 تموز/ يوليو 2000، العدد 43، صيف 2000، ص 220.

80. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن تنفيذ خطة خريطة الطريق، رام الله، 30 أيار/ مايو 2003، العدد 55، صيف 2003، ص 165.

81. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان صادر عن الاجتماع الثاني بين الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي في إطار المفاوضات الثنائية التي تلت افتتاح مؤتمر السلام، مدريد، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، العدد 8، خريف 1991، ص 245.

82. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان للجنة الرباعية بشأن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، نيويورك، 20 آب/ أغسطس 2010، العدد 83، صيف 2010، ص 219.

83. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان للجنة الرباعية يؤكد التزامها الحل القائم على الدولتين، إسرائيل وفلسطين، موسكو، 10 أيار/ مايو 2005، العدد 63، صيف 2005، ص 188.

84. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيان للقيادة الفلسطينية تعلن فيه الموافقة على المحادثات غير المباشرة مع إسرائيل، رام الله، 8 أيار/ مايو 2010، العدد 83، صيف 2010، ص 203.

85. مجلة الدراسات الفلسطينية، تصريح صحافي لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تدعو فيه إلى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، واشنطن، 20 آب/ أغسطس 2010، العدد 83، صيف 2010، ص 218.

86. مجلة الدراسات الفلسطينية، تصريح لرئيس الدائرة الإعلامية في م. ت. ف. يرفض فيه المقترحات الأمريكية التي سُلمت إلى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في نهاية الجولة العاشرة من مفاوضات السلام، 3 تموز/ يوليو 1993، العدد 15، صيف 1993، ص 250.

87. مجلة الدراسات الفلسطينية، حديث صحافي لوزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر Warren Christopher يدعو فيه إلى العودة إلى المفاوضات، واشنطن، 10 آذار/ مارس 1993، العدد 14، ربيع 1993، ص 250.

88. مجلة الدراسات الفلسطينية، حديث متلفز للرئيس باراك أوباما يتعهد فيه بشراكة أمريكية جديدة مع الشرق الأوسط، 26 كانون الثاني/ يناير 2009، وقد أدلى أوباما بتصريحاته إلى هشام ملحم مراسل قناة العربية في واشنطن، العدد 77، شتاء 2009، ص 208.

89. مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب الرئيس جورج بوش أمام جلسة الكونغرس المشتركة بشأن الشرق الأوسط، ((مقتطفات))، واشنطن، 6 آذار/ مارس 1991، العدد 7، صيف 1991، ص 185.

90. مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب الرئيس جورج بوش عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، واشنطن، 24 حزيران/ يونيو 2002، العدد 52، خريف 2002، ص 222.

91. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة بشأن علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي، القاهرة، 4 حزيران/ يونيو 2009، العدد 78، ربيع 2009، ص 184.
92. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر أنابوليس، أنابوليس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، العدد 72، خريف 2007، ص 175.
93. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس جورج بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين يدعم فيها قيام دولة فلسطينية، نيويورك، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، العدد 49، شتاء 2002، ص 173.
94. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس محمود عباس أمام المجلس الثوري لحركة فتح، يرفض فيها العودة إلى المفاوضات قبل التجميد الكلي للاستيطان، رام الله، 16 كانون الثاني/ يناير 2010، العدد 82، ربيع 2010، ص 171.
95. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة الرئيس محمود عباس أمام مؤتمر أنابوليس، أنابوليس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، العدد 72، خريف 2007، ص 176.
96. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك إلى الإسرائيليين عشية توجهه إلى كامب ديفيد، القدس، 9 تموز/ يوليو 2000، العدد 43، صيف 2000، ص 214.
97. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت أمام مؤتمر أنابوليس، أنابوليس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، العدد 72، خريف 2007، ص 177.
98. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يتطرق فيها إلى محادثات السلام المباشرة مع الفلسطينيين التي أجراها في واشنطن، القدس، 5 أيلول/ سبتمبر 2010، العدد 84، خريف 2010، ص 203.
99. مجلة الدراسات الفلسطينية، كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يؤكد فيها أن "القدس عاصمة إسرائيل" ستبقى موحدة، جامعة بار إيلان، 14 حزيران/ يونيو 2009، العدد 78، ربيع 2009، ص 180.
100. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، «رئيسة التحرير»: خلفيات وتطورات خارطة الطريق، العدد 9-10، 2003.

101. محمد، وليد حسن، العلاقات الروسية-الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام، مجلة الدراسات الدولية، العدد 47، بغداد، 2011.

102. محمود، أحمد إبراهيم، المفاوضات الثنائية وإشكاليات تسوية القضايا الجوهرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993.

103. محيسن، تيسير، انطلاق العملية التفاوضية والعلاقات الفصائلية الفلسطينية الداخلية، مجلة أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، العدد 1، ربيع 2008.

104. المدني، رشاد، مشاريع السلام والحلول السياسية 1967-1988، مجلة البيادر السياسي، العدد 292، 1988.

105. المدهون، ربعي، سبعة شهور مباحثات قبل مدريد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1991.

106. مصطفى، هالة، التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والتسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد 76، 1984.

107. منصور، كميل، نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وتقويم لها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، 1993.

108. الميهي، آسيا، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.

109. ن. ح، المقاومة الفلسطينية دولياً: استراتيجية الحل الوسط، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223 - 224، بيروت، 1991.

110. نعيرات، رائد محمد حسن، قصي أحمد حامد، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش وانعكاساتهما المتوقعة على سياسة باراك أوباما، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، كانون الثاني/ يناير 2012.

111. نوفل، ممدوح، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف 2000.

112. الهزاط، محمد، استراتيجية الحرب الإستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف، مجلة شؤون عربية، العدد 123، 2005.

113. الهزاط، محمد، الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون عربية، العدد 114، 2003.

114. ياسين، أشرف عبد الله، السياسة الأمريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي 2001-2008، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 4، أكتوبر 2009.

115. يوسف، أيمن طلال، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 15، شباط 2009.

7.1.4 الرسائل العلمية

1. أبو حجاج، طارق، الهيكل المؤسسي لدولة فلسطين المرتقبة، دراسة مقارنة للأطروحات الإسرائيلية وقواعد القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

2. أبو رحمة، عماد الدين محمد، أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

3. دحلان، أشرف، الخيار الإقليمي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: رؤية بديلة لحل الدولتين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

4. رابعة، إبراهيم سميح، حقيقة الدور الأمريكي في قمة كامب ديفيد الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، 2009.

5. زعرب، حازم محمد، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

6. سيسالم، سمير حلمي، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

7. شعث، مرام عبد الستار، المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2008.

8. العيلة، حاتم لطفي، التغيرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية 1992-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

9. كايد، جمال، دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993-2006، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة كولومبس، الدار البيضاء، 2006.

7.1.5 الدراسات

1. آبلسون، دونالد أ.، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية.. نظرة تاريخية، في: دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني 2002.

2. أبو عشيبة، هاني، تغطية الإعلام الأمريكي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي 2010-2012، مركز الدراسات السياسية والتنموية، 2013، http://cpds.atyaf.co//index.php?act=post&id=35

3. التقدير الاستراتيجي (14): يهودية إسرائيل: الاستحقاقات والتداعيات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 14 تموز/ يوليو 2009، http://www.alzaytouna.net/permalink/4325.html

4. التقدير الاستراتيجي (21): مستقبل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 نيسان/ إبريل 2010، http://www.alzaytouna.net/permalink/4332.html

5. سليم، محمد السيد، عن الفرصة الوهمية التي أضاعها عرفات في كامب ديفيد، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2010، مجلة الأهرام الرقمي على شبكة الانترنت، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=366659&eid=306

6. عاروري، نصير، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 297 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

7. عبد القادر، نزار، دور الفوضى والتعقيدات السياسية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، مجلة الجيش اللبناني، العدد 321، 2005، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=8285

8. عبد المبدي، يحيى، خبراء الشرق الأوسط في الإعلام الأمريكي، تقرير واشنطن، 21 أيلول/ سبتمبر 2007، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/775/title/

9. قنديل، محمد مختار، محددات السياسة الخارجية: بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، 30 حزيران/ يونيو 2011، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265345

10. كوردسمان، أنتوني، إدارة أوباما والاستراتيجية الأمريكية: الأيام المائة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 12 نيسان/ إبريل 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ترجمات الزيتونة 36، نيسان/ إبريل 2009.

11. ماكغان، جيمس ج.، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، في: دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

12. المعشر، مروان، المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة: دفاعاً عن مقاربة إقليمية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، أيلول 2010، http://www.carnegieendowment.org/

13. مؤتمر «تقرير مدار الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي 2007»، بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2008، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=331

14. هاس، ريتشارد ن.، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، في: دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني 2002.

15. الهياجنة، عدنان، العلاقات العربية الأمريكية: المصالح والمبادئ، المعرفة، الجزيرة نت، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-9132-9b260114faa3

7.1.6 التقارير

1. الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1907، اللجنة الدولية للصليب الأحمر «ICRC» على شبكة الانترنت، معاهدات، http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm

2. أسئلة وأجوبة: مؤتمر أنابوليس، (BBC Arabic)، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7106000/7106795.stm

3. براون، ناثان، هناك خطة أمريكية لحل الدولتين، تقرير واشنطن، 23 أيار/ مايو 2009، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1276/

4. تقرير واشنطن، هاس: أوباما لن يحدث تحولاً في سياسة أمريكا، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1120/title/

5. حزب الليكود ومعضلة حل الدولتين، تقرير واشنطن، 27 شباط/ فبراير 2009،

http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1209/title/

6. حكومة يمينية إسرائيلية تصطدم بإدارة أوباما، تقرير واشنطن، 13 شباط/ فبراير 2009، ttp://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1196/title/

7. خالد، تيسير، أنابوليس يطلق مفاوضات متعثرة واستيطان متوحش، الحوار المتمدن، العدد 2259، 22 نيسان/ إبريل 2008، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132175#

8. دائرة شؤون المفاوضات، تقييم السياسة الأمريكية، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، 20 كانون الثاني/ يناير 2001، http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=79

9. دائرة شؤون اللاجئين، ياسر عرفات، المحطة السابعة: مفاوضات كامب ديفيد 2000، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 15 آذار/ مارس 2010، http://plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=164

10. رايس تحدد أهداف مؤتمر أنابوليس، (BBC Arabic)، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7106000/7106651.stm

11. روسيا اليوم، صائب عريقات: هنالك حكومة إسرائيلية ترفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2008، منتديات روسيا اليوم، http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/24998-

12. سياسات واحدة لأوباما وماكين حول الشرق الأوسط، تقرير واشنطن، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1085/title/

13. الشرق الأوسط، إسرائيل مصابة بالذهول من موقف أوباما من الاستيطان ونائب نتنياهو يرجح سقوط حكومته، 1 حزيران/ يونيو 2009، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=521531#.UbDBsRAwffJ

14. الشرق الأوسط، عدد من العوامل قد تجعل أولمرت يصمد أمام تحديات انسحاب "إسرائيل بيتنا"، 17 يناير 2008، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=454459#.UZDUvRD-HfI

15. الشرق الأوسط، هل ينجح نتنياهو في إبعاد عباس عن المفاوضات؟، 5 شباط/ فبراير 2012، http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12122&article=662076#.UbCFbBAwffl

16. الفلسطينيون يرفضون اقتراح نتنياهو بعقد اتفاق مرحلي، (BBC Arabic)، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2010، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101227_israel_deal_new.shtml

17. ليفني: مؤتمر أنابوليس يقدم فرصة مهمة، (CNN Arabic)، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/11/7/livni.lisbon/index.html

18. ماذا يريد الفلسطينيون من أنابوليس، (BBC Arabic)، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7111000/7111970.stm

19. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا على شبكة الانترنت، المفاوضات المتعددة، قضايا الصراع، المفاوضات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي، 2011، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4201

20. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، القيادة الفلسطينية تعلن موقفها من خطة خارطة الطريق الأمريكية، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1297487

21. وير، اليسون، التغطية الإعلامية الأمريكية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ندوة في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 19 أيلول/ سبتمبر 2007، http://www.najah.edu/ar/node/11656

22. يونس، محمد عبد الله، الرأي العام الأمريكي لأوباما: لا تضغط على نتنياهو، تقرير واشنطن، 9 أيار/ مايو 2009، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1267/title/

23. يونس، محمد عبد الله، بدائل لأوباما اتجاه الاستيطان الإسرائيلي، تقرير واشنطن 23 آب/ أغسطس 2009، http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1359/title/

7.1.7 الصحف

1. الأيام، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، 8 تموز/ يوليو 2010، 3 أيار/ مايو 2003، 4 أيار/ مايو 2003.

2. هآرتس، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، 26 حزيران/ يونيو 2002، 28 حزيران/ يونيو 2002، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

3. معاريف، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، 5 تموز/ يوليو 2002.

4. وفا 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

5. يديعوت أحرنوت، 24 نوفمبر 1991، 16 نيسان/ إبريل 2002، 26 أيار/ مايو 2002، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

6. القبس، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

2.7 *English References*

1.2.7 *Book's*

1. Blechman, Barry, ***The Politics of National Security: Congress & U.S. Defence Policy***, Oxford University Press, New York, 1990.

2. Corbett, Michael, ***American Public Opinion: Trends, Processes, & Pattern***, Longman, New York, 1991.

3. Dorman, William A., ***Media, Public Discourse, & U.S. Policy Toward the Middle East***, in: Hooshang Amirahamadi, Ed., The U.S. & the Middle East: A Search for New Perspectives, State University of New York Press, New York, 1993.

4. Hertzke, Allen D., ***The Role of Religious Lobbyists***, in: Charles W. Dunn Ed., Religion in American Politics, CQ Press, Washington, 1989.

5. Hofrenning, Daniel J., ***In Washington But Not of It: The Prophetic Politics of Religious Lobbyists***, Temple University Press, Philadelphia, 1995.

6. Jansen, Michael, ***The United States and the Palestinian People***, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1970.

7. Polk, William R., ***The United States And The Arab World***, Harvard University Press, Harvard, 1978.

8. Reich, Bernard, ***Quest for Peace***, Transaction Book, New Jersey, 1977.

9. Rubenberg, Cheryl, ***Israel and the American National Interests***, University of Illinois press, Chicago, 1986.

10. Rubin, Barry, ***U.S Policy on The Middle East in the Period Since Camp David***, In, The Middle East Since Camp David, Edited by Robert Owen Freedman, West view special studies on the Middle East Series, West view Press in Boulder, Colo, London, 1984.

11. Welles, Sumner, ***We Need not Fail***, Houghton Mifflin co., Boston ,1948.

12. Wilson, Richard L., ***American Political Leaders, Facts On File***, Inc., New York, 2002.

13. Zaborowski, Marcin, ***Bush's Legacy & American's Next Foreign Policy***, Institute for Security Studies, European Union, Paris, 2008.

2.2.7 *Periodicals & Studies*

1. Blackwill, Robert D. & Walter B. Slocombe, ***ISRAEL A Strategic Asset for the United States***, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2011, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-a-strategic-asset-for-the-united-states

2. Brookings Report, ***Toward Peace in the Middle East***, Report of a Study Group, Washington, DC, Brookings Institution, 1975.

3. Camp David Accords, September 17, 1978, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/camp%20david%20accords.aspx

4. Henry Siegman, ***Imposing Middle East Peace***, NOREF Report, Norwegian Peace building Centre, Jan, 2010, http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Israel-Palestine/Publications/Imposing-Middle-East-Peace

5. Herman, Edward S., The Media's Role in U.S. Foreign Policy, Journal of International Affairs, vol. 47, no. 1, Summer 1993.

6. House of Representatives, ***The Palestinian Issue in The Middle East Peace Efforts***, Hearing, Committee on International Relations, 94th Congress, Washington, 1976.

7. Israeli Self-Rule Proposal, "***Informal Concept of the Interim Self-Government Arrangements: Building Blocks for Agreement***", Washington, D.C., 14 September 1992. Journal of Palestine Studies, Vol. 22, no. 2, p. 150.

8. Kelman, Herbert C., ***A One-Country / Two-State Solution To the Israeli-Palestinian Conflict***, Middle East Policy Council, Washington, DC, Spring 2011, Volume XVIII, Number 1, PP. 27-41, http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/one-country/-two-state-solution-israeli-palestinian-conflict

9. Malley, Robert and Hussein Agha, ***Camp David: The Tragedy of Errors***, July 12, 2001, New York of Books, Published in Aug 9, 2001, http://www.nybooks.com/articles/archives/2001/aug/09/camp-david-the-tragedy-of-errors/?page=1

10. Mearsheimer, John J., Stephen M. Walt, ***The Israel lobby and U.S. Foreign Policy***, Middle East Policy Council, March 23, 2006, http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/israel-lobby-and-us-foreign-policy

11. ***No Desire for Greater U.S. Role in Resolving Conflict***, Pew Research Center for the People & the Press, January 13, 2009, http://www.people-press.org/files/legacy-pdf/482.pdf

12. Pollock, David, ***Actions, Not Just Attitudes: A New Paradigm for U.S.-Arab Relations***, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2010, http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus104.pdf

13. ***Quest for Peace: Principle United States Public Statements and Related Documents on the Arab-Israeli Peace Process 1967-1983***, Department of State, U. S. Government Printing Office, Washington, 1984.

14. Rostow, Eugene V., ***The Illegality Of The Arab Attack on Israel Of October 1973***, The American Journal of International Law, vol. 69, No. 2, 1975.

15. Ruebner, Josh, ***U.S. Military Aid to Israel: Policy Implications and Options***, US Campaign to End the Israeli Occupation,
http://aidtoisrael.org/downloads/Policy_Paper_print.pdf

16. Wilkes, George R., ***Brookings Report 1975***, Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa, 2004, http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3424600603.html

3.2.7 *Reports*

1. ((***API***)), ***American Petroleum Institute,***
http://www.sourcewatch.org/index.php?title=American_Petroleum_Institute

2. ((***COP*** Website)), 2013, ***Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations***, About the conference,
http://www.conferenceofpresidents.org/content.asp?id=52

3. ((AIPAC Website)), ***American Israel Public Affairs Committee***, About Us: Our Mission, How We Work, What We've Accomplished, http://www.aipac.org/en/about

4. Military Industrial Complex, ***What is the Military-Industrial Complex?***, The Military-Industrial Complex Website, http://www.militaryindustrialcomplex.com/what-is-the-military-industrial-complex.asp

5. Time, Jan. 21, 2010, **Q&A: Obama on His First Year in Office**, TIME's Joe Klein sat down for an interview with President Barack Obama in the Oval Office on Jan. 15, 2010,
http://www.time.com/time/printout/0,8816,1955072,00.html